

تأليف

عبد الرحمن الرافعي

المحامي

الطبعة الاولى

جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ هـ — يناير سنة ١٩٢٢ م

الثمن ٢٥ قرشا

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر

*

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة



هذه رسائل فى الجمعيات الوطنية وصحيفة من تاريخ النهضات القومية فى مختلف العصور والبلدان التى ظهرت فيها تلك الجمعيات

الجمعيات الوطنية هى الهيئات النيابية التى تمثل الأمم فى دور خطير من أدوارها التاريخية فتجمع كلمة الأمة وتنظم جهادها الوطنى وتقرر مصيرها وتضع دستورها

هذه هى الجمعيات التى عنيت ببحثها وعزمت ان أقدم للقراء صورة صغيرة من تاريخها ونظامها وأعمالها وجهودها وآثارها فى النهضات القومية والتقلبات التى تعاقبت عليها والحوادث التى اتصلت بها . اخترت الكلام عن أهم هذه الجمعيات وأكبرها أثراً فى تاريخ الشعوب وهى نموذج لما تبذله الأمم من الجهود فى سبيل تحررها من رق العبودية ومقاومة الاخطار التى تهدد كيانها وتدعيم حياتها المستقلة على أرقى القواعد السياسية والاجتماعية .

فهذه الجمعيات كانت قوام النهضات الوطنية فى البلاد التى تناولها بحثنا . كانت المنظمة للحياة السياسية فيها والآخذة بيد الأمة فى سبيل تحقيق آمالها الوطنية . كانت اليد الفعالة فى التطورات والانقلابات التى نقلت الأمم من حال الى حال تمخضت عنها ارادة الامم في الساعات العصيبة فتألفت وانعقدت وعملت معتمدة على سلطة الشعب وقوته وارادته . هذه هى الجمعيات الوطنية التى قصدنا اليها فى كتابنا . فتاريخها جدير بأن نتعرفه ونمعن النظر فى أسبابه ونتائجه ونستخلص منه العبر لنستفيد من تجارب الامم . فان خير الحقائق وأبلغ العظات ما تنطق به حوادث التاريخ . وجدير بنا ونحن أمة نجاهد فى سبيل حريتنا واستقلالنا أن نتتبع خطوات الأمم التى سبقتنا الى تحقيق آمالها الوطنية .

***

ان الأمم تختلف فى وسائل جهادها وطرائقه باختلاف أحوالها وظروفها وميراثها القومى . على أن هناك حقيقة ثابتة لا تتبدل ولا تتغير وهى أن قوام الجهاد الصحيح المثمر فى كل أمة هو تنظيم المقاومة الوطنية المرتكزة على ارادة الشعب وقوته القائمة على مبدأ الاخلاص وانكار الذات.

هذا هو الاساس الثابت الذى تبنى عليه النهضات القومية هذه هى الدعامة التى ترتكز عليها حياة الامم العاملة لاستقلالها هذه هى السبيل التى تكفل للأمم تحقيق آمالها ولو بعد حين .

وما من أمة تتنكب هذه السبيل وتستسلم للأمانى والاحلام أو تسير وراء الأهواء وتتراخى فى خطة المقاومة الوطنية الا وتصاب حركتها

بالشلل فتصبح حركة عرجاء تتعثر فى سيرها ولا تلبث أن ترجع بها الى الوراء . وفى هذا الرجوع هدم لصرح الوطنية وتقويض لبناء الجهاد الوطنى الذى أسس على مجهودات الأمة ومتاعبها وأحزانها وآلامها وضحاياها .

ان سياسة المقاومة الوطنية هى سياج الأمم المهضومة الحقوق . وسبيلها لاستقلالها . فهى مناط الفضائل ومصدر الأخلاق . وقوام الشجاعة والنبل . هى روح الاتحاد الوطنى . هى كلمة الأمة التى تجمعها وتحث أبناءها على العمل . هى الوقاية الكبرى من انحلال العزائم وفتور الهمم وفساد النفوس وتفرق الكلمة . هى المدرسة الكبرى التى يكتسب فيها ابناء البلاد فضائل الاخلاص والصدق والمثابرة وانكار الذات وتذليل العقبات . هى مصدر القوى المعنوية للشعب . هى عماد نهضة الامم وقوام تربيتها السياسية . فبفضلها تكونت الأمم وغالبت اليأس وقاومت عوامل الفناء وحققت آمالها ووصلت الى أسمى درجات الرقى السياسى والاخلاقى والاجتماعى .

* * *

ان العالم لا يستقر على وتيرة واحدة . وأحواله دائمة التبدل والتحول فلا يجوز ان نيأس من طول الجهاد أو ننثنى امام العقبات . فان الانسانية سائرة حتما نحو الكمال . والامم لا تذعن لحكم القوة . والارض لا يستقر فيها سلام ولا وئام حتى تشرق فى ارجائها شمس الحرية وتعيش الامم فى ظل الاستقلال

حاول انصار الفتح والاستعمار أن يطوقوا الامم بسلاسل الأسر والاستعباد بعد ن أتم لهم النصر فى ميادين الحرب العامة وظنوا أن العالم

فى قبضة يدهم والامم سلع تباع وتشترى فى سوق الاطماع والاهواء .
ولكن اذا كان للسيف والمدفع فى الدنيا أحكام فلعزم الامم وحزمها وجدها وسعيها واخلاص بنيها أحكام وآثار . فالقوة الغشوم لا سلطان لها على الأرواح والمبادىء والعقول والأفكار . وليس فى مقدورها أن تقف نهضة أمة تسير الى الامام نحو المطمح الأسمى

برهنت الحوادث التى تعاقبت بعد انتهاء الحرب العامة على ان العالم قد دخل دوراً جديداً من أدواره التاريخية وهو دور حرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها . ومهما بذل دعاة الفتح والاستعمار من الجهود فى مقاومة هذا الحق المقدس فان الشعوب تأبى أن تعيش مستعبدة تسوقها ارادة المستعمرين . لأن من أعظم نتائج الحرب العامة ارتقاء القوى المعنوية فى الامم وادراكها ان تلك القوى الكامنة فيها اذا اتحدت وعملت فلا سبيل للقوة أن تتغلب عليها .

لقد رفعت الغشاوة القديمة عن أبصار الشعوب وقرأت مبادىء الحرية ومعانى الحياة الصحيحة على ضوء النار التى اشتعلت فى ميادين القتال أربع سنوات طوال . فان التاريخ قد خطها بأحرف لا تمحى من دماء الملايين من بنى الانسان فسمع الناس فى سائر ارجاء الدنيا نداء الحلفاء فى كل آونة ان تلك الدماء والضحايا تبذل دفاعاً عن حرية الشعوب . فالناس فى مختلف الارجاء قد سمعوا هذا النداء ووعوه وهيهات أن ينسوه . وما من قوة فى العالم تستطيع أن تغير سير التاريخ أو تصد أمواج الحرية التى تتدفق فى مشارق الارض ومغاربها

ان المؤتمرات والمعاهدات لم تمد تملك البت فى مصير الأمم وقد أيدت حوادث التاريخ تلك الحقيقة الازلية « الحكومات تمر وتزول والامم تبقى وتدوم »

فقديماً انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بعد ان خرجت الدول الاوربية فائزة من حروب نابليون . وظن الملوك والسياسيون انهم قادرون على التصرف فى أقدار الامم بعد ان تخلصوا من خصمهم القوى العنيد فوضعوا فى فيينا اساس « المحالفة المقدسة » التى تعاهد الملوك فيها أن يحكموا الشعوب حكماً لارأى فيه للأمم ولا قيمة فيه للحقوق الوطنية . ولكن الحوادث خيبت آمالهم فان الشعوب أخذت تعمل على استرداد حقوقها المشروعة فى الحرية والحياة واخذت أركان معاهدة فيينا تتداعى تحت تأثير مبادىء الحرية التى انتشرت بين الشعوب الغربيـة فى أثناء حروب نابليون . ولم تكد تمضى أعوام معدودات حتى انفرط عقد المحالفة المقدسة وتغلبت ارادة الشعوب على قوة السياسيين المتآمرين على حرية العالم وتحطمت القواعد والاركان التى شيدتها الاهواء السياسية والمطامع الاستبدادية فى مؤتمر فيينا

فالتاريخ يعيد نفسه بعد مائة عام مع فرق عظيم فى مبلغ ارتقاء الشعوب وانتشار مبادىء الحرية التى عمت الدنيا بأسرها شرقاً وغرباً ولا غرو فليس فى التاريخ حرب أمكنها أن تهز أعصاب الانسانية كلها وتنبه الامم التى كانت غارقة فى بحار الخمول والجمود مثل الحرب الاخيرة فلا عجب أن يسير العالم الآن الى الامام بخطوات سريعة لم يخطها من قبل . وان آثار ذلك لماثلة للعيان فى تطور الحركات الوطنية والنهضات

القوميـة بين الامم المهضومة الحقوق . فالامم التى تصرفت مؤتمرات الحلفاء فى مصيرها لايمكن أن تستسلم لاحكام الهوى ولا أن تذعن لقرارات تلك المؤتمرات . لأن الشعوب أقوى وكلمتهـا هى العليـا . والانسانية الجديدة وليدة الاجيال المتعاقبة .وليدة الأحزان والآلام وثمرة التجارب والمصائب والمتاعب . تأبى أن تعيش الآن فى ظلام العبودية فحسبها ماتحملته الامم من المصائب لتنفر من كل نظام يحول بينها وبين حريتها واستقلالها . وليس فى استطاعة العابثين بأقدار الشعوب مهما أوتوا من بطش وقوة أن يحرموا الامم من رحمة الله ونعمة الحرية

فالدور الذى دخلته الانسانية بعـد الحرب العامة هو دور حرية الشعوب والامم . هو دور الامل والعمل فيجب أن نعمل ونور الأمل يضىء لنا السبيل

يجب أن نعمل لجهـاد طويل تشترك فيه طبقات الامة وتنظمه ارادتها العامة

يجب أن نمضى فى سبيلنا دون أن نرجع الى الوراء أو نقف فى منتصف الطريق أو نتعب من طول الجهـاد فلقد قال بطل الوطنيـة المرحوم « مصطفى كامل » سنة ١٩٠٧ .

« اننا لانعمل لانفسنا بل نعمل لوطننا وهو باق ونحن زائلون . وما قيمة السنين والايام فى حيـاة مصر وهى التى شهدت مولد الامم كلهـا وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الانسانى كله ؟

ان العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقـع . ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ونبتهج به وندعو له كأنه

حقيقة ثابتة . وسيكون كذلك لامحالة . فهما تعددت الليالى وتعاقبت الايام وأتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب فاننا لا نمل ولا نقف فى الطريق ولا نقول ابدا : لقد طال الانتظار !

اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا واعمارنا الى أشرف غاية اتجهت اليها الامم فى ماضى الايام وحاضرها واعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها فلا الدسائس تخيفنا ولا التهديدات تقفنا فى طريقنا ولا الشتائم تؤثر فينا ولا الخيانات تزعجنا ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التى تصغر بجانبها كل غاية . نعم انا لو تخطفنا الموت من هذه الدار واحدا بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا وليبارك الله فيكم ويجعل الفوز على أيديكم ويخرج من الجماهير المئات والآلاف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس »

* * *

وفى الختام أسأل الله الكريم أن يوفقنا جميعاً الى الاتحاد والاخلاص فى خدمة الوطن العزيز حتى ترفرف فوق ربوعه راية الحرية والاستقلال ؟

عبد الرحمن الرافعى
المحامى

غرة يناير سنة ١٩٢٢

*

ابواب الكتاب

*

الرسالة الاولى

الجمعية الوطنية الفرنسية

سنة ١٧٨٩ — ١٧٩١

من ٥ مايو سنة ١٧٨٩ الى ٣٠ سبتمبر سنة ١٧٩١

فى سنة ١٧٨٩ انعقدت فى باريس أول جمعية وطنية فرنسية وهى الجمعية التى كان لها الأثر العظيم فى تاريخ فرنسا والعالم لانها هى التى قررت المبادىء الجديدة للهيئة الاجتماعية فى أوروبا . مبادىء الحرية والمساواة

فى تلك السنة بلغ تذمر الشعب من مساوىء الحكومة الملكية المطلقة مبلغاً عظيما . كانت مبادىء جان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو قد اختمرت فى الأذهان ووصلت الافكار الى درجة الغليان . وسئم الشعب سوء الادارة وفقدان الحرية والمساواة والعدل . فكان الجميع يتطلعون الى اصلاح هذه الحال . ولم تكن حكومة فرنسا وعلى رأسها فى ذلك الحين لويس السادس عشر ثابتة الدعائم مهيبة الجانب فان سوء حالتها المالية قد أفضى بها الى الضعف . وعبثاً سعى الوزيران تورجو ونيكر فى اصلاح تلك الحال لأن دسائس الملكة والاشراف كانت تحول دون الاصلاح . وكان سوء الادارة متغلغلا فى فروع الحكومة والشقاء عاماً والشعب يئن من الفقر والفوضى وفساد الأحكام . فانتهز المفكرون ودعاة الاصلاح هذه الفرصة للسعى فى الضغط على الهيئة الحاكمة لتنيل الشعب حقوقه

كان البرلمـان فى باريس على ضعف سلطته يناوئ الحـكومة فطالب منها عقد (الجمعية العمومية) لتلافى الحالة السيئة التى وصلت اليها البلاد وأيد الشعب البرلمـان فى مطلبه . واجتمع فى « فيزيل » فى أواخر سنة ١٧٨٨ ستمائة نائب ممثلين لطوائف الامة ونادوا بضرورة عقد الجمعية منذرين بعدم دفع الضرائب اذا لم يقررها نواب الأمة

الجمعية العمومية

كانت « الجمعية العمومية » الفرنسية هيئة نيابية تمثل طوائف الأمة الثلاث — الاشراف — ورجال الدين — والشعب — وكان نواب كل طائفة يجلسون منفصلين فى مداولاتهم وقراراتهم عن نواب الطائفتين الأخريين . ولم تكن لها سلطة فعالة واختصاص محدود أو موعد للاجتماع معلوم بل كانت تنعقد بناء على دعوة الملك كلما عرض على البـلاد مسألة خطيرة يريد الملك أن يستعين فيها بعضد النواب والاسترشاد بآرائهم . والمعروف انه الى ذلك الحـين لم تنعقد الجمعيـة العمومية فى فرنسا منذ سنة ١٦١٤

أذعن الملك لويس السادس عشر لضغط الامة وأصدر دعوته فى ٨ أغسطس سـنة ١٧٨٨ لعقد الجمعية العموميـة فى فرساى فى ٥ مايو سنة ١٧٨٩

لم تـكن دائرة الجمعية العمومية تتعدى بحسب نظامها القديم مشاورة النواب فى المسائل التى تعرضها عليهم الحـكومة وتقديمهم أمانى وشكاوى موكليهم وعرضهم مشاريع الاصلاحات دون أن تتقيد الحـكومة بتنفيذها

على ان هذه الدائرة الضيقة قد اتسعت بتصميم الشعب على تحقيق مطالبه الشرعية وتغيير الحالة القديمة بحالة جديدة. فكانت دعوة الجمعية العمومية للانعقاد انتصاراً كبيراً للامة وللرأى العام . واعتقد الجميع ان انعقادها سيكون فاتحة عصر جديد لفرنسا . وانصرفت أفكار الناس فى فترة الانتخابات الى التحدث عما سيكون للجمعية من الشأن وما تقوم به من الأعمال تحقيقاً لمطالب الشعب

حركة الانتخابات

كان عدد نواب كل طائفة أول موضوع لحديث الناس ومناقشاتهم فان الشعب كان يطالب بأن يكون عدد نوابه مساوياً على الأقل لمجموع نواب الاشراف والاكليروس . وانتشرت فى ذلك الحين كتابات المفكرين والعلماء تأييداً لهذا الحق واشتد النزاع فى هذا الصدد بين الشعب ورجال البلاط الذين كانوا يميلون الى المساواة فى العدد بين نواب كل طائفة رغم ان الشعب كان يمثل الأغلبية العظمى من سكان المملكة . وأخيراً استمع الملك لنصائح الوزير نيكر[1] الذى كان يؤيد دعاة الاصلاح والحرية

---

(١) نيكر هو الوزير والمالى الشهير. ولد فى جنيف سنة ١٧٣٢ ومات سنة ١٨٠٤ كان مديرا لبنك فى باريس وظهرت كفاءته المالية من ذلك الحين وحاز ثروة عظيمة ومركزا ماليا كبيرا وله مؤلفات اقتصادية ومالية قيمة وقد عين مديرا عاما للخزينة سنة ١٧٧٦ ثم مديرا عاما للمالية ثم وزيرا للمالية سنة ١٧٨٨ واظهر نزاهة وكفاءة فى ادارته المالية وقد بذل جهدا كبيرا فى اصلاح مالية الحكومة الفرنسية فى عهد لويس السادس عشر وتم على يده كثير من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وقد كان له اعداء كثيرون فى البلاط ينقمون عليه ميله الى

فقرر أن يكون عـدد نواب الشعب مساوياً لمجموع نواب الاشراف والاكليروس . وقد كان للتقرير الذى قدمه الوزير نيكر فى هذا الصدد الفضل الاكبر فى وضع هذا المبدأ قبل البدء فى الانتخابات

أخذت كل طائفة تنتخب نوابها . وكان انتخاب نواب الاشراف على درجة واحدة وانتخاب نواب الشعب والاكليروس على درجتين . فكان الاشراف ينتخبون نوابهم ولا يشترط فى النـاخب الا أن يكون من الاشراف بالغاً من العمر ٢٥ سنة . أما القسس فالكبار منهم ينتخبون نوابهم مباشرة والكهنة العاديون ينتخبون بواسطة مندوبين لهم . وأما الشعب فكان الافراد البالغون من العمر ٢٥ سنة والمقيدون فى دفتر الضرائب يجتمعون فى كل دائرة انتخاب فى هيئة « جمعيات أولية » وينتخبون مندوبين عنهم بنسبة مندوب واحد عن كل مائة ناخب وهؤلاء المندوبون ينتخبون النواب

مطالب الامة أثناء الانتخابات

كانت الانتخابات مظهراً لمطالب الأمة لان الناخبين الذين يختارون فى كل دائرة ليكونوا هيئة الانتخاب والذين ينتخبون من بينهم نواب

الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وكان من الناصحين للملك بعقد الجمعية العمومية والميالين الى الاحرار ثم غضب عليه الملك وعزله فى ١١ يوليو سنة ١٧٨٩ وبعد استيلاء الشعب على الباستيل اعاده للوزارة باعتباره الوزير المحبوب من الامة . على أنه اعتزل الوزارة سنة ١٧٩٠ وقضى بقية حياته فى التأليف وهو والد مادام « دى ستايل » الكاتبة الفرنسية البليغة

الجمعية كانوا يجتمعون أولا ويعلنون عن رغباتهم ومطالبهم قبل أن ينتخبوا نوابهم ويدونون هذه المطالب فى محاضر اتكون بمثابة عهد على نوابهم فى الجمعية . فكانت اجتماعات الانتخابات فى انحاء فرنسا اكبر مظهر لتعبير الامة عن حاجاتها ومطالبها وموضع شكواها . كما انها كانت فرصة سانحة لانتشار الدروس والتعاليم الوطنية بين مختلف الطبقات فكثرت المجتمعات والأندية وانتشرت المؤلفات والمطبوعات السياسية

وقد لوحظ أن رغبات هيئات الانتخابات فى سائر انحاء فرنسا كونت مجموعة سياسية عظيمة القيمة اشتملت على معظم المبادىء والأنظمة التى قررتها الثورة الفرنسية فى مختلف جمعياتها الوطنية مما دل على ارتقاء أفكار الأمة وانتشار مبادىء الحرية والمساواة بين طبقاتها واهتمام الجميع باصلاح حالة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية

وترجع أهم طلبات الامة فى اجتماعات الانتخابات الى المبادىء الآتية:

(١) أن لاتقرر الجمعية العمومية ضريبة ما الا بعد أن يحقق دين الحكومة وتضمن حرية الافراد (٢) أن تضع دستوراً للبلاد (٣) أن يتقرر مبدأ مسؤولية الوزراء (٤) تقرير مبدأ سلطة الامة (٥) المساواة امام القانون (٦) أن يكون الانتخاب أساس كل سلطة (٧) جعل الانتخاب عاما أى حقا لكل الافراد (٨) أن تجتمع الجمعية العمومية فى مواعيد محدودة دورية (٩) المساواة فى الضرائب (١٠) الغاء نظام الخطابات المقفلة وهى الأوامر المختومة التى كان يصدرها الملك بابعاد أو سجن من يشاء بدون محاكمة (١١) انشاء مجالس المديريات (١٢) المساواة بين الافراد فى حق التوظف

نتيجة الانتخابات

تمت الانتخابات وبلغ عدد النواب ١١٩٣ نائبا عن الطوائف الثلاث ومما يذكر عن نواب الشعب ان منهم ٢٥٠ من رجال القانون و ٢٠٠ من الزارعين والتجار وأصحاب الاملاك و ١٦ من الاطباء. واثنان من رجال الاكليروس و ١١ من الاشراف. وهؤلاء مع انهم من غير طائفة الشعب الا انهم وشحوا أنفسهم عنها تحقيقا للمبادىء الدمقراطية ومنهم ميرابو [1] الخطيب الشهير. والراهب « سييس » الذى اشتهر بتأييده لمبادىء الحرية والمساواة

---

(١) ميرابو — هو اكبر خطباء الثورة الفرنسية ولد سنة ١٧٤٩ ومات سنة ١٧٩١ وهو ابن احد الاشراف. كان على جانب عظيم من الكفاءة فى الخطابة وسعة المعلومات وقد حدث بينه و بين والده شقاق بسبب افراطه فى الملذات فهجر والده وذهب الى امستردام من اعمال هولاندا وهناك عاش من الكتابة والتأليف وحبس مدة من الزمن لاعمال ارتكبها وهو شاب ثم ذهب الى لوندره سنة ١٧٨٤ وهناك كتب عدة مؤلفات سياسية ولما عاد الى فرنسا كانت بوادر الثورة الفرنسية بدأت تظهر فكان ميرابو من ابطالها ورشح نفسه لانتخابات الجمعية العمومية فانتخب عن طائفة الشعب فى «اكس» وانشأ جريدة سياسية تدعى « جريدة الجمعية العمومية » وبدأ اسمه يرن فى الآفاق بعد أن وقف وقفته الشهيرة فى الجمعية الوطنية يوم ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ كما سيرد ذلك تفصيلا فى موضعه ومن ذلك الحين اصبح له نفوذ عظيم فى الجمعية الوطنية وعند الشعب. على أن عيوبه الشخصية وحاجته الى المال قد أساءت اليه فى منزلته واضعفت مركزه فقد تقرب الى الملك وزادت صلاته بالبلاط وصار من مؤيدى سلطة الملك ووصل اليه شىء من أموال البلاط كما ثبت ذلك بعد وفاته. على انه بقى رمز الثورة بخطاباته البليغة وشجاعته فى المواقف العصيبة وقوته فى المناقشات بالجمعية الوطنية ومات فى ٢ ابريل سنة ١٧٩١ بعد ان اصيب بمرض أثر خطبة رنانة القاها قبل موته ببضعة ايام وكان لموته رنة اسف وحزن فى فرنسا

افتتاح الجمعية العمومية

افتتحت الجمعية العمومية فى فرساى يوم ٥ مايو سنة ١٧٨٩ . وكان يوماً مشهوداً . لان الامة لم تشهد عقد الجمعية العمومية منذ ١٧٥سنة. فاحتشد معظم سكان باريس فى الشوارع المؤدية الى فرساى . وكان من مظاهر تطور الافكار وسريان روح الديمقراطية الجديدة ان الجماهير كانت تقابل نواب الشعب بالهتاف الشديد بينما كان نواب الاشراف والاكليروس يقابلون بالصمت التام. أما الملك فقد قوبل أيضاً بالهتاف لان الشعب لم يكن يشعر الى ذلك الحين بوجوب محاربة الملكية بل كان يميل الى اصلاح النظام الملكى وجعله مؤسساً على مبادىء الحرية وحسن الادارة . وكان لويس السادس عشر محبوباً من الشعب لطيب قلبه وحسن نياته .

افتتح الملك الجمعية بخطاب ضمنه عواطفه وميوله الحسنة نحو الشعب. ثم تلاه وزير الحقانية فذكر للنواب المواضيع التى يجب ان يوجهوا اليها عنايتهم وابحاثهم وهى حرية الافراد وحرية الصحافة والقانونى المدنى والجنائى والتعليم . ونصح فى خطابه بأسلوب الانذار بأن يبتعد النواب عن المشاريع التى تحدث انقلابا خطيراً فى البلاد. ولم يتعرض الوزير فى خطابه الى المسائل الهامة التى كانت تشغل الاذهان فى ذلك الحين وهى سلطة الجمعية العمومية واختصاصها وماذا يجب أن تكون العلاقة فيها بين نواب الطوائف الثلاث . ولم يتكلم الوزير على امتيازات الاشراف والاكليروس وماذا يجب أن يكون مصيرها . وخطب بعده نيكر وزير المالية وبين ارتباك مالية الحكومة ومافيها من العجز .

المشكلة الأولى

على أن كل هذه المسائل التى أشار اليها الوزيران لم يعرها النواب أهمية كبيرة لان أذهانهم وأذهان الجمهور كانت متجهة الى وضع دستور للبلاد والخروج عن الدائرة الضيقة التى حددها خطاب الافتتاح. وكانت المسألة الأولى التى يطلب من الجمعية حلها هى كيف يجتمع نواب الطوائف الثلاث؟ وهل تبقى كل هيئة مستقلة عن الأخرى أم يجتمعون معاً ويؤلفون هيئة واحدة لا فرق فيها بين نواب الطوائف الثلاث؟

أما طائفة نواب الاشراف فكان أغلبهم يميلون الى انفصال الطوائف واحتفاظهم بهيئتهم لان الانفصال يجعل قرارات هيئة نواب الشعب عديمة القيمة اذا لم تقررها الهيئتان الاخريان. ولكن نواب الشعب كانوا يقولون بتوحيد الهيئات الثلاث وجعلها جمعية واحدة لأنها اذا وحدت كانت الأغلبية فيها لنواب الشعب لكثرة عددهم وأصبحت قراراتهم ملزمة للجمعية. أما نواب الأكليروس فقد كانوا منقسمين فى الرأى

وقد بذل نواب الشعب مساعى كثيرة ليحملوا نواب الاشراف على التوفيق وتوحيد الكلمة ومحو الفوارق بين الطوائف فى الجمعية فخبطت هذه المساعى أمام عناد الاشراف

عندئذ عول نواب الشعب على العمل بمفردهم وكانوا متشبعين بفكرة محاربة امتيازات الاشراف فتباحثوا فيما يجب أن يقرروه فاقترح بعض النواب أن تنعقد هيئتهم باعتبارها الهيئة الشرعية النائبة عن الامة

الجمعية الوطنية

واليمين التاريخية

كان هذا الاقتراح بمثابة اعلان حرب من جانب الحق الجديد على النظام القائم في ذلك الحين .وقد صادف موضع الاقناع من نفوس النواب وكانت روح الجمهور فى باريس والمدن الأخرى تؤيد هذا الحق . فاجتمع نواب الشعب وحدهم فى ١٧ يونيو سنة ١٧٨٩ وقرروا اعتبار هيئتهم الممثلة الامة لانها تنوب عن ٩٦ فى المائة من مجموع الأمة والأمة هى صاحبة السلطة الشرعية وأطلقوا عليها اسم « الجمعية الوطنية » وأعلن هذا القرار فى الاجتماع بين تصفيق أربعة آلاف من المتفرجين

أحدث القرار دهشة كبرى بين الاشراف ورجال البلاط لانه اعلان بأن سلطة الأمة أصبحت منذ ذلك اليوم فى يد نواب الشعب فاقفلت الحكومة أبواب المكان المعد لانعقاد الجمعية العمومية لمنع نواب الشعب من أن يجتمعوا به فلم يثن هذا عزيمة النواب وانتقلوا الى شارع سان فرانسوا فى فرساى . وهناك اجتمعوا فى المكان المعروف بساحة الكره يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ برآسة العالم «بايى» [١] نائب باريس وتباحثوا فى الأمر فقرروا القرار الآتى :

---

(١) « بايى » هو العالم والسياسى الشهير ولد فى باريس سنة ١٧٣٦ وتضلع فى الأدب والفلك وانتخب سنة ١٧٦٣ عضوا فى اكاديمية العلوم وله عدة

« انه لما كانت مهمة الجمعيـة الوطنية هى وضع دستور للبلاد »
« وتنظيم القواعد الاساسية للقانون العام وتأييـد المبادىء الحقيقية »
« للمماـلكة فلا يحول أى مانع دون اجتماعها وموالاة ابحاثها ومداولاتها »
« فى أى مكان تنعقد فيه وحيثما تجتمع اعضاؤها فالجمعية الوطنيه تعتبر »
« منعقدة . وعلى ذلك تقرر الجمعيه ان يقسم اعضاؤها اليمين العلنية ان »
« لايتفرقوا ولا ينفرط عقـدهم وان يجتمعوا فى أى مكان تدعو اليه »
« الظروف الى ان تم وضع دستور المماـلكة وتقيمه على دعائم ثابتة »

وقد أقسم أعضاء الجمعية هذه اليمين ودونوها فى محضر وقعوه بخطهم جميعا

وكان الشعب يؤيد النواب فى موقفهم فاحتشدت الجموع حول مكان الاجتماع وتطوع كثير من الافراد والجنود ليكونوا حراسا للنواب أثناء اجتماعهم

كانت هذه اليمين التاريخية من أعظم الحوادث شأنا فى تاريخ الثورة الفرنسية بل فى التاريخ الحديث . وقد صور الرسام «دافيد» هذا الاجتماع

مؤلفات فى علم الفلك وانتخب سنة ١٧٨٣ فى اكاديمية الآداب وانتخب فى بدء الثورة عضوا بالجمعية الوطنية واشتهر بين زعمائها بالشجاعة وعلو النفس فاختاروه رئيسا للجمعية وبرهن فى الرآسة على كفاءة عالية وارتفع اسمه وعلت شهرته بين الشعب ولـكنه لم يلبث أن فقد محبة الجمهور لتمسكه بالمبادىء الدستورية الملـكية وعدم مجاراته تيار التطرف الذى اتجهت له الثورة وغضب عليه فى عهد الارهاب واحيل على محكمة الثورة متهما بانه لمـا كان محافظا لباريس أمر باستعمال الشدة واشترك فى حوادث اطلاق الرصاص على المتجمهرين الذين كانوا ينادون بخلع الملك لويس السادس عشر . ومع انه اعتزل الحياة السياسية فى عهد الارهاب فانهـم ساقوه الى المحاكمة وحكم عليه بالاعدام وأعدم سنة ١٧٩٣

فى صورة كبرى معلقة الآن فى متحف اللوفر يراها الناس ممثلة لجلال الشعب وقوته المعنوية

أخذت الجمعية الوطنية تنعقد باعتبارها الهيئة الشرعية المالكة لسلطة الشعب . وأصبحت من ذلك الحين تدعى « بالجمعية الوطنية المؤسسة » لأنها أخذت على عاتقها وضع دستور للبلاد . واشتدت حماسة الأمة وسرت الروح الجديدة الى الأشراف والأكليروس فانضم الى الجمعية الوطنية ١٤٨ نائبا من الاكليروس وانضم اليها نواب الأشراف عن مقاطعة دوفينيه . حصل ذلك كله ولم يمض يومان على اجتماع صالة الكره لأن الحوادث كانت تسير سراعا فى ذلك الوقت العصيب

انكار الملك صفة الجمعية الوطنية

أراد الملك أن يقاوم الحركة الجديدة ولم يستمع لنصائح الوزير الحر « نيكر » فتجاهل وجود الجمعية الوطنية ودعا الجمعية العمومية الرسمية للانعقاد يوم ٢٣ يونيو . فاجتمعت فى ذلك اليوم برآسة الملك وخطب بين النواب واعدا بأصلاحات عديدة ولكنه أنكر قرارات الجمعية الوطنية وأنكر صفتها وكانت خطبته بمثابة تهديد بحل الجمعية فقد قال فيها « لقد سمعتم أيها السادة آرائى وأفكارى وهى متفقة مع ما أشعر به للصالح العام. فاذا لم تؤيدونى فى عملى فسأعمل للصالح العام وحدى وسأعتبر نفسى ممثل الأمة . وتذكروا أن أى مشروع أو أى قرار يصدر منكم لا يحوز صفة القانون الا اذا صدقت عليه وأن عدم ثقتكم بى يعد عملا منكراً . وانى آمركم أيها السادة بأن تتفرقوا الآن وغداً يجتمع نواب كل طائفة فى المكان المعد لهم »

وانصرف الملك من مكان الاجتماع وانصرف بعده نواب طائفة الاشراف وجزء من نواب الاكليروس . أما نواب الشعب فبقوا ثابتين فى مقاعدهم . وبعد قليل دخل عمال المجلس ليرفعوا المقاعد من مكان الاجتماع ايذانا بانتهاء الجلسة ولكنهم جمدوا أمام منظر النواب الرهيب وهم ثابتون فى مقاعدهم لا يتحركون . فتراجع العمال الى الوراء احتراماً لنواب الشعب وغادروا قاعة الجلسة

وقفة ميرابو التاريخية

ثم حضر كبير أمناء الملك وذكر النواب بأمر الملك فقال له « بايى » رئيس الجمعية « أن نواب الشعب تصدر اليهم الأوامر من الجمعية » وقام ميرابو — وكان أخطب نواب الجمعية ـ وقال كلمته المشهورة التى سجلها التاريخ كآية من آيات الثبات فى موقف الحق :

« اذهب وقل لمن أرسلوك اننا مجتمعون هنا بأرادة الشعب واننا لن نخرج الا بقوة السلاح » ولما أتم ميرابو كلمته قال النواب جميعا بصوت واحد « تلك ارادة الجمعية الوطنية »

فانسحب كبير الأمناء وذهب الى السراى ليخبر الملك بما جرى وقال الأب « سييس » (١) لاخوانه أعضاء الجمعية « أيها السادة انكم الآن

---

(١) الأب « سييس » قسيس ورجل سياسى كبير واسع العلم ولد سنة ١٧٤٨ الف عدة كتب قانونية وسياسية بدأ فى نشرها منذ سنة ١٧٨٨ وكان لكتاباته أثر كبير فى تحضير الاذهان للثورة الفرنسية . انتخب عضوا بالجمعية الوطنية سنة ١٧٨٩ وهو المحرر لصيغة اليمين التاريخية التى اقسمها النواب فى اجتماع ساحة الكرة وكان فى مقدمة زعماء النواب فى الجمعية وانتخب عضوا فى الجمعية

كما كنتم بالأمس . هلموا نتداول فيما لدينا من الأعمال» فأخذت الجمعية تتداول وقررت التمسك بقراراتها السابقة وقررت تقديس حرمة أشخاص النواب واعتبار كل من يعتدى على حريتهم مرتكباً لأعظم الجرائم

ولما وصل الى الملك نبأ ما حدث رأى من الحكمة ألا يلجأ الى القوة وقال كلمته المأثورة «اذا كانوا لا يريدون مغادرة المكان فاتركوهم وشأنهم»

تأييد الشعب للجمعية

أما الشعب فى باريس فكان يؤيد الجمعية الوطنية بكل قواه ولا سيما بعد أن رأى من ثبات الأعضاء وشجاعتهم ما رأى فانفض الناس من حول البلاط وانضم معظم نواب الأكليروس وكثير من نواب الأشراف الأحرار نهائيا الى الجمعية وظهرت بوادر الحمية الوطنية بين الجنود الذين كانوا يؤيدون الجمعية بقلوبهم فرأى الملك أن مركزه أصبح حرجا وأن الحكمة تقضى عليه باحترام الجمعية الوطنية

فدعا اليه الوزير نيكر الذى أبعده منذ ٢٣ يونيو وأصدر أمره بانضمام طائفتى الاكليروس والأشراف الى نواب الشعب . ومما يذكر فى هذا الصدد أن الملك استدعى رئيس نواب الأشراف ـ الدوق لكسمبورج ـ

الوطنية الكبرى « جمعية الكونفانسيون » سنة ١٧٩٢ ولكنه اعتزل الحياة السياسية فى عهد الارهاب منكرا فظائع هذا العهد وانتخب عضوا فى مجلس الخمسمائة وله مباحث وآراء دستورية وقانونية عالية وقد انتخب قنصلا فى عهد نظام القنصلية مع نابليون بونابارت ثم ابعد عن فرنسا بعد سقوط نابليون ولم يعد الى فرنسا الا بعد ثورة سنة ١٨٣٠ ومات سنة ١٨٣٦

وطلب منه أن ينضم الى الجمعية تفاديا من استفحال الخطر. فدهش رئيس الأشراف من طلب الملك وقال له « ان هذا الأمر هو بمثابة اعلان من الملك بأن سلطة الجمعية الوطنية أصبحت فوق كل سلطة خصوصاً فى الظروف الحاضرة التى أصبح فيها الرأى العام على درجة عظيمة من القوة على أن الأشراف مستعدون لأن يفدوا الملك بأرواحهم » فأبى الملك أن يعدل عن أمره وقال « أنى لا أريد أن يموت أحد من أجلى »

وأخذت الجمعية تنعقد بنواب الطوائف الثلاث تحت رآسة « بابى » فكانت رآسته مظهرا لانتصار الشعب

على أن الملك لم يثبت على سياسة واحدة أزاء الجمعية الوطنية . فقد كان فريق من حاشيته وعلى رأسهم الملكة « مارى انطوانيت » يحرضونه على مقاومة عاصفة الشعب .

ففى ١١ يوليو عزل الوزير نيكر ولاحظ الباريسيون حركة غير اعتيادية بين الجنود وزادت الحكومة عددهم حول باريس وفرساى واستحضرت جانبا من الجنود السويسريين والألمان ووزعتهم على انحاء المدينة فاعتقد الناس ان الملك يريد القضاء على الجمعية الوطنية بقوة الجنود

الاستيلاء على الباستيل ونتائجه

فاضطربت المدينة وسادت فيها روح الثورة واشتد غضب الجماهير وهجموا على مخازن الاسلحة واستولوا على مابها ثم اتجه تيارهم الى سجن الباستيل . ففى ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ هجم الشعب على تلك القلعة القديمة التى كانت تمثل الاستبداد والظلم واستولوا عليها عنوة وأخرجوا من فيها من المسجونين

هذا هو اليوم الذى يعتبره الفرنسيون عيد حريتهم ويعتبره العالم بأسره عيدا عاما للحرية لان فيه هدم الشعب ذلك السجن الذى كان رمزا لاستبداد الحكومات وكانت تقتل فيه حرية الفكر وحرية الافراد. كان هذا السجن شعاراً لمساوىء النظام القديم فكان هدمه تقويضا لدعائم ذلك النظام وفاتحة لعصر جديد أشرقت فيه شمس الحرية على الامم فشعر الفرد بأن له كرامة تصان وحقوقا تحترم وشعرت الامم بأن أشعة الحرية تضىء لها طريق الرقى والعظمة

قويت الجمعية الوطنية بعد ١٤ يوليو وتضاءلت بجانبها سلطة الملك فاضطر الى التسليم بالواقع وذهب يوم ١٥ يوليو الى اجتماع الجمعية فى فرساى مصحوبا باخوته. وأعلن انه سحب الجنود من باريس واسترجع الوزير نيكر وطلب من الجمعية ان تكون سفير الصلح بينه وبين باريس وكان الملك مترددا فى الذهاب الى تلك المدينة الثائرة. فى ١٧ يوليو حضر الملك الى باريس بحماية بايى رئيس الجمعية والنواب المحبوبين من الشعب

وكان هذا اليوم مشهودا فاجتمع مائة الف من السكان واحتشدوا فى الشوارع التى مر بها الملك ولما وصل الى سراى المدينة صدق على ماقرره الشعب فى ١٥ يوليو من تعيين بايى محافظا لباريس والجنرال لافاييت الذى كان يؤيد الجمعية الوطنية رئيساً للحرس الوطنى. ومن ذلك الحين تم للشعب ما كان يريده فأصبحت السلطة التشريعية والقوة العسكرية فى يده

كانت هذه الحوادث قد أثرت تأثيراً عظيما فى سائر انحاء فرنسا وبدأ الشعب فى كل جهة يثور على الاشراف وأصبحت املاكهم وأملاك الاكليروس عرضة للنهب وكاد حبل النظام يضطرب فأخذت الجمعية

الوطنية تحارب الفوضى وتسن القواعد والأنظمة التى تسير عليها البلاد

اجتمعت الجمعية يوم ٤ اغسطس فى جلسة تاريخية استمرت الليل كله وقررت الغاء نظام الاقطاعات وامتيازات الاشراف فقضت بذلك فى ليلة واحدة على نظام رزحت تحته الانسانية قرونا طويلةوكان مصدر الشقاء والآلام للملايين من بنى الانسان وأصبح الناس بعد هذا القرار متساوين فى الحقوق والواجبات لافرق بين غنى وفقير وكبير وصغير

اعلان حقوق الانسان

تباحثت الجمعية فى وضع « اعلان حقوق الانسان » وهى مجموعة القواعد الأساسية لبناء المجتمع الانسانى وعلاقة الافراد بالحكومات

كان المقترح لوضعها الجنرال الماركيز «لافاييت» زعيم النبلاء الاحرار الذين آزروا الثورة وجاهروا بتأييد مبادىء الحرية والمساواة . اشتهر لافاييت [١] قبل حوادث الثورة بمحاربته فى صفوف الامريكان فى حرب

---

(١) ولد لافاييت سنة ١٧٥٧ من عائلة عريقة فى النبل وكان ميالا منذ نشأته للحرية متعشقا المبادىء الفلسفية جاهد فى صفوف الامريكان كما يراه القارىء مفصلا فى الرسالة الخامسة من هذا الكتاب . ثم اشترك فى حوادث الثورة الفرنسية انتصارا لمبادىء الحرية والمساواة وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية عن الاشراف سنة ١٧٨٩ ثم انتخب قائداً للحرس الوطنى بعد الاستيلاء على الباستيل واحبه الشعب محبة عظيمة ولكنه كان شديد الدفاع عن الملك فوقع فتور بينه وبين الشعب لما أشتدت الفتنة وغضب الناس على الملك فاتهم لافاييت بانه كان يسعى فى هرب الملك ولما خلع الملك غادر لافاييت فرنسا مغضوبا عليه ووقع سجينا فى يد النمسويين وعاد الى فرنسا فى عهد نابليون بونابارت ولكنه بقى

استقلالهم مدفوعاً بعامل النبل والانتصار للحرية فلما بدأت الجمعية الوطنية فى فرنسا تضع الانظمة الجديدة اقترح أن تقرر مبادىء عامة للحقوق الانسانية على مثال اعلان الامريكان حقوقهم فى الاستقلال فى مؤتمر فيلادلفى سنة ١٧٧٦ وكان مشروع لافاييت مؤسساً على المبادىء الآتية:

«ان الناس جميعا أحرار ومتساوون ولا تمييز بينهم الا فيما يقتضيه الصالح العام

« ان للناس جميعا الحق فى أن يقاوموا الاضطهاد

« ان كل سلطة أو سيادة مصدرها الشعب فلا يحق لأى فرد أن يأمر أو ينهى الا بوكالة من الشعب »

وقد تباحثت الجمعية طويلا فى تحرير اعلان كامل لحقوق الانسان وكان من رأى ميرابو أن لا تقرر هـذا الاعلان الا بعد وضع الدستور نهائيا ليكون هذا الاعلان بمثابة خلاصة للدستور .على أن الجمعية أخذت باقتراح الماركيز لافاييت ورأت أن تقرر حقوق الانسان قبل وضع الدستور ليكون الاعلان بمثابة الأساس لهذا الدستور وليكون صكا تحترمه الحكومات فى علاقتها بالشعب

ففى ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ قررت الجمعية مبادىء حقوق الانسان فأتمت أكبر عمل قامت به فى تاريخها . فهذه المبادىء السامية تعتبر ثمرة

معتزلا الحياة السياسية وبعد سقوط نابليون عاد لافاييت الى العمل وكان فى كل ادوار حياته مؤيدا للمبادىء الحرة وفى ثورة سنة ١٨٣٠ انتخب رئيسا للحرس الوطنى ومات فى باريس سنة ١٨٣٤

القرائح الكبيرة وخلاصة الابحاث الفلسفية العظيمة التى وصل اليها العقل البشرى فى ذلك العهد . وهى الدعامة التى ترتكز عليها حياة الشعوب السياسية منذ أن انبثق فجر الثورة الفرنسية والمحور الذى تدور حوله دساتير الأمم الحرة فى أوروبا وفى سائر أنحاء العالم . فلا غرو أن يعدها المؤرخون ورجال القانون أكبر صحيفة فى تاريخ الجمعية الوطنية الفرنسية الأولى

وهذا نص الاعلان الذى قررته الجمعية فى ذلك اليوم المشهود

« ان نواب الشعب الفرنسى المجتمعين فى هيئة جمعية وطنية لما رأوا أن ما ينزل بالمجتمع الانسانى من المصائب والشقاء وفساد الحكومات يرجع الى سبب واحد وهو جهل حقوق الانسان أو تجاهلها أو العبث بها . قد قرروا أن يصدروا اعلانا عاما لبيان حقوق الانسان الطبيعية المقدسة التى لا يصح أن تمتد اليها يد العبث والمساومة وذلك ليكون هذا الاعلان راسخا فى أذهان بنى الانسان يذكرهم على الدوام بحقوقهم وواجباتهم . ولتحترم أعمال السلطة التنفيذية المنطبقة على الأغراض التى يصبو اليها المجتمع الانسانى ولتكون مطالبة الناس بحقوقهم مؤسسة من الآن على مبادىء واضحة لا نزاع فيها ولا جدال . فيكون قوام هذه الحقوق صيانة الدستور وضمان سعادة المجموع

لذلك تعلن الجمعية الوطنية بعناية الله العلى الاعلى الحقوق الآتية للانسان

١ — يولد الناس ويعيشون أحرارا متساوين فى الحقوق لا تمييز ولا تفاضل بينهم الا فيما تقتضيه المصلحة العامة

٢ — الغاية من كل مجتمع انسانى صيانة الحقوق الطبيعية للانسان

تلك الحقوق التى لاتزول مهما تقادم عليها الزمان وتعاقب الجديد ان وهى الحرية . والملكية وطمأنينة النفس ومقاومة الاضطهاد

٣ — كل سلطة مصدرها الشعب وحده ولا يحق لأى فرد أو أى جماعة أن يأمروا أو ينهوا الا اذا استمدوا السلطة من الشعب

٤ — الحرية تنحصر فى امكان عمل كل مالا يضر بالغير فلكل امرىء أن يتمتع بحقوقه الطبيعية فى الدائرة التى لاتؤذى تمتع الناس بتلك الحقوق وتحديد هذه الدائرة موكول الى القانون

٥ — ليس للقانون أن يحظر على الناس من الاعمال الا مايعود بالضرر على المجتمع . وكل مالا يمنعه القانون مباح . ولا يحق اكراه امرىء على عمل لا يحتمه القانون

٦ — ان القانون هو مظهر الارادة العامة للامة . ولأهل البلاد جميعا الحق فى ان يشتركوا فى وضعه بأنفسهم أو بواسطة نوابهم . والقانون واحد بالنسبة للجميع سواء أكان مانحا أم مانعا . حاميا أم معذرا . والناس سواء امام المراتب والوظائف العامة . لاتفاضل بينهم الا فى اختلاف كفاءاتهم ولا تمييز الا فيما تقتضيه فضائلهم ومواهبهم

٧ — لايصح اتهام انسان أو حبسه أو القبض عليه الا فى الاحوال المبينة فى القانون بشرط اتباع اجراءاته . وكل من ينفذ أمرا استبداديا مخالفاً للقوانين أو يأمر به أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب . وعلى كل انسان يستدعى أو يقبض عليه طبقا للقانون ان يطيع حالا واذا عصى أو قاوم يستوجب العقاب

٨ — لايصح أن يحتوى القانون الا العقوبات التى تستلزمها الحاجة

الاجتماعية ولا يصح عقاب انسان الا بمقتضى قانون صدر ونشر قبل ارتكاب العمل

٩ — مفروض ان كل انسان برىء حتى تثبت ادانته . واذا دعت الضرورة للقبض على امرىء قبل التحقق من ادانته فكل شدة تستعمل معه دون ان يدعو اليها التأكد من بقائه رهن السلطة تستوجب العقاب الشديد

١٠ — لايؤذى انسان بسبب آرائه ولو كانت دينية مادام التصريح بها لا يضر بالنظام العام الذى يقرره القانون

١١ — حرية الجهر بالآراء والافكار من حقوق الانسان المقدسة فلكل امرىء ان يتكلم ويكتب ويطبع بملء الحرية بشرط الا يسيء استعمال هذه الحرية فى الاحوال التى بينها القانون

١٢ — أن ضمان تمتع الناس بحقوقهم يستوجب ايجاد سلطة عمومية. فهذه السلطة منشأة لمصلحة المجموع لا لمصلحة من يوكل اليهم ادارتها .

١٣ — لبقاء هذه السلطة العمومية ولادارة الحكومة عموما يجب جباية الضرائب العامة وهذه الضرائب يجب توزيعها بالسواء بين الافراد كل بحسب طاقته

١٤ — لاهل البلاد جميعا الحق فى ان يقرروا بأنفسهم أو بواسطة نوابهم الضرائب التى تستلزمها المصلحة العامة وتقريرها يكون بملء الحرية ولهم أن يحددوها ويحددوا قواعد ربطها وطريقة جبايتها ومدتها وطريقة انفاقها .

١٥ — للهيئة الاجتماعية ان تحاسب كل موظف عمومى وتراقبه فى أعمال وظيفته

١٦ — كل هيئة اجتماعية لاضمان فيها لحقوق الانسان ولافصل فيها بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعتبر محرومة من الدستور

١٧ — من حيث ان الملكية حق مقدس لايصح العبث به فلا يحل حرمان أحد من ماله الا اذا اقتضت ذلك المصلحة العامة طبقا لنصوص القوانين وفى هذه الحالة يجب تعويض المالك من ماله »

هذه هى القواعد الاساسية المعروفة بحقوق الانسان التى قررتها الجمعية الوطنية

أحزاب الجمعية

بعد ان قررت الجمعية اعلان حقوق الانسان أخذت تتباحث فى وضع الدستور طبقا لتلك القواعد فقضت سنتين فى وضعه وكانت المباحثات فى نصوصه مثارا للمناقشات الفلسفية والابحاث القانونية التى دلت على علو كعب فريق كبير من اعضاء الجمعية فى العلم والفلسفة والقانون

وكانت كذلك مسرحا للمشادة والمدافعة بين الميول والمذاهب المختلفة فى الجمعية فقد ظهر فى الجمعية من أول نشأتها أحزاب ثلاثة

حزب اليمين وهو مكون من النواب الاشراف وكبار نواب الاكليروس وهذا الحزب هو حزب البلاط الذى لم يكن يرغب فى تغيير النظام القديم وكان يرى فى موافقة الملك على الدستور عملا باطلا وكان يعترض دائما على قرارات الجمعية الوطنية . على أن هذا الحزب أخذ يتضاءل

بسبب تغلب الأفكار الحرة ومهاجرة كثير من الاشراف من فرنسا وبسبب عناد اعضاء هذا الحزب ومعارضته للمبادىء الحرة معارضة غير معقولة

وحزب الوسط وكان مؤلفا من نحو ثلثمائة عضو يؤيدون نظام الملكية مع الاصلاح .

كان هذا الحزب يرمى الى تطبيق قواعد الدستور الانجليزى وعلى الاخص ايجاد هيئتين نيابيتين وقد كان مؤلفا من الملكيين المعتدلين الذين يؤيدون سياسة « نيكر » الوزير الحر . على أن هذا الحزب ضعف منذ أن رفضت الجمعية الوطنية مبدأه القاضى بايجاد الهيئتين النيابيتين فقد قررت جعل السلطة التشريعية فى يد هيئة واحدة

وحزب اليسار وهو مؤلف من فريقين فريق الحزب الوطنى الذى كان يرأسه ميرابو والاب « سييس » وهو ارقى الفرق وا كثرها نظاما وهو يميل الى الملكية الدستورية وقد حل محل حزب اليمين بعد ان ضعف شأنه . وفريق الحزب الحر الذى كان يميل الى النظام الجمهورى

ومهما تعددت الاحزاب فان أغلبية الاعضاء كانت تؤيد مبادىء الثورة أى مبادىء الحرية والمساواة فكانت هذه الاغلبية مؤلفة تقريبا من ثمانمائة عضو منهم ٥٠٠ من نواب الشعب و٢٥٠ من الاكليروس و٥٠ من الاشراف

مشاهير اعضاء الجمعية

وكان من أشهر أعضاء الجمعية الوطنية « ميرابو » أخطب الاعضاء وأرفعهم صوتا وكان ملكيا دستوريا فلم يكن من المنادين بألغاء الملكية

فهو من هـذه الوجهة يمثل العنصر المعتدل من الأحرار . وقد اتهم فى أخريات أيامه بالتواطؤ مع الملك والملكة وتبين أنه على اتصال بهما فضعفت الثقة فيه بسبب ذلك ومات غير حائز للثقة التى كانت له من قبل

وممن اشتهر من الاعضاء الأب «سييس» الذى اشتهر باصالة الرأى وسعة العلم وتأييد مبادىء الحرية والمساواة تشهد له بذلك مؤلفاته المشهورة ومناقشاته وخطبه العظيمة فى الجمعية الوطنية .

ومن أعضائها المشهورين الماركيز « لافاييت » الذى كان يجمع بين شرف أسرته وميله الى المبادىء الجديدة . وروبسبيير [1] الذى كان يدين بالمبادىء الجمهورية والذى اشتهر فى أيام الكونفانسيون والدوق دورليان نصير الاحرار

و « تاليران » الذى اشتهر بوضع مشروع تعميم التعليم وأيد مشروع تملك الامة لاملاك الكنيسة . وكان مشهودا له بطول الباع فى العلم والسياسة فاختاره نابليون وزيراً لخارجيته وناب عن فرنسا فى مؤتمر فيينا

---

(١) روبسبيير . هو ماكسيمليان روبسبيير المشهور فى تاريخ الثورة. ولد سنة ١٧٥٨ فى « اراس » وأعدم سنة ١٧٩٤ فى باريس. تعلم الحقوق واشتغل محاميا فى اراس ثم انتخب عضوا بالجمعية الوطنية الأولى ولكن لم يشتهر فيها ولم تتجه اليه الانظار وكان المقترح فيها للنص الذى وضع فى دستور سنة ١٧٩١ القاضى بعدم جواز انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية أعضاء فى الجمعية التشريعية ولما انتخبت الجمعية التشريعية كان روبسبيير من أركان نادى اليعقوبيين ومن الداعين الى التخلص من الملك . وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وكان فيها من أكبر زعماء الارهاب كما سيراه القارىء مفصلا فى الرسالة الثانية الى أن حكم عليه بالاعدام سنة ١٧٩٤

بعـد سقوط نابليون فدافع عن مصالح فرنسا أحسن دفاع وتوصل بدهائه الى تخفيف شروط الصلح عن فرنسا

و « بايى » العالم الشهير الذى رأس اجتماع ساحة الـكره وانتخب رئيساً للجمعية الوطنية فى عهدها الاول بسبب ما اشتهر عنه من العلم والفضل والثبات والشجاعة وانتخبه الشعب محافظا لباريس فى بدءالثورة

و « فولنى» الـكاتب والمؤرخ الشهير. وغيرهم من نخبة علماء فرنسا فى ذلك الحين مثل « بارناف» (١) و « مونييه » (٢) و « ديبون نيمور »

---

(١) بارناف . عالم قانونى وسياسى ولد فى سنة ١٧٦١ اشتغل محاميا فى جرنوبل وكان له يد فى تحضير حوادث الثورة وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية ونال فيها شهرة عظيمة لسعة علمه ومواهبه الخطابيـة . وكان فى بعض المواقف يتغلب على ميرابو الشهير وكان مؤيدا للمبادىء الديمقراطية ولـكنه بقى مؤيدا للملـكية بالرغم من ثوران الخواطر على الملك ولما خلع الملك اتهم بأنه كان على اتصال بهلمناوأة الثورة وأحيل فى عهد الارهاب على محكمة الثورة فحكم عليه بالاعدام سنة١٧٩٣ وله مباحث قانونية عظيمة القيمة

(٢) مونييه — عالم متشرع وسياسى ولد فى جرنوبل سنة١٧٥٨ ومات فى باريس سنة١٨٠٦ . كان محامياً سنة١٧٧٩ ثم تفرغ لدراسة العـلوم السياسية وانتخب عضوا بالجمعيـة العموميـة سنة ١٧٨٩ وكان من الاعضاء المشهورين بالشجاعة وهو الذى اقترح على زملائه يوم ١٧ يونيو سنة ١٧٨٩ الاجتماع فى ساحة الـكرة بعد ان أقفلت الحـكومة ابواب المـكان المعـد لاجتماع الجمعيـة واقترح ان لاينفرط عقدالجمعية قبل ان تضع دستورا لفرنسا . وانتخب عضواً فى لجنة الدستور ثم رئيساً للجمعية الوطنية واستقال بعدفتن اكتوبر سنة١٧٨٩ ثم اضطر للهجرة من فرنسا سنة١٨٩٠ والتجأ الى سويسرا حيث اشتغل بالتأليف فى العلوم القانونية ثم اشـتغل فى تدريس الفلسفة والقـانون ورجع الى فرنسا سنة ١٨٠١ وله عدة مؤلفات قانونية

و « توريث »و « لاميث » الذين كان لهم مباحثات سديدة وآراء عظيمة في اثناء وضع الدستور

وضع الدستور

تم وضع الدستور فى ٣ سبتمبر سنة ١٧٩١ وبعث الملك الى الجمعية الوطنية برسالة فى ١٣ سبتمبر يتعهد فيهـا بالمحافظة عليه ثم حضر فى ١٤ سبتمبر الى الجمعية وأقسم اليمين أمامها « بأن يكون مخلصا للامة »والقانون وأن يستعمل كل السلطة التى أسندت اليه فى تأييد الدستور الذى قررته الجمعية الوطنية وتنفيذ القوانين »

وهذا الدستور يؤيد النظام الملكى على المبادىء الدستورية وتتلخص قواعده الاساسية فيما يلي :

قواعد دستور سنة ١٧٩١

(١) ضمان الحقوق الشخصية

دون اعلان حقوق الأنسان فى مقدمة دستور سنة ١٧٩١ ليكون ذلك بمثابة مرجع المشرع فى الاحـكام القانونية . ثم وضع الدستور فى الباب الاول قاعدة ضمان الحقوق الشخصية فجعل هذه الحقوق مضمونة فى الدستور ونص على أن السلطة التشريعية لاتملك وضع قانون يضر أو يمس تلك الحقوق الطبيعية

هذه القاعدة من أهم قواعد دستور سنة ١٧٩١ فان ضمان الحقوق الشخصية بحكم الدستور يجعل الناس آمنين عليها ضامنين أن لاتعبث بها الحكومة ولا تعبث بها اغلبية النواب فى الهيئة التشريعية

هذه الحقوق هى المعبر عنها فى الاصطلاح الدستورى بالحقوق المدنية أو الحقوق الشخصية وهى الحقوق المعترف بها للانسان بوصف كونه فردا فى المجتمع . بخلاف الحقوق السياسية فأنها وظيفة اجتماعية يشترك بها الفرد فى سلطة الأمة كحق الانتخاب وحق العضوية للهيئات النيابية

فالحقوق المدنية التى ضمنها الدستور تنقسم الى نوعين

(١) الحرية الشخصية

(٢) المساواة المدنية

والحرية الشخصية تتناول حرية الأنسان فى نفسه واطمئنانه أن لا يحبس أو يحجز الا فى الاحوال المبينة فى القانون الاساسى . وحرية القول والكتابة والطبع والنشر دون رقابة أو تفتيش قبل النشر وحرمة الاديان . وحرية الاجتماع . وحرية الشكوى الى الجهات المختصة . وحرية التملك . وهذه الحرية تستلزم احترام الملكية الشخصية . وحرمة المساكن . وحرية المعاملات المتبادلة فى دائرة القانون

هذه هى حقوق الحرية الشخصية التى ضمنها دستور سنة ١٧٩١ للافراد

أما حقوق المساواة التى ضمنها فهى المساواة أمام الوظائف بحيث لايميز أحد على آخر فى قبوله لها الا بحسب الكفاءات والفضائل . والمساواة فى الضرائب بحيث توزع بين الافراد على حسب طاقتهم والمساواة امام القانون

وقد نص الدستور على الغاء الانظمة المنافية للحرية وللمساواة فى الحقوق فألغى نظام الاشراف وامتيازاتهم والقابهم الوراثية

(٢) السلطة التشريعية

وضع دستور سنة ١٧٩١ مبدأ سلطة الامة فنص على ان السلطة الشرعية ملك للامة وانها لاتقبل التجزئة ولا التصرف فيها أو العبث بها. وهى أعظم قاعدة قررها لانها الاساس الذى ترتكز عليه الحكومات الشرعية

ونص على ان السلطة التشريعية في يد هيئة نيابية واحدة تعرف « بالجمعية التشريعية » مؤلفة من ٧٤٥ نائبا ينتخبون لمدة سنتين

قام خلاف هلى هذه القاعدة بين أنصار وحدة الهيئة التشريعية وأنصار الهيئتين التشريعتين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) فكان فريق من أعضاء الجمعية الوطنية يميلون الى جعل السلطة التشريعية من حق مجالسين منفصلين أخذا بنظرية الدستور الذى كان متبعا فى ذلك الحين والى الآن فى انجلترا حيث يوجد مجلس العموم الذى يمثل الشعب ومجلس اللوردات الذى يمثل طائفة الاشراف فالدستور الانجليزى هو مصدر نظرية المجلسين التشريعيين

نظرية المجلسين

هذه النظرية وان كانت لاترتكز على فكرة علمية لان الاصل فى المجتمعات الديمقراطية ان تمثل سلطة الامة فى هيئة واحدة الا ان التطورات التاريخية فى انجلترا قد أدت الى ايجاد مجلسين منفصلين تمر بهما

على التعاقب مشروعات القوانين — فالتطور التاريخى هو أساس هذه النظرية

وقد ظهر من التجارب أن تعاقب المسائل العامة والقوانين على ذينك المجلسين مما يزيد فى تمحيص الحقائق وتحرى الصواب ويؤمن معه التسرع والزلل قبل البت فى شؤون البلاد . وظهر أيضا ان انفراد هيئة نيابية واحدة بسلطة الامة قد ينزع بها فى بعض المواطن الى الاستبداد بالامر وان وجود هيئتين تشريعيتين يحفظ التوازن بين السلطة الشرعية والسلطة التنفيذية

وهناك ميزة أخرى لنظرية ايجاد مجلسين تشريعيين وهى ان مجلس النواب يمثل عادة الطائفة الديمقراطية من الامة ويحرم طائفة كبيرة يجب أن يحسب لرأيها حساب فى ادارة شؤون الدولة وهى طائفة الارستقراطية وليس المقصود بالارستقراطية هنا ما يسمونها بالاشراف بل المقصود منها كل فئة من الخواص كالشيوخ مثلا أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة فى بعض البلاد فان الانتخابات لمجلس النواب قد تحرم الشيوخ فى الغالب من أن يجلسوا فى كراسى النيابة عن الشعب فتحرم الهيئة النيابية من تجاربهم ورزانتهم

وسلطة الأمة كما أنها فى حاجة الى قوة الشباب وعزمه فهى أيضاً فى حاجة الى رزانة الشيوخ واناتهم ولا شك أن التمثيل الصحيح للأمة فى الهيئات النيابية هو التمثيل الذى يكفل لكل طبقات الأمة وطوائفها أن تمثل فى مجموع تلك الهيئات . فايجاد مجلسين يضمن تمثيل طوائف الخاصة الذين يصعب تمثيلهم فى المجلس النيابى وحده .

أمجلس واحد أم مجلسان ؟

على أنه بالرغم من مزايا المجلسين وبالرغم من أن الفيلسوف مونتسكيو دافع عنها فى كتابه روح الشرائع وهو الكتاب الذى انتشرت مبادئه فى فرنسا قبل قيام الثورة وكان له أثر كبير فى تطور الافكار فى ذلك الحين الا أن الأغلبية العظمى فى الجمعية الوطنية أخذت بنظرية حصر سلطة الأمة فى مجلس واحد وهو الجمعية التشريعية

وفى اعتقادى أن هذه الأغلبية لم تخطىء بل أصابت فى أخذها بهذا المبدأ لانه مما لا يغيب عن البال انه وان كانت نظرية المجلسين أصلح فى الاحوال الاعتيادية فان الحكمة تقضى بحصر سلطة الأمة فى مجلس واحد اذا كان فى أحوال البلاد وظروفها ما يدعو الى الخوف على سلطة الأمة من وجود سلطة أخرى تناوئها وتعمل على هدمها. فهنالك يجب أن لا توزع سلطة الأمة بين مجلسين منفصلين لأن توزيعها يؤدى حتما الى اضعافها وينقص من هيبتها ويمكن السلطة التنفيذية من دس الدسائس للقبض على زمام الأمر .

ففى الوقت الذى كانت الجمعية الوطنية تتناقش فى الأخذ باحدى النظريتين المتقدمتين كانت الملكية قوية بأنصارها فى الداخل والخارج قوية بدسائسها . قوية بما كانت تبذله من الجهود لاستعادة سلطتها المطلقة فرأت الجمعية انها اذا جعلت سلطة الأمة - تلك السلطة الجديدة وليدة الانقلاب الذى تم بالامس موزعة بين مجلسين خيف عليها من بطش السلطة التنفيذية فأخذت بنظرية حصر السلطة القومية فى هيئة واحدة تمثل سلطة الأمة

وحسناً صنعت فان كل أمة فى مثل هـذا المركز تحسن صنعاً اذا أحاطت سلطة الامة بسياج من الحذر والحيطة وأول ماتدعو اليه الحيطة جعل السلطة التشريعية محصورة فى هيئة نيابية واحدة .

حقوق الجمعية التشريعية

تملك الجمعية التشريعية بمقتضى دستور سنة ١٧٩١ حق عرض القوانين وسنها وتقريرها وتقرير الضرائب والميزانية ومراقبة أعمال الادارة ولها كذلك حق اعلان الحرب والصلح بناء على طلب الملك وتنظيم الجيش ولها ان تحاكم الوزراء وكبار الموظفين امام المحكمة العليا ولها ان تحاكم امامها كل شخص متهم بالتآمر على سلامة المملكة أو على الدستور

ولها أن تنظم طريقة منح الرتب والالقاب على قاعدة مكافأة الافراد على الخدمات التى يؤدونها للمجموع وان تكرم ذكرى العظماء ولها التصديق على معاهدات الصلح والمحالفات والمعاهدات التجارية

(٣) نظام الانتخابات

جعل دستور سنة ١٧٩١ انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية مقيداً لاعاما وعلى درجتين . فى الدرجة الاولى يجتمع الناخبون ويشترط فى الناخب أن يكون فرنسيا بالغا من العمر ٢٥ سنة مقيما فى المركز منذ سنة واحدة ومقيداً اسمه فى جدول الحرس الوطنى ويدفع ضريبة تعادل اجرة ثلاثة أيام عمل وقد حددت أجرة اليوم بما يساوى خمسة مليمات تقريبا . وان لايكون من طائفة الخدم . وان يقسم اليمين الوطنية بأن يكون مخلصا للامة والقانون والملك وان يؤيد دستور المملكة المقرر فى الجمعية الوطنية المؤسسة

فيجتمع الناخبون فى كل دائرة بهيئة «جمعية أولية »وينتخبون مندوبا عن كل مائة منهم وهؤلاء المندوبون فى كل مقاطعة هم الذين ينتخبون النواب ولا يشترط فيهم الا مايشترط فى الناخبين وقد وزع الدستور عدد أعضاء الجمعية التشريعية (٧٤٥) على الثلاثة والثمانين مقاطعة التى تتالف منها المملكة بنسبة عدد المقاطعات وعدد سكانها ومقدار الضرائب التى تدفعها فوزع ٢٤٧ كرسيا بنسبة عدد المقاطعات فنال كل مقاطعة ثلاثة نواب الا مقاطعة السين فقد نالها كرسى واحد و ٢٤٩ بنسبة عدد السكان و ٢٤٩ بالنسبة للضرائب فتنتخب كل مقاطعة عدا الثلاثة المتقدم ذكرهم عددا من النواب يوازى نسبتها فى السكان وفى مقدار ما تدفعه من الضرائب

والنواب يتمتعون بحق حرمة أشخاصهم فلا يصح القبض عليهم ولا اتهامهم أو محاكمتهم عن أقوالهم أو أعمالهم فى دائرة وظيفتهم النيابية

اصلاح نظام الانتخاب

ولا شك أن من عيوب الدستور انه لم يجعل الانتخاب عاما غير مقيد كما طلب ذلك فريق من الاعضاء فى الجمعية الوطنية لأن معظم أعضاء الجمعية كانوا من الحضريين (سكان المدن) الذين كانوا يدفعون شيئا من الضرائب فجعلوا الانتخاب مقيداً بهذا القيد الذى لم يكن متفقا مع مبدأ المساواة . ذلك المبدأ الذى أعلنته الجمعية الوطنية في حقوق الانسان . على أن الجمعية التشريعية نفسها قد أصلحت نظام الانتخاب فأصدرت قراراً فى ١٤ أغسطس سنة ١٧٩٢ جعلت الانتخاب فيه شبه عام وذلك « ان

جمعيات الانتخاب الأولية » أصبحت بمقتضى هذا القرار تؤلف من كل فرنسى بالغ من العمر ٢١ سنة مقيم فى المركز منذ سنة يعيش من ايراده أو عمله وأن لا يكون من طائفة الخدم

وقد كان هذا القيد الاخير محلا للاعتراض أيضا لانه مناف لمبدأ المساواة وكانت حجة واضعى الدستور ان الخدم هم تحت تأثير مخدوميهم فلا يستطيعون ابداء رأيهم باستقلال .

ولاجل أن يكون الشخص مندوبا أو نائبا يجب فوق ذلك أن يكون بالغا من العمر ٢٥ سنة . وعلى هذا النظام جرت انتخابات الجمعية الكبرى المعروفة بجمعية « الكونفانسيون » التى سنتكلم عنها فيما يلى .

(٤) السلطة التنفيذية وحقوق الملك

السلطة التنفيذية موكولة الى الملك . وينتقل الملك بالوراثة فى ذريته وليس للملك حق عرض القوانين وله أن يختار وزراءه على شرط لا يكونوا من أعضاء الجمعية التشريعية أو من محكمة النقض والابرام

والوزراء ليسوا مسؤولين فى المسائل السياسية الا أمام الملك الذى له تعيينهم وعزلهم ولكن للوزراء حق الدخول فى الجمعية وطلب سماع أقوالهم وليس للملك حق حل الجمعية التشريعية

والقوانين التى تسنها الجمعية لا تحوز قوة النفاذ الا اذا صدق عليها الملك واذا لم يصدق عليها لا تنفذ ولا يمكن تقديمها له مرة ثانية للتصديق الا بعد مضى سنتين أى ان للملك الحق المسمى « بالفيتو »

فاذا انقضت السنتان فللجمعية ان تطلب من جديد من الملك

التصديق عليها وله فى هذه المرة أيضا رفض التصديق واذا انقضت سنتان فللجمعية أن تطالب للمرة الثالثة تصديق الملك وسواء أصدق أم لم يصدق فيكون القانون واجب النفاذ والاحترام

فحق الفيتو الذى اعترف به دستور سنة ١٧٩١ للملك يسمح له ان يوقف تنفيذ القانون مرتين ولكن فى المرة الثالثة يكون الرأى النهائى للجمعية التشريعية . على أن هناك نوعا من القوانين لا تستلزم لنفاذها تصديق الملك كالقوانين المتعلقة بفرض الضرائب وقرارات اتهام الوزراء ومحاكمتهم

هذه القاعدة كانت موضع انتقاد علماء الدستور لانها تنقض سلطة الامة. فان مبدأ سلطة الامة يقضى أن تكون للهيئة والهيئتين التشريعيتين القول الفصل والكلمة العليا فى القوانين التى تسير عليها البلاد . ولقد كانت هـذه المسألة محل مناقشات طويلة فى الجمعية الوطنية ولكنها انتهت بتقرير حق الفيتو للملك مع القيود المتقدمة فجاء الدستور وفيه هذا العيب الكبير الذى أقل مافيه انه افتيات من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية . على ان الدستور فى مقابل هذا الحق العظيم الاهمية قد حرم الملك من حق حل الجمعية التشريعية هذا الحق المعترف به فى كل الدساتير التى تقرر مبدأ المسؤولية الوزارية

عدم تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية

ان دستور سنة ١٧٩١ فى تنظيمه للسلطة التنفيذية لم يقرر مبدأ

المسؤولية السياسية للوزارة أمام الجمعية التشريعية . ويرجع ذلك الى التطبيق الحرفى لقاعدة « الفصل بين الساطات » تلك القاعدة التى كانت عقيدة راسخة فى نظر فلاسفة الشرائع والاجتماع فى فرنسا

قاعدة الفصل بين السلطات

الأصل فى هذه القاعدة أنها وضعت لمنع الاستبداد . وحكمتها أن السلطة المشرعة لا يصح أن تكون منفذة وأن القضاء لا يصح أن يكون مشرعاً بل منفذا للقوانين التى تسنها الهيئة التشريعية وأن السلطة التنفيذية لا يصح أن تشرع ولا أن تفتات على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية وأن الهيئة النائبة عن الأمة فى سلطتها الشرعية مهما كانت حسنة النية فهى تميل الى الاستبداد اذا كانت تجمع فى يدها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . فمن أجل ذلك قالوا ان أكبر ضمانة لحرية الأفراد واحترام الدستور أن يكون أساس النظام الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فيناط بالأولى سن القوانين وبالثانية تطبيقها

واختلف العلماء فى عدد السلطات فقال بعضهم انها سلطتان اثنتان التشريعية والتنفيذية لان التنفيذية تشمل السلطة القضائية أو هى فرع عنها . ولكن الرأى الغالب المعول عليه ان السلطات ثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية لان السلطة القضائية سلطة قائمة بذاتها يجب ان تكون مستقلة عن السلطة المشرعة والسلطة التنفيذية وان كان القضاء هو فى ذاته سلطة تنفيذية

فقالوا ان من نتائج تطبيق هذه القاعدة ان تكون السلطتان التشريعية

والتنفيذية منفصلتين تمام الانفصال فلا يكون ثمت اتصال بينهما أو تغلب لاحداهما على الاخرى الا فيما هو معترف به للسلطة التشريعية بانها هى التى تتولى سن القوانين والشرائع .

وقالوا ان من النتائج المنطقية لهـذه القاعدة ان لا يكون رؤساء السلطة التنفيذية اعضاء فى الهيئة التشريعية واذا لم يكونوا اعضاء بها فليس للهيئة التشريعية ان تسقطهم الا اذا ارتكبوا جرائم يحق لها أن تعاقبهم عليها . وعلى ذلك ينتفى مبدأ المسئولية الوزارية فى المسائل السياسية امام مجلس النواب ويكون حق اسقاط الوزراء أو عزلهم للملك

وقد كان من أسباب اخذ الجمعية الوطنية بهذا النظام انها ارادت أن تقطع كل صلة بين الملك والجمعية التشريعية من وجهة اختيار وزرائه فارادت ابعاد نواب الامة عن وسائل الاغراء والتأثير بمنع اسناد الوزارات اليهم ولذلك حرمت على الملك ان يختار وزراءه منهم ومن محكمة النقض والابرام

أهمية مبدأ المسؤولية الوزارية

على ان النظريات العلمية والتجارب التاريخية قد أثبتت بصفة لا تقبل الآن شكا ان خير نظام يحقق سلطة الامة هو جعل الوزارات مسؤولة امام مجلس النواب على الطريقة البرلمانية المتبعة الآن فى معظم البلاد الدستورية . بأن يجعل للمجلس رقابة على الوزراء تكون الوزارة بمقتضاها مقضيا عليها بالسقوط اذا لم تنل ثقة المجلس ولو لم ترتكب جريمة معاقبا عليها فى القانون

وقالوا ان قاعدة الفصل بين السلطات لا يمكن ان تتعارض مع القاعدة

الاهم وهى قاعدة سلطة الامة .فهذه القاعدة تقضى بأن تكون الوزارات تحت الرقابة البرلمانية الدائمة . ومهما كانت نظرية الفصل بين السلطات جديرة بالاحترام فيجب ان تكون مقيدة باعطاء السلطة التشريعية التى تمثل الامة الكلمة العليا فى سياسة شئون البلاد باستعمالها حق الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية وهذه الرقابة لا تتحقق بمحاكمة الوزراء على ما يرتكبونه من الجرائم بل باسقاط الوزارة اذا فقدت ثقة مجلس النواب

وقد بدأ مبدأ مسؤولية الوزارة فى المسائل السياسية على الطريقة البرلمانية يدخل فى نظام فرنسا الدستورى فى سنة ١٨١٤ . على أنه كان محلا للشك والتأويل فى تنفيذه لعدم وضوح عبارته وكذلك كان شأنه فى دستور سنة ١٨٣٠ ودستور سنة ١٨٤٨ . ثم تقرر بشكل صريح فى دستور سنة ١٨٧٠ فى آخر عهد الامبراطورية الثانية وبعد سقوطها وقيام الجمهورية الثالثة تقرر فى دستور سنة ١٨٧٥ المعمول به الا ن

وقد كان من نتائج تطبيق مبدأ الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أن دستور سنة ١٧٩١ لم يعط للسلطة التنفيذية أى اختصاص فى وضع القوانين حتى ولا حق عرض القوانين لانه اعتبر مجرد العرض من خصائص السلطة التشريعية

أعمال الجمعية الوطنية

ومهما يكن من عيوب دستور سبتمبر سنة ١٧٩١ فان الجمعية المؤسسة قد قامت بعمل من أجل الاعمال الانسانية فى ذلك الحين . ذلك انها قررت فى هذا الدستور القواعد الجديدة لنظام المجتمع الانسانى فأصبحت هذه

القواعد أساس الحياة والانظمة السياسية والاجتماعية فى القرن التاسع عشر . فمن ذلك تقريرها مبدأ المساواة أمام القانون بين جميع الافراد وتقرير مبدأ الحرية الشخصية . ومبدأ سلطة الأمة . ومبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية . والغاؤها حقوق الامتيازات الناشئة عن الوراثة. والغاؤها حقوق الاشراف والقابهم وما كانوا يتمتعون به من الاعفاء من الضرائب وتقريرها حرية الصناعة وحرية التجارة بعد ان كانت محتكرة فى يد بعض الافراد والطوائف. وجعلها أملاك الأكليروس ملكا للأمة تحت تصرف الحكومة

ومن أعمالها أيضا انها اهتمت بأمر التعليم فوضع تاليران تقريراً عنه ليكون أساس سياسة الحكومة فى التعليم وضمن التقرير مشروع قانون حالت الحوادث دون صدوره. على ان هذا القانون يعتبر أساساً لعناية الحكومة بشؤون التعليم ويقضى هذا القانون بجعل التعليم العام مجانيا اجباريا وحقا لكل الفرنسيين على اختلاف أعمارهم مع العناية بالتعليم النسوى

وقد أنشأت الجمعية التقسيم الادارى للبلاد فقسمتها بحسب الدستور الى ٨٣ مقاطعة وهو التقسيم الذى استمر للآن ونظمت البلديات فى المدن ونظمت ادارات الحكومة بعد ان كانت فوضى

ومن أعمالها انها نظمت الجيش والقضاء والاكليروس وأصلحت نظام الضرائب فجعلته قائماً على أساس المساواة والعدالة ونظمت مالية الحكومة

ولا يغيبن عن البال ان الجمعية الوطنية الفرنسية قامت بهذه الاعمال الجليلة وقررت تلك المبادىء السامية ووضعت دستوراً من أعظم الدساتير شأناً فى حين انها دعيت للانعقاد فى عصر كانت الانسانية لاتزال ترزح

فيه تحت نير العبودية وكانت الانظمة الحكومية مصطبغة بالصبغة الاستبدادية المطلقة وكانت سلطة الجمعية محدودة فى دائرة ضيقة لاتتعدى حد ابداء الآراء والمشاورة ولكنها بفضل وطنية أعضائها وصدق عزيمتهم واضطلاعهم بالمهمة التى أخذوها على عاتقهم قد حققت المطالب التى جاهرت بها الأمة فى أثناء الانتخابات وأدت الأمانة التى احتملتها فنالت أعظم منزلة بين الجمعيات الوطنية المؤسسة واكتسبت من احترام الشعب وثقته والتفافه حولها مالم تنله أية جمعية وطنية أخرى

ومما يذكر عن أعضاء الجمعية انهم قرروا عدم جواز انتخابهم أعضاء للجمعية التشريعية . وهذا القرار وان كان صادراً عن مبدأ سام وهو مبدأ التضحية الا انه أضر بكيان الجمعية التشريعية وهى الهيئة النيابية التى تألفت بمقتضى الدستور لانه حرمها من كفاءة كثير من أكبر رجال فرنسا واكثرهم مرانا على الأعمال البرلمانية . ويعتبر هذا القرار اكبر خطأ ارتكبته الجمعية المؤسسة بسلامة نية وكان من نتائجه تسهيل انتشار الفوضى فى الحياة البرلمانية بفرنسا

الجلسة الاخيرة للجمعية

وبعد ان انتهت أعمال الجمعية عقدت جلستها الاخيرة يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٧٩١ وأعلنت انتهاء جلساتها وانعقدت الجمعية التشريعية فى اليوم التالى أى فى أول اكتوبر سنة ١٧٩١ وكان عمر الجمعية المؤسسة سنتين وخمسة أشهر اتمت فى خلالها اعمالا يذكرها التاريخ بالاعجاب العظيم لأنها اقامت النظام الجديد على امتن القواعد وارقى المبادئ وبذلت اكبر المجهودات فى القيام بمهمتها بكل امانة واخلاص وانكار للذات

الرسالة الثانية

الجمعية الوطنية الكبرى

فى فرنسا سنة ١٧٩٢ — ١٧٩٥

من الجمعية التشريعية

الى الجمعية الوطنية الكبرى

لما انتهت أعمال الجمعية الوطنية المؤسسة أخذت الجمعية التشريعية المنتخبة بمقتضى احكام دستور سنة ١٧٩١ تقوم بوظيفتها التشريعية فى وقت اضطربت فيه الاحوال اضطرابا كبيراً فكانت هذه الجمعية بمثابة فترة الانتقال بين الجمعية المؤسسة والجمعية الوطنية الكبرى (كونفانسيون) التى أخذت على عاتقها الدفاع عن سلامة الوطن فى وجه أوروبا المتحالفة

عاشت الجمعية التشريعية فترة قصيرة من الزمن ظهر فى أثنائها ان أنصار الملكية لايريدون النزول على حكم الشعب . فأخذوا يدسون الدسائس لاسقاط النظام الجديد واعادة سلطة الملكية الاستبدادية ووصل بهم التهور فى تحقيق هذه الغاية الى مد يدهم للعدو يستنجدون به ويستنفرونه لقتال بلادهم فازدادت هوة سوء التفاهم بين الامة والملك لويس السادس عشر اتساعا لانه قد ثبت بأدلة لا تقبل الريب ان الملك كان راضيا عن خطة الاشراف المهاجرين في استعانتهم بالدول الاجنبية لمحاربة فرنسا

ظهر ميل الامة الى النظام الجديد في الانتخابات فان أغلبية الاعضاء المنتخبين كانوا من انصار الثورة . ومع ان نظام الانتخاب كان يقضى بعدم جواز انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية المؤسسة مما أدى الى حرمان الجمعية التشريعية من كثير من النواب الاكفاء فقد اسفرت نتيجة الانتخابات عن اختيار مجموعة من النواب الاحرار الذين رشحتهم الاندية السياسية فكان من بينهم ٤٠٠ من رجال القانون والباقون من العلماء ورجال الادب وأواسط الضباط وبعض رجال الاكليروس انصار النظام الجديد والتجار وأصحاب الاملاك

الاندية السياسية واحزاب الجمعية

على ان اعضاء الجمعية التشريعية كانوا فى مجموعهم أقل كفاءة واقل شهرة من اعضاء الجمعية الوطنية الاولى وكانت الاندية السياسية هى التى تملى ارادتها على اعضاء الجمعية

كانت هذه الاندية موجودة فى عهد الجمعية الاولى . وكانت منبعا للهياج والثورة . ولكن شخصية أعضاء الجمعية المؤسسة كانت تحول دون تسلطها عليهم فكانت الاجتماعات التى تعقد فيها تدور حول انتقاد مسلك الجمعية فى كثير من المواطن ورميها بالضعف ازاء النظام القديم أما فى عهد الجمعية التشريعية فقد تعاظم نفوذ هذه الاندية لانها رشحت كثيرا من اعضائها وكانت تتصل بالاقاليم بواسطة الجمعيات المنتمية اليها وكان زعماء الثورة فيها يملون خططهم على أعضاء الجمعية التشريعية . فكان لتلك الاندية سلطان كبير عليهم ومن أشهر هذه الاندية نادى « اليعقوبيين » المشهور بالتطرف والحض على الثورة ومن أكبر زعمائه روبسبير المشهور بعدائه

للملكية وشدة تمسكه بالمبادىء الجمهورية وقد فقدت الجمعية التشريعية ميزة الاستقلال بسبب تسلط الاندية السياسية عليها مما أدى الى ضعفها وتضعضع هيبتها وعجزها عن مقاومة الحوادث وتصريف الشؤون بالحكمة والحزم

ظهر داخل الجمعية حزبان تختلف وجهة نظر كل منهما فى السياسة فحزب الجبليين أو « اليعقوبيين » (نسبة الى دير للرهبان اليعقوبيين كانوا يجتمعون به فى باريس) وهم المتطرفون دعاة الثورة والارهاب كانوا يرون سلامة الدولة فى استعمال الارهاب والقسوة مع من يشتبه فى اخلاصهم للنظام الجديد . والحزب الآخر وهو الحزب المعروف بحزب «الجيروندان» (نسبة الى مقاطعة جيروند التى نشأ منها معظم زعمائهم) وهم المعتدلون الذين ينكرون وسائل الارهاب وسفك الدماء ويحترمون القواعد الدستورية

كان امام الجمعية عقبات متعددة فمن دسائس البلاط الى كراهية أنصار الملكية للنظام الجديد الى تألب الحكومات الاوربية الى غير ذلك من المصاعب والاخطار . على ان اعضاء الجمعية أخذوا على عاتقهم تأييد دستور البلاد والمحافظة على أحكامه

الخلاف بين الجمعية والملك

بدأ سوء التفاهم بين الجمعية والملك لما كان يظهر من معاملة الملك للاعضاء من دلائل عدم الاحترام وازداد تفاقما بعد أن ثبت للجمعية ان بطانة الملك تتخابر مع الحكومات المعادية بواسطة الكونت دى بروفانس

أخى الملك لتغير بجنودها على أرض فرنسا . فقررت الجمعية سقوط حق الـكونت فى الوصاية على ولى العهد ثم قررت محاكمة بعض الامراء أقرباء الملك لتآمرهم على سلامة المملكة وصادرت أملاكهم وأموالهم ولم يستطع الملك أن يتظاهر بمعارضة هذه القرارات تفاديا من اتهامه بالانضمام الى أعداء فرنسا

على أن الحـكومات الأوروبية قد أخذت تتحالف فى ذلك الحين للقضاء على النظام الجديد وظهرت بوادر العدوان على الحدود فأخذت الجمعية التشريعية تتناقش فى الخطر الذى أخذ يتهدد البلاد بعد أن وصلتها أنباء محققة عن هذا التحالف وعن عزم ممالك النمسا والمانيا والسويد على غزو فرنسا ولا سيما بعد أن وصل الحـكومة انذار من الحـكومة النمسوية تطلب فيه بلهجة العداء اعادة أملاك افينيون الى البابا واعادة بعض الاملاك الى الأمراء الالمان وتغيير الدستور

فعولت الجمعية التشريعية على الاستعداد للحرب وأخذت الانظار تتجه الى ما سيتبعه الملك فى هذا النزاع وبعد تردد كبير حضر الملك بنفسه الى الجمعية وطلب اعلان الحرب على ملك النمسا وفى المساء قررت الجمعية اعلان الحرب (٢٠ ابريل سنة ١٧٩٢)

على أنه قد ثبت بعد ذلك بالبينات التاريخية أن الملك لم يكن مخلصاً فى دعوته وأنه كان متفقاً مع الحلفاء فى الخارج على الدخول فى هذه الحرب وثبت أنه أرسل لهم تعليمات يتبعونها بعد اعلان الحرب وهى أن يعلنوا أنهم لا يحاربون فرنسا بل يحاربون فئة ثائرة على الهيئة الاجتماعية وكانت الشكوك تزداد حول موقف الملك وزادهم شكا أنه توقف عن التصديق

على بعض قرارات الجمعية التشريعية مستعملا حق الفيتو الذى خوله له الدستور واستعمل هذا الحق فى عدم التصديق على قرار « باعتبار جميع الذين هاجروا من فرنسا خائنين لبلادهم وطرد جميع من امتنعوا من رجال الدين عن حلف يمين الطاعة » فهجم الثائرون وهم يعدون بالألوف على قصر الملك فى ٢٠ يونيو سنة ١٧٩٢ فكان هذا اليوم من الأيام العصيبة فقد دخل الثوار قصر الملك واقتحموا أبواب الغرف وهناك قابلهم الملك فأظهر رباطة جأش ووعدهم خيراً فانصرف الثوار من غير أن يسفكوا دماء ولكن مركز الملك تزعزع كثيرا بعد هذا اليوم المشهود

وأخذ تيار سوء الظن بالملك يزداد ويتعاظم فخطب فرنيو (١) فى الجمعية التشريعية يوم ٣ يوليو سنة ١٧٩٢ خطبة رنانة شديدة اللهجة ضد الملك اتهمه بالتواطؤ مع المهاجرين والدول المتحالفة وأشار الى أن الدستور يقضى باعتباره متنازلا عن العرش اذا هو تواطأ مع دولة أجنبية على غزو البلاد أو لم يمنعها عن ذلك

---

(١) فرنيو هو من كبار زعماء الجيروندين ولد فى ليموج سنة ١٧٥٣ وكان محاميا فى بوردو ثم جاءت حوادث الثورة فكان من اكبر انصارها ودعاتها . وانتخب عضوا بالجمعية التشريعية سنة ١٧٩١ وكان خصما لاستبداد الملك وهو الذى اقترح حذف القاب « صاحب الجلالة ومولاى » فى مخاطبة الملك. وانتخب رئيسا للجمعية التشريعية فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٧٩١ . ثم انتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وكان من المصوتين باعدام الملك فى محاكمته. ثم وقع الجفاء بينه وبين زعماء الارهاب مارات ودانتون وروبسبير بسبب اختلاف النزعة وبعد أن تغلب دعاة الارهاب نكلوا بالجيروندين فكان فرنيو احد زعمائهم الذين حكم عليهم بالاعدام سنة ١٧٩٣

الوطن في خطر !

وكانت وقائع الحرب الأولى تنذر بالخطر فتباحثت الجمعية التشريعية طويلا فى الحالة وقررت فى ١١ يوليو اعلان أن «الوطن فى خطر» فكان لهذا الاعلان الرهيب هزة كبرى فى البلاد وأشعل نار الحماسة فى النفوس فأخذ الألوف يقبلون على التطوع فى صفوف الجيش الوطنى حتى بلغ عدد من تطوعوا فى يوم واحد ١٥٠٠٠ متطوع وانعقدت الجمعية التشريعية بصفة مستديمة لتنظيم الدفاع الوطنى

اسباب الدعوة

الى عقد الجمعية الوطنية الكبرى

بينما كانت الشكوك تزداد حول موقف الملك وبطانته جاء منشور الدوق «برونسويك» القائد العام لجيوش الحلفاء مثيراً لغضب الأمة على لويس السادس عشر فقد أعلن الدوق فى منشوره للامة عند ما اجتازت جنوده حدود فرنسا ان الحلفاء جاءوا «ليعاقبوا الذين قبلوا الحكومة الشرعية وأثاروا الاضطراب والفوضى» وانذر الامة بالطاعة للملك وباحترامه واحترام الملكة وسائر أفراد الاسرة المالكة والا حل العقاب الصارم بمن يشق عصا الطاعة !

نشر هذا المنشور فى ٢٨ يوليو سنة ١٧٩٢ فى الجرائد الموالية للملك فأثار غضب الامة الفرنسية واعتقد الجميع ان الملك متواطىء مع الاعداء

بالرغم من أن الملك انكر هـذا المنشور وما ورد به. واتفقت الهيئات والطوائف والاندية على وجوب خلعه وتقديم هـذا الطلب الى الجمعية التشريعية . وقدم الطلب اليها فى ٣ اغسطس على لسان محافظ باريس بناء على قرار الـكومون فى باريس فأجلت المناقشة فيه الى يوم ١٠ اغسطس

وفى غضون ذلك كان زعماء الثورة يعدون الوسائل للهجوم على قصر الملك وخلعه بقوة الشعب ودعا « دانتون » الخطيب الشهير الباريسيين الى حمل السلاح. ففى ١٠ اغسطس هجم الثوار على قصر التويلرى حيث يسكن الملك وعائلته فرأى الملك تفاديا من اصطدام قوة الثائرين العظيمة بقوة حرسه الضئيلة ان يلجأ الى دار الجمعية التشريعية التى لم يكن يفصلها عن القصر الا الحديقة فذهب اليها مصحوبا بعائلته فاستقبلته الجمعية كأسير لا كملك

وتباحثت الهيئة فى أمر الخلع فأصدرت قرارها الشهير القاضى بايقاف الملك

وكانت الافكار متجهة بعد ما رأت من معاداة الملك للأمة الى ضرورة التخلص من نظام الملكية واقامة الحكم الجمهورى . ولكن الجمعية التشريعية وهى الهيئة المؤلفة حسب أحكام الدستور رأت أنها لاتملك تغيير الدستور ولا تغيير شكل الحكومة ونظام الدولة فقررت فى الوقت نفسه عقد جمعية وطنية كبرى تنوب عن الامة فى سلطتها الشرعية وتقرر الوسائل المؤيدة لتلك السلطة (وهى المعروفة بجمعية الكونفانسيون) وقررت أن يكون الانتخاب لهذه الجمعية حسب نظام الانتخاب المقرر فى دستور سنة ١٧٩١ ولكنها أطلقت الانتخاب من قيد المال وخففت

قيد السن فجعلت حق الانتخاب لكل فرنسى يعيش من ايراده أو عمله بالغ من العمر احدى وعشرين سنة وله حق العضوية للجمعية الوطنية اذا بلغ خمسا وعشرين سنة

وأمرت الجمعية بحبس الملك وأسرته الى أن تنعقد الجمعية الوطنية وتنظر فى شأنه وقررت اعتبار القوانين والقرارات التى سبق أن رفض الملك التصديق عليها نافذة المفعول

وقررت كذلك تأليف وزارة وطنية تدير شؤون الحكومة كان من أعضائها دانتون [1] الخطيب الشهير الذى أسندت اليه وزارة الحقانية

وأخذت سلطة الجمعية التشريعية تتضاءل أمام سلطة الكومون ولجان الثورة في باريس ونكل الثوار بمن اشتبهوا فى أنهم من أنصار الملكية حتى بلغ عدد من ذبحوهم فى السجون أو خارجا عنها نحو الف وساد الرعب والفزع فى المدينة

---

(١) دانتون ـ هو النائب والوزير والخطيب العظيم ولد سنة ١٧٥٩ واشتغل محاميا فى باريس ثم اشترك فى حوادث الثورة وكان من اركان لجان الثورة وفى مقدمة المطالبين بخلع الملك لويس السادس عشر واشتهر بتنظيم هجوم الجماهير على قصر الملك فى يوم ١٠ اغسطس سنة ١٧٩٢ . وكان عضوا فى الجمعية التشريعية ومن اقواله المأثورة بها « لاجل ان نهزم اعداءنا يجب ان يكون شعارنا الى الامام ثم الى الامام ودائما الى الامام وبذلك ننقذ فرنسا » وكان له تأثير كبير فى الشعب بخطبه الرنانة وشجاعته واقدامه وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وكان فيها من زعماء الارهاب الى ان وقع الخلاف بينه وبين روبسبيير كما يرى القارىء ذلك مفصلا فيما يلى . واعدم فى باريس سنة ١٧٩٤

الغرض من انتخاب الجمعية

كان الغرض من دعوة الأمة الى انتخاب الجمعية الوطنية الكبرى أن تكون هذه الجمعية ممثلة لسلطة الشعب الشرعية فتقرر مصير البلاد ونظاماتها وشكل حكومتها فهى أوسع سلطة من الجمعية الوطنية الأولى ذلك أن الجمعية الأولى أخذت على عاتقها وضع دستور للبلاد وقد وضعته فعلا وانتهى بذلك عملها. أما جمعية « الكونفانسيون » فقد كانت مهمتها أن تنوب عن الشعب فى كافة مظاهر سلطته الشرعية فى وقت خلت البلاد فيه من حكومة ولتحمى البلاد من غارة الاعداء فى الخارج والداخل واتحاكم الملك وكل المتآمرين على سلامة الدولة . ثم لتقرر شكل الحكومة النهائى ونظام الدولة . أى ان الشعب أودعها سلطته التامة لتصريفها وتدبيرها وتنظيمها . لذلك أخذت الجمعية الجديدة تحكم البلاد وتدفع عنها غارة الأعداء وتشتغل فى الوقت نفسه فى ايجاد الحكومة الجديدة ووضع نظاماتها الدستورية

نتيجة الانتخابات

جرت الانتخابات للجمعية الوطنية الكبرى فى الوقت الذى كانت فيه نار الحرب مشتعلة بين فرنسا والدول المتحالفة . والملك وعائلته رهن الحبس . وأنصار الملكية ينكل بهم فى كل مكان . ولجان الثورة والاندية متسلطة على الأذهان . فلا غرابة ان تتأثر حالة الشعب النفسية بهذه العوامل وان تسفر الانتخابات عن اختيار الأغلبية الهائلة من النواب من أنصار الجمهورية

بلغ عدد الاعضاء ٧٤٩ نائباً من حملة القانون والعلم ورجال السيف والقلم والأطباء ورجال الدين والملاك والزراع . وكان من بين المنتخبين الاعضاء الذين اشتهروا فى الجمعية الوطنية الاولى أو فى الجمعية التشريعية . نذكر من بينهم الاب « سييس » والاب « جريجوار » [١] و« كوندورسيه» و«فرنيو » و « بريسوو« كارنو»و« دانتون» الخطيب الشهير و روبسبير و« مارات » [٢] . وكاميل ديمولان [٣] الصحفى الكبير

---

(١) كان جريجوار من نواب الاكليروس فى الجمعية العمومية وكان من الداعين الى اتحاد نواب الاكليروس بنواب الشعب وكان من ذوى المبادئ الحرة وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى واقتراح اعلان الجمهورية وكان من اكبر الاعضاء شأنا ــ ولد سنة ١٧٥٠ ومات سنة ١٨٣١

(٢) مارات . ولد سنة ١٧٤٣ وتعلم الطب ونال لقب دكتور سنة ١٧٧٥ وكان له ولع بالابحاث العلمية وله فيها عدة مؤلفات ولما اقتربت حوادث الثورة الفرنسية كان من أشد دعاتها حماسة واكثرهم تطرفا . اشتغل بالصحافة وانشأ جريدة « صديق الشعب » فى ايام الثورة وكان يكتب فيها باهجة شديدة ويحمل الحملات الشعواء على كل من يشتبه فى اخلاصه ويدعو الى القسوة وسفك الدماء وتأييد الثورة كان من اكبر اعضاء الجمعية الوطنية الكبرى وكان فيها من ألد أعداء الجيروندين ومن أكبر زعماء الارهاب وقتل سنة ١٧٩٣ وهو يعد روح التطرف والارهاب فى الثورة

(٣) كاميل ديمولان ــ ولد سنة ١٧٦٩ وكان فى المدرسة زميلا وصديقا لروبسبير واشتغل محاميا فى باريس ولكن القدرة على الخطابة كانت تنقصه فنبغ فى التأليف والكتابة وتنبأ بوقوع الثورة الفرنسية فى كتابه « فلسفة الشعب الفرنسى » سنة ١٧٨٨ وهو الذى دعا الشعب الى حمل السلاح قبيل الهجوم على

وبيتون محافظ باريس الذى اشتهر بتأييده الشعب وعدائه للملك وغيرهم ممن لايتسع المجال لذكرهم

انعقاد الجمعية وقراراتها

اعلان الجمهورية

وفى ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ انعقدت الجمعيـة فى سراى التويلرى وانتخب « بيتون » رئيساً لها وأودعت الجمعية التشريعية فى يدها سلطة الشعب

وفى اليوم التالى قررت الغاء الملـكية واعلان الجمهورية . وفى ٢٢ سبتمبر قررت اعتبار هذه السنة أول سنة للجمهورية الفرنسية فقوبل هذا القرار من الأمة بأسرها بهزة الفرح والحماسة وانهالت رسائل التهنئة على الجمعية من سائر انحاء فرنسا

الباستيل وكان لـكتاباته ومؤلفـاته فى أيام الثورة أثر عظيم فى النفوس .كان سكرتيراً لدانتون وانتخب عضواً بالجمعية الوطنية الـكبرى نائباً عن باريس واشتغل بالصحافة ونبغ فيها وكان خصما شديداً للجيروندبين ومؤيداً لروبسبيير ثم أنكر عليه اسرافه فى الارهاب فانقلب عليه روبسبيير واتهمه مع دانتون وأنصاره بالتآمر على سـلامة الجمهورية فحكم عليه بالاعدام وأعدم يوم ٥ ابريل سنة ١٧٩٤ . ولما قبض عليه عند المحاكمة كتبت زوجتـه « لوسى ديبولان » خطاب احتجاج على روبسبيير فاتهمت هى أيضاً بالاشتراك فى المؤامرة وحكم عليها بالاعدام وأعدمت فى ١٣ ابريل سنة ١٧٩٤

وقد شاءت الاقدار أن يصدر هذا القرار العظيم الشأن بعد انتصار جنود الثورة فى معركة فالمى (٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢) فجاء هذا التوافق مؤيداً لقرار الجمعية الوطنية ، وقد أتمت الجمعية بهذا القرار عمل الجمعية الوطنية المؤسسة فان عهد هذه الجمعية كان عهد نشوء المبادىء الجديدة وتكوينها ثم جاءت الجمعية الكبرى فكان عهدها عهد تنظيم هذه المبادىء وحمايتها من تآمر اعدائها

لجان الجمعية

لم تكد الجمعية الوطنية تلتئم حتى أخذت تباشر أعمالها بهمة قلما عرف التاريخ مثلها . فقد كان مطلوبا منها أن تنظم الدفاع عن فرنسا وفى الوقت نفسه أن تضع النظام الجديد الذى تسير عليه الحكومة والبلاد مع ادارة شؤون الحكومة الوقتية فألفت من بين أعضائها عدة لجان اختصت كل لجنة بقسم من العمل فلجنة للتشريع . ولجنة للمالية . ولجنة للحربية ولجنة للشؤون الخارجية . وشكلت لجنة لوضع الدستور مؤلفة من تسعة من الأعضاء منهم الاب «سييس» والعلامة «كوندورسيه» (١)

---

(١) هو العلامة الرياضى والفيلسوف والمتشرع كوندورسيه . ولد سنة ١٧٤٣ وظهرت مواهبه العلمية فى حداثة سنه ووضع عدة مؤلفات فى الرياضة ثم انتخب عضواً فى اكاديمية العلوم سنة ١٧٦٩ ثم اشتغل بالاقتصاد السياسى وله فيه ابحاث قيمة وانتخب عضواً فى اكاديمية الآداب سنة ١٧٨٢ ثم اشتغل بالادب والفلسفة وكان من مؤيدى فلسفة فولتير واشتغل بالسياسة وكتب فيها وانتخب عضواً بالجمعية التشريعية سنة ١٧٩١ ثم رئيساً لها سنة ١٧٩٢ ووضع تقريراً عظيم الاهمية عن التعليم وكتب منشورا الى أوروبا عن الاسباب التى دعت الجمعية الى ايقاف

و « فرينو » و « بيتون » و « بريسو » و « دانتون »

وألفت وزارة باسم مجلس التنفيذ تعمل تحت اشراف اللجان المتقدمة

احزاب الجمعية

كان الجيرونديون (المعتدلون) واليعقوبيون (دعاة الارهاب) يتنازعون النفوذ فى الجمعية وبينهم حزب وسط يسمى حزب « السهل » أعضاؤه لا يدينون بنظرية خاصة بل هم مستقلون يؤيدون تارة الجيرونديين وتارة اليعقوبيين بحسب الظروف فكان انضمامهم الى أى حزب يرجح جانبه . على أن الغلبة فى مبدأ عهد الجمعية كانت للجيرونديين لأن الأفكار كانت متأثرة من الفظائع التى ارتكبها الثوار مستنكرة اسرافهم فى سفك الدماء وكان « روبسبيير » و« مارات » — وهما من أعضاء الجمعية — ممن اتهموا بالاشتراك فى هذه الفظائع أو الاقرار عليها فاستنكرت الجمعية مسلكهما واتهمهما بعض الأعضاء بمحاولة القبض على زمام السلطة واستخدام سلاح الارهاب للقضاء على سلطان القانون . وطلبوا من الجمعية

الملك لويس السادس عشر وانتخب عضوا فى الجمعية الوطنية الكبرى وكان أحد أعضاء لجنة وضع الدستور ولكنه بدأ يفقد مركزه العظيم بعد ان قام النزاع بين الجيرونديين واليعقوبيين لانه كان من الفريق الاول وظهرت مبادئه الجيروندية فى مقدمة مشروع الدستور فاتهمه اليعقوبيون وامروا بالقبض عليه ولكن بعض المعجبين بمواهبه وأخلاقه العالية آووه وبقى فى حمايتهم ثمانية أشهر ولكنه لما علم أنه يعرضهم للخطر ترك مأواه والقى القبض عليه ووضع وهو مطارد أعظم مؤلف له وهو تاريخ « تقدم الفكر الانسانى » وانتحر فى السجن سنة ١٧٩٤ وقد اتفق المؤرخون على انه من اكبر علماء وفلاسفة القرن الثامن عشر

النظر فى هذه التهمة . وكانت الحملة موجهة على الأخص ضد روبسبيير ولكن الجمعية لم تر من الأدلة ما يكفى لادانته فصرفت نظراً عن اتهامه وكان هذا القرار من عوامل ارتفاع شأن هذا الزعيم واعداده للقيام بالدور الكبير الذى لعبه بعد ذلك.واشتد الجفاء والعداء بين الجيروندين واليعقوبيين من ذلك الحين

على انه بالرغم من تعدد الاحزاب واشتداد الجفاء بينها فان الجمعية كانت متحدة الكلمة فى الدفاع عن فرنسا.فاخذت تبذل قصارى جهدها لتقوية الدفاع الوطنى

الجمعية الوطنية وحرية الشعوب

وأخذت جيوش الثورة تطارد الحلفاء فهزمتهم فى معركة جيماب (٦ نوفمبر سنة ١٧٩٢) واستولت علي « البلاد المنخفضة » التى كانت تابعة للنمسا وطلب البلجيكيون ان تنضم بلادهم الى الجمهورية الفرنسية فقررت الجمعية الوطنية هذا الانضمام بناء على طلب أهل تلك البلاد لا لاستعبادهم بل لمعاونتهم فى الدفاع عن حريتهم كما قررت أيضاً انضمام السافواى بناء على طلب أهلها ومما قاله النائب جريجوار فى ذلك الصدد بالجمعية : « ان النزاهة السياسية واجب مقدس يجب ان نتمسك به كما نتمسك بالنزاهة الشخصية »

وكانت جيوش الثورة تستقبل فى كل مكان بابتهاج الجماهير لانها كانت تعلن فى كل مكان تحل به انها لا تبغى الاعتداء على حرية الشعوب

بل تعمل على نشر هـذه الحرية وأصدرت الجمعية قرارا عظيم الشأن يتضمن هذا المبدأ وهو

« أن الجمعية الوطنية الـكبرى تعلن باسم الأمة الفرنسية انهـا »
« تؤاخى وتساعد كل الشعوب التى تريد حريتها وتكلف قواد الجيش »
« الفرنسى بأن يمدوا يدالمساعدة الى كل ابناء البلاد المضطهدة الذين ينالهم »
« اذى بسبب دفاعهم عن الحرية » وقررت كذلك نشر هـذا الاعلان فى كل بلد تحتله جيوشها

محاكمة الملك

وفى ٦ نوفمبر سنه ١٧٩٢ بدأت الجمعية فى سماع تقرير اللجنة التى كان منوطابها اتهام الملك وأخذت الجمعية منذ ٣ ديسمبر تنظر الدعوى . فكان لهذه المحاكمة تأثير كبير جدا فى فرنسا وفى أوروبا بأسرها لان هـذه القضية لم تكن قضية الملك لويس السادس عشر بل قضية النظام القديم بأكمله. وأخذت الانظار تتجه نحو الجمعية الوطنية التى كانت أكبر محكمة عرفها التاريخ تمثل سلطة الأمـة أتم تمثيل . وحضر الملك فى ١١ دسمبر أمام الجمعية وأخذ يجيب علي الاسئلة التى كان يوجهها اليه الرئيس. ولوحظ انه كان ينكر كل ماعزى اليه حتى ما كان ثابتا بالادلة الـكتابية فافقده هذا الموقف عطف الاغلبية

وكانت التهم الموجهة اليه هى انه حنث فى اليمين التى أقسمها باحترام الدستور وانه تخابر مع الاعداء بواسطة الرسائل وبواسطة أعوانه ورجاله وتآمر على سلامة الدولة واستعان بالاغارة الاجنبية على البلاد ودعا

اليها . وقد حضر للدفاع عن الملك ثلاثة من المحامين أحدهم المسيو ملهرب أحد وزرائه القدماء وبعداز تمت المرافعة أخذت الجمعية تتداول فى الحكم فعرض عليها الرئيس ان تصدر قرارها فى المسائل الآتية :

أولا — هل ارتكب لويس السادس عشر جريمة التآمر على حرية الأمة وسلامة الدولة فقررت الجمعية بالاجماع تقريبا ثبوت التهمة

ثانيا — هل يجب أن يعرض حكم الجمعية على الشعب ليصدق عليه فكان قرارها رفض هذا الطلب بأغلبية ٤٢٣ صوتا ضد ٢٨١

ثالثا — أى حكم تحكم به الجمعية على المتهم فأصدرت الحكم بالاعدام بأغلبية ٣٨٧ صوتا ضد ٣٣٤ صوتا كانت فى جانب الحكم بالنفى أو بالاشغال الشاقة أو السجن أو الاعدام مع ايقاف التنفيذ . وكان أخذ الاصوات فى نوع الحكم من الحوادث الرهيبة فى تاريخ الجمعية . فقد كان اليعقوبيون يبذلون كل جهد لجعل الحكم بالاعدام واستولى على الجمهور فى باريس اعتقاد راسخ فى أن حياة الجمهورية معلقة على اعدام الملك على أن كثيرا من النواب كانوا فى ضمائرهم يستنكرون الاعدام بالنسبة لهذا الملك الذى لم يعد له حول ولا قوة . ولكن الجمهور مدفوعا بدعوة اليعقوبيين كان ينادى بضرورة الاعدام . وخشى كثير من النواب اذا لم تقرر الجمعية الاعدام ان تقوم ثورة فى البلاد يكون ضررها اكبر من اعدام الملك فقدموا مصلحة الدولة على دواعى العدل والرحمة ولذلك غير الكثيرون منهم رأيهم عند أخذ الاصوات . وكانت الاصوات تؤخذ علنا أمام الجمهور الثائر وتحت تأثيره واستغرقت هذه العملية الرهيبة طول ليلة ويوم ١٧ يناير لغاية الساعة سبعة مساء . وأعطى كثير من النواب

رأيهم بالاعدام تحت تأثير الارهاب والخوف من اليعقوبيين وكان الجمهور محتشدا حول الجمعية وفى الشوارع المؤدية لها يراقب أخذ الاصوات وينتظر نتيجة الحكم فكان من المناظر المؤثرة اثناء أخذ الاصوات أن النائب الكبير « فرنيو » الذى كان ينادى دائما بأنه يستحيل أن يوافق على اعدام لويس التعس الحظ أعطى صوته بالاعدام وكان شديد التأثر وهو يعلن صوته وان الدوق دورليان أعطى كذلك صوته باعدام قريبه الملك خوفا من ان يستهدف لانتقام اليعقوبيين

ولما انتهى فرز الاصوات وظهر ان الاغلبية فى جانب الاعدام أعلن الرئيس متأثراً باسم الجمعية الوطنية ان لويس حكم عليه بالاعدام. وفى ٢٠ يناير كلف وزير الحقانية بابلاغ الملك وهو فى السجن نص الحكم فاستقبله بكل ثبات وهدوء . وفى اليوم التالى (٢١ يناير سنة ١٧٩٣) نفذ الحكم فى ساحة الثورة أمام الجماهير المحتشدة وأظهر الملك شجاعة كبيرة فى استقبال الموت وقبل أن يعدم تقدم الى الجماهير وقال كلمته الاخيرة:

« أيها الفرنسيون ! انى أموت بريئا من التهم المنسوبة الى . وانى أسامح من تسببوا فى موتى وأرجو ان يكون دمى مباركا على فرنسا »

نتائج الحكم على الملك

كانت محاكمة الملك انتصاراً لحزب اليعقوبيين الذين كانوا يلحون فى أن يكون الحكم بالاعدام وبدأ نفوذ الجيرونديين يتضاءل فى الحكومة والبلاد لانهم كانوا يميلون الى تخفيف الحكم أو عرض حكم الجمعية على البلاد فكان من نتائج المحاكمة انتشار مبادىء الارهاب فى فرنسا واستحواذ

الرعب على كل من كان يشتبه فى انتصاره للملك أو تأييده لنظام الملكية وازدادت الحكومات الأوروبية عداءً لفرنسا بعد الحكم على لويس السادس عشر وأخذت تجدد العهود وتحشد الجنود لمحاربتها

الجمعية الوطنية والدفاع عن الوطن

وتحققت الجمعية الوطنية ان البلاد فى خطر اذا لم تجتمع كل قواها لرد عدوان الحلفاء فضاعفت جهودها فى سبيل تنظيم الدفاع عن البلاد وبادرت الى علان الحرب على انجلترا ثم على هولندا ثم على أسبانيا بعد ان رأت من تلك الدول التحفز لمهاجمة البلاد وتمكنت انجلترا بفضل سياسة الوزير « ويليام بيت » الشهير من عقد تحالف بين هولندا والروسيا واسبانيا والبرتغال وبروسيا والنمسا وسردينيا لمحاربة الجمهورية الفرنسية فازداد موقف فرنسا خطورة امام هذه الممالك الكبرى ولكن الجمعية الوطنية لم تتزعزع امام هذا الخطر . فقررت التعبئة العامة فى البلاد وأقبل الناس أفواجا أفواجا تلبية لنداء الوطن . فبلغ عدد الجيش المحارب مليونا و٢٦ ألف جندى فى سبتمبر سنة ١٧٩٤ بعد ان كان لا يتجاوز ٢٢٨ ألفا فى فبراير سنة ١٧٩٣ .

وأخذ كل رجل فى فرنسا يمد الجمعية بما لديه من قوة وعلم وكفاءة فظهرت الأمة فى تلك الأوقات العصيبة كتلة واحدة للدفاع عن سلامة أرضها . وقد أظهرت هذه الأيام الكبيرة عدداً كبيرا من القواد والعلماء والمخترعين الذين وجهوا قرائحهم نحو الغاية المشتركة وهى الدفاع عن الوطن فكان لهذه الجهود أكبر أثر فى انتصار جيوش الثورة بعد أن كاد الحلفاء

يغلبونها على امرها وكانت انتصارات الجنود تعان في الجمعية الوطنية فتزيد النفوس حماسة وتملؤها قوة وبسالة .

وقد أجمع المؤرخون على ان الفضل في انقاذ فرنسا في ذلك الحين من تآمر أعدائها يرجع الى اخلاص أعضاء الجمعية وشجاعتهم وصدق عزيمتهم ومواصلتهم الليل بالنهار في سبيل العمل لتعزيز الدفاع عن البلاد فكانوا خير قدوة لمجموع الامة في القيام بالواجب المقدس

عهد الارهاب

انشاء محكمة الثورة

ولجنة السلام العام

قويت شوكة اليعقوبيين في تلك الايام العصيبة وتغلبت نظريتهم بسبب ما كان يدسه أنصار الملكية من الدسائس لاشعال نار الثورة في البلاد لاسقاط الجمهورية وفعلا شبت الثورة في اقليم « الفانديه » في مارس سنة ١٧٩٣ فرجحت نظرية الارهاب مؤقتا لحماية الجمهورية وقررت الجمعية في ١٠ مارس سنة ١٧٩٣ تأليف محكمة غير اعتيادية تسمى بمحكمة الثورة لمحاكمة المتآمرين على سلامة الجمهورية فكانت هذه المحكمة بمثابة سلاح الارهاب المعلق فوق الرؤوس لانها أودعت بمقتضى قرار الجمعية الوطنية سلطة لاحد لها في محاكمة كل من يتهم بتضليل الشعب أو مقاومة الجمهورية أو الميل الى النظام القديم وقد أدرك الجيرونديون

ان هذه المحكمة ستتخذ سلاحا للتنكيل بخصوم اليعقوبيين وفى مقدمتهم الجيرونديون انفسهم

وألفت فى ٦ ابريل سنة ١٧٩٣ لجنة عرفت باللجنة السلام العام مؤلفة من تسعة أعضاء من الجمعية الوطنية خولتها سلطة مطلقة لتدير حركة الدفاع عن البلاد في الخارج والداخل فأصبحت لجنة « السلام العام » هى الحاكمة المطلقة التصرف فى البلاد وأصبح مجلس التنفيذ او مجلس الوزراء تحت اشرافها وتضاءلت بجانبها سلطة الجمعية الوطنية . وكانت اللجنة مؤلفة من اليعقوبيين انصار الارهاب فأخذت تصدر قوانين استثنائية منطوية على الشدة والصرامة فى معاملة اعداء الجمهورية . وسيق ألوف من الناس الى السجون ثم الى الاعدام وهذا العهد هو المعروف بعهد الارهاب وكان اكبر زعمائه الطبيب « مارات » والمحامى الخطيب « دانتون » و « روبسبيير » الشهير و « هيبرت » زعيم الملحدين

وكانت أندية اليعقوبيين المنتشرة فى باريس وفى الاقاليم تنادى بالتنكيل بكل انصار النظام القديم وتلاشت سلطة الجمعية أمام نفوذها وأمام الارهاب الذى كانت تنشره . وتمادى اليعقوبيون فى الظلم وأسرفوا فى الارهاب وخرجوا عن جادة الحكمة والصواب . واتخذوا الارهاب سلاحا للاستبداد بالامر واخماد أنفاس كل من يعارضونهم أو يستنكرون فظائعهم فأخذوا يتعقبون الجيرونديين وقبضوا على الكثيرين منهم ونشبت بسبب ذلك حرب أهلية كادت تودى بحياة الجمهورية. فقامت مرسيليا وليون وبوردو وطولون والفانديه فى وجه ديكتاتورية لجنة السلام العام واشتد سخط الناس على دعاة اليعقوبيين

« مقتل مارات »

وفى غضون ذلك أقدمت فتاة تدعى « شارلوت كورداى » على قتل « مارات » مدفوعة بعامل انقاذ البلاد من حكم الارهاب . وكان مارات يمثل الارهاب والفوضى معا فطعنته الفتاة بخنجر طعنة أودت بحياته . فاهتزت نواحى البلاد لهذه الحادثة لان اقدام فتاة جميلة ونبيلة مثل شارلوت كورداى على قتل أحد زعماء الارهاب دليل على ان الناس قد عانوا الاهوال من الحكم الارهابى ولم يطيقوا صبرا على احتماله . وقد قبض على الفتاة فاعترفت بذنبها وبررت عملها بأنها كانت تريد تخليص الناس من فظائع « مارات » وحكمت عليها محكمة الثورة بالاعدام فاستقبلت الموت بشجاعه نادرة وثبات عظيم

محاكمة الملكة مارى انطوانيت

وفى اكتوبر سنة ١٧٩٣ حوكمت الملكة مارى انطوانيت زوجة لويس السادس عشر أمام محكمة الثورة فحكم عليها بالاعدام ونفذ فيها الحكم بلا شفقة ولا رحمة فى ساحة الثورة التى أعدم فيها زوجها الملك من قبل عشرة أشهر

محاكمة زعماء الجيرونديين

ثم سيق زعماء الجيرونديين الى المحاكمة بتهمة الاشتراك فى الثورة التى قامت فى الفانديه والجنوب . وكان عددهم ٢١ متهما وكلهم من اقطاب

فرنسا المشهود لهم بالعلم والفضائل والمواهب العالية وممن كان لهم يد طولى فى انجاح الثورة الفرنسية ومع أنه لم يقم عليهم من الأدلة الامجرد آرائهم المعتدلة وانكارهم لفظائع الارهاب فقد حكمت عليهم محكمة الثورة بالاعدام وأعدموا جميعا بعد أن أظهروا من الثبات ورباطة الجأش فى استقبال الموت ماجعلهم مثلا سائرا فى الشجاعة وعلو النفس

وممن حكم عليهم بالاعدام فى ذلك العهد الرهيب الدوق دورليان نصير الحرية (١) ومدام رولان زوجة الوزير رولان المشهورة بعلمها وذكائها. والعالم الكبير بابى الذى كان رئيسا للجمعية الوطنية الاولى والنائب « بارناف » والوزير القديم « ماهرب » والمارشال « دى نواى » « ولافوازييه » العالم الكيميائى العظيم واندريه شينيه الشاعر الشهير وغيرهم فخرمت البلاد نخبة رجالها وعلمائها واستولى الفزع على النفوس

---

(١) الدوق دورليان كان من أكبر أنصار الثورة. ولد سنة ١٧٤٧ وتعلم تعلما راقيا فنشأ ميالا للحرية والمساواة واشتهر بذلك فى أيام الثورة فاحبه الشعب كان عضوا بالجمعية الوطنية الأولى ومع أنه من نواب الاشراف فقد دافع فيها عن حقوق نواب الشعب وكان يؤيد كل مشروع للاصلاح ولذلك كان مغضوبا عليه فى البلاط لا سيما من الملكة مارى انطوانيت . وكانت شهرته فى الأيام الأولى للثورة تعادل شهرة الماركز لافاييت وفى يوم الاستيلاء على الباستيل كان الثوار مجتمعين فى حديقته ومن هناك اتجهوا الى الباستيل واستولوا عليه وكان خصما ظاهرا للأسرة المالكة واعلن تنازله عن كل مطمع فى الملك. ثم انتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وطلب أن يسمى باسم خال عن القاب الشرف فسموه « فيليب المساواة » على أن اليعقوبيين فى عهد الارهاب قلبوا له ظهر المجن وشكوا فى اخلاصه واحيل على محكمة الثورة التى حكمت عليه بالاعدام وتلقى الموت بشجاعة عظيمة « ٦ نوفمبر سنة ١٧٩٣ »

وفى هـذه الاثناء كانت نار الحرب الخارجية مشتعلة فقاومت لجنة السلام العام عواصف الحرب كما قاومت عواصف الثورة الداخلية التى عمت ستين مقاطعة وتمكنت من اخضاع الثائرين. صد هجمات المغيرين بعد أن بذلت من الجهود مايندر مثله فى تاريخ الشعوب

التنازع على الزعامة

بين اليعقوبيين

على ان اليعقوبيين الذين كانوا مستأثرين بالنفوذ فى الجمعية الوطنية بدأوا يتنازعون أمرهم بعد أن تخلصوا من خصومهم وأخذوا يتنافسون على الزعامة . فبدأ « روبسبيير » باتهام » هيبرت » بانه يساعد الاجنبى بنشر مبادئ الفوضى ويضلل الشعب بنشر مبادىء الالحاد . وأرادهيبرت أن يقاوم هذا الاتهام فسعى فى تدبير فتنة انتهت بالفشل فقررت الجمعية الوطنية القبض عليه واحالته على محكمة الثورة التى حكمت عليه وعلى جماعة من أنصاره بالاعدام ونفذ الحكم فى ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤

ثم أخذ روبسبيير يسعى فى التخلص من دانتون العظيم (منافسه فى الشهرة) وأنصاره وكان دانتون يرى أن قدم الجمهورية قد رسخت بانتصارها على الحلفاء فلم يعد ثمت داع الى الاستمرار فى الأرهاب وارتكاب الفظائع فى الداخل. كما أنه استنكر محاكمة زعماء الجيرونديين فنقم روبسبيير منه هذا الموقف واشتد الجفاء بين الزعيمين . وكان روبسبيير حائزاً لثقة أعضاء الجمعية وثقة الجمهور لما اشتهر عنه من الفضائل الشخصية والنزاهة

فتمكن بنفوذه الكبير فى الجمعية الوطنية من اتهام دانتون وأربعة من أصدقائه منهم كاميل ديمولان الصحفى الوطنى الشهير بالتآمر على الجمهورية والتواطؤ على إعادة الملكية. وهى التهمة التى كانت توجه لكل من يريدون التنكيل بهم فسيقوا الى المحاكمة وحكم عليهم بالاعدام ونفذ الحكم فى ٥ ابريل سنة ١٧٩٤

عبرة التاريخ

فقدت فرنسا فى عهد الأرهاب نخبة من عظماء رجالها الذين كانت لهم اليد الطولى فى انقاذها من نير الاستعباد الملكى

وهكذا مثلت فيها من جديد مأساة انكار الشعوب جميل خدامها الأمناء وأبنائها الأوفياء ، فنسيت فى ساعة الغضب والفتنة اخلاصهم وجليل أعمالهم وقابلت حسناتهم بالجحود والانكار وجازتهم عليها شر الجزاء

فمن ذا الذى ينكر مواقف « دانتون » الخطيب العظيم وحملاته على الاستبداد وكفاءته النادرة وشجاعته فى أشد أوقات الخطر ومساعيه العظيمة فى تثبيت دعائم النظام الجديد وتفانيه فى تأييده واخلاصه فى سبيل الوطن ؟

ومن ينكر فضل «كاميل ديمولان » الذى يعده التاريخ أكبر كتاب الثورة الفرنسية وأكثر الذين أشعلوا فى القلوب نار الحماسة والأقدام وكان فى مقدمة من دفعوا الشعب الى الهجوم على الباستيل والاستيلاء عليه . فى ذلك اليوم المشهود الذى تقوضت فيه دعائم الاستبداد والذى

تحتفل به فرنسا بل الأمم كلها كل عام اعلانا بأنه عيد الحرية. عيد الثورة. عيد الأخاء والمساواة.

ومن ينسى مواقف العالم « بايى » وشجاعته فى رآسة الجمعية الوطنية وما اتصف به من الفضائل الشخصية وما تحلى به من سعة العلم ومكارم الأخلاق. من ينسى شجاعته يوم أن رأس اجتماع الجمعية الوطنية الأولى فى ساحة الكرة يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ بعد أن أقفلت الحكومة أبواب المكان المعد للاجتماع ودعوته النواب أن يقسموا اليمين التاريخية بين يديه «أن يجتمعوا فى أى مكان وألا ينفرط عقدهم حتى يضعوا دستوراً لفرنسا.» من ينسى موقفه فى ذلك اليوم الذى انبثق منه فجر الثورة الفرنسية.

ومن ينسى كذلك فضل زعماء الجيروندييين الذين حاربوا الاستبداد وعرضوا انفسهم لخطر الموت ايام كان صرح الملكية المطلقة ثابت الدعائم قوى الاركان ؟

ومع ذلك كان جزاء هؤلاء جميعا ان حكم عليهم بالاعدام باسم الشعب الذى بذلوا فى سبيله مابذلوا من النفس والمال والراحة وهدوء البال. ومع انهم ذهبوا ضحية الظلم الذى وقع عليهم من مواطنيهم فقد أظهروا وطنية نادرة وشجاعة كبرى وهم يستقبلون الموت. فما يذكر عن زعماء الجيروندين انهم بعد أن حكم عليهم بالاعدام كانوا يسيرون الى ساحة الموت وهم ينشدون نشيد المرسييز وكانوا ينظرون الى الشعب الهائج نظرات العطف والاشفاق لا نظرات الحقد والغضب لانهم كانوا موقنين ان الجمهور مخدوع مضلل الفكر

وذهبت مادام رولان الى المقصلة وهى ثابتة ثبات الابطال ولما مرت أمام تمثال الحرية قالت كلمتها الشهيرة التى سارت بها الركبان وتناقلها الجديدان « إيه أيتها الحرية ! كم من الجرائم ترتكب باسمك الكريم ! »

ومما يذكر عن العالم « بايى » ان الغوغاء مثلوا به تمثيلا وحشيا قبل أن يعدم ومع ذلك قابل اساءتهم بالصبر والثبات والهدوء التام. ولما صعد على المقصلة واصابته هزة ظنها الجلاد انها رعدة الخوف التفت له بايى وقال له « ان هذه هزة البرد لا رعدة الخوف ! »

أما دانتون فكان أمام الموت مثال البطولة والعظمة ومما يؤثر عنه انه قال للجلاد «اذا أنفذت سهمك فأظهر للشعب رأسى عاليا فانه جدير بذلك»

ذهب أولئك الشهداء العظماء ضحية ظلم مواطنيهم. ولم يعرف الشعب خطأه الا بعد أن أنفذ فيهم سهمه . فادرك انه أساء الى من احسنوا اليه وقابل بالجحود جميل من وقفوا حياتهم على خدمته واعلاء كلمته فسمع فيهم أقوال الوشاة والكذابين . وأخذهم بسعايات الدساسين والمرجفين. وهكذا

يقضى على المرء فى ايام محنته حتى يرى حسنا ماليس بالحسن

سقوط روبسبير

خلا الجو لروبسبير بعد ان نكل بدانتون وأنصاره . واستولى الرعب على أعضاء الجمعية الوطنية فتلاشت اراداتهم امام نفوذه المرهوب وفقدت الجمعية البقية الباقية من استقلالها امام شخصه . وأصبحت تأتمر بأوامره . وعظم نفوذه فى لجنة السلام العام حتى أصبح هو الآمر فيها المتسلط عليها فخضعت له النفوس وطأطأت الرؤوس وتلاشى المعارضون له فى الجمعية الوطنية فأصبحت آلة فى يده يستصدر منها بسلاح الارهاب مايريد من القوانين والقرارات . وسرى الرعب الى خصومه جميعاً فاختفوا خوفا من فتكه أو تظاهروا بالتقرب منه وتمليقه حتى كان أشد أعضاء الجمعية مودة لدانتون يخطب علنا فى مدح روبسبير والتنصل من مشايعة دانتون وأصدقائه

وأخذ نفوذ روبسبير يعلو بين الشعب حتى عده فريق من الناس نبيا ووصل فى نظرهم الى درجة العبادة فاشتدت وطأته على الناس ومحيت أمامه كل ارادة . وازداد كابوس الأرهاب فكان الناس يساقون زرافات الى المحاكمة ويحكم عليهم بالاعدام لمجرد كونهم من الاشراف أو الميالين الى النظام الملكى دون أن تثبت عليهم تهمة ما

على ان دكتاتورية روبسبير لم تدم طويلا فقد أخذ نجمه فى الافول بعد أن بلغ أوج قوته وسلطانه . وذلك أنه طغى فى حكمه وبغى وازداد كبرياؤه وعجرفته حتى لم يطق ان يحتمل بجانبه أعضاء لجنة السلام العام

يشاركونه فى الرأى والسلطة . فبدأ يعاملهم بقسوة وغلظة . وخشوا على حياتهم من فتكه وغدره لأنه لم يكن هناك ضمانة تحميهم اذا ماطلب من الجمعية الوطنية اتهامهم فقد كانت الجمعية طوع بنانه ورهن ارهابه فشعروا ان حياتهم فى خطر وسرى هـذا الشعور الى فريق من أعضاء الجمعيـة الوطنية ممن كانوا يتذمرون من استمرار فظائع الارهاب ولا يجرؤون أن يعارضوا روبسبيير خوفا على حياتهم

فبدأ الفريقان يعملان على التخلص من دكتاتورية هذا الرجـل . وساعـدهم على ذلك ان انتصارات جيوش الثورة فى الخارج لم تدع مجالا لتبرير الاضطهاد والظلم . لان المبرر الوحيد للارهاب فى نظر روبسبيير كان الدفاع عن سلامة الجمهورية ودرء خطر الحلفاء الذين كانوا يتهددون الوطن

وقد شعر روبسبيير بهذه المؤامرة التى كانت تدبر ضده فأخذ يعمل على احباطها . فأسرف فى الارهاب ليملأ نفوس النـاس فزعا وخوفا . وامتلأت السجون بالألوف المؤلفة من المشتبه فيهم حتى ضاقت بمن فيها ونشر الجواسيس فى كل مكان ليأتوه بأخبار الاعضاء المعارضين له وزاد فى نفوذه وقوع اعتـداء على حياته نجا منه فاتخذ هـذا الاعتداء وسيلة للامعان فى الظلم والقسوة وزاد هـذا الحادث فى التفاف الجمهور حوله لما سرى اليهـم من الظن بأن أنصار الملـكية هم الذين دبروا الاعتـداء على حياته لتفانيه فى الاخلاص للجمهورية

على ان السخط على روبسبيير أخذ يزداد بين زعماء الناقمين عليه من أعضاء لجنة السلام العام والجمعية الوطنية وضاقوا ذرعاً بكبريائه وطغيانه

وأخذ هو من جهته يولى وجهه شطر جمعية اليعقوبيين ليهدد بهم اللجنة والجمعية ويتخذ منهم جنوده للقضاء على تينك الهيئتين اذا تمردتا عليه

وكانت هذه الجمعية الثورية منبع الارهاب فعاهدته على أن تؤازره فى ساعة الشدة . فامتنع روبسبيير عن حضور جلسات لجنة السلام العام وأخذ يخطب ضدها فى نادى اليعقوبيين

على ان اللجنة استمرت تقوم بواجبها فى تنظيم الدفاع الوطنى وانتصرت جيوش الثورة على الحلفاء فساء ذلك روبسبيير ولم يكتم حسده وحقده على هذه الانتصارات وأخذ يحط من قدرها فبدأ مركزه الأدبى يتزعزع بين الناس

على ان خصومه من جهتهم كانوا مترددين فى بدء الحرب عليه خوفا من بطشه ونفوذه فى جمعية اليعقوبيين وامكانه اثارة الشعب على الجمعية الوطنية . على ان الفرصة سنحت لهم بعمل روبسبيير نفسه فقد حضر الى الجمعية الوطنية فى ٢٦ يوليوسنة ١٧٩٤ والقى بها خطبة كبرى هاجم فيها خصومه مهاجمة شديدة . فتشجعوا هذه المرة على مناوأته وبدأ بعضهم يتهمه علنا بالعمل على شل ارادة الجمعية ومحو كل سلطة بجانب ارادته الشخصية وبعد ان كان من عادة الجمعية ان تقر كل كلمة يقولها فى خطبه قابلت خطبته الأخيرة بالصمت التام وقررت احالتها على اللجان المختصة للنظر فيها

كانت هذه الجلسة فاتحة سقوط سلطته المرهوبة. وأخذت الشجاعة الأدبية تعود الى بقية الأعضاء وتستفزهم الى الاتحاد لمناوأة الرجل . وشعر روبسبيير فى تلك الجلسة ان كلماته لم يعد لها ذلك التأثير السحرى

الذى كان لها فى نفوس سامعيه وان الجمعية أخذت تتخلص من سلطان رهبته فأدرك ان ساعته قد اقتربت

وعندئذ أسرع الى نادى اليعقوبيين حيث يجتمع المخلصون له فقابلوه بحماسة عظيمة وهناك فى مساء ذلك اليوم القى عليهم خطبته التى القاها فى الجمعية فقابلها اليعقوبيون بالتصفيق العظيم وأخذت الجمعية تدبر الثورة على الجمعية الوطنية لتعيد الى روبسبيير سلطانه المطلق

ففى جلسة الجمعية التالية (٢٧ يوليو) كانت فكرة اسقاطروبسبيير قد اختمرت فى الأذهان فبدأ النائب « تاليان » بالحملة عليه وقوبلت خطبته بالتصفيق العظيم . وأعقبه النائب فارين فاتهم روبسبيير بالعمل على قتل الجمعية . فلم يطق روبسبيير صبرا على هذه الحملة وخشى اذا تركها تستمر أن يتجرأ بقية الأعضاء عليه وتسقط هيبته فى نفوسهم فقام غاضباً وطلب الكلام

ولكنه لم يكد يظهر على درجات منبر الخطابة حتى صاح الاعضاء جميعاً فى وجهه « ليسقط الظالم ، ليسقط الطاغية ! » فاهتزت جوانب المكان لهذا النداء المهيب وارتجف روبسبيير من هول الموقف . ولكنه ثبت فى مكانه وطلب الكلام بالحاح مصمما على مقاومة هذه العاصفة . فاشتد الهياج في الجمعية لان خصومه صمموا على منعه من الكلام . وتكررت صيحات « ليسقط الظالم! » ودوت بها أرجاء المكان واستمر الهياج طويلا فى تلك الجلسة التى يعدها التاريخ من أعظم الجلسات التاريخية شأناً

ثم طلب النائب « لوشيه » القبض على روبسبيير فصاح الأعضاء

« نعم نعم الى السجن ! الى السجن ! » فكانت هذه الكلمة بمثابة ورقة الاتهام أو حكم الاعدام على من كان حتى اليوم يسوق الناس زرافات الى المقصلة . وحاول هو أن يتكلم فاختنق صوته وسط تلك الضجة الهائلة وتقدم اليه النائب « جارنييه » وقال له تلك الكلمة الخطيرة « ان دم دانتون يخنقك ! » ثم قررت الجمعية فى تلك اللحظة العصيبة القبض على روبسبيير وايداعه السجن لمحاكمته هووأربعة منأعوانهمنأعضاءالجمعية

فبهت روبسبيير من هذا القرار ونزل عن كرسيه فى الجمعية وتقدم الى مكان الاتهام ذلك المكان الذى وقف فيه من قبل دانتون وكاميل دءولان وفرينو وبريسو وغيرهم من الشهداء العظماء . فكان هذا الموقف الرهيب أكبر عظة وعبرة لمن ترفعهم الأقدار وتضع فى يدهم الجاه والنفوذ والسلطان فيتخذوها سلاحاً للبغى والعدوان

اعدام روبسبيير

رفعت الجلسة فى الساعة الخامسة مساء بعد انظلت منعقدة أكثر من ست ساعات متواليات وسبق روبسبيير الى السجن فاهتزت باريس لهذا النبأ العظيم .وأخذت جمعية اليعقوبيين باتحادها مع الكومون[1] تعمل

---

(١) الكومون هى هيئة البلديات فى باريس وقد تطور نظامها فى عهد الثورة وصارت هيئة ثورية قوية النفوذ وفى اغسطس سنة ١٧٩٢ اصبحت تمثل الاقسام البلدية فى باريس (وعدد هذه الاقسام ٤٨ قسما) بنسبة ستة مندوبين عن كل قسم فصار عدد المندوبين فى الكومون ٢٨٨ عضوا معظمهم من المتطرفين فى الثورة . وقداتسعت سلطة الكومون الثورية حتى زاحمت الجمعية التشريعية

على تنفيذ وعيـدها فدبرت هجوماً ثورياً على الجمعيـة في ذلك المساء .
ووصل الثائرون مسلحين بالبنادق والمدافع الى دار الجمعية بعد ان أخرجوا روبسبيير ومن معه من السجن وكانت الجمعية منعقدة فأظهر الأعضاء جميعاً شجاعة كبرى وصحت عزيمتهم على الثبات أمام الثائرين ولو قتلوا فى مراكزهم .فقررت الجمعية فى هذه الساعة الخطرة اعتبار روبسبيير وزملائه وزعماء الفتنة خارجين على القانون . وأعلن هذا القرار للثائرين فكان له تأثير هائل فى نفوسهم لما كانوا يشعرون به من هيبـة قرارات الجمعية الوطنية فتراجعوا عنها . وكان زعماء الفتنة مجتمعين فى دار البلدية ومعهم روبسبيير فأخذوا يتداولون فى الأمر فرأى روبسبيير ان لا سبيل الى المقاومة وان الجمهور قد تخلى عنه بعد قرار الجمعية الوطنية فحاول الانتحار وأطلق على نفسه مسدساً أصابه فى فكه[1] دون أن يقتله ودخل جنود الجمعية

وتغلبت عليها بقوة الارهاب وكادت الحرب الاهلية تنشب بسبب هذا التزاحم ثم لما انعقدت الجمعية الوطنية الكبرى (الكونفانسيون) كانت هيئة الكومون تزاحمها فى النفوذ والسلطة وكانت هى ولجان الثورة عماد زعماء الارهاب فى فرنسا الى ان تغلبت عليها الجمعية الوطنية سنة ١٧٩٥

(١) وهناك رواية ثانية لاصابة روبسبيير وهى انه اصيب من طلقة مسدس احد الجنود الذين جاؤا للقبض عليه وهو الجندى مردا ولكن الرواية الأولى هى الارجح وقد دونها « تيير س » فى كتابه تاريخ الثورة الفرنسية وهو اكبر حجة فى هذا الموضوع . والظاهر ان روبسبيير اطلق على نفسه المسدس فى اللحظة التى دخل فيها الجنود فزعم مردا انه هو الذى اصاب روبسبيير واعلن ذلك للجمعية الوطنية حينما جيء بروبسبيير ومن معه أمام الجمعية لمحاكمتهم فصدقته الجمعية وكافأته بعد ذلك بترقيته الى رتبة ملازم

الوطنية فقبضوا على روبسبير وهو جريح ونقلوه ومن معه الى دار الجمعية اذ كانت الساعة الثالثة بعد منتصف الليل فهتف الأعضاء جميعاً « لتحى الحرية ، لتحى الجمعيــة الوطنية » واطمأنت نفوسـهم لانتصار القانون وسقوط الطاغية . وفى الصباح (٢٨ يوليو سنة ١٧٩٤) مثل روبسبير ومن معه (وكان عددهم واحداً وعشرين متهماً) أمام محكمة الثورة وحكم عليهم جميعاً بالاعدام وأعدموا فى نفس ذلك اليوم فى ساحة الثورة فابتهج سكان باريس جميعا لانتهــاء حياة ذلك الطاغية الذى انقضى بموته عهد الارهاب فى فرنسا

اصلاحات الجمعية الوطنية

تخلص الناس بعــد اعدام روبسبير من كابوس الارهاب الفظيع وبدأوا يتنفسون فى جو الحرية اذ قررت الجمعية الوطنيــة ايقاف محكمة الثورة . وأخذت الطمأنينة تعود الى النفوس وعاد النفوذ فى الجمعية الى جماعة الجيرونديين فأخذت تعمل على اعادة الامن والطمأنينــة وأعلنت حرية الصحافة وأفرجت عن معظم المسجونين . وقررت الغاء جمعيــة اليعقوبيين لاعتبارها منبعاً للفتن والقلاقل وطهرت دوائر الحــكومة من الموظفين الذين كانوا أعوان الارهاب فى عهــد روبسبير وساد الامن ورجعت السكينة الى النفوس . وأخذت الجمعية تقوم باصلاح ما أفسدته يد الفوضى والارهاب وتنظيم شؤون الحــكومة

فقررت تعميم المدارس الاولية فى البلاد بانشاء مدرسة لكل الف من السكان وانشاء المدارس الثانوية بنسبة مدرسة لكل ثلثمائة الف نسمة ومدرسة لتخريج المعلمين وعدة مدارس للطب والحقوق والطب البيطرى . وقررت كذلك احياء الصناعة بانشاء عدة مصانع ومعامل وتنشيط التجارة والزراعة فقررت تعيين لجان لوضع مشاريع حفر الترع وانشاء البنوك الوطنية

على ان اليعقوبيين بعد ان الغيت جمعيتهم أخذوا ينبثون فى الاندية والقهوات وضواحى المدينة لاهاجة الخواطر وتدبير ثورة جديدة على الجمعية . وقد ساعدهم على نشر الهياج سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد وشكوى الجمهور من الضيق وقلة الاقوات .فظهرت بوادر الاضطراب بين العمال والغوغاء وأخذوا يعقدون الاجتماعات بقصدتقديم مطالبهم الى الجمعية الوطنية وكان أول طلباتهم تنفيذ دستور سنة ١٧٩٣ الذى وضع فى عهد الارهاب والذى أسس على قواعد أقرب الى الفوضى منها الى النظامات الدستورية الصحيحة .وطلبوا كذلك وضع حد للضيق والغلاء اللذين استحكمت حلقاتهما

دستور سنة ١٧٩٣

أما الدستور الذى طلب اليعقوبيون تنفيذه فهو المعروف بدستور ٢٤ يونيو سنة ١٧٩٣ الذى أقرته الجمعية الوطنية فى عهد الارهاب وقررت ارجاء تنفيذه الى ان تنتهى الحرب بين فرنسا والحلفاء. وتتلخص قواعده فيما يأتى

أولا — انه قرر حق الانتخاب العام المباشر (أى على درجة واحدة) وهو ما لم يكن مقرراً فى دستور سنة ١٧٩١ فجعل الانتخاب حقاً لكل فرنسى بالغ من العمر ٢١ سنة مقيم منذ ستة أشهر فى دائرة الانتخاب

ثانيا — انه جعل السلطة التشريعية فى يد مجلس تشريعى واحد ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام لمدة سنة واحدة وبنسبة نائب عن كل أربعين الف نسمة

ثالثاً — تنقسم أعمال المجلس التشريعى الى نوعين: الدكريتات والقوانين. فالدكريتات وهى المتعلقة بالمسائل الثانوية فى القيمة التشريعية هى من حق المجلس وقراراته فيها نافذة المفعول بمجرد صدورها. أما القوانين فلا تكون قراراته فيها نافذة الا بعد استفتاء الشعب فيها . وذلك المجلس التشريعى يعرضها على الكومون فى فرنسا فاذا انقضى أربعون يوما بعد العرض ولم يعترض على القانون عشر « الجمعيات الاولية » للانتخاب — وهى جماعات الناخبين — فى اكثر من نصف مقاطعات فرنسا أصبح نهائيا نافذ المفعول أما اذا حصل هذا الاعتراض فتدعى « الجمعيات الاولية » كلها للانعقاد فتقرر قبول القانون كما هو معروض أو رفضه. ومعنى ذلك ان دستور سنة ١٧٩٣ قرر نوعا من أنواع « الحكومة المباشرة » أى التى يباشر فيها الشعب بنفسه السلطة التشريعية دون ان ينيب عنه فيها هيئة تمثله

رابعاً — السلطة التنفيذية فى يد مجلس مؤلف من ٢٤ عضوا ينتخبون بالطريقة الآتية تعين « الجمعيات الاولية » المتقدم ذكرها الاعضاء الناخبين وهؤلاء الاعضاء يعينون المرشحين ويختار منهم المجلس التشريعى ٢٤ عضوا للمجلس التنفيذ ويتجدد انتخاب نصف اعضائه كل سنة

وغنى عن البيان ان هذا النظام كان معقداً ومؤدياً الى الارتباك والفوضى لانه يستلزم استفتاء الشعب فى كل القوانين وقد دلت التجارب على ان نظام الحكومة المباشرة يؤدى فى الغالب الى انتشار الفوضى وتعطيل شؤون البلاد. وكذلك كان من بواعث الفوضى أن يكون انتخاب المجلس النيابى لمدة سنة واحدة لان هذه الفترة القصيرة لاتسمح له بأن يعمل عملاً مستديماً ويجعل البلاد مشغولة على الدوام بالانتخابات

على ان الجمعية الوطنية عند ماقررت هذا الدستور لم تمحصه تمحيصاً كافياً يظهر منه عيوبه فان مشروعه عرض على الجمعية فى ١٠ يونيو وأقر فى ٢٤ يونيو دون أن تحدث فيه مناقشة جدية لان سيف الارهاب كان فى ذلك الحين مسلولاً فوق الاعناق ومن خصائص هذا الدستور انه بعد تقريره فى الجمعية عرض على الجمعيات الاولية للانتخاب لتقره أو ترفضه حتى يكون بمثابة دستور أقره الشعب مباشرة فأقرته الجمعيات الاولية. على أن بقى معطلاً طول عهد الارهاب وبعد انتهائه رأت الجمعية أن فيه من العيوب مايجب تلافيه والا أصبح الدستور مصدراً للفوضى فى البلاد ولكن اليعقوبيين جعلوا تنفيذ هذا الدستور فى مقدمة مطالبهم لانه يجعل الحكم للشعب مباشرة وهم يعتقدون ان جمهور الشعب فى يدهم

فأوجست الجمعية الوطنية خيفة من هذه الحركة التى أخذت صبغة ثورية لما اقترن بها من مظاهر التهديد والوعيد والتمرد والعصيان فقررت تأليف لجنة من أحد عشر عضواً لتضع القوانين الاساسية التى يجب أن تكمل دستور سنة ١٧٩٣ ومعنى ذلك ارجاء تنفيذ الدستور حتى يتم وضع تلك القوانين التى قد تهدم بعض أحكام ذلك الدستور . فأحدث ذلك

القرار تذمراً شديداً بين الجمهور وابتدأ انصار اليعقوبيين واتباعهم يتجمهرون في الشوارع المؤدية الى الجمعية وزاد في تيار الاستياء اصدار الجمعية قانونا شديداً على كل حركات الهياج والتجمهر يقضي بفض كل اجتماع يقصد منه العبث بالنظام العام وبنفي كل من يتعرض لاحد أعضاء الجمعية وباعدام كل من يقرن التعرض بالعنف والقسوة واشتد الهياج داخل الجمعية عدة ايام بين الاغلبية التي انحازت الى الجيرونديين والاقلية الباقية على ولائها لليعقوبيين وأخذت الثورة تختمر وظهرت بوادرها في باريس الى ان انفجر بركانها في اول ابريل سنة ١٧٩٥

هجوم الغوغاء على الجمعية

الهجوم الأول

كان يوم أول ابريل سنة ١٧٩٥ يوماً عصيبا ففيه هجمت الجموع الثائرة على سراى التويلرى حيث تنعقد الجمعية الوطنية وكان نداؤهم «الخبز ودستور سنة ١٧٩٣» واقتحمت الجموع أبواب الجمعية حتى وصلت الى مكان الاجتماع فاشتد صياحهم وانتشر الغوغاء في ارجاء المكان واضطرب حبل النظام. ولكن الأعضاء أظهروا ثباتاً وشجاعة نادرين يذكران بشجاعة أعضاء الجمعية الوطنية الأولى لما حاول أعوان الملك فض اجتماعهم بالقوة. ثبت الأعضاء في مقاعدهم وحاول أحدهم أن يتكلم فصاح الغوغاء في وجهه وأسكتوه. وجاء فوج جديد من الغوغاء فاقتحموا الأبواب وانضموا الى اخوانهم الذين اكتظت بهم قاعة الاجتماع واختلط الحابل بالنابل عدة ساعات دون أن ينال الثائرون مأرباً من الأعضاء لثباتهم ورباطة

جأشهم . وفى غضون ذلك أخذت الجنود تتجمع لانقاذ الجمعية من فتنة الغوغاء وكان الغوغاء يريدون بقوة الارهاب أن يحملوا الجمعية على اصدار القرارات التى يطلبونها قبل أن تصل قوة الجنود ولكن ثبات الأعضاء وازدحام مكان الاجتماع واشتداد الجلبة والصياح جعل كل كلام وكل مناقشة مستحيلة . وأخيراً رأى النواب اليعقوبيون أن لا سبيل الى نجاح تدبيرهم فنصحوا الثائرين بالانصراف وبعد جهد عظيم تفرق الثائرون وانسحبوا من دار الندوة.

كان هذا اليوم من الايام المشهودة فى تاريخ الجمعيات الوطنية ولو نجحت هذه الفتنة لكان فيها القضاء على الجمعية وعلى النظام والقانون ولاطلقت يد الغوغاء بزعامة اليعقوبيين فى شؤون البلاد فتسود الفوضى فى انحائها . ولكن مؤامرتهم فشلت وأخذت الجمعية تتداول فى رد النظام الى نصابه . فقررت (أولا) أن حرية مداولات الجمعية الوطنية قد اعتدى عليها فى ذلك اليوم العصيب و (ثانياً) اجراء تحقيق عن هذه الفتنة تمهيداً لتوقيع العقاب على زعمائها والمشتركين فيها . وقررت الجمعية فى نفس هذه الجلسة نفى أربعة من زعماء اليعقوبيين واقصائهم عن الاراضى الفرنسية واعلان الأحكام العرفية فى باريس وتعيين الجنرال « بيشجرو » حاكما عسكريا للمدينة حتى يزول خطر الفتنة ويعاقب مدبروها . وقد قوبل هذا التعيين بالاطمئنان والابتهاج لأن الجنرال « بيشجرو » كان قد نال شهرة عظيمة بين الجمهور بفضل ما تم على يده من انتصار جيوش الثورة وفتحه بلاد هولاندا وانتهت هذه الجلسة التاريخية فى الساعة السادسة من صباح يوم ٢ ابريل بعد أن ظلت سواد الليل منعقدة بلا انقطاع

استئناف الفتنة

وقد استأنف الثائرون فتنتهم فى الايام التالية وامتد الهياج الى بعض المدن فى الأقاليم ولكن الحكومة تمكنت من قمع الفتنة واعادة النظام وقررت الجمعية بعد توكيد السكينة نزع السلاح من جميع أنصار اليعقوبيين وقررت القبض على نحو عشرين نائبا ممن ثبت أن لهم ضلعا فى الفتنة فحكم عليهم بالنفى أو بالسجن وانتهت بذلك حركة خطيرة أثارها حزب الارهاب لاستعادة نفوذه فى البلاد

ثم تداولت الجمعية ثانية فى مسألة الدستور بعد أن قدمت اللجنة التى سبق أن شكلتها لوضع القوانين الاساسية تقريرها المتضمن وجوب اعادة النظر فى دستور سنة ١٧٩٣ فقررت الجمعية تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد

ولم يقف النزاع بين اليعقوبيين والجيرونديين عند هذا الحد. بل أخذ اليعقوبيون يضمون صفوفهم فى باريس والأقاليم لاعادة الكرة واستئناف الثورة . وتأصل العداء فى نفوس الفريقين فكان كل منهما يسعى فى ابادة الآخر وكان اليعقوبيون يرون فى تجريدهم هم وأنصارهم من السلاح ضياعا لسلطتهم ونفوذهم فعقدوا العزم على أن يضربوا ضربتهم النهائية وفى هذه الاثناء تشجع الملكيون الذين كانوا الى ذلك الحين مختفين وأخذوا يتظاهرون بالشماتة فى اليعقوبيين فاثاروا حماستهم والف هؤلاء لجنة مركزية للثورة حتى تكون الحركة منظمة ولا يقعوا فى خطأ فتنة أول ابريل التى كانت غير منظمة . وجعلوا مقر هذه اللجنة فى احياء سان دنيس ومونمارتر

وهى الأحياء التى كانت منبع الهياج والاضطراب وكانت خطتهم تسيير جموع الثائرين وفى مقدمتهم النساء الى دار الندوة واضطرار الجمعية بقوة السلاح الى اجابة مطالبهم وأهمها الافراج عن زعماء اليعقوبيين واعادة دستور سنة ١٧٩٣ ونشروا منشوراً ثوريا بهذه المطالب فى مساء ١٩ مايو سنة ١٧٩٥

الهجوم الثانى

وفى صباح اليوم التالى (٢٠ مايو) نفذوا عزمهم فسيروا الجموع الى دار الجمعية وكان معظمهم من أحط طبقات الغوغاء والاشرار وأرباب السوابق المسلحين بأنواع الاسلحة كافة فحاصروا الجمعية وكسروا الابواب وهجموا على قاعة الاجتماع وأعينهم تقدح شرراً ونداءهم يصم الآذان. وكان هجومهم هذه المرة عنيفاً وشرهم مستطيراً فقد دخلوا وفى أيديهم الاسلحة المشهورة والرماح المشروعة وأحاط الغوغاء برئيس الجمعية (العلامة بواسى دانجلاس [1]) ليحملوه على النزول على ارادتهم واستصدار القرارات

---

(١) هو العلامة القانونى « بواسى دانجلاس » ولد سنة ١٧٥٦ واشتغل محاميا فى باريس واشتهر بالأدب والبلاغة وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية الأولى وكان فيها من الملكيين الدستوريين ثم انتخب عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى وكان فى محاكمة الملك لويس السادس عشر من المصوتين ضد الاعدام وانتخب عضوا فى لجنة السلام العام فى ديسمبر سنة ١٧٩٤ بعد سقوط روبسبيير ثم انتخب رئيسا للجمعية الوطنية وظهرت عظمته النفسية يوم ٢٠ مايو سنة ١٧٩٥ اذ قابل تهديد الغوغاء بالثبات ورباطة الجأش ويقال انهم لما قطعوا رأس

التى جاؤا يطلبونها ولـكن الرئيس أظهر ثباتا وعظمة نادرين فقد ظل فى مكانه صامتا رابط الجأش لا يتزعزع ولا يتحرك .

مقتل النائب فيرو.

وحاول النائب « فيرو » أن يبعد الغوغاء عن الرئيس فقتلوه رميا بالرصاص وأخرجوا جثته من دار الندوة فمثل بها الاوباش وقطعوا رأسه ودخلوا به الى مكان الاجتماع محمولا على رمح. فكان لهذه الفظاعة والوحشية وقع هائل في نفوس الاعضاء لان كرامة الجمعية الوطنية لم تصب فى يوم من الايام بمثل ما أصيبت به فى ذلك اليوم العصيب. واستمر هجوم الغوغاء من الساعة العاشرة صباحا الى الساعة السابعة مساء والفوضى سائدة فى هذا المكان المقدس . وكان تدخل الجنود خطيرا لان الاعضاء المجردين من السلاح كانوا يقعون فريسة فتك الغوغاء الذين اختلطوا بهم اذا هاجمتهم الجنود. فاستمرت الحالة فوضى الى أن تمكنت قوة الجنود من اخراج الغوغاء من دار الجمعية اذ كان الليل قد تنصف وانتهى فى تلك اللحظة هذا الهجوم الفظيع الذى لم يسبق له نظير فى تاريخ الثورة

فلما أنقذت الجمعية من خطر الغوغاء استراحت قليلا ثم عاودت الاجتماع طول الليل وأخذت تتداول فى انزال القصاص بمحركى هذه

النائب فيرو وجاؤا به أمامه حيى زميله المقتول تحية الاحترام الدينى فرفعت هذه الحادثة من شأنه وزادت من قدره . وكان المقرر للجنة دستور سنة ١٧٩٥ واليه ينسب مشروع هذا الدستور . توفى فى باريس سنة ١٨٢٦

الفتنة الفظيعة وقررت استعمال الشدة المتناهية فى التنكيل بزعماء اليعقوبيين وأنصارهم فقررت القبض على جميع الزعماء ومحاكمتهم وتجريد كل من من يشتبه فى انتمائه لليعقوبيين من السلاح وانتهت الجلسة الساعة الثالثة صباحا

اخماد الفتنة

كان هذا اليوم من أشد أيام الثورة هولا وأكثرها فزعا لان استهانة الغوغاء بهيئة نواب الشعب بلغت منتهاها وزادت فظاعة بقتل أحد النواب وجرح بعضهم . فلا غرو ان صممت الجمعية على أن تقضى القضاء المبرم على البقية الباقية من سلطة اليعقوبيين فسيرت حملة عسكرية على معقل الفتنة فى شارع سانت انتوان فاستولت الجنود على الثائرين واسلحتهم ومدافعهم وانتهت بذلك من اخضاعهم وحكم على الكثير منهم بالاعدام وفى مقدمتهم زعماؤهم

وبعد أن هدأت الاحوال أخذت الجمعية تتناقش فى مشروع الدستور الذى قدمته لها اللجنة التى عينتها فى ابريل فاستمرت ثلاثة أشهر فى درسه ثم قررته وهو المعروف بدستور ٢٢ اغسطس سنة ١٧٩٥

دستور سنة ١٨٩٥

يمتاز هذا الدستور :

أولا بأنه أوفى الدساتير الفرنسية احكاما

ثانيا — بأنه وضع لاول مرة فى فرنسا قاعدة وجود هيئتين نيابيتين

تتوليان السلطة التشريعية فالمجلس الأول يسمى مجلس الخمسمائة وهو يشبه المجلس النيابي في الدساتير الحديثة . ينتخب أعضاؤه لمدة ثلاث سنوات ويشترط لانتخاب أعضائه أن يكون العضو بالغاً من السن ثلاثين سنة كاملة . وقد أعفى الدستور الاعضاء من قيد السن في السنوات السبع الاولى لاعلان الجمهورية وأجاز في هذه الفترة انتخاب البالغ ٢٥ سنة فقط. والمجلس الثاني هو مجلس الشيوخ وهو مؤلف من ٢٥٠ عضوا لا تقل سن الواحد منهم عن اربعين سنة وأن يكون متزوجا أو سبق له الزواج ويتجدد انتخاب ثلث أعضاء المجلسين كل سنة

ولمجلس الخمسمائة وحده حق تقديم مشاريع القوانين وهو الذي يتناقش فيها وتقرأ فيه ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى عشرة أيام على الأقل وقد وضع هذا النص تفاديا من تعجل المجلس في سن القوانين كما كانت تفعل الجمعية الوطنية الكبرى في أيام الارهاب فاذا أقر المجلس القوانين بهذه الطريقة تعرض على مجلس الشيوخ وله حق اقرارها كما هي أو رفضها

ولمجلس الشيوخ وحده الحق في أن يعرض تعديل الدستور وله أن يقرر تغيير مكان انعقاد المجلسين

ثالثاً — أما السلطة التنفيذية فقد جعلها الدستور في يد مجلس يسمى مجلس الادارة (ديركتوار) مؤلف من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشيوخ من بين أعضاء يرشحهم مجلس الخمسمائة ويجب أن يكون عدد المرشحين عشرة أمثال المطلوب اختيارهم حتى تترك حرية الانتخاب لمجلس الشيوخ. ويجب ألا تقل سن عضو مجلس الادارة عن اربعين سنة ويسقط كل سنة

عضو واحد ولا يجوز اعادة انتخاب العضو نفسه الا بعد خمس سنوات ويختص المجلس بتعيين الوزراء وكبار الموظفين وله ادارة الجيش وليس للوزراء ولا لاعضاء مجلس الادارة أن يكونوا أعضاء فى الهيئتين التشريعيتين ولا أن يحضروا جلساتهما

رابعاً — أما الانتخاب بحسب أحكام هذا الدستور فقد أصبح على درجتين ومقيدا تقريبا وفاقا للدستور الذى وضعته الجمعية الوطنية الاولى المؤسسة. فالناخبون يعينون فى كل دائرة بمعرفة «الجمعيات الاولية» وهى تشمل مجموع الناخبين فى كل دائرة ويشترط فيهم ان يكونوا فرنسيين بالغين من السن ٢١ سنة ويدفعون ضريبة أو عوائد مهما قلت قيمتها ويقيمون منذ سنة فى فرنسا ولا يعفى من الضريبة الا من حارب مرة أو أكثر من مرة دفاعا عن الجمهورية. فهذه « الجمعيات الاولية » تعين المنتخبين بنسبة واحد عن كل ٢٠٠ ناخب ويشترط فيهم أن يكونوا بالغين من السن ٢٥ سنة على الاقل. والمنتخبون هم الذين ينتخبون أعضاء الهيئتين التشريعيتين فتنتخب كل مقاطعة عدد نوابها فى الهيئتين بنسبة عدد سكانها

وقد قررت الجمعية الوطنية عرض الدستور الجديد على « الجمعيات الاولية » للانتخاب فى جميع أرجاء فرنسا أى على مجموع الناخبين لاقراره أو رفضه حتى يكون الدستور معبرا تمام التعبير عن ارادة الامة مباشرة فأقرته الجمعيات فى جميع الارجاء بالاجماع تقريبا وأعلنت نتيجة القرار فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٧٩٥

منشآت الجمعية الوطنية

قامت الجمعية فضلا عن وضع الدستور بأعمال واصلاحات هامة فى فرنسا . فمن منشآتها التى تذكر لها بالاعجاب انشاء مدرسة الهندسة العالية ومدرسة اللغات الشرقية فى باريس لتعليم العربية والتركية والتتارية والفارسية ومدرسة البحرية ومدرسة أركان الحرب ومدرسة المناجم ومدرسة تقويم البلدان ونظمت التعليم الصناعى والفنى وأنشأت معهد الموسيقى ومعهد الفنون والصنائع وعنيت بجمع الآثار والصور التاريخية وشرعت فى انشاء المجمع العلمى الذى تفخر به فرنسا الآن وشجعت الاختراعات العلمية بما كانت تقرره من المكافآت للعلماء الباحثين والمخترعين ووضعت النظام الجديد للمكاييل والموازين

ومن أعمالها العظيمة انها بدأت فى وضع القانون المدنى فاشترك في كتابة مواده أعظم رجال القانون من أعضائها واستغرقت المباحثة فى أحكامه العامة وفى فصوله المهمة ستين جلسة وكانت تشتغل بذلك حتى فى الاوقات العصيبة التى كان الوطن فيها مهددا من الخارج والداخل . وقد كانت همتها فى وضع القوانين والأوامر واللوائح لانظير لها وحسبك دليلا على ذلك أن مجموع ماقررته منها فى خلال الثلاث السنوات بلغ ١٢٠٠ قانون أو أمر

انتهاء جلسات الجمعية

انتهت جلسات الجمعية فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٧٩٥ فى منتصف الساعة

الثالثة بعد الظهر. وختمت بانتهائها صحيفة مجيدة من تاريخ فرنسا. ذلك أنه بالرغم من حوادث الارهاب التى تخللت أعمالها فالتاريخ يذكر لها أنها هى التى حافظت على مبادىء الحرية والمساواة والاخاء التى قررتها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وهى التى حافظت على وحدة فرنسا وسلامتها فالعمل الذى قامت به أكبر وأعظم من العمل الذى تم على يد الجمعية الوطنية الأولى. ذلك أن الجمعية الاولى قررت مبادىء الثورة فى وجه الملكية المضعضعة هى وأنصارها. أما الجمعية الوطنية الكبرى فقد حافظت على تلك المبادىء فى وجه أوروبا المتحالفة عليها وتغلبت عليها بفضل ما بذلته من المجهودات العظيمة والاخلاص المتناهى. وكانت تبث فى الشعب روح البطولة والنشاط فكان جنود الثورة يعقدون لبلادهم لواء النصر فى كل مكان. ولولا الجمعية الوطنية ولجنة السلام العام لفشلت مبادىء الثورة الفرنسية ولكان مصير فرنسا فى ذلك العهد كمصير بولونيا التى فقدت استقلالها ووحدتها فى ذلك الحين أمام تحالف الروسيا والنمسا وبروسيا. فيكفى الجمعية الوطنية فخراً أنها أنقذت فرنسا من أعظم الاخطار التى هددتها ووضعت دستوراً من أرقى الدساتير وأوفاها أحكاما. كل هذا فضلا عن الاصلاحات والمنشآت العظيمة التى تمت على يدها

***

ولا يغيبن عن البال أن الضعف الذى أصاب البلاد بسبب الصراع الطويل بين الجيرونديين واليعقوبيين على النحو الذى بيناه قد كان له أسوأ الأثر. فان الفتن والحروب الداخلية قد أضعفت الروح البرلمانى فى الشعب

وجعلته يتطلع الى يد قوية تنقذه من الاضطرابات التى تعاقبت على البلاد فانتهز هذه الفرصة القائد الكثير المطامع « نابليون بونابرت » وماز ال يرقب الحالة السنين الطوال ويمهد لنفسه الطريق بانتصاراته العظيمة فى ميادين القتال حتى تمكن من حل مجلس الخمسمائة فى ٩ نوفمبر سنة ١٧٩٩ وكان الشعب قد سئم النزاع ومل الاضطرابات فلم يعارض نابليون فى تحقيق مطامعه وتركه يتسنم غارب السلطة الى أن نادى به امبراطورا سنة ١٨٠٤ وهكذا بنى نابليون امبراطوريته على انقاض الحرية التى نالتها الامة من الثورة الفرنسية واستأثر بالسلطة بعد أن استولى عليها من بين المنازعات الحزبية والحروب الداخلية

« * * * »

*

(الرسالة الثالثة)

الجمعية الوطنية الفرنسية

سنة ١٨٤٨ — ١٨٤٩

مقدمات الجمعية

ثورة سنة ١٨٤٨

ان الجمعية الوطنية التى انعقدت فى فرنسا سنة ١٨٤٨ كانت وليدة الثورة التى شبت فى تلك السنة. لذلك يجب أن نقول كلمة عن تلك الثورة وكيف تأدت الى عقد الجمعية الوطنية

عادت الملكية الى فرنسا بعد سقوط نابليون سنة ١٨١٥ فتولى الملك لويس الثامن عشر ثم شارل العاشر. وسار هذا الاخير سيرة الملك المستبد فخامه الشعب فى ثورة سنة ١٨٣٠ ونادى بلويس فيليب خلفا له فتولى الملك بارادة الامة فسار فى مبدأ حكمه سيرة عادلة محترما ارادة الامة على انه مالبث ان قلب لها ظهر المجن وجنحت حكومته الى الاستبداد والعبث بحقوق الشعب . وقد كانت وزارة « جيزو » تتولى الحكم من سنة ١٨٤٠ فسعت فى مجلس النواب لاتخاذه آلة فى يدها يقرها على تصرفاتها وأعمالها المخالفة للقانون وللمصلحة العامة

افساد النظام النيابى

اتبع « جيزو » طريقة معوجة يضمن بها خضوع مجلس النواب . وذلك أنه رشح كثيراً من موظفى الحكومة للانتخابات النيابية وكانت الحكومة تدفع لهم رواتبهم بعد الانتخاب فكانوا بطبيعة الحال ينحازون الى جانب الحكومة فى اشكالاتها مع المجلس وقد زاد عددهم حتى بلغوا ١٨٤ موظفا فى المجلس وكانت الحكومة تستعمل نفوذها السياسى فى الانتخابات لتحقق انتخاب موظفيها وأنصارها فى مجلس النواب . فهذا العدد الكبير من الموظفين كان يكفى لو ضمت الحكومة اليهم بضعة عشر نائباً آخرين لتضمن لنفسها الاغلبية فى المجلس . وكانت الحكومة من جهة أخرى تغرى بعض النواب بالمنافع المادية لتضمن انحيازهم الى صفها وبهذه الوسائل غير الشريفة استطاعت الحكومة أن تفسد النظام النيابى وقد ضمنت بها الاغلبية فى المجلس عدة سنوات

على أن الشعب لم يطق الصبر على هذه الطريقة المفسدة للاخلاق. وأخذ التذمر يشتد بين الطبقات المفكرة من اتباع هذه السياسة المنافية للذمة والفضيلة. على ان هذه السياسة التى استفادت منها الحكومة ردحا من الزمن كانت السبب لثورة سنة ١٨٤٨ التى ثل فيها عرش لويس فيليب وقضى فيها على الملكية فى فرنسا قضاء نهائياً . وهكذا تنقلب الوسائل السياسية غير الشريفة على متبعيها وتعود عليهم بالوبال ولو بعد حين

حركة التذمر والاصلاح

كان فى المجلس بعض أعضاء من ذوى النزعات الجمهورية فانضم اليهم

النواب المعارضون لهـذه الاساليب المفسدة للنظام النيابى للقيام بحركة اصلاحية يقصد منها اصلاح هذا النظام بحيث يصبح المجلس ممثلا الامة تمثيلا صحيحا . وكان فى مقدمة هذه الحركة النواب الجمهوريون والنواب الاشتراكيون فى المجلس فاتحدوا واياها فى سنة ١٨٤٣ لانشاء جريدة كبرى تكون لسان حال المعارضة تدعى « الاصلاح » وكان قوام هـذه الجريدة بعض مشهورى الاعضاء من رجال العلم والادب مثل « لويس بلان » المؤرخ الشهير صاحب المؤلفات العظيمة فى تاريخ الثورة الفرنسية وتاريخ حكم لويس فيليب الذى كان له أثر كبير فى اثارة الافكار على الملكية . و« لدرورولان » المحامى الكبير والنائب الخطيب «جودفر أكافنياك » القانونى الاديب الذى اشتهر بتمسكه بالمبادىء الجمهورية والذى كانت له يد فى ثورة سنة ١٨٣٠ وعين رئيساً لجمعية حقوق الانسان سنة ١٨٤٣ اعترافا بخدمه للمبادىء الحرة. والعالم المؤلف «اتيين اراجو » و « فلوكون » الصحفى الجمهورى وغيرهم

كان شعار القائمين بالحركة أن البلاد لا يصح أن تحكم الا بحكومة ديموقراطية ترتكز على مبدأ سلطة الشعب ومصدر هذه السلطة الانتخاب العام

بدأوا حملتهم بالمطالبة باصلاح النظام البرلمانى وكان أول مطالبهم عدم جواز انتخاب الموظفين أعضاء بمجلس النواب وأن ينقص الشرط المالى للناخبين الى مئة فرنك يعفى من لديهم كفاءة علمية من هذا القيد . وكان قانون ١٩ ابريل سنة ١٨٣١ الذى كان معمولا به فى ذلك الحين ثقيل وطأة القيود

الانتخابية ذلك أنه كان يشترط فى الناخب دفع ٢٠٠ فرنك ضريبة سنوية فكانت دائرة الانتخاب فى غاية الضيق

وعلى أن مطالب الأحرار كانت غاية فى الاعتدال فقد قابلتها وزارة جيزو بالجمود والاعراض

حملة المآدب

وظلت الحكومة قوية وحركة الاصلاح ضعيفة الأثر حتى سنة ١٨٤٧ . ففى هذه السنة بدأت الحركة تقوى وتعظم وتتسع دائرتها وتكسب الأعوان والأنصار. وبدأت تتبع طريقة قوية فى المطالبة بالاصلاح وذلك باقامة مآدب كبيرة يدعى اليها رجال العلم والادب والسياسة وتلقى فيها الخطب السياسية لتأييد مطالب الأحرار . وقد سميت هذه الحركة «حملة المآدب» اشارة الى قوامها وأساسها . وقد انضم الى الحركة بعض أنصار الملكية الراغبين فى اصلاح النظام البرلمانى فقبلهم الجمهوريون فى صفوفهم على اختلافهم عنهم فى المبادىء السياسية وذلك توسيعا لحركة المعارضة

أقيمت أول مأدبة فى باريس يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٤٧ ثم تعددت المآدب فيها وفى البلدان الأخرى وكان من أكبر خطباء هذه المآدب الشاعر المشهور « لامارتين [1] » الذى كان من كبار زعماء هذه الحركة وكانت

---

(١) هو الشاعر الكبير «الفونس دو لامارتين» ولد بماكون سنة ١٧٩٠ وبعد ان اتم دراسته فى كلية اليسوعيين خرج من بلده سائحا فتجول فى ايطاليا وسويسرا وعاد الى فرنسا . بعد سقوط نابليون وانتظم فى سلك الحرس ثم

بلاغته تتدفق فى خطبه العظيمة فتثير الحماسة فى النفوس . خطب مرة فى مأدبة أقامها الأحرار فى « ما كون » فختم خطبته بقوله « اذا كانت الملكية قد استطاعت أن تستعين بارستقراطية انتخابية بدلا من أن ترتكز على الشعب واذا كانت تسير الامة الى هوة الفساد الاخلاقى والرشوة فتلوث الأمة بمخازيها وفضائحها . اذا كانت تستطيع أن تجعل من أفراد الامة مجموعة من طلاب المصالح المادية لم ينالوا حريتهم بفضل ما بذله آباؤهم وأجدادهم من الضحايا الا ليضعوا تلك الحرية فى سوق المساومة ويبيعوها بأبخس الاثمان . اذا كانت تصل بفرنسا الى أن تتوارى

ترك الخدمة وتفرغ للشعر وفى سنة ١٨٢٠ وضع كتاب (تأملات الشعر الاولى) فحاز شهرة كبيرة وارتفع الى مصاف فحول الشعراء ونشر بعده بثلاث سنين (التأملات الجديدة) ثم (موت سقراط) ثم (آخر غناء الحج) وفى سنة ١٨٢٩ ظهر مؤلفه (الانسجام الشعرى والدينى) وانتخب فى السنة التالية عضوا فى المجمع العلمى الفرنسى (الاكاديمية) وبعد ما ساح فى الشرق انتخب عضوا فى مجلس النواب فكان لشعره وبلاغته فى الخطابة وسمو افكاره يد فى ارتفاع منزلته فى المجلس ثم وضع تباعا (رحلة الشرق) و (جوسلين) و (هبوط ملك) و (التفرغ للشعر) ووضع مؤلفا تاريخيا عظيم القيمة سنة ١٨٤٦ وهو كتاب (الجيروندين) فنال منزلة كبيرة ثم اصبح من زعماء ثورة سنة ١٨٤٨ وكان رمز الحركة التى انتهت باعلان الجمهورية كما تراه مفصلا فيما يلى وصار عضوا فى الحكومة المؤقتة ووزيرا للخارجية فيها ولما قلب لويس بونابارت الجمهورية سنة ١٨٥٢ ابعده الاستبداد نهائيا عن السياسة واشهر مؤلفاته بعد سنة ١٨٤٨ (المسارات) (وجنيفييف) و (جرازيلا) و (دروس علوم الادب) وكانت أواخر ايامه بؤسا وفقرا ومات سنة ١٨٦٩ وهو معدود من اكبر الشعراء بلاغة ورقة وخيالا

خجلا من عيوب حكومتها . اذا كانت الملكية تفعل كل ذلك فستسقط هذه الملكية ! نعم تأكدوا أنها ستسقط ! أنها ستسقط لا في ثورة الدماء التى سفكت سنة ١٧٨٩ بل تسقط فى الفخ الذى تنصبه للأمة. فكما رأت فرنسا ثورة الدماء فسترون عن قريب ثورة السخط العام. ثورة الاحتقار والازدراء »

وقد اتسعت الحركة حتى أصبح بعض امراء العائلة المالكة يشاركون المعارضين فى استيائهم من الحكومة

على أن الحكومة كانت تشعر بأنها تقوى على مقاومة الحركة فظلت على جمودها أمام مطالب الاحرار . ولما بدأ مجلس النواب جلساته فى يناير سنة ١٨٤٨ قامت مناقشة كبيرة حول نص الرد على خطاب الملك ولكن الحكومة تغلبت على المعارضة بعد أن صرحت بأنها لا تنزل عن خطتها

مصادرة المآدب

فاستمر الاحرار فى حملة المآدب .وأعدوا مأدبة فى باريس ليوم ٢٢ فبراير .ولكن الحكومة منعت اقامتها وصادرت حرية الاجتماع مصادرة علنية .فاشتد الاستياء العام وتظاهر فى ذلك اليوم بميدان الكونكورد جمهور عظيم جداً من العمال والطلبة منشدين نشيد المرسييز منادين « ليحى الاصلاح » ولكن لم يحدث فى ذلك اليوم حوادث خطيرة

وفى صباح اليوم التالى (٢٣ فبراير سنة ١٨٤٨) بدأت الحركة تدخل فى دور الثورة . فأقيمت المتاريس في الاحياء الشرقية من المدينة حول

شوارع سان مارتان وسان دنيس فادركت الحكومة خطورة الحالة واستدعت جنود الحرس الوطنى ولكن فريقاً كبيراً منهم ابى حمل السلاح والاشتراك فى قمع الثورة. وسارت جماعات منهم فى الاحياء الثائرة تنادى « ليسقط جيزو وليحى الاصلاح » ثم امتدت حركة الثورة الى غرب المدينة فرأى الملك أن لا سبيل الى مقاومة الحركة فرضى باستقالة وزارة « جيزو » ووعد بتأليف وزارة جديدة تؤيد مطالب الاحرار فكان هذا انتصارا لحزب الاصلاح واعتقد الناس ان الحركة لا تزيد على هذا الحد

اشتعال نار الثورة

ولكن فى مساء ٢٣ فبراير حدث حادث لم يكن فى الحسبان. ذلك ان جماعة من المتظاهرين مروا فى شارع الكابوسين أمام وزارة الخارجية التى كانت تحرسها الجنود وكان المتظاهرون ينادون بسقوط « جيزو » فأطلق مسدس من أحد الناس فأمر الجنود قائدهم باطلاق النار على المتظاهرين فسقط منهم ٢٣ قتيلا و ٣٠ جريحا

فانفجر بركان الغضب العام بسبب هذه المذبحة وجاء الناس من كل صوب يرفعون جثث القتلى والجرحى وساروا بها فى شوارع المدينة كلها يطوفون بها على أنوار المشاعل الليل كله ينادون « لتحى الجمهورية »

كان هذا النداء بمثابة انفجار الروح الجديد ضد الملكية. ولم يعد يسكن الخواطر استقالة وزارة أو قيام وزارة أخرى. بل اتجه التيار ضد الملكية. ففى صباح ٢٤ فبراير امتلأت شوارع باريس كلها بالمتاريس

فأعلن الملك تكليف تيير س[1] تأليف الوزارة وأعلن كذلك حل مجلس النواب

---

(١) تيير س هو السياسى المؤرخ الكبير الذى انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧١ . ولد فى مرسيليا سنة ١٧٩٧ وتعلم الحقوق فى (اكس) واشتغل بالمحاماة سنة ١٨١٩ وانتقل الى باريس سنة ١٨٢١ واتصل بكبار رجال السياسة وكان على جانب عظيم من الكفاءة والذكاء فنال منزلة سامية وانضم الى المعارضة وكتب كثيرا فى جريدة (الدستورى) ثم وضع مؤلفه الشهير (تاريخ الثورة الفرنسية) فى عشرة مجلدات واشتغل ثلاث سنوات فى وضعه فنال الكتاب شهرة كبيرة فى عالم التاريخ وهو اكبر حجة فى تاريخ الثورة ثم انشأ جريدة (الناسيونال) سنة ١٨٣٠ وكان يحارب فيها استبداد حكومة شارل العاشر وبعد ان خلع الملك فى ثورة سنة ١٨٣٠ وانتخب لويس فيليب ملكا كان لتيير س المقام الرفيع فى عالم السياسة وانتخب نائبا فى مجلس النواب ثم اسندت اليه وزارة الداخلية فى عهد وزارة (سول) سنة ١٨٣٢ — ١٨٣٤ واظهر كفاءة كبيرة فى ادارة الحكومة ولما سقطت وزارة «سول» بقى وزيرا للداخلية ثم الف الوزارة سنة ١٨٣٦ فكان رئيس الوزارة ووزير الخارجية ولكن وزارته لم تدم اكثر من شهرين . ثم الف الوزارة ثانية سنة ١٨٤٠ وحفظ لنفسه ايضا وزارة الخارجية واشتهر فى اثنائها بشد أزر محمد على باشا والى مصر فى الازمة المصرية التركية وقاوم سياسة انجلترا والدول الاوروبية فى هذه الازمة مقاومة شديدة كادت تؤدى الى اشتباك فرنسا فى حرب اوروبية ولكن الملك لويس فيليب كان ميالا الى السلم فسقطت وزارة تيير س وخلفه منافسه (جيزو) وعاد تيير س الى صفوف المعارضة من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٤٨ وفى ثورة سنة ١٨٤٨ كلفه لويس فيليب تأليف الوزارة ولكن الثورة انتهت بخلع الملك واعلان الجمهورية فانتخب تيير س عضوا بالجمعية الوطنية فى تلك السنة وكان فيها زعيم (حزب النظام) الذى كان يقاوم فوضى الاشتراكيين . وقد القى القبض عليه فى ديسمبر

الذى كان موضع استياء الرأى العام والدعوة الى انتخابات جديدة. ولكن هذه القرارات لم تقف تيار الثورة وحاصر الشعب سراى التويلرى حيث يسكن الملك فاضطر الى النزول عن العرش لحفيده « كونت باريس » وغادر السراى فى عربة مقفلة حتى لا يراه الناس . ودخل الشعب الثائر السراى وحطم العرش . وذهبت دوقة أورليان ومعها ابنها « كونت باريس » الى سراى مجلس النواب فنادى به النواب ملكا ولكن الجماهير هجمت على المجلس ونادت بسقوط الملكية . فاقترح النواب الجمهوريون تشكيل حكومة مؤقتة الى أن تدعى جمعية وطنية لوضع نظام الحكومة. واستولى الجمهور كذلك على سراى البلدية وأقام بها بعض زعماء الحزب الجمهورى وانضم زعماء الجمهوريين الذين كانوا فى مجلس النواب الى الزعماء الذين فى سراى المدينة وهناك تلاقى الجميع وأعلنوا الجمهورية بين هتاف الجموع المحتشدة من سكان باريس

هذه هى ثورة سنة ١٨٤٨ التى قضت على النظام الملكى فى فرنسا

سنة ١٨٥٢ حينما قلب لويس بونابارت نظام الجمهورية وابعد عن فرنسا مدة وجيزة ولما عاد اليها اعتزل السياسة وتفرغ لتأليف كتابه الشهير (تاريخ القنصلية والامبراطورية) فى تسعة عشر مجلدا وهو يتضمن تاريخ فرنسا فى عهد نابليون ويعتبر مكملا لتاريخ الثورة الفرنسية . ثم انتخب نائبا سنة ١٨٦٣ وكان من اكبر انصار الحرية وكان يعارض لويس بونابارت فى سياسته وحذره وحذر مجلس النواب التورط فى حرب بروسيا سنة ١٨٧٠ فلم يلتفت الى نصيحته . ولما انتهت هذه الحرب بهزيمة فرنسا كما ستراه فى الرسالة الرابعة اتجهت الانظار الى تيرس لانقاذ البلاد من النكبة التى وقعت فيها . وتجد تفصيل ذلك فى الرسالة الرابعة. وكانت وفاته سنة ١٨٧٧ وهو معدود فى مقدمة رجال السياسة والعلم فى فرنسا

واهتزت لها العروش وتزعزعت بسببها أركان الملكية المطلقة فى سائر عواصم أوربا

الدعوة الى انتخاب الجمعية الوطنية

تألفت الحكومة المؤقتة من أنصار الجمهورية وكان من أعضائها «لامارتين» الشاعر الكبير الذى يعده التاريخ عنوان الحكومة الجديدة و«لدرورولان» و«كرميو» و«مارى» و«أراجو» و«لويس بلان» و«فلوكون» وانتقلوا يحيط بهم الشعب الى سراى البلدية وهناك أعان «ليدرورولان»[1]

(١) لدرورولان — ولد فى باريس سنة ١٨٠٧ وهو ابن الدكتور لدرو العضو باكاديمية الطب . تعلم الحقوق واشتغل بالمحاماة فنبغ فيها وانتخب عضوا بمجلس النواب سنة ١٨٤١ وكان من اكبر زعماء حركة الاصلاح ولما شبت ثورة سنة ١٨٤٨ كان من اكبر رجالها وفى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٨ بعد تنزل لويس فيليب عن العرش كانت دوقة اورليان تسعى فى حمل مجلس النواب على المناداة بابنها ملكا فعارض لدرورولان فى هذه الحركة وطلب تشكيل حكومة مؤقته وايده النواب الجمهوريون وانتخب لدرورولان وزير للداخلية فى الحكومة المؤقتة ثم انتخب عضوا فى الجمعية الوطنية سنة ١٨٤٨ وكان من اعظم الاعضاء شأنا وارفعهم صوتا ورشح نفسه لرآسة الجمهورية ولكنه فشل وفاز قرنه لويس بونابارت كما سيجىء تفصيل ذلك وانتخب عضوا فى الجمعية التشريعيــة وكان خصما للويس بونابارت واستبداده وكانت له ميول الى الاشتراكية فاتهم سنة ١٨٤٩ باثارة العمال وحكم عليه غيابيا بالسجن اذ كان قد غادر فرنسا فاتصل فى منفاه بمازينى الزعيم الوطنى الايطالى واشتغل معه فى تعميم نظام الجمهورية ثم اتهم سنة ١٨٥٧ بالاشتراك فى مؤامرة بلويس بونابارت وحكم عليه بالسجن وعفى عنه سنة ١٨٧٠ وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية التى انعقدت عقب الحرب السبعينية ومات سنة ٧٤ ١ واقيم له تمثال فى باريس بعد وفاته

تأليف الحكومة المؤقتة وأعلن أسماء أعضائها فقوبل الاعلان بالهتاف العظيم وأصدرت الحكومة منشورا الى الامة ـ كتبه لامارتين ـ جاء فيه «ان الحكومة المؤقتة تريد الجمهورية وستدعى الامة الى اعلان ارادتها بواسطة جمعية وطنية لها الرأى الأعلى»

أعلنت الحكومة المؤقتة حرية الصحافة وحرية الاجتماع. وأعلنت حق كل فرد أن ينتظم فى سلك الحرس الوطنى. ودعت الامة بمقتضى دكريتو ٥ مارس سنة ١٨٤٨ الى انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية على أساس الانتخاب العام على درجة واحدة بغير أى قيد مالى. وهذه أول مرة فى فرنسا جرى فيها الانتخاب على هذه القاعدة المطلقة

فاهتم الجمهور اهتماماً عظيما بأمر الانتخابات وبالشؤون السياسية عامة. وانتشرت الصحف والاندية السياسية. وازداد اقبال الناس على الانتظام فى سلك الحرس الوطنى فزاد عدده من ٥٠ الفاً الى مائتى الف. وبدأت الامة تشعر بنعمة الحرية والكرامة الوطنية. وأخذت الاندية السياسية تتنافس فى ترشيح نواب الجمعية فى باريس والاقاليم

تمت الانتخابات بنظام تام واسفرت عن انتخاب معظم النواب من المنادين بالجمهورية ونال الشاعر «لامارتين» اكثر الاصوات عدداً فانه حاز مليونين من الاصوات فى باريس وفى تسع مقاطعات أخرى. على أن فريقا من المرشحين الجمهوريين كان ينادى بالجمهورية مجاراة لتيار الشعب ولذلك لم يثبتوا على هذا المبدأ حتى النهاية وقلبوا لها ظهر المجن بعد أن نالوا بغيتهم من الانتخاب

الانقسام وعواقبه

كان كيان الجمهورية قويا لولا أن بدأ الانقسام يسرى اليه بسبب النزعة الاشتراكية التى مال اليها فريق من النواب وكان يؤيدها بعض أعضاء الحكومة المؤقتة .

كان هناك تياران يتنازعان الحكومة المؤقتة ففريق منهم كانوا جمهوريين بالمعنى السياسى للكلمة فكان برنامجهم مقصوراً على اصلاح النظام السياسى واقامة الجمهورية السياسية .والفريق الآخر كانوا يريدون اقامة الجمهورية الاجتماعية وذلك باحداث انقلاب اجتماعى يرفع أصحاب الايدى العاملة الى مرتبة شركاء اصحاب المال . كان الفريقان مختلفين فى المبادىء وتجسم الاختلاف حتى انهم اختلفوا فى راية الجمهورية الجديدة.فالفريق الاول كانوا يرون فى العلم المثلث الالوان شعارهم وشعار فرنسا الوطنى والفريق الثانى كانوا يتخذون العلم الاحمر شعارهم وهو علم الثورة الاجتماعية

لم يكن النظام الجديد وهو فى نشأته الاولى ليحتمل هذا الانقسام بين رجاله . ففقدت الجمهورية وحدتها ومصدر قوتها وانتهز خصومها السياسيون هذا الضعف الذى ولده الانقسام واستطاعوا أن يحاربوها بالدسائس والفتن فلم تقو على مقاومتها . ولم يكد يمضى ثلاثة أعوام على اعلانها حتى اسقطها لويس نابليون بونابارت بعد ان انتخب رئيسا لهذه الجمهورية

والحقيقة التى يذكرها التاريخ أن الانقسام بين أنصار الجمهورية كان من أكبر أسباب سقوطها وانحلالها

لا ينكر التاريخ أن العمال كانوا من أكبر أعوان الثورة التى نشبت فى سنة ١٨٤٨ وأفضت الى سقوط الملكية الاستبدادية فقد كانوا هم والطلبة دعامة هـذه الثورة ولعل هذه الصبغة هى التى حدت بالزعماء الاشتراكيين الى السعى فى احداث الانقلاب الاجتماعى بعد أن تم الانقلاب السياسى . ولـكن هؤلاء الزعماء تسرعوا فى السعى لتحقيق مبادئهم لان الجمهورية السياسية لم تـكن قد رسخت قواعدها حتى تحتمل الانقسام فى المقاصد والمناهج بين أعوانها وأنصارها . فتسرع الزعماء الاشتراكيين كان من العوامل التى أفضت الى ضعف الجمهورية وانحلالها

أرادت الحـكومة المؤقتة بتأثير أعضائها الاشتراكيين ارضاء العمال فقررت انشاء « المصانع الاهلية » وهى مصانع تنشئها الحـكومة وتضمن للعمال والصناع أن يجدوا فيها عملا . على أن هذه المصانع قد كلفت الحـكومة نفقات باهظة دون أن تجنى منها من الارباح ما يسد هذه النفقات .كان نظامها مختلا فاضطرت الحـكومة الى تقرير زيادة الضرائب فتذمر الفلاحون من هذه الزيادة التى تثقل كاهلهم وابتدأوا يتبرمون بالعمال وبالجمهورية نفسها لما رأوها تنساق الى محاباتهم

انعقاد الجمعية الوطنية

اجتمعت الجمعية الوطنية فى ٤ مايو سنة ١٨٤٨ وكان عدد أعضائها ٩٠٠ نائب منهم ثمانمائة من الجمهوريين أى ان لهم الاغلبية العظمى. وكان معظمهم

من الجمهوريين السياسيين لا من الاشتراكيين وحضر أعضاء الحكومة المؤقتة فأودعوا بين يديها السلطة التى تلقوها من الشعب . وبعد ذلك اقترح نواب مقاطعة السين اعلان الجمهورية رسميا فوافقت الجمعية بالاجماع على هذا الاقتراح واعلن الجميع الجمهورية [١] فى هذا اليوم المشهود

وفى ١٠ مايو انتخبت الجمعية لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء وهم : « لامارتين »و« أراجو »و« جارنييه باجيس » و« مارى »و« لدور ورولان » لتكون فى يدهم السلطة التنفيذية فى البلاد الى ان يتم وضع الدستور . ولم يمثل الاشتراكيون فى هذه اللجنة

فساء الاشتراكيين والعمال هذا الانتخاب ودبروا فتنة لاسقاط اللجنة ففى ١٥ مايو هجم جمهور عظيم منهم على سراى الجمعية الوطنية وأعلنوا انحلال الجمعية وتأليف حكومة مؤقتة اعضاؤها من الاشتراكيين. على ان الحرس الوطنى جاء لنجدة الجمعية فقمع الفتنة وألقى القبض على زعمائها وقررت الحكومة الغاء « المصانع الاهلية » ودعت العمال الذين كانوا بها الى الانتظام فى سلك الجيش أو العمل فى احياء الاراضى الموات فى سولونيا

كان هذا العمل من الجمعية خاليا من الحكمة والتريث لان الغاء المصانع الاهلية دفعة واحدة بعد ان كانت تحوى أكثر من مائة الف عامل يجعل هذا الجيش عاطلا من العمل ناقما من الحكومة هذا العطل مستعداً

---

(١) هذه هى الجمهورية الفرنسية الثانية . والجمهورية الأولى هى التى اعلنت فى عصر الثورة الفرنسية الكبرى سنة ١٧٩٢ . والجمهورية الثالثة هى التى اعلنت سنة ١٨٧٠ وهى الباقية للآن

للانتقاض عليها. فثار العمال فى ٢٤ يونيو وبدأت الحرب الاهلية فى باريس فتداعت أركان الوحدة القومية

اضطرت الجمعية الى مقابلة هذه الثورة بقوة السلاح فوكلت الى الجنرال «كافيناك» وزير الحربية اخمادها وخولته سلطة مطلقة فى اعادة النظام الى نصابه واستقالت اللجنة التنفيذية لتطلق يد الجنرال فى العمل

أخمد الجنرال هـذه الثورة وأعان فى باريس الاحكام العرفية التى استمرت الى آخر اكتوبر من تلك السنة وعاد جو الاستبداد الى المدينة العظيمة واحتجبت كثير من الصحف . وكان من نتائج هذه الثورة ان باعدت بين الجمهورية وطبقة العمال خصوصا بعد ان عاملتهم بشىء من القسوة بعد اخماد الثورة

فمن ذلك انها نفت الى المستعمرات نحو أربعة آلاف عامل بدون محاكمة . وقد كان ذلك من أغلاطها السياسية لانها لو عاملتهم بشىء من الرحمة بعد اخماد الفتنة لما أوغرت صدورهم وجعلتهم حرباً عليها وعلى الحكومة الجمهورية

دستور سنة ١٨٤٨

انتهت الجمعية الوطنية من وضع الدستور فى نوفمبر وهو المعروف بدستور ٤ نوفمبر سـنة ١٨٤٨ وأعان فى حفلة عامة يوم ١٢ نوفمبر فقرر المبادىء الآتية .

(أولا) اتخاذ الشكل الجمهورى للدولة

(ثانياً) تقرير حق الانتخاب العام المباشر « على درجة واحدة » بعد أن كان مقيداً بقيود ثقيلة بحسب قانون سنة ١٨٣١ الذى كان يشترط

فى الناخب أن يدفع ضريبة سنوية قدرها مائتا فرنك وأن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة ويشترط للعضوية دفع ضريبة خمسمئة فرنك. فأطلق الدستور الجديد الانتخابات من هذه القيود وبذلك زاد عدد الناخبين زيادة كبرى من ٢٤٠٫٠٠٠ ناخب الى سبعة ملايين. فلم يشترط للانتخاب الا أن يكون الناخب فرنسيا بالغاً من السن ٢١ سنة

(ثالثاً) تكون السلطة التشريعية فى يد مجلس واحد وهو « الجمعية الوطنية التشريعية » وينتخب أعضاؤها لمدة ثلاث سنوات ولا يشترط لعضويتها الا أن يكون العضو بالغاً من السن ٢٥ سنة والجمعية تنتخب أعضاء مجلس شورى الحكومة لتحضير القوانين

(رابعاً) السلطة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية الذى تنتخبه الامة مباشرة بواسطة الانتخاب العام لمدة أربع سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه والرئيس يعين وزراءه

عيب الدستور فى انتخاب رئيس الجمهورية

كانت هذه القاعدة فى انتخاب رئيس الجمهورية من غلطات الجمعية الوطنية سنة ١٨٤٨ . لان فى جعل انتخاب الرئيس فى يد الامة مباشرة زيادة لسلطته المعنوية بجعله ندا للجمعية التشريعية لانه يمثل الامة كما تمثلها الجمعية سواء بسواء . ولقد كان هذا من العوامل التى أطمعت لويس نابليون بونابرت الذى انتخب رئيساً للجمهورية فى أن يناوىء الجمعية التشريعية وقد فعل حتى تمكن من حلها والاستبداد بالامر كما سيجىء فيما يلى

وقد اقترح النائب « جول جريفى » (١) فى الجمعية الوطنية أن تسند رآسة السلطة التنفيذية الى رئيس مجلس الوزراء وأن يكون انتخاب الرئيس في يد الجمعية التشريعية حتى يشعر على الدوام بنفوذها الادبى وسلطتها واقترح أن يكون لها حق عزله ولكن هذا الاقتراح لم يصادف قبولا من الجمعية الوطنية . واقترح النائب « توريت » أن ينص فى الدستور على عدم جواز انتخاب أحد أفراد الاسرات المالكة القديمة فى فرنسا

---

(١) جول جريفى — رئيس الجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧٩ — ولد سنة ١٨٠٧ واشتغل بالمحاماة فى باريس وانتخب عضوا بالجمعية الوطنية سنة ١٨٤٨ بعد الثورة التى نشبت تلك السنة واشتهر بالبلاغة والشدة فى المنطق وانتخب وكيلا لهذه الجمعية وكان من اشد الاعضاء تعلقا بالحرية السياسية يدل على ذلك اقتراحه المتقدم .

وانتخب عضوا فى الجمعية التشريعية الوطنية سنة ١٨٤٩ وكان خصما لسياسة لويس نابليون بونابارت واحتج على جريمة ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ التى قلب فيها لويس نظام الجمهورية وقبض عليه فى ذلك الحين وبعد الافراج عنه عاد للاشتغال بالمحاماة وانتخب نائبا ثم عضوا بالجمعية الوطنية التى انعقدت عقب الحرب السبعينية وانتخب رئيسا لها كما يراه القارئ مفصلا فى الرسالة الرابعة . وبعد ان استقال تيبرس من رآسة الجمهورية كان جول جريفى خصما شديد اللدوق دى بروجلى وللرئيس ماكماهون . ثم انتخب سنة ١٨٧٦ نائبا فرئيسا لمجلس النواب وهو مركز لا يناله الا العظماء فى فرنسا وبعد ان استقال المارشال ماكماهون من رآسة الجمهورية انتخب خلفا له فى ٣٠ ينايرسنة ١٨٧٩ واعيد انتخابه فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥ واستقال من الرآسة سنة ١٨٨٧ ومات سنة ١٨٩١ وله خطب وكتابات وآراء عظيمة القيمة

رئيساً للجمهورية فرفض هذا الاقتراح أيضاً . وكانت حجة الرافضين جعل حق الامة فى انتخاب الرئيس عاما ومطلقا من كل قيد

على أن هذا الاطلاق قد أضر بالجمهورية لان سلطة الشعب قد أصبحت ممثلة فى هيئتين مستقلتين وهما الجمعية التشريعية ورئيس الجمهورية فسلطة الهيئة التشريعية كانت موزعة بين سبعمائة وخمسين نائبا من أحزاب مختلفة فى حين أن رآسة الجمهورية مركزة فى يد شخص واحد يستمد سلطته من الامة مباشرة وهو فى الوقت نفسه رئيس الحكومة ورئيس الجيش وفى يده من السلطة الشرعية والفعلية ما يجعله قويا أمام الجمعية التشريعية . وقد فطنت الجمعية الوطنية التى انعقدت بعد حرب السبعين الى هذا الخطأ فجعلت انتخاب رئيس الجمهورية فى يد أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ مجتمعين بصفة جمعية وطنية

تجلى هـذا الخطر حينما دعيت الامة الى انتخاب رئيس الجمهورية فان لويس نابليون بونابرت قد رشح نفسه للرآسة مزاحما الجنرال «كافيناك» الذى كان مرشح الجمعية الوطنية والحكومة المؤقتة

انخداع الشعب

فى لويس بونابرت

انتهز لويس بونابرت فرصة الانقسام الذى وقع فى صفوف أعوان الجمهورية بين الجمهوريين والاشتراكيين فتظاهر بتأييد العمال فى مقاصدهم وكانت له صحف تؤيد دعوته وتلهج بمدحه وتذكر عنه مقاصده الحسنة وكان قبل أن تحدث ثورة سنة ١٨٤٨ يطمع فى أن يستأثر بالسلطة وحدثته

نفسه المملوءة غروراً انه قادر على أن يعيد مجد عمه نابليون الكبير فاخذ يتحين الفرص ليتبوأ عرش فرنسا

وقد انخدع فيه الشعب بسبب ما كان يتظاهر به من الميول الحسنة والمقاصد الشريفة . والشعب فى اثناء الانقلابات والثورات لا يمكنه دائما أن يمحص الامور أو يزنها بميزان التبصر والأناة بل كثيراً ما ينخدع فى الحوادث والاشخاص ويتيه فى بيداء الاوهام متخبطاً فى دياجير الظلام فلويس نابليون بونابارت كان يتظاهر منذ أن حدثت ثورة سنة ١٨٤٨ وقبلها أنه نصير الجمهورية ومؤيد الحرية والمبادىء الديموقراطية . وبالرغم من أن أعضاء الحكومة المؤقتة كانوا يعرفون حقيقة ما انطوت عليه نفسه من النزعات الشخصية فانه استطاع بفضل أعوانه وأنصاره وصحفه أن يخلق له جوامن الشهرة . فنجح أولا فى انتخابات العضوية للجمعية الوطنية. وقد طعن « لامارتين » فى صحة انتخابه لعضوية الجمعية ولكن الجمعية كانت منساقة وراء الشهرة التى نالها فأقرت صحة انتخابه

ومن ذلك الحين أخذ يسعى فى تحقيق اطماعه الشخصية . فكان لاعوانه يد فى اثارة العمال فى يونيو سنة ١٨٤٨ وكان يرمى بهذه الفتنة الى اضعاف هيبة الحكومة أمام الشعب ليتسنى له ان يظهر بمظهر الرئيس القادر على اعادة النظام فيلتف حوله الناس وينظر اليه الشعب كمنقذ للبلاد من الفتن وقد خفيت هذه المقاصد الخبيثة عن أغلبية الأمة الفرنسية بالرغم مما وصلت اليه من الرقى والعرفان لأن الجماهير فى الأوقات العصيبة كثيراً ماتخطئ فى أحكامها وتقديرها للرجال . على ان الجماهير غير المفكرة لم تخطىء وحدها فى الثقة بلويس بونابارت بل انخدع فيه

معظم زعماء الاحزاب وقادة الرأى فى فرنسا وأحسنوا به الظن فأيدوه فى الانتخابات العامة التى جرت لرآسة الجمهورية . وقد ساعده فى نجاحه فى هذه الانتخابات انه يحمل اسم نابليون بونابرت الرجل العظيم الذى تمجد فرنسا ذكراه فاجتمعت كل هذه الظروف ومهدت له طريق النجاح

نتيجة الانتخابات

فأسفرت الانتخابات التى تمت فى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٨ عن انتخاب لويس بونابرت رئيساً للجمهورية بأغلبية ٥،٤٣٤،٢٢٦ صوتا ضد الجنرال كافيناك (مرشح الحكومة المؤقتة) الذى نال ١،٤٩٨،٠٠٠ صوتاً ولدرورولان الذى نال ٣٧٠،٠٠٠ صوتا ولامارتين الذى لم ينل سوى ٨٠٠٠ صوت

فكانت النتيجة أن رئيس الجمهورية كان فى الواقع خصما للجمعية الوطنية ثم للجمعية التشريعية على أنه أقسم فى الجمعية الوطنية يمين الأمانة للجمهورية والمحافظة على دستور البلاد فقد أخذ يتحين الفرص ليغتصب السلطة ويقلب نظام الحكومة ويستبد بالامر

وقد بدأت نزعاته الاستبدادية ومقاصده الحقيقية تنكشف بعد انتخابه رئيساً للجمهورية . فانه أخذ يعبث بقرارات الجمعية الوطنية ثم بالجمعية التشريعية التى انتخبت وفاقا لدستور ١٢ نوفمبر سنة ١٨٤٨ .وقد اقترح النائب الكبير « لدرورولان » فى الجمعية التشريعية محاكمة الرئيس لعبثه بالدستور لانه جرد حملة عسكرية لاسقاط الجمهورية الجديدة التى أعلنت حديثا فى روما وهذا العمل مخالف لنص المادة ٥ من الدستور التى

تقضى « بأن الجمهورية الفرنسية تحترم الجنسيات الأجنبية ولا تستخدم» « البتة قواتها العسكرية ضد حرية أى شعب من الشعوب » ولكن نفوذ لويس بونابرت فى الجمعية وفى البلاد كان قويا ففشل هذا الاقتراح

مساعى لويس بونابرت

فى قتل الجمهورية

اختار لويس بونابرت وزراءه من بطانته فكانوا طوع ارادته ورهن اشارته . وأخذت الحكومة تحت تأثير الرئيس وبطانته تصطبغ شيئاً فشيئاً بالصبغة الاستبدادية بعد ان ملأ الوظائف بأعداء الجمهورية ونصراء الاستبداد

وتكرر الاعتداء على حرية الاجتماع وحرية الصحافة . فأدرك المفكرون انهم أخطأوا فى الثقة بلويس بونابرت وانتخابه رئيساً للجمهورية وبدأوا يشعرون ان الجمعية أصبحت اسما لا مسمى له وانهم صائرون الى استبداد مخيف

وكان هو من جهته يعمل على قتل الجمهورية تمهيداً للمناداة بنفسه « امبراطورا» فأخذ يتجول فى البلاد محاطاً بالابهة والعظمة ويلقى الخطب الرنانة معلناً فيها للشعب انه وكيله الأمين الساهر على سعادته العامل على رفع شأنه . وكان يعرض الجنود فى غدواته وروحاته ويوعز اليهم بالهتاف « ليحيي الامبراطور » فكان هذا الهتاف يملأ الجو ويعتاد الناس سماعه فيسرى الى القلوب وتقبله النفوس لكثرة مايتردد فى الآذان

ولما شعر النواب أعضاء الجمعية التشريعية بمناورات الرئيس أدركوا ان خطر الاستبداد بات قريبا فبدأوا يناوئون الحكومة واستقالت الوزارة فى يناير سنة ١٨٥١ . فلجأ لويس نابليون بونابارت الى الجمهور ليستعين به على الجمعية .فاستأنف جولاته وزياراته للبلاد وأخذ يخطب ويشكو الجمعية للشعب متهما اياها بأنها تغل يده عن العمل لما فيه صلاح الامة والوطن! وانه مستعد لان يسير حسب ارادة الأمة ! فكان بهذه الخطة يمهد السبيل ليقتل الجمعية بسلاح« ارادة الامة » تلك الارادة التى تتشكل فى أيدى المستبدين كما تشاء أهواؤهم ومطامعهم

فاستطاع لويس بونابرت بهذه الوسائل وبما كان ينفقه من الاموال للأستكثار من الانصار والاعوان ان يقوى مركزه أمام الجماهير ويضعف من نفوذ الجمعية الوطنية

يوم الجريمة

وما زال يعمل على تحقيق أطماعه حتى تم له ما أراد فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ ففى صباح هذا اليوم المشهود استيقظ الباريسيون واذا بالشوارع منشورة بها البلاغات المتضمنة قرار رئيس الجمهورية القاضى بحل الجمعية وحل مجلس شورى الحكومة واعلان الاحكام العرفية فى باريس ودعوة الرئيس للأمة الى ابداء رأيها بعد ذلك فى هـذا الانقلاب بواسطة الاستفتاء العام !

وقبل أن تنشر الحكومة هذه البلاغات مهدت السبل لارهاب الناس ليسلموا بالامر الواقع ففى ليلة ٢ سبتمبر سنة ١٨٥١ ألقت القبض على

٧٠ من الاحرار الذين خشى لويس بونابارت ان ينظموا المقاومة فى المدينة

القبض على زعماء الجمعية الوطنية

وقبضت أيضا على ستة عشر نائبا من كبار زعماء المعارضة فى الجمعية. منهم «تييرس» والكولونل «شاراس» والجنرال «شانجارنييه» والجنرال «كافيناك» والمسيو «فالنتين» والجنرال «لامورسيير» والجنرال «ليفلو» وغيرهم. ولم يكترث لويس بونابارت بالقبض على اولئك العظماء بما كان لهم من المقام الرفيع وعما يقضى به الدستور من تقديس حرمة أشخاص النواب. على أن بعضهم كانوا من أشد أنصاره فى أول عهده بالرآسة. فتييرس كان من أكبر المؤيدين له فى انتخابات رآسة الجمهورية وهو العالم المؤرخ الكبير والسياسى الخطير الذى انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية بعد خلع بونابارت عقب الحرب السبعينية (سنة ١٨٧١). والجنرال «شانجارنييه» كان قائد الحرس الوطنى وقومندان القوات العسكرية فى باريس. و«شاراس» كان من أكبر القواد كفاءة وعلما وله باع طويل فى المؤلفات الحربية وكان وكيلا لوزارة الحربية سنة ١٨٤٨. وكافيناك هو الذى أخمد فتنة العمال وأنقذ الجمهورية من الفوضى فى سنة ١٨٤٨ وكان مرشح الجمعية الوطنية المؤسسة لرآسة الجمهورية والمنافس للويس بونابارت فى الانتخابات والجنرال «لامورسيير» كان وزير الحربية فى الحكومة المؤقتة سنة ١٨٤٨ والمسيو فالنتين كان من كبار العلماء فى الفنون الحربية وبلغت شهرته العملية انه بعد

ان نفى من فرنسا عقب حوادث دسمبر سنة ١٨٥١ عين فى انجلترا استاذاً للفنون الحربية فى مدرسة « ولويتش »

وفضلا عن القبض على أولئك الزعماء احتلت الجنود معظم الميادين والشوارع فى باريس ومعهم الأساحة والمدافع فكان منظر المدينة فى صباح ٢ دسمبر سنة ١٨٥١ يدعو للدهشة والرهبة

مقاومة النواب

وقرارات الجمعية الوطنية

على أنه بالرغم من وسائل الارهاب التى استخدمها لويس بونابرت لانجاح الانقلاب فقد اجتمع ستون نائبا من الاحرار في سراى الجمعية الوطنية يوم ٢ دسمبر لاعلان قرارهم للشعب . ولكن الجنود دخلت قاعة الاجتماع وأخرجت النواب بالقوة واحتلت فناء الجمعية والشوارع المؤدية لها وسلطت المدافع على مكان الاجتماع

واجتمع مائة نائب آخرون فى منزل الكونت دارو وكيل الجمعية الوطنية . وهنالك تداولوا فى اعتبار اجتماعهم اجتماعاً قانونياً وفى خلع لويس بونابارت من رآسة الجمهورية طبقا للمادة ٦٨ من الدستور التى تنص على « اعتبار رئيس الجمهورية مرتكبا للخيانة العظمى اذا حل الجمعية الوطنية » « أو وضع العقبات أمام سلطتها الشرعية وبهذه الخيانة يعتبر رئيس الجمهورية » « مخلوعاً وتنتقل السلطة التنفيذية الى الجمعية الوطنية . وعلى المحكمة العليا »

« أن تنعقد فى الحال وتدعو هيئة المحلفين للانعقاد وتعين من يقوم »
« بوظيفة المدعى العمومى لمحاكمة الرئيس »

ولكن الحكومة لما علمت بالاجتماع أطبقت بجنودها على سراى الكونت فخرج النواب قبل أن يدخل الجنود وقصدوا الى مركز القسم العاشر من المدينة وأتى القبض على الكونت « دارو » وحجز فى منزله

قرار المحكمة العليا

وفى غضون ذلك اجتمع قضاة المحكمة العليا بناء على المادة ٦٨ المتقدمة لمحاكمة لويس بونابارت فى جلسة علنية وقررت المحكمة انتداب أحد قضاة محكمة النقض والابرام ليقوم بوظيفة المدعى العمومى لاقامة الدعوى العمومية على لويس. ولكن الجنود دخلت قاعة الجلسة وأخرجت القضاة بالقوة من المحكمة . فاثبتت المحكمة الاعتداء واحتجاجها على هذا الاعتداء فى محضر الجلسة فكان ذلك تسجيلا لقيام القضاة بالواجب الذى يفرضه عليهم الدستور

ثم تلاقى النواب المطرودون من سراى الكونت دارو بالنواب المطرودين من سراى الجمعية وساروا معا فى الشوارع وقصدوا الى مركز القسم العاشر من المدينة وهناك اجتمعوا الساعة ١١ صباحا للمداولة فى خلع رئيس الجمهورية . وكان عددهم نحو ٢٥٠ نائبا فاصدروا بالاجماع القرار الآتى:

« الجمعية الوطنية المنعقدة بجلسة غير اعتيادية فى مركز القسم العاشر »

« تطبيقا للمادة ٦٨ من الدستور وبناء على أن الجمعية قد منعت بالقوة من »
« القيام بمهمتها الوطنية قد قررت خلع لويس نابليون بونابارت من رآسة »
« الجمهورية وانتقال السلطة التنفيذية الى الجمعية الوطنية . وعلى أبناء البلاد »
« أن يخلعوا طاعته وعلى قضاة المحكمة العليا أن يجتمعوا فى الحال لمحاكمة »
« رئيس الجمهورية وشركائه . وعلى موظفى الحكومة جميعا أن يطيعوا »
« الأوامر الصادرة من الجمعية »

ولكن القوة الغشوم تغلبت على الحق فان لويس بونابارت ارسل جنوده المسلحين بالبنادق والمتراليوزات الى مركز القسم العاشر فانذر ضابط القوة النواب بالتفرق والا القى القبض عليهم جميعا طبقا للاوامر الصادرة اليه . فأبى النواب أن يتفرقوا وثبتوا فى مراكزهم ثبات الابطال فسيقوا جميعاً الى السجن وهم يهتفون « لتحى الجمهورية ! » وكان عدد المقبوض عليهم ٢٣٠ نائبا

لجنة المقاومة

على ان هذا الارهاب لم يثن عزيمة النواب الآخرين الذى لم يقبض عليهم والذين كانوا يبحثون عن اخوانهم ليجتمعوا معا . فاجتمع ستون نائبا من حزب الشمال فى منزل بشارع بلانشى ومعهم عدد كبير من الاحرار والصحفيين الجمهوريين . ولما علموا بالقرار الذى أصدره اخوانهم قرروا دعوة الامة الى حمل السلاح للدفاع عن الدستور تحت لواء النواب الجمهوريين . وكتبوا القرار ووقعه النواب المجتمعون جميعاً فكان هذا القرار الصريح دعوة الى الثورة المسلحة ضد لويس بونابرت الذى كانت جنوده وأسلحته

تملأ المدينة وكان فى عمل النواب مخاطرة بأرواحهم دفاعا عن الحق الاعزل من السلاح

وأخذ النواب الستون يوالون الاجتماع والانتقال سرا من منزل لآخر مخافة ان يعرف مكان اجتماعهم فتحصره الجنود . وانتقلوا على هذه الطريقة فيما بين ٢ و ٥ ديسمبر الى ٢٧ منزلا مختلفا . وأخذوا ينشرون البلاغات للشعب لحثه على استمرار القتال بعد أن ألفوا لجنة من بينهم لتنظيم المقاومة أعضاؤها هم :

« فيكتور هيجو » [1] الشاعر العظيم الذى كان خصما لدوداً للويس

---

(١) فيكتور هيجو — هو أكبر شعراء الغرب قاطبة . واسمه يغنى عن التعريف . ولد فى بيزانسون سنة ١٨٠٢ وهو ابن الجنرال هيجو فكان يرافق أباه فى الاسفار والحروب ايام نابليون خصوصا فى ايطاليا واسبانيا ولعل ما كان يشاهده من آثار العرب فى اسبانيا وآثار حضارة الرومان والمناظر الطبيعية الرائعة فى ايطاليا قد قوى فيه ملكة الشعر . وبدأت قريحته تجود بالشعر وهو فى الخامسة عشرة من عمره وبدأ ينشر الجزء الأول من ديوانه سنة ١٨٢٢ وهو المسمى (اود ـ وبلاد) فادهش الناس بقوة خياله وروحه الشعرية ثم عظمت فيه صفات الشعر وظهرت فيما نشره بعد ذلك فى (الشرقيات) و(اوراق الخريف) و(اناشيد الشفق) و (صوت الضمير) و (النور والظلمات) . ومن مشاهير رواياته التمثيلية الخالدة (ايرنانى) و(ماريون دولورم) و(الملك يلهو) و (روى بلاس) و(البورجراف) . وكتب ايضا من القصص (نوتردام دى باريس) و (مارى تودور) و(انجيلو)

وقد انتخب عضوا فى المجمع العلمى (الاكاديمى) سنة ١٨٤١ ثم خاض غمار السياسة وصار بعد ثورة سنة ١٨٤٨ رئيس حزب الشمال الديمقراطى وخطيبه

بوناپارت يشهر باستبداده ويحمل عليه الحملات الكبيرة . وقد نفى فى

الكبير وكان خصما لدودا لاستبداد لويس بوناپارت ولما حدث انقلاب سنة ١٨٥١ وضعه لويس بوناپارت فى رأس قائمة المقبوض عليهم على انه غادر فرنسا دون ان يتمكنوا من القبض عليه ومكث ثمانية عشر عاما فى منفاه فاقام أولا فى بروكسل حيث وضع كتاب (ناپليون الصغير) وكتاب (القصاص) سنة ١٨٥٣ وهما من ابلغ واشد ما كتب ضد لويس بوناپارت ثم انتقل الى جزيرة جرسى لجرنسى بانجلترا وكانت الحكومة الفرنسية تطارده فى كل جهة وتطلب من الحكومات الأجنبية ابعاده

ثم وضع (التأملات) سنة ١٨٥٦ ثم (سير القرون) سنة ١٨٥٩ وهو أعظم ماخطه بنان الشاعرضمنه تدرج الانسانية من قرن الى قرن وفى سنة ١٨٦٢اخرج للناس كتابه المشهور « البؤساء » ثم (عمال البحر) سنة ١٨٦٦ ثم (الرجل الضاحك) ثم كتاب (سنة ٩٣) وفيه يصف الثورة الفرنسية الكبرى

ولما سقطت الامبراطورية وخلع ناپليون الثالث عاد الى فرنسا فوضع كتاب (السنة الرهيبة) سنة ١٨٧٢ وصف فيه فظائع الحرب السبعينية ونشر كتاب (تاريخ جريمة) الذى وضعه اثناء مقامه فى بروكسل عن جريمة ناپليون الثالث وانتخب عضوا فى الجمعية الوطنية التى انعقدت عقب الحرب السبعينية وكان من زعماء الحزب الجمهورى وامتاز من هذه الوجهة بخطبه الادبية الشائقه ولكنه لم يكن من الوجهة السياسية بكفاءة زعماء الحزب السياسيين مثل تيرس او جامبتا . ووصل فى شيخوخته الى اسمى مقام وحاز ثروة عظيمة ولما بلغ الثمانين احتفل به الشعب احتفالا عظيما وزينت له المدينة ووفد عليه المهنئون من كل صوب . وتوفى سنة ١٨٨٥ فلبست فرنسا عليه ثوب الحداد وفى سنة ١٩٠٢ احتفلوا بتذكار مرور مائة سنة على مولده ومما يذكر عن منزلته فى الشعر

حوادث ديسمبر سنة ١٨٥١ وبقى ثمانية عشر عامافى منفاه ينعى الحرية فى صحائف خالدةهى آيات بينات فى البلاغة. وله فى سيرة لويس بونابارت كتاب « نابليون الصغير » و « تاريخ جريمة » وهما من أبلغ ما كتب فى رثاء الحرية ومحاربة الاستبداد وبث روح اليقين فى انتصار الحق على الباطل ولو بعد حين

و « كارنو » العالم والسياسى الكبير الذى كان وزيراً للمعارف فى الحكومة المؤقتة سنة ١٨٤٨ وله أثر بين فى اعداد مشاريع تعميم التعليم المجانى فى فرنسا وهو والد سادى كارنو الذى انتخب رئيساً للجمهورية سنة ١٨٨٧

و « جول فافر » المحامى الكبير والنائب الشهير فى الجمعية الوطنية. كان من أكبر أركان الحزب الجمهورى فى فرنسا ونال مركزا كبيرا فى المحاماة فانتخب نقيبا للمحامين سنة ١٨٦٠ واختاره الشعب وكيلا للحكومة المؤقتة ووزير الخارجية فيها بعد هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية

و « ميشل دى بورج » و « مونتاجو » و « شالشر » و « ليفلوت » من زعماء الحزب الجمهورى فى الجمعية الوطنية

ان احدى المجلات الفرنسية كتبت سنة ١٩٠٨ الى مشاهير النوابغ فى العلوم والآداب والفنون فى جميع اقطار اوروبا عن رأيهم فيمن يعدونه اكبر ائمة الشعر والموسيقى والعلوم وفن الروايات فانتخب باغلبية الاصوات فيكتور هيجو فى الشعر وبتهوفن الالمانى فى الموسيقى وباكون فى العلوم وبلزاك فى الرويات

وقد اقيمت لفيكتور هيجو التماثيل وسميت باسمه الشوارع والميادين فى كثير من انحاء فرنسا

هؤلاء هم الاقطاب الذين تألفت منهم لجنة المقاومة لتنظيم الثورة ضد لويس بونابارت، فخاطروا بحياتهم وأرواحهم مخاطرة نادرة المثال فى تاريخ الانقلاب والثورات

مقتل النائب بودان

وقد تطوع كثير من النواب للاشتراك فى اقامة المتاريس فى أنحاء المدينة لمقاومة لويس بونابارت وكانوا يحثون الباريسيين على الثورة والمقاومة ويعرضون أنفسهم فى سبيل ذلك لاعظم الاخطار. وقتل أحدهم «النائب بودان» فى أحد المتاريس وهو يقاوم الجنود وكان لا يتجاوز من العمر ٣٣ سنة

ولكن المقاومة ضعفت ثم تلاشت أمام القوة المسلحة التى أعدها لويس بونابارت لان لويس بما كان له من النفوذ القديم كان مستوثقا من ولاء الجيش والبوليس له

وقد انتهت المقاومة بعد ان سفكت دماء المئات من الناس فى الشوارع والميادين والازقة فكانت هذه المذابح سلاح لويس نابليون فى تثبيت مركزه. وبعد أن أخمدت ثورة المقاومة استمرت الحكومة فى استخدام سلاح الارهاب تمهيداً لاستفتاء الشعب. فقررت نفى ٨٠ نائباً من أعضاء الجمعية الوطنية واخراجهم من الاراضى الفرنسية

وأعلنت الأحكام العرفية فى ٣٢ مقاطعة من مقاطعات فرنسا وألقت القبض على مائة ألف من الاهالى. وناطت بلجان ادارية تسمى «اللجان المختلطة» محاكمة هؤلاء المقبوض عليهم فحكم على ١٥٤٥ بالنفى و ٢٨٠٠ بالسجن و ٩٥٣٦ بالسجن فى المنفى المعروف بلامبسا بالجزائر و ٢٣٩ بالسجن فى «كاين» عاصمة مستعمرة الجويان فى أمريكا

الاذعان للامر الواقع

وفى هذا الجو القاتل جو الارهاب والفزع جرى استفتاء الشعب فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥١ فوافقت الأغلبية العظمى على « الأمر الواقع» الذى أراده لويس بونابارت وتقرر بأغلبية ٧،٤٣٩،٢١٦ صوتا تقابل ٦٥٠،٠٠٠ صوت وتتلخص قواعد النظام الذى تم فيه الاستفتاء فيما يلى

(١) أن يكون لويس بونابارت رئيساً للجمهورية لمدة عشر سنوات وله سلطة تنفيذية مطلقة

(٢) السلطة التشريعية فى يد مجلسين مجلس النواب ويتألف من ٢٥٠ عضواً بالانتخاب ولكن لرئيس الجمهورية أن يختار مرشحين رسميين ومجلس الشيوخ ويتألف من ١٥٠ عضواً يعينهم الرئيس نفسه

(٣) الوزراء ليسوا مسؤولين الا أمام الرئيس والرئيس مسؤول أمام الشعب ولكن من غير وسيلة عملية لتحقيق هذه المسؤولية

ومعنى هذا النظام أنه يجعل فى يد لويس بونابارت سلطة مطلقة لا حد لها

على أن لويس بونابارت لم يقنع بهذا النظام بل حدثته نفسه بأن يلقب بالامبراطور فأخذ من جديد يتجول فى البلاد ويستكثر من وسائل الابهة والعظمة . وأعد لنفسه عند عودته الى باريس يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٨٥٢ استقبالا مهيبا فدخل عاصمة البلاد دخول الفاتحين واجتاز أهم شوارع المدينة العظيمة وهى مزدانة بأقواس النصر مكتوبا عليها «ليحي الامبراطور ! الى نابليون الثالث منقذ المدنية الحديثة ! »

وتحت تأثير هذا الاستقبال الكبير استفتى الشعب فى المناداة بلويس بونابارت « امبراطوراً » فكانت نتيجة الاستفتاء (٢١ نوفمبر سنة ١٨٥٢) ان الشعب وافق على انشاء الامبراطورية والمناداة بلويس بونابارت « امبراطورا » بأغلبية ٧٫٨٣٩٠٠٠ صوت تقابل ٢٥٣٠٠٠ صوت

على أن السلطة التى اغتصبها لويس بونابارت (الامبراطور نابليون الثالث) وحمل الامة على اعطائها الصبغة الشرعية قد عادت على البلاد بالوبال . فان سياسته قد أضعفت فرنسا وساقتها من حرب الى أخرى الى أن تورطت فى الحرب السبعينية التى انتهت سنة ١٨٧١ بهزيمة فرنسا وسقوط الامبراطورية

*

(الرسالة الرابعة)

الجمعية الوطنية الفرنسية

سنة ١٨٧١ — ١٨٧٥

مقدمات الجمعية

الحرب الفرنسية الالمانية سنة ١٨٧٠

كانت حرب السبعين سلسلة هزائم للجيوش الفرنسية. وكان أنصار الجمهورية يعتقدون ان المسئول عن هذه الهزائم هو الحكومة الامبراطورية ـ حكومة نابليون الثالث ـ فأخذت الامة تتساءل هل يبقى النظام الامبراطورى بعد هذه الهزائم المتعاقبة أم تتداعى أركانه تحت تأثير المصائب والرزايا التى جرتها سياسته

وقعت كارثة « سيدان » فى ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ووصل نبأها الرسمى الى باريس فى ٣ سبتمبر وعلم الجمهور بأن الامبراطور نابليون الثالث قد سلم سيفه وجيشه البالغ قدره ٨٢ الف مقاتل الى الالمان . فاهتزت باريس لهذه الفاجعة وأسرع كثير من النواب الى سراى المجلس ليطلبوا عقد جلسة مستعجلة فى مساء ذلك اليوم

انعقاد مجلس النواب
واقتراح خلع نابليون الثالث

انعقدت الجلسة فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. فاعلن رئيس

الوزارة ـ الجنرال باليكاو ـ ان الجيش الفرنسى قد سلم فى سيدان وان الامبراطور أسر فقوبل هذا النبأ بالسكوت المحزن وقدم « جول فافر » احد النواب الجمهوريين اقتراحا باسم حزب اليسار يقضى بالمناداة بخلع الامبرطور نابليون الثالث وسقوط حقه وحق أسرته فى العرش وتأليف حكومة للدفاع الوطنى. ثم تأجل المجلس الى الساعة ١٢ للنظر فى هذا الاقتراح

فانعقد فى الميعاد (ظهر يوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠) واقترح رئيس الوزارة تأليف مجلس للوصاية والدفاع الوطنى وكان يرمى بذلك الى اجتناب خلع الامبراطور. وقدم تيير س(الذى انتخب فيما بعد رئيساً للجمهورية) اقتراحا موقعا عليه من سبعة وأربعين نائبا من جميع الاحزاب طلب فيه تأليف مجلس لأدارة الحكومة وللدفاع الوطنى وانتخاب جمعية وطنية حينما تسمح الظروف بذلك

فعرضت الاقتراحات الثلاثة المتقدمة ثم رفعت الجلسة ليبحثها الاعضاء وأعيدت فى الساعة الثانية بعد الظهر، وكانت الجماهير محتشدة حول المجلس فاقتحمت الابواب ودخلت الى مكان الاجتماع منادية بالجمهورية وسقوط نابليون الثالث . وكاد حبل النظام يضطرب لولا أن « جامبتا [1]» النائب

---

(١) جامبتا ـ من اكبر مؤسسى الجمهورية الفرنسية ـ ولد سنة ١٨٣٨ وكان والده من اصل ايطالى . درس الحقوق فى باريس واشتغل محاميا بها سنة ١٨٦٠ وانضم الى المعارضة ضد نابليون الثالث وكان شديد التعلق بالجمهورية ونال مركزا كبيرا فى المحاماة لمواهبه الخطابية وقدرته العلمية وانتخب نائبا سنة ١٨٦٩ وكان فى مجلس النواب على رأس المتطرفين ولما اعلنت الحرب السبعينية

الجمهورى الكبير دعا الشعب الى التمسك باهداب السكينة والنظام حرصاً على سلامة الوطن. وخطب فيهم رئيس المجلس وجامبتا وجول فافر طالبين

وحلت الهزيمة بالجيش الفرنسى كان فى مقدمة المنادين باعلان الجمهورية وانتخب وزيرا للداخلية فى حكومة الدفاع الوطنى كما تراه مفصلا فيما يلى .

وبعد ان انفرط عقد الجمعية الوطنية بعد وضع دستور سنة ١٨٧٥ انتخب جامبتا نائبا فى مجلس النواب الجديد سنة ١٨٧٦ عن اربع مقاطعات وكانت شهرته الجمهورية قد عظمت فصار رئيس الاغلبية الجمهورية فى المجلس ورئيس لجنة الميزانية وكان عماد المقاومة الجمهورية ضد المارشال ما كماهون رئيس الجمهورية المشهور بنزعاته الملكية ولما حل المارشال مجلس النواب سنة ١٨٧٧ اعيد انتخاب جامبتا فى مجلس النواب ونظم المقاومة ضد المارشال ما كماهون الى ان استقال من رآسة الجمهورية سنة ١٨٧٩ وانتخب جول جريفى خلفا له وانتخب جامبتا رئيسا لمجلس النواب وكان له تأثير كبير فى الحياة البرلمانية فاتهمه بعض خصومه بأنه يسعى فى ان يكون ديكتاتورا . والف الوزارة سنة ١٨٨١ فكان فيها رئيس المجلس ووزير الخارجية واشتهر فى هذه الوزارة بمعارضته لانفراد انجلترا بقمع الثورة العرابية وكان يتمسك بضرورة اشتراك فرنسا معها ولكن وزارته لم تدم بسبب تألب خصومه عليه فسقطت سنة ١٨٨٢ وعاد جامبتا نائبا واستأنف العمل فى جريدة (الريبوبليك فرانسيز) التى انشأها منذ سنة ١٨٧١ الى ان عاجلته المنية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ فكان لوفاته رنة اسف وحزن فى جميع انحاء فرنسا وهو من اكبر خطباء فرنسا ومن اعظم رجالها السياسيين كفاءة ووطنية . واقيم له تمثال كبير فى باريس فى ميدان (كاروسيل) وقد الفت عدة كتب فى تاريخ حياته آخرها كتاب (جامبتا) للمسيو بول دوشانيل رئيس الجمهورية السابق وضعه سنة ١٩١٩ حينما كان رئيسا لمجلس النواب

منهم المحافظة على النظام . ولما كان لا سبيل الى انعقاد الجلسة مع هجوم الجماهير على مكان الاجتماع نادى جامبتا مواطنيه بأن يذهبوا الى سراى البلدية (أوتيل ديفيل) لاعلان الجمهورية هناك . فذهب النواب الى تلك الدار يحيط بهم الشعب المتدفق من كل مكان ووصلوا الى مكان الاجتماع فى الساعة الرابعة بعد الظهر

اعلان الجمهورية

وهناك نادى الجميع باعلان الجمهورية فى ذلك اليوم التاريخى فاعتبرت الجمهورية الفرنسية الحالية قائمة من ذلك الحين (٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠)

وألفت حكومة للدفاع الوطنى انتخبت من نواب باريس عدا « تيير س » الذى اعتذر من قبول العضوية مؤثراً أن يبقى بعيداً لتنتفع البلاد فى المستقبل بمسعاه السياسى . وأسندت رياسة الحكومة المؤقتة الى الجنرال « تروشو » حاكم باريس العسكرى ووزارة الداخلية الى جامبتا والحقانية الى « كريميو » والمعارف الى « جول سيمون » والمالية الى « أرنست بيكار » والخارجية الى « جول فافر » والحربية الى « الجنرال ايفلو »

وكان اعلان الجمهورية بمثابة انحلال النظام الامبراطورى القديم بكافة هيئاته فاعتبر مجلس النواب منحلا ابتداء من يوم ٤ سبتمبر

حكومة الدفاع الوطنى

تسلمت حكومة الدفاع الوطنى زمام الحكم . وكانت البلاد فى حالة سيئة من الاضطراب والفزع الذى استولى على النفوس بسبب تقدم

الجيوش الألمانية . فأخذت الحكومة الجديدة تنظم وسائل المقاومة والدفاع جهد الطاقة ورأت أن باريس مهددة بالحصار فقررت فى ٩ سبتمبر انتقال هيئة من الحكومة الى « تور » ثم الى « بوردو » لتنظيم وسائل الدفاع فى الاقاليم وعولت حكومة الدفاع على أن تدعو الأمة الى انتخابات جديدة لجمعية وطنية تقرر الشكل النهائى للدولة والحكومة ولكن حالة الحرب وتوغل الجيوش الالمانية فى البلاد وانضمام معظم الرجال الى صفوف الجيش دعا الحكومة الى ارجاء الانتخابات

بذلت الحكومة جهوداً عظمى فى سبيل الدفاع عن الوطن ولكن سيل الجيوش الالمانية كان يتدفق فى البلاد حتى وصلت الى مقربة من باريس وابتدأ حصارها فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٠ وظهرت علائم الضعف فى رجال الحكومة فى « تور » ففى ٨ اكتوبر سافر جامبتا من باريس الى « تور » على منطاد للانضمام الى لجنة الحكومة هناك فكان وجوده مشدداً للعزائم وباعثاً على الأمل فى استمرار الدفاع والحقيقة التى يذكرها التاريخ ان جامبتا كان عنوان المقاومة الوطنية فى تلك الأوقات العصيبة

على أن سوء الحظ مع تلك المقاومة العظيمة لم يفارق فرنسا فقد سقطت أورليان فشاتودان فتول فستراسبورج ففردون . ثم سقطت متز حصن فرنسا الحصين العظيم فى الشرق وسلم فيها الجنرال بازين فى ٢٧ اكتوبر وسلم معه ١٧٣٠٠٠ جندى من خيرة الجنود الفرنسية

حصار باريس

واشتد الحصار على باريس ولاقى أهلها فى خلاله الشدائد والاهوال وصبروا على الأذى صبر الكرام فقد ثبتت أمام الحصار أكثر من

أربعة أشهر واحتمل الناس فيها آلام الجوع والبرد القارس ونفدت المؤونة فلم يبق فيها من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٠ أثر من لحم الضأن وأكل أهلها لحوم الخيل واضطروا الى الاكتفاء بأردأ أنواع الخبز المصنوع من الشعير أو الأرز أو التبن . وأخيراً نفد الزاد نفاداً تاماً من ١٣ يناير وكانت مدافع الالمان تطلق على المدينة ابتداء من ٢٧ دسمبر فاجتمعت أهوال النار والجوع والبرد ولم تستطع تلك المدينة العظيمة الصبر على تلك الأهوال أكثر مما صبرت

عقد الهدنة

هنالك اضطر جول فافر وزير الخارجية الى مفاوضة بسمارك فى التسليم . وكانت مقابلتهما بفرساى يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧١ فتفاوضا معا وفى ٢٨ يناير وقعا عقد الهدنة وكان من شروطها ايقاف الدفاع عن باريس وايقاف القتال فى سائر فرنسا وانتخاب جمعية وطنية تمثل الامة الفرنسية لتبت فى مسألة الصلح أو الحرب . وحدد للهدنة ٢١ يوماً تستأنف بعدها الحرب اذا لم يتم الصلح

أرسلت الحكومة نبأ الهدنة الى هيئتها المندوبة فى بوردو لتنفيذها ولايقاف القتال والبدء فى الانتخابات فاعترض جامبتا على هذه الهدنة ورأى أنها تخالف مبدأه الذى نادى به ورسمه لنفسه وهو المقاومة الى النهاية ولكنه لم يشأ أن يحدث فى البلاد فتنة فاستقال من الوزارة متمسكا بمبدئه فكان في استقالته مثال الثبات على المبدأ والتمسك بالخطة التى يعتقد ان فيها مصلحة الوطن

الانتخابات للجمعية الوطنية

جرت الانتخابات العامة للجمعية الوطنية في ٨ فبراير سـنة ١٨٧١ وكان برجرام المرشحين للانتخاب هو قبول شروط الصلح التى يمليها الالمان أو استمرار القتال فكانت الانتخابات هى الوسيلة الفعالة لاستفتاء الشعب فى مصيره وكان الانتخاب عاما على درجة واحدة طبقا لنظام الانتخاب الذى وضعته الجمعية الوطنية عقب ثورة ١٨٤٨ . وهو قانون يجعل الانتخاب حراً عاماً مطلقا من القيود وقداختارته الحكومة المؤقتة لتجعل الانتخاب ممثلا للامة تمثيلا صحيحاً

اشترك فى الانتخاب أهل المقاطعات التى احتلتها الجيوش الالمانية طبقا لشروط الهدنة وجرت الانتخابات بطريقة حرة واشترك فيها سكان الالزاس واللورين وهما الولايتان اللتان اشترط بسمارك ضمهما الى المانيا . وقد ظهر من نتيجة الانتخابات ان أغلبية الشعب تميل الى عقد الصلح ومما يذكر فى هذا الصدد ان « تيرس » الذى كان يدعو الى وجوب الصلح انتخب فى ست وعشرين مقاطعة فنال ثقة مليونين من الناخبين. وانتخب « جامبتا » وهو القائل باستمرار الحرب فى عشر مقاطعات . وانتخبت باريس ومعظم المدن نوابها من القائلين مع جامبتا باستمرار المقاومة

على انه مع اختلاف النواب فى آرائهم من جهة الصلح أو الحرب فقد كانوا متحدى العواطف تربطهم جميعا روح الحزن والاسى على ما أصاب الوطن من النكبات . على ان الاغلبية كانت ترى فرنسا مضطرة لتضحية ولايتى الالزاس واللورين استبقاءاً للوطن وتخلصا من احتلال الاجنبي للبلاد بعد أن بذلت الامة آخر جهد فى المقاومة

انعقاد الجمعية فى بوردو

كان عدد النواب المنتخبين ٧٦٨ نائبا فذهبوا الى بوردو وهنالك انعقدت الجمعية الوطنية لاول مرة فى جلسة تمهيدية يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٧١ برآسة أكبر الاعضاء سنا وهو المسيو بنوادازى ثم عقدت أول جلسة رسمية لها يوم ١٣ فبراير وفيها أودعت حكومة الدفاع الوطنى الجمعية الوطنية سلطة الحكم التى كانت فى يدها . وفى ١٦ فبراير انتخبت المسيو جول جريفى رئيسا لها (وهو الذى انتخب رئيسا للجمهورية فى سنة ١٨٧٩)

وكان هذا الانتخاب بناء على ترشيح المسيو تييرس فظهر من ذلك ان سياسه تييرس وآراءه سترجح على سواها من الآراء

تصريح نواب الالزاس واللورين

عقدت الجمعية جلستين هامتين فى ١٧ و١٩ فبراير ففى الجلسة الاولى كان نواب الالزاس واللورين ومنهم « جامبتا » قد أعدوا تصريحا وقعوا عليه جميعا وتلاه المسيو « كيلر » نائب مقاطعة الرين العليا ليكون بمثابة احتجاج على ماستقرره الجمعية اذا قبلت شروط الالمان وليكون اقتراحا تنظر فيه قبل ان تبحث شروط الصلح . وهذا التصريح هو .

« ان بلاد الالزاس واللورين تحتج علانية على كل تنازل يتناولها.»
« وأن فرنسا لا تملك هذا التنازل . وأوروبا لا تملك التصديق عليه »
«ونحن نصرح من الآن بأن كل المعاهدات والاتفاقات والقرارات النيابية»

« التى تقضى بالتنازل عن ولايتى الالزاس واللورين كلهما أو بعضهما »
« تعتبر باطلة وكأنها لم تكن . ونصرح الى الأبد بأن حق الالزاسيين »
« واللورينيين فى أن يبقوا جزءاً من الأمة الفرنسية حق مقدس لا سبيل »
« الى العبث به ونقسم بالاصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن موكلينا ومواطنينا »
« وأبنائنا وأحفادنا أننا سنظل على الدوام متمسكين بذلك الحق نطالب »
« به ونعمل على استرداده بكل الوسائل فى وجه كل المعتدين عليه »

كان لهذا التصريح تأثير كبير فى نفوس النواب جميعاً حتى الذين يرون التسليم بشروط الالمان . فخشى تيىرس أن تصدر الجمعية قراراً يحول دون مفاوضات الصلح . وقد كان مقتنعاً بضرورته . فقام يناشد الأعضاء أن يستعملوا الحكمة فى قرارهم وقال « انى أشارك المسيو كيلر فى عواطفه كلها ولكن يجب أن نعرف ماذا يعقب الأقوال وماذا نعده من الأعمال ان المسألة تنحصر فى أن يبدى كل منكم رأيه بشجاعة. فاما الحرب واما الصلح . فلنقل فى الحال ما نراه ومانعتقده »

عرض الاقتراح على اللجنة المختصة بفحصه فقدمت صيغة القرار الذى تقرره الجمعية الوطنية وهو :

« ان الجمعية الوطنية تلقت تصريح المسيو كيلر وزملائه بكل احترام وعطف وتكل الامر الى حكمة المتفاوضين ووطنيتهم »

فكان فى هذا القرار ما يدل على رأى أغلبية النواب وميلهم الى ضرورة عقد الصلح مع المحافظة على الشعور الوطنى

انتخاب تيير س

رئيساً للسلطة التنفيذية

وانتخبت الجمعية فى تلك الجلسة تيير س« رئيساً للسلطة التنفيذية » (١٧ فبراير سنة ١٨٧١) فكان بمثابة رأس فرنسا وزعيمها الاكبر ومدبرها الحكيم فى تلك الاوقات العصيبة وقد أعلنت الجمعية بهذا التعيين ارادتها فى جعل السلطة التنفيذية منفصلة عن السلطة التشريعية التى كانت لها فطبقت قاعدة من أسمى القواعد الدستورية وهى قاعدة فصل السلطات

الوثيقة التاريخية

وفى اليوم التالى قدم حزب اليسار تصريحا مكتوبا يتضمن :

« ان الجمعية الوطنيـة والامة الفرنسية بأسرها لا تملكان حقا ما »
« فى ان تجعل أى شخص من أهالى الالزاس واللورين تابعا « لبروسيا »

ووقع على هذا التصريح كل من « فيكتور هيجو » الشاعر الكبير. و « لويس بلان» العالم المؤرخ الخطيب و« وادجار كينيه» الكاتب المؤرخ المشهور و « فيكتور شلشر » و « شارل فلوكيه » و« ادوار لكروا » و« الفونس بيرات » . و« سادى كارنو » (الذى انتخب رئيسا للجمهورية سنة ١٨٨٧) . وادمون آدم (زوج مادام آدم وصديقة مصر ونصيرة زعيم الوطنية المرحوم مصطفى كامل باشا) و « هنرى بريسون »و« ارثر رنك» و« جورج كليمنسو »

وقد شاءت الاقدار أن تبقى هـذه الوثيقة الوطنية الـكبيرة فى

سجلات مجلس النواب كمستند يحفظ حق الوطن فى المستقبل . ومات الموقعون عليها واحداً بعد آخر ولم يبق منهم سوى « جورج كلمنسو » الذى كتب له أن يخرج تلك الوثيقة من حيز الخيال والامل الى حيز الحقيقة الواقعة . فهو الذى تم على يده انتصار فرنسا فى الحرب الاخيرة وعلى يده استرجعت الالزاس واللورين . ولقد كان يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ هو اليوم التاريخى الذى رجعت فيه الالزاس واللورين الى فرنسا . ففيه وقع الالمان شروط الهدنة بعد هزيمتهم فى الحرب الاخيرة . فى ذلك اليوم حضر (كامنسو) رئيس مجلس الوزراء الى مجلس النواب فى باريس يحمل وثيقة الهدنة التى اضطر الالمان أن يوقعوها ومن أول شروطها جلاء الجنود الالمانية عن الالزاس واللورين . فى ذلك اليوم التاريخى تحقق الامل الذى كان يخفق به قلب كل فرنسى مدة ثمانى واربعين سنة . في ذلك اليوم حق لجورج كامنسو ان يقول رافع الرأس فى خطبته بمجلس النواب .

(باسم الشعب الفرنسى . باسم الحكومة . باسم الجمهورية الفرنسية أرسل تحيات فرنسا الى الالزاس واللورين التى عادت الى حظيرة الوطن المقدس)

فجورج كليمنسو فى سنة ١٨٧١ قد مثل فرنسا الحزينة . فرنسا المتألمة الاسيفة . وفى أكثر من أربعين عاماً كان يمثل فرنسا الواثقة بحقها المملوءة أملا ويقيناً فى استرداد ما ضاع من بلادها . وفى سنة ١٩١٨ قد مثل أمام التاريخ فرنسا المنتصرة وقد عادت اليها بلادها ورجع اليها أبناؤها بعد جهاد أربعين سنة

تأليف الوزارة

فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧١ أعلن تيير س فى الجمعية الوطنية تأليف الوزارة فألفها من مختلف الاحزاب توحيدا للكلمة فى تلك الاوقات العصيبة . ومما قاله فى هذا الصدد « ان السياسة الوحيدة التى يجب اتباعها فى الوقت الحاضر تقضى بدعوة كل رجل شريف يقدر الواجب مهما كانت ميوله الجمهورية أو الملكية الى العمل لرفع شأن البلاد واعادة النظام والعمل فى ربوعها يجب أن نتكاتف أولا لنأخذ بيد ذلك الجريح العظيم الشريف الذى يسمونه فرنسا وننهضه من كبوته . فاذا ماضمدنا جراحه وأعدنا اليه نشاطه فهنالك يستطيع أن يرسم لنفسه طريق الحياة التى يختارها » ثم سافر الى باريس ليتفاوض مع بسمارك فى شروط الصلح وسافر معه جول فافر وزير الخارجية ولجنة مؤلفة من خمسة عشر نائبا انتخبتهم الجمعية الوطنية لمراقبة المفاوضات

المناقشة فى معاهدة الصلح

فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧١ وقع تيير س المعاهدة التى تقضى بتنازل فرنسا عن الالزاس واللورين الشرقية وبأن تدفع غرامة قدرها خمسة مليارات فرنك وأن يبقى جزء من أرض فرنسا محتلا بالجنود الالمانية حتى تنفذ هذه الشروط وقدم تيير س الى الجمعية الوطنية شروط الصلح وتلا بنفسه والدموع ملء عينيه مقدمة القانون الذى طلب من الجمعية اصداره للتصديق على المعاهدة وهى « ان الجمعية الوطنية لاضطرارها الى احتمال

نتائج أعمال لم يكن لها دخل فيها تصدق على شروط الصلح » ثم تلا المواد الاخرى المسيو « برتامى سان هيلير » وطلب من الجمعية اصدار قرارها بصفة مستعجلة

فاعترض بعض النواب على صفة الاستعجال قائلين ان الشروط المعروضة علينا مهينة ومنافية للشرف ولكن تيرس أظهر للجمعية الضرر من تأجيل المناقشة الى مابعد انتهاء مدة الهدنة فقررت الجمعية النظر فى المشروع بصفة مستعجلة وأحالته على لجنة لدرسه وقدمت فى اليوم التالى تقريرها بقبول الشروط

انعقدت الجمعيــة فى أول مارس سنة ١٨٧١ لتصدر قرارها النهائى فكانت هذه الجلسة جلسة تاريخيــة مثل ما كانت جلسة ١٧ فبراير التى انتخب فيها تيرس رئيساً للسلطة التنفيذية

حكم الجمعية

على نابليون الثالث

وهنا أراد أحد النواب الموالين للنظام الامبراطورى أن يدافع عن نابليون الثالث قائلا « ان نابليون الثالث ما كان ليرضى بالتوقيع على مثل هذه المعاهدة الشائنة » فاهتزت جوانب الجمعية بالاحتجاج من جميــع النواب على هذا القول وطلب النواب أن تقترع الجمعيــة فى الحــال على حرمان نابليون الثالث من حق العرش وذلك قبــل أن تنظر فى شروط الصلح فاصدرت الجمعية باجماع الآراء ماعدا ستة القرار الآتى

« ان الجمعية الوطنية فى الظروف المحزنة التى تحيط بالوطن تؤيد »
ما أعلنته الامة من سقوط حق نابليون الثالث وأسرته فى العرش »
« وتعتبره مسؤولا عما حل بالبلاد من الغزو والانتقاص والخراب والدمار »

كان هذا القرار مؤيدا لسقوط حق نابليون الثالث . ذلك لان حقه قد سقط بحكم ثورة ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ التى نادى فيها الشعب بسقوط الامبراطورية واعلان الجمهورية وبحكم الانتخاب العام للجمعية الوطنية الذى تم فى ٨ فبراير سنة ١٨٧١ فان هذا الانتخاب أسفر عن اختيار الامة لنوابها من خصوم الامبراطورية فأعلنت بذلك قرارها القاضى بزاول النظام الامبراطورى من فرنسا ولقد اعترض أحد انصار نابليون الثالث على صدور ذلك القرار من الجمعية الوطنية قائلا ان نابليون الثالث انتخب امبراطوراً بعد استفتاء الشعب فلا يصح أن يسقط الا باستفتاء الشعب نفسه استفتاءاً عاما . فرد عليه تيير بقوله

« اننا لا شك نواب الأمة نملك فى يدنا سلطة الشعب بحق الانتخاب الحر الذى تم فى ٨ فبراير . أقول الانتخاب الحر لأنه منذ عشرين سنة تم هذا الانتخاب لأول مرة بطريقة حرة وأمكن الأمة أن تعبر عن ارادتها بحرية تامة »

وبعد أن أصدرت الجمعية قرارها أخذت تنظر فى المسألة الخطيرة التى انعقدت للبت فيها وهى شروط الصلح . فكان من الخطباء الذين اعترضوا على قبولها ادجار كينيه وفيكتور هيجو ولويس بلان وبرونيه وكيار وغيرهم . وأيد المعاهدة فاشرو والجنرال شانجارنييه

وقام تيير مرتين يدعو الى قبولها فكان لكلماته تأثير كبير فى النواب

ومما قاله فى هذا الصدد أنه احتمل أكبر الآلام فى حياته بتوقيع شروط الصلح بعد أن رأى استحالة المقاومة وطلب من نواب الأمة أن يشاركوه فى احتمال هذا الألم

قبول المعاهدة

ثم أخذت الأصوات فتقرر قبول المعاهدة بأغلبية ٥٤٦ صوتا ضد ١٠٧ وامتنع ٢٣ نائباً عن اعطاء صوتهم

الاحتجاج التاريخى

على المعاهدة

وعندئذ قام المسيو جروجان نائب مقاطعة الرين العليا وتلاقى وسط السكون المحزن الاحتجاج الآتى بالنيابة عن نواب الالزاس واللورين .

« قبل البدء فى مفاوضات الصلح قدم نواب الالزاس واللورين الى الجمعية الوطنية تصريحا يؤكدون فيه باسم تلك البلاد ارادتها الثابتة وحقها فى أن تبقى جزءاً من فرنسا

واليوم وقد قضت القوة الغشوم أن تسلم بلادنا الى الحكم الأجنبى نرى أن علينا واجباً أخيرا يجب أن نقوم به

فنحن نصرح مرة أخرى أن كل عقد يتصرف فى اقدارنا ومصيرنا بدون رضانا وقبولنا هو عقد باطل لا قيمة له . فحقوقنا تبقى ثابتة وسنبقى متمسكين بها عاملين على استرجاعها بالوسائل التى تمليها علينا ضمائرنا .

وفى هذه الاونة التى نغادر فيها تلك الغدوة التى لا تسمح لنا كرامتنا بالبقاء فيها . فى تلك اللحظة التى نحس فيها بوخزات الآلام . يتملكنا شعور واحد يجيش فى أفئدتنا وهو عرفان الجميل لأولئك الذين لم يألوا جهداً فى الدفاع عنا وعن بلادنا مدة ستة أشهر والتمسك باهداب الوطن الذى قضت القوة بفصلنا عنه

وسنبقى على الدوام ترمقكم أبصارنا وتتجه اليكم أمانينا واثقين بالمستقبل ثقة تامة موقنين أن فرنسا ستجدد حياتها وتستأنف طريقها نحو المركز العظيم اللائق بها بين الأمم

واذا كان اخوانكم أبناء الالزاس واللورين قد فصلتهم القوة عن عائلتهم فسيحفظون لفرنسا الغائبة عن ديارهم عواطف المحبة والاخلاص حتى يجيء اليوم الذى تعود فيه الى ربوعهم »

وبعد أن تلا المسيو جروجان هـذا الاحتجاج التاريخى غادر هو وزملاؤه نواب الالزاس واللورين مكان الاجتماع تشيعهم أنظار النواب وأفئدتهم مملوءة أسفا وحزنا .واستقال جامبتامن عضوية الجمعية الوطنية باعتباره من نواب الالزاس واللورين واستقال معه فريق من النواب . وقد بقى احتجاج نواب الالزاس واللورين كصك مقدس تضمه قلوب الفرنسيين فى مدى ثمانى وأربعين سنة .

ومن غرائب القدر أن الوثيقة الاصلية لهذا الاحتجاج المكتوبة بخط المسيو كيلر والمذيلة بامضاءات نواب الالزاس واللورين قد وصلت الى يد المسيو بول دشانيل رئيس الجمهورية السابق حينما كان رئيساً لمجلس النواب وأودعها سجلات المجلس فى ٣٠ يونيو سنة ١٩١٩ بعد التوقيع على

معاهدة الصلح فى فرساى أى بعد أن عادت الالزاس واللورين الى فرنسا. وهكذا تبقى الامم الحية قوية فى يقينها . قوية فى ايمانها. تحافظ على آمالها الوطنية لا تزعزعها الكوارث ولا يؤثر فى عقيدتها مرور الزمان ولا تضعفها طوارق الحدثان حتى يأتى اليوم الذى تتحقق فيه آمالها وتعود اليها حقوقها

وضع الدستور

عهد رآسة تيرس

بعد ان انتهت الجمعية الوطنية من اقرار معاهدة الصلح كان أمامها مهمة من أصعب المهات السياسية وهى وضع الدستور واعادة تنظيم البلاد بعد ما أصابها من ويلات الحرب ورزاياها

كانت الاحوال السياسية تنبىء بأن هذه المهمة سيطول أمدها بسبب ما خلفته الحرب من الاضطراب والفوضى فى البلاد وفى دوائر الحكومة وبسبب اختلاف النزعات والمرامى السياسية بين أعضاء الجمعية الوطنية

الحزب الملكى فى الجمعية

فان الجمهورية وان كانت قد أعلنت بمقتضى ارادة الشعب فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ الا أنها لم تكن مذهب معظم أعضاء الجمعية بل كان فريق كبير منهم يكاد يمثل الاغلبية من أنصار اعادة الملكية فى فرنسا

صحيح ان أغلبية النواب كانوا ناقمين على الحكومة الامبراطورية التى سقطت بارادة الشعب الا أن أنصار الملكية كانوا يرون ان فى اعادة النظام الملكى فى فرنسا ما يكمل استتباب النظام في داخل البلاد واسترجاعها

لهيبتها فى الخارج فكانوا ينظرون الى الجمهورية كأنها نظام مؤقت وكانوا يؤملون أن تطرح مسألة شكل الدولة من جديد اثناء وضع الدستور فتبت الجمعية الوطنية فى الامر أما ببقاء النظام الجمهورى وأما باعادة الملكية

ولم يكن خافيا فى ذلك العهد ان للملكية انصارا كثيرين فى الجمعية يكونون الاغلبية فيها لان الانتخاب كان قد جرى على قاعدة ايقاف الحرب او الاستمرار فيها وكان معظم الملكيين من القائلين بايقافها فنالوا فى الانتخاب الاول معظم الكراسى . وتبين من نتيجة الانتخاب ان الشعب وان كان مشربا حب الجمهور الاان معظم نوابه كانوا فى ضمائرهم من انصار اعادة الملكية . على ان هذه النزعة لم تظهر فى أول الامر بشكل خطير لان الجميع كانوا متفقين على وجوب انقاذ الوطن اولا من ويلات الحرب واعادة النظام فى داخلية البلاد

انتقال الجمعية الى باريس

واضطراب الاحوال

قررت الجمعية الوطنية فى بوردو الانتقال الى فرساى لتتم هناك مهمتها الكبرى ولم تضيع وقتا طويلا في الانتقال فان آخر جلسة لها فى بوردو كانت يوم ١١ مارس سنة ١٨٧١ وحددت أول جلسة لها فى فرساى يوم ٢٠ مارس . اجتمع النواب فى الميعاد المحدود وكانت باريس فى حالة اضطراب وفزع بسبب ماولدته الحرب من سوء الحال واشقاء والفوضى . وزادت الحالة تفاقما الثورة المعروفة بثورة الكومون وقوامها

م جماعة من غلاة الاشتراكية انتهزوا فرصة الضعف الذى أصاب الحكومة بعد الحرب فاضرموا نار الثورة فى باريس واستولوا فعلا على معظم أحيائها وارتكبوا كثيرا من الفظائع وكادت سلطة الحكومة تتلاشى أمام هذه الثورة فكان أول عمل قرره أعضاء الجمعية الوطنية تأييد المسيو تيرس فى مركزه وتناسى النزعات السياسية والاتحاد لتثبيت قوة الحكومة واعادة النظام

اخماد فتنة الكومون

وقد ظهرت الجمعية فى هذه الاوقات العصيبة مظهر الاتحاد وتمكنت الحكومة من قمع ثورة الكومون واعادة النظام فى المدينة واستعادت الحكومة سلطتها فى باريس فى ٢٢ مايو سنة ١٨٧١ وأعلن المسيو تيرس هذا الفوز الوطنى فى الجمعية الوطنية فقررت شكر الجنود وشكر الرئيس تيرس على خدمهم للوطن . فكان هذا الشكر الموجه للمسيو تيرس بصفته رئيس السلطة التنفيذية عنوان اتحاد النواب من جمهوريين وملكيين على تأييد الرئيس فى مركزه

مساعى الحزب الملكى

لاسقاط الجمهورية

على ان أنصار الملكية بدأوا بعد استتباب النظام يسعون فى تمهيد السبل لارجاع النظام الملكى . وكان موقفهم لا يخلو من الحرج لان

الواجب الوطنى كان يدعوهم الى تأييد الحكومة حتى تعود الى البلاد قوتها وعظمتها وتوفى الغرامة الفادحة التى فرضتها عليها معاهدة الصلح والتى كان يتوقف على سدادها جلاء بقية الجنود الالمانية عن البلاد على انهم مع ذلك كانوا يتحينون الفرص ويضمون صفوفهم انتظار الحوادث وكان الشعب من جهته يعرف هذه النزعات فى كثير من النواب فبدأ سوء التفاهم يقع بين الشعب ونوابه

كفاءة الرئيس تيرس

وقد استطاع تيرس بحكمته وحسن سياسته ان يتلافى خطر الانقسام فى الجمعية الوطنية بسبب تلك النزعات الملكية وكان يصرح على الدوام بأنه مع اعتباره الجمهورية حكومة الشعب الشرعية فانه لا يحرم الحكومة والبلاد خدم الاكفاء والمخلصين من أبنائها سواء أكانوا جمهوريين أم ملكيين . وأسند فعلا بعض المناصب الكبيرة الى أشخاص معروفين بنزعتهم الملكية

حملة الملكيين على الرئيس تيرس

بقيت الجمعية الوطنية حافظة للوحدة القومية نحو ستة أشهر ثم بدأ النواب الملكيون يتظاهرون بمعاداة الجمهورية وبدأت حملتهم على المسيو تيرس لأنهم كانوا يرونه أكبر دعامة للجمهورية فابتدأت الدسائس تعمل فى داخل الجمعية توصلا الى اسقاطه وانتخاب رئيس للسلطة التنفيذية ذى ميول للملكية

على ان الشعب كان يظهر استمساكه بالجمهورية . ففى الانتخابات التكميلية للمراكز الخالية فى الجمعية كان معظم المنتخبين من الجمهوريين

ومما يذكر فى هذا الصدد ان جامبتا انتخب نائبا فى انتخابات ٢ يوليو سنة ١٨٧١ وهو المشهور بالتطرف فى المبادىء الجمهورية وانتخب معه كثيرون من الجمهوريين المتطرفين مما قوى جانب الحزب الجمهورى فى الجمعية

وكان من مظاهر تأييد الجمهورية فى الجمعية قبولها اقتراح المسيو ريفيه القاضى بتسمية المسيو تيير س «رئيساً للجمهورية » بعدأن كان رئيساً للسلطة التنفيذية وجعل رآسته قائمة مادامت الجمعية الوطنية منعقدة مع جعله هو والوزراء مسئولين أمام الجمعية .صدر هذا القرارفى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧١ وكان قراراً عظيم الشأن لان تصديق الجمعية الوطنية على هذه التسمية هو بمثابة تقرير للجمهورية . على ان هذا الاقتراح رغم تقريره لم ينزع من نفوس الملكيين أملهم فى اعادة الملكية واعدوا معداتهم الى ما بعد انتهاء اجازة الجمعية

استئناف جلسات الجمعية

استأنفت الجمعية جلساتها فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٧١ فألقى المسيو تيير س رئيس الجمهورية خطابا عظيم الشأن أظهر فيه ما بذلته الحكومة فى سبيل دفع الغرامة وتحرير البلاد من الاحتلال الألمانى حتى لم يبق الا ست مقاطعات محتلةوما قامت بهلتنظيم الشئون المعتلة ثم ذكرالنواب بأن البلاد تنتظر منهم أن يقوموا بالمهمة التى أخذوا على عاتقهم القيام بها

وهى وضع الدستور وطلب منهم أن يتناسوا التحزبات ويعملوا يداً واحدة ناظرين الى مصلحة الوطن

دسائس الملكيين .

على أن فكرة التعصب الحزبى كانت قد اختمرت فى الأذهان فعرقلت كثيراً من أعمال الجمعية. وكان ذلك من أهم أسباب تعطيل وضع الدستور لأن الملكيين كانوا لا يألون جهداً فى تدبير الدسائس لمحاربة الجمهورية ووقفوا بالمرصاد للمسيو تيير يعملون على اسقاطه ومعارضته فى مشروعاته فلما رأى منهم هذا التآمر قدم استقالته فى ٢٠ يناير سنة ١٨٧٢ وأرسلها الى رئيس الجمعية الوطنية

على أن خدم تيير للوطن كانت لا تنكر ولا ينازع فيها أحد من الجمهوريين أو الملكيين فكان لتقديم الاستقالة هزة أسف فى الجمعية وفى البلاد بأسرها ولم يسع الجمعية الا أن قررت رفض قبول استقالته وأثبتت فى قرارها أنها تضع ثقتها فى وطنية المسيو تيير

قوة الحزب الجمهوري

استعاد تيير مركزه وقبل طلب الجمعية الوطنية وأخذت الجمعية تستأنف عملها فاشتغلت بمسألة تنظيم الجيش بعد ما أصابه من التفتت والضعف فى عهد الامبراطورية وكان الحزب الجمهورى يعمل خارج الجمعية في نشر مبادئه ليرتكز على قوة الشعب . وكان جامبتا يمثل العنصر المتطرف من أنصار الجمعية فأنشأوا منذ نوفمبر سنة ١٨٧١ جريدة الجمهورية الفرنسية

«الريبوبليك فرانسيز» لتكون لسان حالهم وأنشأ فريق آخر من الجمهوريين جريدة « القرن التاسع عشر » التي كانت تمثل طائفة العلماء والادباء فكان للجريدتين أثر كبير في اقبال الجماهير على اعتناق مبادىء الجمهورية وتسابق الكتاب والعلماء الى التحرير فيهما

وأخذ مركز الجمعية الوطنية يتضاءل في نظر الشعب لما كان يبدو من حزب الملكيين فيها من العمل المتواصل على اعادة الملكية حتى أخذ بعض النواب الجمهوريين ومنهم جامبتا ينادون علناً بضرورة حل الجمعية

سعى الملكيون في ابعاد المسيو تيير س عن الجمعية وكان وهو رئيس الجمهورية يحضر جلساتها باعتباره رئيساً للدولة وباعتباره أيضاً نائباً في الجمعية لأنه لم يتنزل عن مركز النيابة بل كان ضنيناً به حريصاً عليه . فكان يناقش ويخطب وكان لكلامه وشخصيته المحترمة أثر فعال في مناقشات الجمعية وقراراتها . فاقترحوا الا يحضر رئيس الجمهورية جلسات الجمعية لأنه باعتباره رئيس الدولة يجب أن يكون بعيداً عن مناقشات الجمعية وأن يكلها الى وزرائه ليتحملوا عنه تبعة الحكومة. على أن تيير س عارض في هذا الاقتراح أشد المعارضة لأنه كان يرى في حضوره الجمعية قوة كبيرة تؤيد مركزه وتحبط دسائس خصومه الملكيين

قانون ١٣ مارس سنة ١٨٧٣

على ان الجمعية قررت حلا وسطا في هذا النزاع فوضعت قانون ١٣ مارس سنة ١٨٧٣ وهو يقضي (مادة ١) بأن رئيس الجمهورية يتصل مبدئيا بالجمعية بواسطة « رسائل » يتلوها أحد الوزراء في الجمعية الا الرسائل

التى يفتتح بها رئيس الجمهورية دور الانعقاد السنوى فأنه يتلوها بنفسه على انه يجوز له بناء على طلبه أن يحضر الجمعية اثناء المناقشة فى القوانين بعد ان يخطر الجمعية برسالة يعلن فيها عزمه على الحضور . وعلى الجمعية فى هذه الحالة ان توقف المناقشة الى أن يحضر رئيس الجمهورية ويبدى اراءه وملاحظاته . ولكن لاتحصل المناقشة فيما يقول بحضوره بل ترفع الجلسة وتستأنف الجمعية المناقشة فى جلسة أخرى فى غيبة الرئيس .

وقضى هذا القانون بأن استجواب الجمعية للحكومة فى شؤون سياستها يكون فى وجه الوزراء الا اذا كانت المناقشة خاصة بالسياسة الخارجية فللرئيس أن يحضر الجمعية ويتكلم فيها وكذلك اذا رأى مجلس الوزراء ان المناقشة لها علاقة بسياسة الحكومة العامة وفى هاتين الحالتين لاتحصل المناقشة بعد سماع أقوال الرئيس الا بعد رفع الجلسة على النحو المتقدم فى المادة الاولى

و لاشك ان هذه قيود وضعت بقصد مضايقة الرئيس تيرس وتحديد نفوذه الادبى فى الجمعية . وقد قررت الجمعية فى هذا القانون (مادة ٥) ان تبقى منعقدة الى ان تبت فى المسائل الآتية التى يتكون منها الدستور (١) تنظيم السلطتين التشريعية والتنفيذية (٢) وضع نظام مجلس الشيوخ (٣) سن قانون الانتخاب

وطلبت من الحكومة أن تعرض عليها مشروعات القوانين الخاصة بهذه المسائل فأسرع المسيو تيرس الى اجابة طلباتها واودع فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٣ بواسطة الوزير ديفور مشروع الدستور مؤلفا من خمس عشرة مادة ومقرراً لنظام الجمهورية فى فرنسا فدهشت أغلبية الجمعية من اسراع

الرئيس تيرس الى تقديم هذا المشروع الذى يثبت الجمهورية تثبيتا نهائيا اذا تقررت مواده . فأخذت تدس الدسائس لاسقاط تيرس من الرياسة تخلصا من المشروع الذى يقضى على آمالهم فى عودة الملكية

استقالة رئيس الجمعية

وكان من نتائج الانقسام الذى بدأ فى الجمعية ان دخلت المناقشات بين الأعضاء فى دور المهاترة وكان الملكيون لا يحافظون على نظام الجلسات ولا يصدعون لأوامر رئيس الجمعية المسيو جول جريفى الذى كان جمهوريا صميما . فحدث فى احدى الجلسات أن اضطرب حبل النظام وحاول المسيو جريفى عبثا أن يعيده ورأى من تمرد الاعضاء الملكيين ماجعله مقتنعا بأنه لاسبيل الى بقائه فى كرسى الرياسة فقدم استقالته منها . ثم اعيد انتخابه ولكنه اعتذر من قبول الرياسة واصر على استقالته فانتخبت الجمعية المسيو بوفيه رئيساً وهو من أنصار النظام الملكى فعد ذلك فوزاً للملكيين فى الجمعية وكأنما انتخبوه رئيساً ليحاربوا به المسيو تيرس

استقالة تيرس

ورياسة مكماهون

يظهر أن هذا الفوز قد شجع الملكيين على الاستمرار على خطتهم ضد الحكومة الجمهورية وعبثا سعى المسيو تيرس فى أن يختار الوزراء من سائر الاحزاب ليجمع كلمتهم فان الملكيين كانوا مصممين على التخلص من رآسة تيرس وقد تم لهم ذلك فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ فبدأت حملة

الملكيين على الحكومة وكان زعيم الحملة الدوق دى بروجلى وهو من أكبر دعائم الملكية فى فرنسا فأخذ الخطباء ينحون باللائمة على الحكومة ويتهمونها بالميل الى العنصر المتطارف من الجمهوريين وانتهت المناقشة بقرار من الجمعية بلوم الحكومة على ان التعيينات الوزارية الاخيرة لا تتفق مع بقاء الصبغة المحافظة للجمهورية . فرأى المسيو تيير ان هذا القرار معناه عدم الثقة بسياسته فقدم استقالته من رياسة الجمهورية فى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ ورفع هذه الاستقالة الى الجمعية الوطنية

وقد كان فى استطاعة تيير ألا يستقيل من الرياسة لان قانون ٣١ أغسطس سنة ١٨٧١ يقضى ببقائه فى الرياسة الى أن ينفرط عقد الجمعية ولكن لما كان هذا القانون قرر جعله مسؤولا عن سياسته أمام الجمعية نفسها فقد رأى من المحافظة على المبادىء الدستورية أن يعتبر التبعة منتجة لاستقالته اذا لم تحز سياسته ثقة الاغلبية فبرهن بذلك على علو نفسه ورغبته الصادقة فى تدعيم الحياة السياسية الجمهورية على أسمى المبادىء الدستورية

ولما قدم استقالته قبلته الجمعية وانتخبت فى اليوم نفسه المارشال ماكماهون رئيساً للجمهورية

نفوذ الملكيين
فى الجمعية والحكومة

عد الملكيون استقالة تيير وانتخاب ماكماهون رئيسا للجمهورية فوزاً كبيراً لهم لان المارشال ماكماهون وان كان قد أخذ على نفسه عهدا

فى منشور أذاعه فى البلاد أن يحترم نظام الجمهورية الا ان المشهور عنه انه كان ميالا للملكية فضلا عن انه كان مرشح الملكيين للرآسة . والمعروف عن زوجة المارشال انها كانت لاتكتم عواطفها نحو الملكية وأنصارها فى فرنسا . فكانت فى أحاديثها ومجتمعاتها تقرب الملكيين وزعماءهم وتعضدهم فى مساعيهم وأعمالهم فلا غرو ان اعتبر أنصار الجمهورية استقالة تيير س وانتخاب ما كماهون ضربة كبرى صوبتها الجمعية الوطنية الى الجمهورية الجديدة

وكان من آثار هذا التغيير أن الوزارة التى اختارها ما كماهون كانت تمثل العنصر الملكى وعلى رأسها الدوق دى بروجلى أكبر زعماء الملكيين فى فرنسا . ومن ذلك الحين اصطبغت الجمعية الوطنية والحكومة بصبغة العداء للمبادىء والنظم الجمهورية. وتفاقم سوء التفاهم بين الجمعية والشعب لأن الشعب كان فى مجموعه متشبعاً بالنظام الجمهورى لا يرضى منه بديلا فازداد مركز الجمعية حرجاً لأن أعضاءها الملكيين ـ وان كانوا يؤلفون الأغلبية ـ وجدوا أنفسهم أمام عقبات لا تذلل فمن ذلك أن الجمعية نفسها بانتخاب المارشال ما كماهون « رئيساً للجمهورية » قد أقرت النظام الجمهورى من جديد رغم ميولها الملكية . والمارشال نفسه فى منشوره الرسمى تعهد باحترام النظام الجمهورى

ومن جهة أخرى فان الملكيين كانوا فيما بينهم مختلفين فيمن يرشحونه ملكا اذا استطاعوا ان يقلبوا نظام الجمهورية . ففريق منهم كان ميالا لبيت « اورليان » وفريق آخر كان يميل الى سلالة « البوربون » ملوك فرنسا الاقدمين وفريق آخر كان يميل الى ترشيح أمير من سلالة بونابارت

يقظة الشعب وفشل الحزب الملكى

وفضلا عن ذلك فان حزب الشمال فى الجمعيـة وأنصاره فى الخارج كانوا واقفين بالمرصاد لـكل منـاورات الملـكيين وكانوا يسهرون على الجمهورية كما يسهر أبناء الوطن على سلامته . وكان الرأى العام فى فرنسا معارضاً ومعادياً لعودة الملـكية بأى شكل كان

ومع ان تيير كان قد اسـتقال من رآسة الجمهورية الا انه حافظ على شخصيته المحترمة فى نفوس الشعب فظل من أكبر دعائم الجمهورية وأقوى أنصارها . فـكانت قوة الشعب ويقظة رجاله كفيلتين باحبـاط مناورات الملـكيين ومساعيهم

انتهت جلسات دور الانعقاد السنوى للجمعية فى اغسطس فأخـذ الملـكيون فى فترة الاجازة البرلمانية (من اغسطس الى نوفمبر سنة ١٨٧٣) يسعون سعياً متواصـلا فى تدبير مؤامرتهـم لقلب الجمهورية . ولـكن مساعيهم لم تـكلل بالنجاح لأن المفاوضات التى دارت أثنـاء العطلة بين زعماء الملكيين والـكونت شامبورد الذى اتفقوا على ترشيحه للملـكية قد فشلت لأن الـكونت اشترط لقبوله العرش شروطاً لم تقرها أغلبية الملكيين فقضى على مؤامرتهم بالفشل والخيبة

ولما عادت الجمعية للانعقاد فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٣ قررت بعد جدال كبير جعل مدة رآسة المارشال ما كماهون سبع سنوات وتأليف لجنـة من ثلاثين عضواً لبحث القوانين الدستورية (٢٠ نوفمبر سـنة ١٨٧٣)

فجاء هذا القرار بمثابة تثبيت للجمهورية . على ان اللجنة التى ألفت لهذا الغرض كانت مختلفة المشارب والميول ومعظمها من حزب اليمين فكان ذلك من أسباب تعطل أعمالها لأن الملكيين من أعضائها ما كانوا يميلون الى وضع دستور جمهورى للبلاد

وفى غضون ذلك لم تأل الوزارة جهداً فى تأييد الحركة الرجعية فى البلاد . على ان المشادة بين الحكومة والأمة كانت نتيجتها شدة تمسك الأمة بحقوقها واعتصام الشعب بالنظام الجمهورى الذى اختاره لحكومته

أضاعت الجمعية وقتاً طويلا فى بحث الدستور وظلت لجنة وضع مشروع الدستور طول سنة ١٨٧٤ مشتغلة باتمام مهمتها . وكان الملكيون حتى آخر لحظة يحاولون ان يضعوا فى الدستور من الاحكام مالا يجعل الجمهورية حكومة الشعب الدائمة . فكانت المناقشات طويلة عقيمة فى كثير من المواطن . وكان يساعد الملكيين فى مناوراتهم ان رئيس الجمعية كان خصما ظاهرا للجمهورية وقد قدم الجمهوريون اقتراحا بحل الجمعية ولكن هذا الاقتراح رفض باغلبية ٣٩٠ صوتا ضد ٣٥٧

خطة الملكيين الجديدة

على ان سخط الرأى العام أخذ يشتد من جراء مناورات الملكيين وأخذت هوة التباعد تزداد اتساعا بينهم وبين الأمة فاضطروا أخيراً الى العدول عن خطتهم واتفقوا على ان يشتركوا فى تنظيم الجمهورية وأن يجتهدوا فى صبغها بالصبغة المحافظة تفاديا من أن يتغلب العنصر الجمهورى المتطرف مؤيداً من الرأى العام فيزداد مركز الملكيين حرجا وضعفا

دستور سنة ١٨٧٥

وعلى ذلك أخذت الجمعية تقرر القوانين الدستورية تباعا وهى القوانين التى يتكون منها مايسمى بدستور سنة ١٨٧٥ وهى

١ — قانون ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٥ الذى يقرر نظام مجلس الشيوخ وهو مؤلف من احدى عشرة مادة

٢ — قانون ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥ الذى يقرر نظام السلطات العمومية وهو مؤلف من تسع مواد

٣ — قانون ١٦ يوليو سنة ١٨٧٥ الذى يقرر علاقات السلطات العمومية بعضها ببعض وهو مؤلف من اربع عشرة مادة

ثم أصدرت الجمعية قانونين نظاميين فى ٢ أغسطس و ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يكملان القوانين الدستورية المتقدمة ويتضمنان نظام انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب

وتتلخص المبادئ الرئيسية التى قررتها تلك القوانين فى القواعد الآتية مع ملاحظة التعديلات التى طرأت عليها للآن

السلطة التنفيذية

(١) السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية الذى يباشرها مستعينا بالوزراء ، ويكون انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات بواسطة مجلس النواب والشيوخ مجتمعين فى هيئة جمعية وطنية بالاغلبية المطلقة أى بأغلبية نصف الاعضاء المقترعين زائدة واحداً ويجوز اعادة انتخابه الى

ماشاء الله(مادة ٢ قانون ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٥) ولا يجوز ان ينتخب للرياسة أحـد أفراد الاسرات التى تولت الملك فى فرنسا (قانون ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٤)

وقد لاحظت الجمعية الوطنية سنة ١٨٧٥ فى جعل انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة مجلس النواب والشيوخ أن يكون مستمدا سلطته منهما فلا تطامع نفسه ان يستبد بالامر اذا كان انتخابه من الشعب مباشرة كما فعل لويس نابليون بونابارت بعد انتخابه رئيساً للجمهورية الثانية سنة ١٨٤٨ فقد قلب الجمهورية سنة ١٨٥١ فكانت تجربة سنة ١٨٤٨ درساً للجمعية الوطنية المؤسسة سنة ١٨٧٥

(ب) على رئيس الجمهورية ان يصدر القوانين التى يقررها مجلسا النواب والشيوخ . على ان له أن يرفض اصدار القانون وفى هذه الحالة عليه أن يطلب من المجلسين اعادة النظر فى القانون فاذا أقر المجلسان القانون من جـديد أصبح نهائياً ووجب على الرئيس اصداره .

وهذا الحق يشبه أن يكون حق «الفيتو» لولا انه مقيد باعادة النظر فى القانون أمام مجلس النواب والشيوخ اللذين لهما القول الفصل

حق حل مجلس النواب

وللرئيس أن يحل مجلس النواب على شرط أن يحصل على موافقة مجلس الشيوخ قبل الحل وأن تجرى الانتخابات للمجلس الجديد فى أثناء شهرين من الحل

ان حق حل مجلس النواب هو حق مكمل وضرورى لنظام مسؤولية

الوزارة السياسية على الطريقة البرلمانية ولذلك فهو حق معترف به فى كل الدساتير التى تتبع هذا النظام وهو لا يعد افتئاتاً من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بل هو احتكام الى الأمة فى حالة الخلاف الشديد بين السلطتين لأن حق الحل مقرون على الدوام باجراء انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد تعرف فيه ارادة الامة الحقيقية فى موضوع الخلاف . فهو أسمى مظهر لاحترام سلطة الأمة ولكون هذا الحق مكملا لنظام مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب لا نرى له أثراً فى الدساتير التى لا تتبع هذا النظام كدستور فرنسا سنة ١٧٩٢ وسنة ١٨٤٨ وكدستور الولايات المتحدة الحديث الذى لم يقرر مبدأ مسؤولية الوزارة . ذلك لأن حق الحل اذا لم يكن مكملا لنظام مسؤولية الوزارة على الطريقة البرلمانية كان بلا جدال سلاحاً للاستبداد فى يد السلطة التنفيذية .

وليس لرئيس الجمهورية أن يجلس فى أحد المجلسين أو يتكلم فيهما ولا أن يتصل بهما الا برسائل يتلوها أحد الوزراء

وله أن يعرض القوانين بواسطة الوزراء أيضاً وله حق العفو وحق رياسة قوات البلاد الحربية وتعيين الموظفين الملكيين والعسكريين ومفاوضة الدول الاجنبية وعقد المعاهدات واقرارها الا ما يستوجب منها اقرار مجلسى النواب والشيوخ وهى معاهدات الصلح والمعاهدات التجارية والمعاهدات التى تقيد مالية الدولة أى تستلزم نفقات من الخزانة العمومية والمعاهدات الخاصة بأحوال الافراد ومتملكاتهم فى الخارج أو التنزل عن جزء من أملاك البلاد أو التبادل عليه أو ضم أملاك جديدة .

وليس له أن يعلن الحرب الا بعد موافقة المجلسين

مسوءلية الوزارة

ليس رئيس الجمهورية مسؤولا عن أعمال الحكومة لان الوزارة تحمل عنه هذه المسؤولية . فهذا المبدأ هو من خصائص نظام المسؤولية الوزارية على الطريقة البرلمانية . وهو يستلزم ألا يوقع الرئيس أمراً الا اذا وقع عليه أيضا أحد الوزراء الذى يتحمل مسؤوليته . ولا يجوز محاكمة الرئيس الا فى حالة الخيانة العظمى فهنالك يحاكم أمام مجلس الشيوخ بناء على طلب مجلس النواب . وكذلك فى حالة الجرائم الاعتيادية

والوزراء مسؤولون أمام البرلمان وهذه المسؤولية بالتضامن بين الوزراء جميعا اذا كانت متعلقة باعمال الوزارة العامة وقاصرة على الوزير المسؤول اذا كانت ناشئة عن عمل خاص به

وتنتج قاعدة المسؤولية الوزارية وجوب استقالة الوزارة اذا لم تحز ثقة البرلمان . وقد قام خلاف حول المقصود من الثقة هل هى ثقة مجلس النواب وحده أم ثقة المجلسين معا . والرأى المعول عليه والمؤيد من التقاليد البرلمانية ان المراد بثقة البرلمان هو مجلس النواب وحده لانه الممثل المباشر لسلطة الامة ولان اشتراط حيازة الوزارة لثقة المجلسين معا ربما يدعو الى الارتباك والفوضى فالوزارة قد تفقد ثقة مجلس النواب وتحوز ثقة مجلس الشيوخ وبالعكس ولذلك اتفقت كلمة علماء الدستور على الاعتراف بهذه الميزة لمجلس النواب وخصوصا ان حق الحل مقصور أيضا على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ

ويجوز محاكمة الوزراء أمام مجلس الشيوخ منعقداً بصفة محكمة عليا وكذلك يجوز محاكمتهم بالطرق الاعتيادية

السلطة التشريعية

السلطة التشريعية يتولاها مجلس النواب ومجلس الشيوخ . هذا المبدأ كان موضع جدال وخلاف فى الجمعية الوطنية لان فريقا من الجمهوريين كان لا يميل الى جعل السلطة التشريعية موزعة بين مجلسين وكان يرمى الى جعلها محصورة فى مجلس النواب وحده ولكن الرأى القائل بايجاد المجلسين قد تغلب . وعلى هذه القاعدة لا تكتسب القوانين الصفة الشرعية الا اذا أقرها المجلسان على التعاقب

وينتخب أعضاء مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر أى بدرجة واحدة وتنتخب كل مقاطعة عدداً من النواب بنسبة نائب عن كل ٧٥ الف نسمة واذا وجد فى المقاطعة فرق فى السكان يزيد عن ٣٧ الف وخمسمائة نسمة فلهم أن ينتخبوا نائبا آخر ولا يقل عدد نواب كل مقاطعة عن ثلاثة مهما كان عدد سكانها

وينتخب النواب لمدة أربع سنوات

وكل فرنسى بالغ من السن ٢١ سنة مقيد اسمه فى جدول الانتخاب له حق الانتخاب ويستثنى من ذلك افراد الجيش العاملين وحق عضوية مجلس النواب لكل فرنسى بالغ من العمر ٢٥ سنة على شرط أن يكون قد أدى واجب الخدمة العسكرية طبقا لقانون التجنيد ويستثنى من هذا الحق أفراد الاسرات المالكة قديما فى فرنسا وقد أبعدهم المشرع عن المجلس

النيابي اتقاء للخطار السياسي الذي ينجم عن انتخابهم نوابا . وكذلك الاجانب الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية في مدة العشر السنوات التي تلي تجنسهم . وأفراد الجيش العاملون وكبار الموظفين العاملين وذلك في الدائرة التي هم موظفون بها وفي مدة توظفهم بها أو في خلال ستة أشهر من انتقالهم من دائرة الانتخاب وحكمة هـذا الاستثناء منع تأثير الموظفين في المنتخبين اذا رشحو أنفسهم للانتخاب في دائرة توظفهم

مجلس الشيوخ

أما مجلس الشيوخ فقد كان بحسب نظام سنة ١٨٧٥ مؤلفا من ٣٠٠ منهم ٧٥ غير قابلين للعزل مدة حياتهم انتخبتهم الجمعية الوطنية قبل انفضاضها والباقون وهم ٢٢٥ عضوا ينتخبون عن المقاطعات لمدة تسع سنوات (ويتجدد انتخاب ثلثهم كل ثلاث سنوات) بواسطة هيئة انتخاب مؤلفة من (١) اعضاء مجلس النواب المنتخبين عنها (٢) اعضاء مجلس المقاطعة (الذي يشبه مجلس المديرية عندنا) (٣) أعضاء مجالس المراكز (٤) مندوب عن كل مجلس بلدى من بلاد المقاطعة

كان هذا النظام مبتكراً من الميول الملكية التي كانت ممثلة في أغلبية الجمعية الوطنية فارادوا به جعل مجلس الشيوخ ممثلا للصبغة المحافظة في الهيئة التشريعية ومختلفا في كيانه ومزاجه عن مجلس النواب الذي يمثل الامة مباشرة

ولذلك عدل هذا النظام بعض التعديل بمقتضى قانون ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٤ فألغى امتياز عدم العزل وأصبح الاعضاء جميعا ينتخبون على السواء ووزع الخمسة والسبعون كرسيا على بعض المقاطعات . ولكن الاعضاء

القدماء الباقين من الخمسة والسبعين بقوا فى المجلس على أن ينتخب بدلهم على النظام الجديد كلما خلت مراكزهم . والانتخاب يكون بواسطة الهيئة السابق ذكرها مع ملاحظة ان مندوبى البلاد تنتخبهم المجالس البلدية من بين الناخبين فى كل بلد بنسبة عدد السكان

ويشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون فرنسيا بالغا من السن ٤٠ سنة متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية مؤديا لواجباته العسكرية مع مراعاة الإستثناءات الخاصة المنصوص عليها فى انتخاب مجلس النواب

ومركز المجلسين كان معينا فى دستور سنة ١٨٧٠ بفرساى ثم نقل بمقتضى قانون ٢٢ يوليو سنة ١٨٧٩ الى باريس

الاختصاص الجنائى

ولمجلس الشيوخ فوق اختصاصاته التشريعية اختصاص جنائى وهو حق الانعقاد باعتباره محكمة عليا فله وحده حق محاكمة رئيس الجمهورية اذا ارتكب خيانة عظمى وله كذلك وحده حق محاكمته على جرائمه الاعتيادية

وله حق محاكمة (١) الوزراء على الجرائم التى يرتكبونها بسبب تأدية وظائفهم (٢) كل شخص متهم بأنه أقدم أو تآمر على الاضرار بسلامة الدولة

وفى هاتين الحالتين يشارك مجلس الشيوخ فى الاختصاص المحاكم الاعتيادية أى انه يجوز محاكمة الوزراء وغيرهم امام المحاكم الاعتيادية بخلاف رئيس الجمهورية فانه لاتصح محاكمته الا بناء على طلب مجلس النواب وامام مجلس الشيوخ وحده

حرمة النواب

ولا يجوز محاكمة أى عضو بمجلس النواب أو بمجلس الشيوخ على آرائه وأفكاره التى يبديها أثناء قيامه بوظيفته ولا يصح كذلك محاكمة أى عضو أثناء انعقاد المجلس أو القبض عليه فى الجرائم العادية الا بعد الترخيص فى ذلك من المجلس التابع له العضو الا فى حالة التلبس

والحكمة فى هذا الامتياز احاطة الشارع لنواب الامة بسياج من الحماية يجعلهم بمأمن من وثبات الحكومة اذا قصدت أحدهم بسوء وذلك للمحافظة على استقلالهم فى أداء وظيفتهم النيابية ولا تتم هذه الحماية الا اذا جعلت محاكمتهم بناء على ترخيص من أغلبية أعضاء مجالسهم . على ان هذا الامتياز مقصور على مواد الجنح والجنايات فيما عدا حالة التلبس ومقصور أيضا على فترة انعقاد المجلس

تعديل الدستور

يجوز للمجلسين منعقدين باعتبارهما جمعية وطنية تعديل القوانين الدستورية للبلاد على شرط أن يقرر بادىء بدء كل مجلس بالاغلبية المطلقة مبدأ التعديل , فتجتمع الجمعية الوطنية لتقرر نص التعديل دون أن تتعدى المبادىء التى قررها المجلسان ولا يكون ما تقرره صحيحا الا بالاغلبية المطلقة

ولا يجوز بأى حال من الاحوال أن تكون الجمهورية محلا للتعديل (قانون سنة ١٨٨٤)

نقص دستور سنة ١٨٧٥

ومما يلاحظ على دستور سنة ١٨٧٥ انه لم يقرر المبادىء العامة لحقوق الافراد الشخصية والوطنية كما فعل دستور سنة ١٧٩١ وسنة ١٧٩٣ وسنة ١٧٩٥ وسنة ١٨٤٨ كما ان نصوصه الخاصة بتنظيم السلطات العمومية كانت مختصرة اختصارا كبيرا فأصبحت الحالة ماسة الى الرجوع للدساتير القديمة لمعرفة حقوق الافراد باعتبار ان الدستور الجديد لم ينقص هذه الحقوق واضطروا كذلك لتكملة كثير من نصوصه بالرجوع الى العادات والتقاليد البرلمانية

انتهاء اعمال الجمعية

انتهت أعمال الجمعية بعد ان وضعت القوانين الدستورية وبعد ان عينت الخمسة والسبعين عضواً الدائمين لمجلس الشيوخ وبالرغم من المدة الطويلة التى قضتها فى القيام بمهمتها وما أحدثته الانقسامات والعقبات الحزبية من الاضطراب فى أعمالها فانها أدت خدما كبيرة لفرنسا فقد أعادت النظام الى البلاد ونظمت ماليتها ووضعت خلاف القوانين الدستورية قوانين على جانب عظيم من الأهمية كالقوانين العسكرية والقوانين الخاصة بالضرائب ومجالس المقاطعات ، وحماية العمال الاحداث من البنين والبنات فى المعامل وانشاء جامعات جديدة فى فرنسا وكانت تضم بين أعضائها نخبة رجال فرنسا فى العلم والادب والوطنية

(الرسالة الخامسة)

المؤتمر الامريكى

واستقلال الولايات المتحدة ١٧٧٤ — ١٧٨٣

ان المؤتمر الامريكى الذى أعلن استقلال الولايات المتحدة وتولى تنظيم جهادها الوطنى هو من الوجهة الدستورية والتاريخية جمعية وطنية كبرى كان لها فى التاريخ أعظم الآثار لأن منه نشأت دولة من أقوى دول العالم وأعظمها شأناً وهى الولايات المتحدة

منشأ حركة الاستقلال

فى الولايات الامريكية

كانت الولايات الامريكية القديمة مستعمرات انجليزية خاضعة للتاج البريطانى . بدأت تتكون من القرن السابع الى القرن الثامن عشر فتألفت من ثلاث عشرة مستعمرة على شاطىء المحيط الأعظم استوطنها قوم جبلوا على حب الحرية لأن معظمهم هاجر من انجلترا ومن القارة الاوربية فراراً من الاضطهاد الدينى فى أيام أسرة «ستوارت» والاضطهاد السياسى فى أيام « كرمويل » فكانوا يقدسون الحرية . ويأبون الضيم فى البلاد الجديدة التى استوطنوها

ولم يكن عدد سكان تلك المستعمرات يزيد على مليون ونصف فى

منتصف القرن الثامن عشر . ولكل مستعمرة مجلس نيابى ينتخبه الاهالى يقرر شؤونهم الداخلية ويفرض الضرائب ولم يكن الحكام الانجليز الا ممثلين للتاج البريطانى لايتعرضون لشؤون تلك الولايات

ولم يكن ثمت صلة بين المستعمرات الامريكية سوى انها كانت تابعة كلها للتاج البريطانى وكانت ما بين حين وآخر تحارب الفرنسيين المستوطنين كندا بمعاونة القوات الانجليزية وتغلبت عليهم فتخلصت من جوارهم الخطر . فكانت هذه الحروب تقرب بين الولايات الثلاث عشرة وتؤلف بين سكانها الى ان وقع التصادم بينهم وبين الحكومة البريطانية بسبب سوء معاملتها لهم فكانوا يداً واحدة عليها

ذلك ان الحكومة الانجليزية قد خرجت من حرب السنين السبع التى كانت ناشبة بينها وبين فرنسا وحلفائهما (سنة ١٧٥٦—١٧٦٣) مثقلة بالأعباء المالية بسبب ما أنفقته فى تلك الحرب فأخذت تفكر فى سد العجز باستزادة مواردها المالية والاقتصادية وشرعت أولا تقيد التجارة الامريكية بقيود شديدة وتعيد تنفيذ « منشورات الملاحة » التى كانت تحتم على المستعمرات ان تشترى حاجاتها من انجلترا وأن لاتصدر صادراتها الا لانجلترا

استياء الأمريكان من سوء معاملة الانجليز

وكانت هذه القيود التى أضرت بالتجارة الامريكية سبب تذمر أهالى المستعمرات الذين كانوا يقاومونها بتهريب البضائع . وكانت الحكومة الانجليزية تتغاضى قبل الحرب عن تنفيذ المنشورات بالدقة الى ان خرجت

من حرب السنين السبع فأخذت تمنع تهريب البضائع فى أمريكا وجهزت لهذا الغرض أسطولا أرسلته الى المياه الامريكية فأضر ذلك بالتجارة الامريكية وأفضى بها الى الكساد . وكان هذا من أول أسباب اثارة الرأى العام فى أمريكا على انجلترا

ثم ظهر التدخل الانجليزى فى شؤون المستعمرات الامريكية بمظهر آخر أثار عواطف الاستياء فى سنة ١٧٦٥ • ذلك ان البرلمان الانجليزى شرع فى سد حاجة الحكومة الانجليزية الى المال بفرض ضرائب جديدة على سكان المستعمرات وأهمها الضريبة المعروفة بضريبة الدمغة . وهى تقضى على الامريكيين أن يكتبوا كل اتفاقاتهم ووثائقهم على أوراق مدموغة ترسل اليهم من انجلترا بثمن محدود ، وكان الغرض من هذا القانون جمع المال . فتذمر الامريكان واستاءوا من تدخل البرلمان الانجليزى الذى لم يكونوا ممثلين فيه فى شؤونهم الداخلية. وابتدأت حركة الاستياء والاحتجاج تتسع دائرتها فى البلاد

فلما شرع حكام المستعمرات فى تنفيذ قانون الدمغة أظهر الاهالى استياء شديداً وتجمهروا فى بوسطون ونيويورك واحتج المجلس النيابى فى ولاية فرجينيا على هذا القانون واجتمع بنيويورك فى اكتوبر سنة ١٧٦٦ بناء على دعوة مجلس ولاية « ماشوست » نواب تسع ولايات فى هيئة مؤتمر ليتداولوا فى الحالة فقرروا انه لا يجوز ان يجبر سكان المستعمرات على دفع ضرائب ما لم يقرروها ويفرضوها على أنفسهم وأرسلوا شكوى بهذا المعنى الى الملك والبرلمان

هـذه هى الحركة التى بدأت بالشكوى الى الملك والبرلمان وانتهت بالاستقلال التام للولايات المتحدة

زعماء الحركة

وكان زعماء الحركة هم خير من أنجبتهم تلك البلاد علما ووطنية وأخلاقا وفى مقدمتهم « جورج واشنطون » بطل الاستقلال الوطنى . « وجون آدمس » المحامى الذى كانت له يد طولى فى نشاط الحركة واعلان الاستقلال ووضع الدستور الامريكى والذى انتخب وكيلا للجمهورية سـنة ١٧٨٩ ورئيسا للجمهورية سنة ١٧٩٧ . و« توماس جفرسن» العالم القانونى محرر اعلان الاستقلال سنة ١٧٧٦ والذى صار رئيسا للجمهورية سـنة ١٨٠١ ثم سنة ١٨٠٥ . والعلامة « ماديسن » الذى صار رئيس الجمهورية من سنة ١٨٠٩ الى سنة ١٨١٧ . و « هنرى لى » مقترح اعلان الاستقلال سـنة ١٧٧٦ . و« صامويل آدم » و « باتريك هنرى» و « فارين». و«هاملتون» و « موريس » و « ليفنجستن » وغيرهم

وكان من أقطاب الحركة فى الخارج العلامة الفيلسوف «فرنكلن»[١]

(١) هو العلامة الفيلسوف (بانجمن فرنكلن) ولد فى بوسطون سنة ١٧٠٦ وكان والده صانع شمع ونشأ فرنكلن عاملا فى مصنع ابيه ثم اشتغل عاملا فى مطبعة أخيه . ولـكنه كان فى أوقات فراغه يشتغل بتثقيف ذهنه واستكمال علومه وذهب الى نيويورك سـنة ١٧٢٣ ثم الى فيلادلفى ثم سافر الى انجلترا ولما عاد الى امريكا انشأ مطبعة وجريدة واخذ يعمل على نشر العلوم والمعارف فانشأ ناديا ثم مكتبة عامة ثم مستشفى ثم شركة للتأمين من الحريق وغير ذلك من المنشآت

الذى اشتهر فى عالم العلم باختراعاته فى الكهرباء والذى اختاره مواطنوه لينوب عنهم فى لوندره ويدافع عن حقوق المستعمرات امام البرلمان والرأى العام الانجليزى

غاية الحركة فى مبدئها

لم تكن فكرة الانفصال عن انجلترا موجودة الى ذلك الحين بل كانت الحركة ترمى الى عدم اجبارهم على دفع ضرائب للحكومة الانجليزية. ولقد نالوا فى مبدأ الامر من ترضية انجلترا بالغاء ضريبة الدمغة فعادت السكينة الى البلاد . على ان البرلمان البريطانى مع الغائه لها قرر أن من حقوقه سن القوانين للمستعمرات . ففى سنة ١٧٦٧ عادت الحكومة وقررت بعد موافقة البرلمان فرض رسوم جمركية على الواردات التى ترد لامريكا . فتجددت حركة الاستياء والاحتجاج وأخذت الحركة صبغة الهياج فى بعض المدن . واحتجت مجالس الولايات على تدخل البرلمان وأنكرت صفته فى سن الضرائب على الامريكان

الاجتماعية وقد كان ينتهز دائما اوقات فراغه ليستزيد من العلم وكان له ولع بالعلوم الطبعية فنبغ فى ابحاثه واختراعاته فى الكهرباء واليه يرجع الفضل فى اختراع مانعة الصواعق فاشتهر اسمه فى اوروبا وارتفعت منزلته فى دوائرها العلمية فانتخب عضوا بالجمعية الملكية فى لندره والمجمع العلمى فى باريس وكان له يد طولى فى نجاح حركة الاستقلال فى امريكا كما تراه مفصلا فى عرض الكتاب . وتوفى سنة ١٧٩٠ وله مذكرات عظيمة القيمة نشرت سنة ١٨١٧

مقاطعة التجارة الانجليزية

فحلت الحكومة بعض هذه المجالس ولكن فكرة مقاطعة التجارة الانجليزية التى قررتها المجالس كانت قد عمت البلاد

سلكت الحكومة الانجليزية بحيال هذه الحركة القوية مسلك المحاسنة فألغت الرسوم الجمركية التى كانت قد فرضتها ماعدا رسم الشاى فلم تسكن ثائرة الامريكان . واشتد الخلاف ثانياً ودخل فى دور خطير من العنف والشدة . ذلك أنه فى ديسمبر سنة١٧٧٣ جاءت رسالة انجليزية من الشاى الى ميناء بوسطون فألقاها أهلها فى البحر ايذانا بتمسكهم بمقاطعة التجارة الانجليزية . وامتدت الحركة الى الثغور الاخرى فكانت البضائع توضع فى المخازن دون أن يتقدم أحد لشرائها. واضطر بعض السفن المقلة لهذه البضائع أن تقفل راجعة بحمولتها من حيث أتت . وكانت حادثة بوسطون بالغة منتهى الشدة فاعتبرتها الحكومة الانجليزية عملا عدائياً قابلته بوضع الحصار على ثغر بوسطون وغيرت من دستور الولاية التابع لها هذا الثغر « ولاية ماشوست » وحلت المجلس وزادت فى سلطة الحاكم الانجليزى وأرسلت قوة عسكرية لقمع الهياج وعينت حاكما عسكرياً لها يتولى تنفيذ القوانين بالصرامة العسكرية

الدعوة الى عقد المؤتمر الوطنى

كان هذا العمل فاتحة الثورة . ذلك ان الولايات الامريكية تضامنت فى شدة أزر ولاية الماشوست فعرض مجلس ولاية « فرجينيا» على مجالس

الولايات الاخرى فكرة عقد مؤتمر عام يضم نواب الولايات كلها ليتداولوا فى الأمر ويوحدوا عملهم فقبلت الدعوة وانعقد فى مدينة فيلادلفى يوم ٥ سبتمبر سنة ١٧٧٤ أول مؤتمر وطنى يضم نوابًا منتخبين من الولايات الامريكية ليتفاوضوا فى رسم خطة عامة تسير عليها البلاد فى الازمة الخطرة التى قامت بينها وبين الحكومة الانجليزية وكان عدد أعضاء المؤتمر ٥٥ نائبا يمثلون اثنى عشرة ولاية . أما الولاية الثالثة عشرة وهى ولاية «جورجيا» فلم تنتخب أحدا لبعدها عن مركز الحركة وعدم سريان الدعوة فيها

ظل المؤتمر منعقداً لغاية ٢١ اكتوبر سنة ١٧٧٤ يتباحث فى صيانة حقوق البلاد وأعلن التمسك بحق نواب الولايات فى سن الضرائب وطلب ابعاد الجنود الانجليزية عن البلاد وقرر كذلك قطع العلاقات التجارية بين أمريكا وانجلترا والمثابرة على مقاطعة التجارة الانجليزية وتعيين لجان فى البلاد لتنفيذ هذه المقاطعة

اشتدت الازمة وتفاقم الخلاف وأدى الى امتشاق الحسام . لان الحكومة الانجليزية صممت على قمع الحركة بالقوة فتصادمت القوة الانجليزية والاهالى فى « لكسنجتون » (١٩ ابريل سنة ١٧٧٥) وأدى هذا التصادم الى اشتعال نار الثورة فى البلاد كلها

وأخذ زعماء الحركة وفى مقدمتهم « هنرى لى » و« واشنطون » و « باتريك هنرى» و « جفرسن » يدعون الناس الى التطوع للدفاع عن حرية البلاد ، واجتمع فى بضعة أيام جيش من ٢٠٫٠٠٠ متطوع .وثارت الولايات وطردت حكامها الانجليز

اشتعال نار الثورة

وقرارات المؤتمر

انعقد المؤتمر للمرة الثانية فى فيلادلفى (١٠ مايو سنة ١٧٧٥) وتباحث فى الحالة الخطيرة التى وصلت اليها البلاد فقرر باجماع الآراء فى ٢٠ مايو « اتحاد الولايات » والدفاع عن كيانها والذود عن حريتها بقوة السلاح . وقرر المؤتمر كذلك بالاجماع اسناد قيادة الجيش الوطنى الى « جورج واشنطون » [١] الذى اتجهت اليه الانظار منذ بدء الحركة ليتولى قيادة الدفاع (١٥ يونيو سنة ١٧٧٥) وألف لجانا تختص كل لجنة بفرع من فروع الدفاع الوطنى فمنها لجنة تبحث المواقع التى يجب احتلالها ولجنة لتموين الجيش والحصول على المال الكافى لسد حاجاته. ولجنة لتنظيم الجيش وانتخب جورج واشنطون رئيسا لهذه اللجان . ثم الف فيما بعد لجنة للشؤون الخارجية

هذا هو المؤتمر الذى تولى توحيد الولايات وتنظيم الجهاد الوطنى مدة ثمانى سنوات حتى نالت أمريكا استقلالها التام سنة ١٧٨٣

---

(١) ولد جورج واشنطون فى بريدج كريك بولاية (فرجينيا) سنة ١٧٣٢ وهو ابن أحد أغنياء الزراع فى فرجينيا وعين سنة ١٧٥١ قائداً لاحدى المناطق الحربية فى الولاية ثم قائدا للفرق الوطنية سنة ١٧٥٥ وفاز على الفرنسيين الذين كانوا فى كندا ثم اعتزل الخدمة العسكرية سنة ١٧٥٨ وانتخب عضوا فى مجلس ولاية فرجينيا . وتجد ترجمته واعماله فى خلال الرسالة الخامسة وتوفى فى مون فرنون سنة ١٧٩٩

جورج واشنطون

كان واشنطون يبلغ الثالثة والاربعين حينما اسند اليه المؤتمر القيادة العامة . وكان معروفا من قبل بين مواطنيه بالشجاعة والاخلاص وصدق العزيمة والتواضع . كانت هذه الصفات ملازمة له فى أدوار حياته كافة فكسبته محبة مواطنيه واحترامهم ولم تتغير نفسه ولم تتبدل اخلاقه على سمو المنزلة التى نالها فى بلاده . يذكرون انه وهو حديث السن كان يكتب فى مذكراته الخاصة نصائح للحياة تتجلى فيها نفسيته وأخلاقه ويقولون أن هذه النصائح كانت له قواعد لم يحد عنها طول حياته . فمنها :

« اذا دخلت فى المسائل الجدية فكن حسن المعاشرة ولكن كن فى الوقت نفسه وقورا محترما »

« لاتهزأ بالمسائل الهامة . لاتجرح الناس باقوالك وكلماتك »

« لاتحملنك رغبتك فى تغليب رأيك أن تمنع الغير من الدفاع عن آرائهم . واذا اختلفت مع مناظريك فاحتكم الى الاغلبية لاسيما اذا كان الخلاف مما يرجع حله اليها »

« اجتهد دائما أن تحافظ على تلك الشعلة الالهية التى تضىء القلوب وهى التى يسمونها الضمير »

وكان واشنطون قد برهن على شجاعته فى المناوشات والحروب التى كانت تقع مابين حين وآخر بين المستعمرات الامريكية والفرنسيين فى كندا فقد كانت المنافسة شديدة بين الفرنسيين فى كندا والانجليز والامريكان فى المستعمرات الثلاث عشرة

وقد انتخب نائبا فى مجلس ولاية فرجينيا التى ولد فيها وظل فى هذا المركز خمس عشرة سنة ظهرت فيها صفاته وأخلاقه العالية التى كسبته محبة مواطنيه واحترامهم . ومما يؤثر عنه حينما حضر لأول مرة مجلس ولاية فرجينيا عقب انتخابه عضوا به أن أحد الأعضاء رحب به ونوه بخدمه للوطن. وكان واشنطون يزهد فى الزهو ويكره الفخفخة والظهور. فتولاه الخجل من اطناب الخطيب فى صفاته ولم يحر جوابا . فوصفه الخطيب وصفا حققته الحوادث وهو أن تواضعه الشديد كان يعادل كفاءته وقيمته وعلو نفسه

كان واشنطون شديد المحافظة على كرامة غيره. كان قليل الكلام . كثير الأدب والتواضع نزيها شريفا شديد التمسك باهداب الفضيلة والواجب يترفع عن الدنايا وسفاسف الأمور. لا يرضى أن يلجأ فى حياته الى وسائل غير شريفة مهما كانت الغاية حسنة . كان يكره التملق والرياء وينفر من الكذب والخداع ، كان صريحا صادقا ، وكان فوق ذلك تقيا متدينا طيب القلب طلق المحيا هادىء النفس ثابت الجنان صادق العزيمة

هذا هو الرجل العظيم الذى أسند اليه المؤتمر قيادة الجيش الوطنى للدفاع عن حرية البلاد فى ظروف حرجة وموقف خطير

ولقد كان واشنطون شاعراً بعبء التبعة التى ألقيت على عاتقه فاستقبل قرار المؤتمر بكل خشوع وتواضع . وقال لاخوانه فى الجلسة التى أعلن فيها القرار :

« انى أرجو كل عضو فى المؤتمر أن يتذكر دائما انى أصرح من الآن بكل صراحة واخلاص انى لا أعتقد فى نفسى الكفاءة للقيادة التى

أوايتمونى شرفها . أقول ذلك اتقاء لـكل مايحتمل وقوعه من الحوادث»

ولما قرر المؤتمر أن ينقده مرتبا سنويا قدره عشرة آلاف دولار رفض أن يأخذ منه شيئاً لعامه بما كانت عليه حالة الولايات من الحاجة الى المال لمواصلة القتال

وكتب واشنطون الى زوجه خطابا يقول لها فيه « أؤكد لك انى لم أسع البتة لأنال هذا المركز بل بذلت كل ما فى وسعى لأتجنبه لأنى شاعر بعظم المسؤولية التى تلقى على عاتقى وعالم بأنى غير قادر على الاضطلاع بها ولـكنى لم أستطع أن أتنحى عن مهمة أسندها الى اخوانى »

على أن الحوادث قد أثبتت أن المؤتمر باختياره واشنطون لقيادة الجيش قد اختار أكفأ رجل فى أمريكا ليشغل هذا المركز الخطير

العهد المقدس

ولما قرر المؤتمر توليته قيادة الجيش تعهد أعضاء المؤتمر جميعا بأن يبذلوا أموالهم وأرواحهم فى سبيل الدفاع عن حرية بلادهم

فغادر واشنطون فيلادلفى فى ٢١ يونيو وذهب الى الميدان وكان الانجليز يحاصرون بوسطون بجيش يبلغ عدده ١٢٠٠٠ جندى فرأى واشنطون صعوبة مهمته لأن الجيش الامريكى كان محروماً من النظام والتدريب ومهمات القتال وكتب الى أصدقائه يتألم من هـذه الحال . ولـكن فضيلة جورج واشنطون أنه أوجـد من الفوضى نظاما ومن التخاذل شجاعة واقداما . فأخذ ينظم الجيش ويكمل ما به من النقص معتصما بالثبات والصبر ومعاونة المؤتمر له فى القيام بمهمته وجعل أول هدف

له الاستيلاء على بوسطون التى كان الجيش الانجليزى معتصما بها فما زال مشددا فى حصارها حتى استولى عليها فى مارس سنة ١٧٧٦ فكان هذا النصر مشددا لعزائم الامريكان باعثاً على الامل فى حسن المآل . فقرر المؤتمر شكر واشنطون وتهنئته

ولكن الانجليز تلقوا المدد فعزم الجنرال « هاو » الانجليزى على أن يثأر لجيشه من سقوط بوسطون ويضرب الثوار الامريكان ضربة شديدة تزلزل أقدامهم . وكان اكثر عدداً وعدداً فسار بجيشه قاصداً احتلال نيويورك يساعده الاسطول الانجليزى . وساءت حالة الامريكان أمام زيادة قوة الاعداء فاضطر واشنطون أن يتقهقر ويخلى نيويورك (سبتمبر سنة ١٧٧٦) محافظة على جيشه

وفى غضون ذلك انعقد مؤتمر فيلادلفى للمرة الثالثة فى يونيو سنة ١٧٧٦ ليتداول فى هذه الحالة وليقرر مركز البلاد السياسى حيال انجلترا . وكان فى قرارات المؤتمر فى تلك الاوقات العصيبة القول الفصل فى مصير الثورة الامريكية . فقام النائب «هنرى لى» نائب «فرجينيا» والقى خطبة أظهر فيها سوء معاملة انجلترا للولايات الامريكية وبين ان الضرورة تقضى بالانفصال التام عنها وان الامل قوى فى انتصار الامريكان رغم الصعوبات التى تعترضهم . واقترح على المؤتمر منعا لكل تردد أن يعلن استقلال الولايات الامريكية

فأجل المؤتمر النظر فى هذا الاقتراح الخطير واحاله على لجنة مؤلفة من خمسة من اقطاب الامريكان وزعماء الحركة وهم « بانجمن فرنكلين » . و«توماس جفرسن» و«جون ادمس» و«شرمان» و«ليفنجستن» وأجل

المؤتمر البت فى الاقتراح حتى تقدم اللجنة نتيجة بحثها ولتبدى الولايات ملاحظاتها على الاقتراح ليكون القرار النهائى للمؤتمر معبرا عن رأى البلاد أقرت اللجنة الاقتراح وحرر جفرسون اعلان الاستقلال

اعلان استقلال الولايات المتحدة

٤ يوليو سنة ١٧٧٦

ثم أخذ المؤتمر يتباحث فى شأنه ثلاثة ايام وفى جلسة ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ قرر المؤتمر ان يعلن للعالم استقلال البلاد ودخولها فى التاريخ باسم « الولايات المتحدة الامريكية » فكانت هذه الجلسة التاريخية أكبر جلسات المؤتمر شأنا وأعظمها قدراً

وهذا نص القرار الذى أعلنه المؤتمر :

« نحن نواب الولايات المتحدة بأمريكا المجتمعين بهيئة مؤتمر عام»
«مشهدين الله مالك الملك على شريف مقاصدنا وأحقية مطالبنا نعلن للعالم»
«باسم الشعب الامريكى الذى يسكن الولايات المتحدة ان هذه الولايات»
« المتحدة أصبحت حرة مستقلة وانها قد تحررت من كل تبعية للتاج »
«البريطانى . وأن كل علاقة سياسية بينها وبين انجلترا تعتبر مقطوعة وانها»
« كدولة حرة مستقلة لها حق « اعلان الحرب وتنظيم علاقاتها التجارية »
« والتمتع بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة »

« وقد تعهدنا بأن نصون هذا الاستقلال بحياتنا وأموالنا وشرفنا»
« واثقين بالمعونة الالهية »

وقد مهر النواب أعضاء المؤتمر جميعا وعددهم ٥٧ نائباً هذا الاعلان الذى يعد من اكبر وثائق التاريخ الانسانى بتواقيعهم . فكان مؤتمر فيلادلفى هو قوام الحركة الاستقلالية والمعلن للاستقلال والداعى الى الحرب والمنظم لقوات البلاد في سبيل تحقيق غايتها المقدسة . وقد بذل فى هذا السبيل من المجهودات مايشهد باخلاص اعضائه وثباتهم وصدق وطنيتهم

ولم يكن يخفى ان اعلان الاستقلال الذى وقعه أعضاء المؤتمر كان عملا عظيما وفى الوقت نفسه مخاطرة كبرى .لان الامريكان كانوا معتبرين الى ذلك الحين كرعايا بريطانيين فلو انهم فشلوا فى حربهم لاعتبرتهم انجلترا عصاة يستحقون الاعدام . فلا غرو ان يعد التاريخ قرار المؤتمر عملا جليلا ينطوى على الاقدام والتفانى فى خدمة الوطن

وقد كان أعضاء المؤتمر يوقعون الاعلان وهم شاعرون بالتبعة الملقاة على عاتقهم فكان الموقف مؤثراً .ومما يؤثر عن رئيس المؤتمر «هانكوك» أنه قال لاخوانه « هاموا أيها الاخوان ولنوقع جميعا لان الساعة ليست ساعة التردد . يجب أن تكون امضاءاتنا جميعا متناسقة فى سمت واحد »

وقبل أن يقرر المؤتمر اعلان الاستقلال كانت الحكومة الانجليزية تسعى فى استدراج الولايات الى الصلح فأرسلت اللورد « هاو » ليعرض على المؤتمر التوفيق بين انجلترا والولايات ليعود الصفاء بين البلادين.ولكن المؤتمر بعد أن أعلن استقلال الولايات المتحدة قرر رفض المفاوضة فى التوفيق أو الصلح مادام فى أرض الولايات المتحدة أو فى مياهها جندى انجليزى واحد وما دامت انجلترا لم تعترف باستقلال الولايات المتحدة

فسد بهذا القرار على السياسة الانجليزية باب لمحاولات والمناورات التى تقصد منها اضعاف عزائم الامريكان وصرفهم عن الغاية التى صحت عزيمتهم على ادراكها وهى الاستقلال التام

ومما يذكر فى هذا الصدد أن اللورد « هاو » كان يعرف العلامة « فرنكلين » أيام كان هذا الاخير فى لوندره يدافع عن حقوق مواطنيه الامريكان . فعرض عليه أن يكون واسطة التفاهم بينه وبين المؤتمر فأرسل له فرنكلين الرد الآتى :

« يسوءنى أن تتحملوا مشقات السفر والحضور من أقصى البلاد فى مهمة مقضى عليها بالفشل . انكم تطلبون من الولايات الامريكية أن ترضى انجلترا . على أن الولايات المتحدة قد أهينت وديست حقوقها وانكم بهذا الطلب تظنون بنا الجهل والانحطاط وفقدان الشعور ولا عجب فى ذلك فان هذه الظنون قد أملاها على أمتكم الكبرياء والطغيان والآن أقول ان الحرب قد نشبت بين الفريقين ولا أريد أن أتنبأ بنتيجتها لأن كل تنبؤ سيقابل من جانبكم بالاعراض ولا تصدقونه الا بعد أن تؤيده الحقائق والوقائع » (٢٦ يوليو سنة ١٧٧٦)

ثم تقابل مندوبا المؤتمر وهما «فرنكلن» و «جون آدمس» مع «اللورد هاو » فأبلغاه قرار المؤتمر القاضى برفض المفاوضة

عطف فرنسا على الامريكان

لقيت الولايات الامريكية عطفا كبيرا في فرنسا من محبى حرية هذا الشعب المجيد ومن رجال السياسة الذين كانوا يريدون أن يثأروا

لفرنسا من انجلترا التى استولت على مستعمراتها فيما وراء البحار. وفى مقدمة هؤلاء وهؤلاء « الماركيز لا فاييت » و« الكونت فرجن » وزير الخارجية و « بومارشيه » الذى كان له نفوذ كبير فى بلاط الملك . فسعوا فى اقناع الحكومة الفرنسية بمساعدة الأمريكان فى حربهم لانجلترا . فأرسلت الحكومة سراً مندوبا الى أمريكا ليستطلع موقف الأمريكان وما تجنيه فرنسا من وراء مساعدتهم فى حربهم الاستقلالية . وكان مؤتمر فيلادلفى قد قرر تكليف لجنة الشئون الخارجية ومن أعضائها «فرنكلن» الاتصال بالخارج والسعى فى اجتذاب عطف الامم على القضية الأمريكية

فبذلت اللجنة فى هذا السبيل مساعى عظيمة وكان لنفوذ العلامة « فرنكلن » الأدبى وشهرته العلمية فى أوربا أكبر الأثر فى ازدياد العطف على الامريكان . والمعروف أن « فرنكلن » قبل أن يعود من لوندره الى أمريكا فى مارس سنة ١٧٧٥ بعد أن حبطت مساعى التوفيق بين الحكومة الانجليزية والمستعمرات عاد مقتنعا بان الحرب لا بد ناشبة بين البلدين وأن المفاوضات الودية لا تؤدى الى نتيجة فاشترى لبلاده مهمات حربية كثيرة لتكون عدتها اذا قامت الحرب المنتظرة واتصل من جهة أخرى بمعتمد فرنسا فى انجلترا اتصالا متينا اليكتسب بواسطته عطف رجال السياسة فى فرنسا على حركة أمريكا القومية

ولما عاد «فرنكلن» الى أمريكا انتخب عضواً فى المؤتمر وانصرف الى الاشتراك فى تنظيم الدفاع الوطنى

فأرسل المؤتمر فى مارس سنة ١٧٧٦ رسولا الى فرنسا وهو «سيلاس دين » ليتصل بأنصار الامريكان فى فرنسا فقوبل من أنصار الحرية بالترحيب

وكانت الحكومة تعطف على هذه الحركة فسهلت ارسال كل الامدادات الحربية الى أمريكا

«المار كيز لافاييت»

وفى غضون ذلك قرر مؤتمر فيلادلفى اعلان الاستقلال المشهور فى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦. ووصل نبأ هذا القرار الى فرنسا وانجلترا فأثار حماسة «المار كيز لافاييت» وبعض اخوانه من الضباط النبلاء ودفعهم الى التطوع في صفوف الاميركان لمساعدتهم فى حربهم الاستقلالية

وكان «لافاييت» شابا حديث السن شريف النفس كريم العواطف فاتفق هو واخوانه الضباط على السفر لامريكا للتطوع فى القتال وكان هذا التطوع الدال على النبل وسمو العواطف من أجل الاعمال التى يشهد بها التاريخ للمار كيز لافاييت . فقد ترك بلاده وهاجر الى أمريكا تاركا زوجه مخاطراً بحياته فى سبيل الذود عن حرية شعب مجيد تفصله عن فرنسا المسافات الشاسعة

وصل «لافاييت» وزملاؤه الى أمريكا فى يوليو سنة ١٧٧٧ بعد رحلة شاقة اجتازوا فيها الاقيانوس الاعظم وكانوا عرضة لوقوعهم أسرى فى يد السفن الانجليزية التى كانت ترقب شواطىء امريكا. وعرض «لافاييت» تطوعه على مؤتمر فيلادلفى وكان المؤتمر قد عرض عليه طلبات كثيرة للتطوع من الخارج فكان شديد الدقة فى قبول الطلبات . ولما تداول فى طلب «المركيز لافاييت» أصدر قراره بقبول تطوع المار كيز مع شكره على عواطفه النبيلة ومقاصده السامية ومنحه رتبة «ماجور جنرال» وتقابل المار كيز و«الجنرال واشنطون» قائد الجيش الوطنى فقابله باحترام عظيم

وأكبر منه عمله الجليل . ومن ذلك الحين اصبح كلاهما متصادقين صادقين تربطهما اقوى صلات الود والاخلاص . واشترك «لافاييت» فى القتال تحت قيادة «الجنرال» واشنطون واظهر من الشجاعة والبسالة ما استوجب اعجاب المؤتمر به وترقيته الى رتبة « جنرال » ولم يكن يتجاوز فى ذلك الحين عشرين سنة

بعثة فرنكلن

فى فرنسا

فى غضون ذلك كانت الحالة خطيرة فى أمريكا ومركز الجيش الوطنى يزداد حرجا امام ازدياد القوات الانجليزية . فقرر المؤتمر فى سبتمبر سنة ١٧٧٦ ارسال بعثة الى فرنسا مؤلفة من «فرنكلن» و « ارثولى» ينضم اليهما « سيلاس دين » الذى كان بفرنسا لتسعى لدى الحكومة الفرنسية فى الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة والدخول بجانبها فى الحرب وعقد معاهدة بين البلدين

لم يكن من رأى «جورج واشنطون» أن تعول أمريكا على مساعدة فرنسا أو ترجو منها المعونة . ويرجع هذا الاعتقاد الى ما كان بين فرنسا والمستعمرات الامريكية من العداء القديم حينما كانت تطمع فى الاستيلاء عليها . على انه ترك المؤتمر يقرر ارسال هذه البعثة وأيد القرار . ولم يتغير رأيه الا عند حضور « الماركيز لافاييت » الى أمريكا فى يوليو سنة ١٧٧٧ ورأى من تفانيه فى الدفاع عن الحرية الامريكية ما أزال اعتقاده القديم، لقد كان «واشنطون» حريصا بعيد النظر لا يغتر بالظواهر فلم يكن ينخدع

بكلمات العطف التى كان يسمعها من فرنسا ولم يثق بمعاونتها الا بعـد أن تحقق ان فريقا من أبنائها يقدمون أنفسهم ويبذلون أرواحهم للدفاع عن حرية امريكا . فهنالك بدأ يثق بفائدة الاعتماد على عطف فرنسا ومساعدتها

وطنية فرنكلن

لما قرر المؤتمر ايفاد البعثة الى أوروبا كان « فرنـكلن » يناهز فى ذلك الحين الحادية والسبعين من عمره . ولـكن أمريكا لم تكن تستطيع أن تعتمد على رجل أكثر منه كفاءة وخبرة وأعظم نفوذاً ليكسبها عطف الحـكومات والأمم الاوربية فقبل فرنـكلن هذه المهمة الشاقة وسافر الى فرنسا يصحبه حفيداه ليعاوناه على مشاق السفر فى اجتياز الاقيانوس الاعظم وكانت الرحلة شاقة والبحر مضطربا والشقة بعيدة . فقضى فى البحر ثلاثين يوما وقبل أن يسافر هذا الرسول العظيم كان يملك من حطام الدنيا أربعة آلاف جنيه فوضعها تحت تصرف المؤتمر بصفة قرض للحكومة الوطنية . وبرهن بعمله على نهاية الاخلاص فى خدمة بلاده

فبأمثال هذا البطل ممن ينكرون ذواتهم ويضحون بمالهم وصحتهم وحياتهم تنال الأمم استقلالها . وبهـذه الوطنية الصحيحة وطنية الجد والاخلاص والبذل والعمل تسترد الشعوب حقوقها وتتبوأ مكانها بين الامم الحرة

مساعى فرنكلن فى باريس

وصل العلامة « فرنـكلن » الى باريس فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧١ فقوبل هناك من رجال العلم والفلسفة والادب والسياسة مقابلة الاحترام

والاجلال لما كان له عندهم من المنزلة السامية. وكان لشيخوخته وبساطته وتواضعه وما عاناه من متاعب السفر أثر كبير فى نفوس الناس فكانوا يحيون فيه الوطنية الصادقة والحرية الناشئة فيما وراء البحار. وكان اعلان المؤتمر الامريكى للاستقلال قد أثار فى نفوس الفرنسيين عاطفة اعجابهم وزادهم اعجابا ما كان يصل اليهم من أنباء جهاد الامريكان واستبسالهم فى الدفاع عن استقلالهم

هيأت كل هذه الظروف للعلامة «فرنكلن» مقابلة حسنة فى دوائر العلم والسياسة بباريس. وكانت فرنسا ملتزمة الى ذلك الحين جانب الحياد ولكنها كانت تعطف على كل المساعدات أو الامدادات التى ترسل الى أمريكا. على أن فرنكلن عرض على حكومة لويس السادس عشر فكرة الاعتراف رسميا باستقلال الولايات المتحدة وعقد معاهدة معها ودافع عن هذه الفكرة أمام رجال السياسة فى باريس وأيده فيها أصدقاؤه والمعجبون به ولكن الحكومة كانت مترددة فى قبول الفكرة لانها كانت تفضى حتما الى اعلان الحرب بين فرنسا وانجلترا فاكتفت بمد يد المساعدة الحربية بصفة غير رسمية الى أمريكا وأرسلت اليها كثيرا من الذخائر والمهمات الحربية. وأقام «فرنكلن» على هذه الحال عدة أشهر فى فرنسا

كان «فرنكلن» يعيش فى باريس عيشة الاقتصاد والتدبير لقلة الموارد التى كانت تصل اليه من أمريكا بسبب الضيق الذى كانت تعانيه الحكومة الوطنية

على انه مع ذلك نال منزلة سامية فى فرنسا بفضل شهرته العلمية ووطنيته العالية وأخلاقه السامية. فتعرف الى أكبر رجال العلم والسياسة

فى ذلك العصر واتصل بهم بصلات الصداقة والود فكان أصدقاؤه هم خلاصة عظماء فرنسا فنهم «ترجو» الوزير والعلامة الاقتصادى الكبير و «بوفون» العالم والكاتب العظيم . والفيلسوف «دالمبير» أحد واضعى دائرة المعارف الفرنسية والعلامة «كوندورسيه» و «الدوق لاروشفوكولد» العالم النبيل و «مالزرب» الوزير العلامة والقاضى النزيه صديق الملك لويس السادس عشر و «بومارشيه» الكاتب الشاعر والكونت «فرجن» وزير خارجية فرنسا وغيرهم

فاستعان فرنكلن بصداقة هؤلاء العظماء على تذليل الصعاب وتمهيد السبل لاجتذاب صداقة فرنسا ومحالفتها . ولم تقف مساعيه عند حد الحصول على مساعدات فرنسا غير الرسمية بل كان يواصل السعى فى اقناع حكومة لويس السادس عشر بالانضمام رسمياً لجانب أمريكا ضد انجلترا وعقد معاهدة مع الولايات المتحدة باعتبارها دولة مستقلة. وكان يساعده مباشرة فى مسعاه لدى البلاط الكونت «فرجين» وزير الخارجية والمسيو «بومارشيه» وقدم الكونت فرجين تقريراً الى الملك فى ٢٣ يوليو سنة ١٧٧٧ أظهر فيه ضرورة مجاهرة الحكومة الفرنسية بمؤازرة الولايات المتحدة منبئاً ان مصلحة فرنسا تقتضى ذلك. فوافق الملك على هذه الخطة وأخذت الحكومة ترقب الفرصة التى تعلن فيها الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة

انتصار الامريكان

فى معركة ساراتوجا

وقد هيأ الامريكان بجهادهم هـذه الفرصـة إذ أرسل المؤتمر الى «فرنكلن» فى ديسمبر سنة ١٧٧٧ نبأ انتصار الامريكان على جيش الجنرال «بورجون» الانجليزى الذى سلم فى معركة «ساراتوجا» (١٦ اكتوبر سنة ١٧٧٧) فكان هذا الانتصار العظيم أبلغ حجة لمن كانوا يحثون الحكومة على الانضمام علنا الى جانب الولايات المتحدة والاعتراف باستقلالها. وقد برهن الامريكان بانتصارهم فى هذه المعركة على انهم أهل لاعتراف الامم باستقلالهم ومد يد المساعدة اليهم فبدأت المفاوضات الرسمية بين حكومة لويس السادس عشر والبعثة الامريكية التى يرأسها «فرنكلن» لعقد معاهدة تحالف بين الدولتين

المعاهدة بين فرنسا والولايات المتحدة

ونجحت المفاوضات فأسفرت عن معاهدة ٦ فبراير سنة ١٧٧٨ التى تضمنت الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة وتوثيق العلاقات التجارية بين الدولتين وعقد محالفة بينهما تعهدت فيها فرنسا بضمان أملاك لها كما تضمن الولايات المتحدة لفرنسا الدفاع عن مستعمراتها فى جزر الانتيل

فجاءت هذه المعاهدة متوجة لجهاد الامريكان فى ميدان القتال ولمساعي الرسول العظيم «فرنكلن»

قوبلت هذه المعاهدة فى باريس بالابتهاج العظيم وانهالت التهانىء على «فرنكلن» لنجاحه فى مسعاه . واستقبل الملك فى ٢٠ مارس سنة ١٧٧٨ المفوضين الامريكان وعلى رأسهم العلامة «فرنكلن» كمندوبى دولة مستقلة

درس للامم الناهضة

وأصبح فرنكلن موضع اعجاب الباريسيين واحترامهم فكان يسترعى الانظار بوقاره وبساطته وحكمته وزاد فى الحفاوة به أن مبادىء الحرية التى نشرها فلاسفة القرن الثامن عشر أمثال «جان جاك روسو» و«فولتير» كانت قد بدأت تختمر فى الاذهان فكان الشعب الباريسى يحيى فى المفوضين الامريكان روح الحرية الجديدة التى أشرقت شمسها من وراء الاقيانوس ولا غرو فقد وقعت هذه الحوادث قبل نشوب الثورة الفرنسية الكبرى بعشر سنوات

ومما يذكر فى هذا الصدد ان الفيلسوف « فولتير » كان قد عاد فى ذلك الحين الى باريس بعد ان كان مبعداً عنها سبعاً وعشرين سنة . وكان فولتير يمثل فى أوربا بأسرها مذهب حرية الرأى فأحدثت عودته الى باريس تأثيراً كبيرا فى الحياة الفكرية والسياسية . وكان الفيلسوف العظيم يناهز الرابعة والثمانين من عمره فأقبل عليه المفوضون الامريكان يحيونه وتقدم اليه «فرنكلن» وقدم اليه حفيده الصغير فبارك له فولتير « باسم الله والحرية »

وفى ٢٩ ابريل سنة ١٧٧٨ حضر الشيخان الجليلان «فولتير» و«فرنكلن» جلسة اكاديمية العلوم فى باريس وجلسا معاً فكان لحضورهما اثر كبير

فى النفوس . وكانت التحيات الموجهة الى فرنكلن تعتبر كأنها موجهة للشعب الأمريكى

هكذا يخدم النوابغ والعظماء بلادهم ويرفعون شأن مواطنيهم فى الديار الأجنبية . فهم حيثما حلوا وأينما ارتحلوا يشرفون أممهم ويجعلونها موضع الاحترام والاعجاب . وهم فى نظر الامم جماع عنوان مجد بلادهم وبرهان حياتها ودليل عظمتها ورفعتها

أرسلت صورة المعاهدة الى المؤتمر الامريكى فتلقاها بالهتاف والابتهاج وأقرها . وكان الماركيز «لافاييت» من اكثر الناس سروراً لما علم بنبأ التوقيع على المعاهدة لأنه بعد أن جاهد بسيفه فى صفوف الامريكان ذوداً عن حرية الشعب الامريكى رأى مساعيه قد كللت بالنجاح وأقره مواطنوه على خطته واحتذوا حذوه واستمعت الحكومة لنصحه وهو بعد لم يتجاوز الحادية والعشرين

اشتراك فرنسا فى الحرب الامريكية

اعلن للحكومة الانجليزية في ١٣ مارس سنة ١٧٧٩ اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال جمهورية الولايات المتحدة . فكان هذا الاعلان بمثابة اعلان حالة الحرب بين الدولتين . وبدأت الحرب فعلا بينهما بحرا فى ١٨ يونيو سنة ١٧٧٨ وأسلت الحكومة الفرنسية أسطولا بقيادة الاميرال «كونت دستنج» الى المياه الامريكية لمحاصرة الاسطول الانجليزى هناك وقد سافر مع الاسطول المندوب الامريكى «سيلاس دين» الذى استدعاه المؤتمر الامريكى وانتخب خلفا له «جون آدمس»

الذى كان من أكبر الاعصاء شأنا (والذى خلف فيما بعد جورج واشنطون فى رآسة الجمهورية)

وكان «مع سيلاس دين» المفوض الفرنسى المسيو «جيرار» الذى أرسلته الحكومة الى المؤتمر كسفير فرنسا لدى الجمهورية الجديدة . فاستقبله المؤتمر الامريكى استقبالا حافلا لانه أول سفير جاء من أوروبا يحمل أوراق اعتماده للدولة المستقلة الجديدة ووضع الاميرال« دستنج»أسطوله تحت تصرف المؤتمر ليعمل فى البحر بالاتفاق مع الجنرال«وشنطون»الذى كان يقاتل فى البر

وقد عزم « لافييت » بعد أن وصل السفير الفرنسى « جيرار» الى امريكا وأقر المؤتمر المحالفة ان يعود الى بلاده ليواصل هناك سعيه فى توثيق عرا التحالف بين الامتين ولانه كان يشعر بالحنين الى وطنه الذى هاجر منه منذ ثمانية عشر شهرا والشوق الى زوجه التى تركها وهى حامل

فأستأذن «لافاييت» المؤتمر فى السفر فقرر المؤتمر فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٧٧٨ شكر الماركيز على خدمه الجليلة التى أداها للولايات المتحدة وقرر اهداءه سيفا يقدمه له فى باريس سفير أمريكا لدى فرنسا (العلامة فرنكلن) كتذكار من الشعب الامريكى لمن بذل فى سبيله نفسه وماله وراحته . وأرسل المؤتمر من جهة أخرى رسالة الى الملك لويس السادس عشر يذكر فيها خدم «لافاييت» وينوه بكفايته وشجاعته

والواقع ان امريكا كانت فى حاجة كبرى الى مساعى « لا فاييت » فى فرنسا فان حالة الجمهورية الجديدة لم تكن تدعو الى الثقة بالفوز وكان المؤتمر شاعراً بحرج المركز لان القوات التى كانت تحت تصرف «واشنطون»

فى حرب الاستقلال لم تكن كافية لتتغلب على قوات انجلترا . وكانت الحالة المالية فى امريكا سيئة جداً ولم يكن اعتراف فرنسا باستقلال الولايات المتحدة ولا المعاهدة بين البلدين ولا المساعدات التى أمدت بها فرنسا حليفتها الجديدة بضامنة الفوز بل كان من المحتوم ان ترسل فرنسا جيشا الى امريكا ليشترك مع الجيش الوطنى فى القتال . فكانت مهمة « لافاييت » أن يساعد السفير « فرنكلن » فى استعجال ارسال مثل هذا الجيش الى امريكا

ولم تكن هذه المهمة سهلة لأن مالية الحكومة الفرنسية فى ذلك الحين لم تكن تساعد كثيراً على تجريد حملة عسكرية الى ما وراء البحار

لافاييت وفرنكلن

وصل « لافاييت » الى فرنسا فى فبراير سنة ١٧٧٩ فقوبل من الشعب مقابلة حماسية ووجد « فرنكلن » يصل الليل بالنهار فى القيام بمهمته الشاقة. فحمل اليه من قبل المؤتمر لقبه الجديد وهو « سفير الولايات المتحدة المفوض » ورسالة من المؤتمر متضمنة تعليمات اليه. وكان « فرنكلن » لا ينفك يطلع المؤتمر على كل مساعيه فى باريس ويرسل اليه التقارير ويتلقى منه التعليمات الخاصة بمهمته

كان « لافاييت » بعد عودته من أمريكا العضد الأيمن « لفرنكلن » فأخذ يبذل مساعيه ويستخدم مركزه الأدبى لاستعجال الحكومة فى إرسال الحملة العسكرية الى أمريكا وفى مطاردة الاسطول الانجليزى فى البحار . والواقع أن « لافاييت » كان له فى ذلك العهد نفوذ عظيم جداً

فى الوزارة وفى بلاط الملك . وكان السكونت « فرجين » وزير الخارجية يؤيده فى ضرورة تدخل فرنسا الحربى فنجح فى مسعاه وأخذ الاسطول الفرنسى يجوب البحار ويناوىء الانجليز فى المستعمرات ودخلت اسبانيا وهولاندا فى الحرب بجانب فرنسا فزاد مركز انجلترا حرجا

وقد كان «لافاييت» يطمع فى أن يحمل الحكومة الفرنسية على اعداد حملة عسكرية تنزل فى انجلترا وتضربها الضربة القاضية .وكادت مساعيه تنجح لولا اجفال بعض الوزراء ورجال الدولة وخصوصا «نيكر» و«مور باس» من عواقب هذه الحملة فحبط المشروع .ولكنه نجح فى اعداد الحملة العسكرية لامريكا فقررت الحكومة ارسال جيش فرنسى بقيادة الجنرال «روشامبو» لينضم الى جيش الجنرال واشنطون.وكذلك أرسلت الحكومة الى امريكا كثيرا من الامدادات والمساعدات المالية التى كان الجيش الامريكى فى أشد الحاجة اليها

هزيمة الجيش الانجليزي

وانتهاء الحرب

وصلت الحملة العسكرية الفرنسية الى امريكا فى منتصف سنة ١٧٨٠ وسبقها الماركيز «لافاييت» ليمهد لها سبيل الاشتراك مع الجيش الوطنى الامريكى . وكان واشنطون ينتظر المدد الفرنسى بنافد الصبر لما كانت عليه حالة الجيش الوطنى من الضعف الذى كان يخفيه واشنطون بثباته وصبره . ولما وصل المدد الفرنسى اشتدت عزائم الامريكان وأعدوا العدة لملاقاة الجيش الانجليزى الذى كان تحت قيادة الجنرال « كورنواليس »

فاستأنفوا القتال وحاصروا الجيش الانجليزى فى « يورك تون » وانتهت المعركة بهزيمة الانجليز وتسليم جيش الجنرال « كورنواليس » بأسلحته ومدافعه وذخائره فى يورك تون (١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١)

ولما وصل رسول الجيش الى فيلادلفى يحمل الى رئيس المؤتمر نبأ انتصار الامريكان والفرنسيين فى تلك المعركة عم الخبر أرجاء المدينة فى بضع دقائق فملأ القلوب حماسة وسروراً ودقت اجراس الكنائس وأطلقت المدافع اعلانا بابتداء عهد استقلال الولايات المتحدة لان هذه المعركة الفاصلة جعلت الاستقلال الذى قرره المؤتمر حقيقة واقعة

وصل نبأ معركة يورك تون الى أوروبا بعد عشرين يوما فأحدث تأثيراً كبيرا فى انجلترا وابتهاجاً عظيما فى فرنسا

ففى انجلترا عجلت هذه الكارثة التى حلت بالجيش الانجليزى سقوط وزارة اللورد « نورث » الذى كان يتمسك بسياسة الشدة حيال الولايات الامريكية الثائرة وأخذ الرأى العام يتحول ويميل الى وضع حد للقتال

اعتراف انجلترا

باستقلال الولايات المتحدة

بدأت مفاوضات الصلح فى باريس فى شهر مارس سنة ١٧٨٢ وكان « فرنكلن » ما زال مقيما بها على اعتلال صحته وضعف شيخوخته . وقد طلب الى المؤتمر قبل انتهاء الحرب ان يسمح له بالعودة الى أمريكا لانه شعر بدنو أجله وأراد أن تكتحل عيناه برؤية الوطن قبل أن يودع الدنيا . ولكن المؤتمر كتب اليه يدعوه الى البقاء لتستفيد البلاد من كفاءته

فى مفاوضات الصلح . فصدع بالامر وبقى فى باريس سفيراً لامريكا ومفوضا عنها فى المفاوضات التى طالت بسبب ما كانت تلجأ اليه السياسة الانجليزية من المحاولات والتأجيلات واستمرت المفاوضات سنة كاملة الى أن أسفرت عن توقيع معاهدة فرساى فى ٢٠ يناير سنة ١٧٨٣ التى اعترفت فيها انجلترا باستقلال الولايات المتحدة . وبذلك تكونت تلك الدولة التى صار لها فى العالم شأن عظيم ولم يكن عدد سكانها فى ذلك الحين يزيد على ثلاثة ملايين وربع

واشنطون محرر امريكا

انتهت مهمة «جورج واشنطون» بتحرير البلاد من النير الاجنبى . فهو جدير بأن يلقب بحق « محرر امريكا » لان كفاءته وفضائله واخلاقه يرجع اليها معظم الفضل فى نجاح الجهاد الوطنى . ولولا نفوذه الادبى لدب دبيب الانقسام فى البلاد والجيش فى خلال سنوات القتال . فقد كان يحافظ على الوحدة الوطنية ويبذل فى هذا السبيل كل جهوده لانه كان يعتقد ان هذه الوحدة هى أساس الفوز وعنوان النجاح . كان يشدد العزائم اذا وهنت . ويحيى الهمم اذا فترت . ويعيد الى الصفوف اتحادها اذا تفرقت . كانت البلاد مهددة فى اثناء الجهاد الوطنى بالتفرق والانقسام لما كان بين سكان الولايات من المنازعات والمنافسات ، فكان يزيل بحكمته السياسية كل خلاف ، ويعيد الى النفوس صفاءها والى القلوب اخلاصها وولاءها

واليه يرجع الفضل فى احباط الفتنة التى كادت تنشب بين ضباط

الجيش والمؤتمر عقب انتهاء القتال بسبب الخلاف على مطالبهم فخطب فيهم «واشنطون» خطبة مؤثرة حذرهم فيها عواقب الانقسام وكان سفير التوفيق والصلح بينهم وبين المؤتمر باجابة معظم طلباتهم

وبعد ان دقت ساعة الحرية فى امريكا عول على الابتعاد عن الحياة العامة . فجمع اخوانه وزملاءه فى الجهاد فى نيويورك يوم ٤ ديسمبر سنة ١٧٨٣ وودعهم وداعاً مؤثراً وصافحهم جميعاً ثم ذهب الى فيلادلفى حيث ينعقد المؤتمر ورفع الى رئيس المؤتمر استقالته من القيادة العامة وأعلن أنه لايقبل أى مركز فى الحياة السياسية . وسافر الى قريته «مون فرنون» ليعيش فيها عيشة الهدوء والعزلة بعد ان غاب عنها ثمانى سنوات

واشنطون في عزلته

وهكذا زهد هذا الرجل العظيم في كل مظاهر الجاه والابهة ، ورفض كل مكافأة وارتضى لنفسه حياة العزلة والبساطة بعد ان تم على يده تحرير امريكا . أى بعد أن قام بعمل ينحنى التاريخ أمام عظمته وجلاله وتكونت بفضل جهاده دولة من أعظم الدول شأناً وأوسعها ملكا

كتب واشنطون فى عزلته الى صديقه فى الجهاد «الماركيز لافاييت» كتابا يقول له فيه :

« لقد أصبحت فرداً من آحاد الناس أعيش عيشة العزلة على ضفاف نهر « بوتوماك » تحت ظلال التين والعنب بعيداً عن ضوضاء ميادين القتال ومسارح الحياة السياسية . الآن أقضى الحياة هادئاً أنعم بتلك

المسرات التي لا يستطيع أن يقدرها الجندي الذي يدأب وراء الشهرة العسكرية أو السياسي الذي يقضي الايام تعباً والليالي قلقاً يفكر في الخطط والوسائل التي تحقق لبلاده السعادة والهناء ولو كان فيها شقاء الشعوب الاخرى كأن الدنيا على سعتها أضيق من أن نعيش فيها جميعاً عيشة السلام والهناء - اني لا أحسد أحداً ولا أنافس انسانا . أنظر الى الناس جميعاً كأنهم أصدقائي واخواني . وهكذا أقضي الحياة وسأجتاز غدير الدنيا هادئ البال مطمئن النفس حتى ألحق بآبائي في مثواهم الأبدي»

هذا ما كتبه «واشنطون» في فبراير سنة ١٧٨٤ . ولكن الحوادث لم تحقق أمله ولم تدعه ينعم بهدوء العزلة

عودة واشنطون الى السياسة

وانعقاد الجمعية الوطنية المؤسسة

ذلك ان الولايات المتحدة بعد ان تم تحريرها كانت مضطربة الاحوال في الداخل مهددة بأن تنفصم عرا وحدتها . كان المؤتمر الذي تكون منذ سنة ١٧٧٤ يؤلف بين الولايات الثلاث عشرة للدفاع عن كيانها والذود عن حريتها وينظم الجهاد الوطني وقد ألف منها وحدة سياسية جديدة ولكن كانت كل ولاية محافظة على استقلالها وشخصيتها القديمة بهيئاتها وحكومتها وكان المؤتمر ضعيف السلطة النظامية وكانت الولايات تتنافس فيما بينها وتفصلها المزاحمات الاقتصادية والرسوم الجمركية بدرجة خيف منها على كيان الدولة الجديدة

عالج المؤتمر هذه الحالة في أثناء حرب الاستقلال ووضع في ٩ يوليو

سنة ١٧٧٨ دستوراً مؤلفاً من ثلاث عشرة مادة يجعل الرابطة بين الولايات المتحدة قائمة على قاعدة « اتحاد ولايات مستقلة » أى انه لم ينشىء دولة ذات سلطة مركزية قوية

وقد بدىء فى تنفيذ هـذا الدستور من سنة ١٧٨١ وبقى معمولا به ست سنوات لغاية سنة ١٧٨٧ فأظهرت التجربة ان هذا الدستور يجعل الوحدة القوميـة مهددة بالانفصام لو لم يتداركهـا أقطاب الأمريكان فى ذلك العهد . فقد كانت الحـكومة المركزية ضعيفة ليس لها من النفوذ أو السلطة على حكومات الولايات مايحقق وحدة الدولة . كانت مثقـلة بالديون التى اضطرت الى اقتراضـها أثناء الحرب وليس لها سلطـة على الحـكومات اللامركزية فلا تستطيع فرض الضرائب على الولايات ولا سن القوانين المالية والحربية لها : وضعف لهذا السبب شأن المؤتمر وكادت سلطته تضمحل أمام النزعات الاستقلالية فى الولايات فكان من الضرورى التعاون على وضع دستور جديد للولايات المتحدة

ففى ٢١ يناير سنة ١٧٨٦ دعا مجلس ولاية فرجينيا الولايات الاخرى الى عقد « جمعية وطنيـة » لوضع نظام ارتباط جمركى بين الولايات يمنع التزاحم التجارى فيما بينها ويجعلها كتلة واحدة أمام التجارة الاجنبيـة . فلبى الدعوة أربع ولايات فقط وهى « نيويورك » « ونيوجرس » « ودلاور » و« بانسلفانيا »

واجتمع مندوبوها فى سبتمبر سنة ١٧٨٦ فى « انابوليس » وكان عددهم قليلا ولا يمثلون الولايات كلها . ولـكنهم تداولوا فى الامر فاتفقوا بالاجماع على اعتبار الحالة خطيرة ووجوب وضع دستور يقوى وحـدة الدولة .

ووضع النائب «هاملتون» تقريرا فى هذا الشأن قبل بالاجماع فى ١٤ ستمبر . وتقرر دعوة الولايات الى عقد جمعية وطنية جديدة تشترك فيها الولايات كلها

وأرسلت الدعوة والقرار الى المؤتمر والى مجالس الولايات وحدد فيها لانعقاد الجمعية الوطنية شهر مايو سنة ١٧٨٧ فى فيلادلفى وهى المدينة التاريخية التى كان ينعقد فيها المؤتمر

وضع الدستور

قبلت الولايات الدعوة وانتخبت مندوبيها واجتمعت الجمعية الوطنية بفيلادلفى يوم ١٤ مايو سنة ١٧٨٧

وكانت تجمع أقطاب الامريكان فى ذلك العصر وفى مقدمتهم «جورج واشنطون» و «فرنكلن» و « هاملتون » و «ماديسن» و «ديكنسون » و « موريس » وكان عدد الاعضاء ٥٥ نائبا . فانتخبت الجمعية بالاجماع « جورج واشنطون» رئيسا لها بناء على اقتراح «فرنكلن» وبذلك عاد « واشنطون» الى ميدان العمل العام بعد ان ظن انه اعتزل الحياة الحربية والسياسية نهائيا . وظلت الجمعية منعقدة أربعة أشهر تتباحث فى قواعد الدستور الامريكى . وكانت الميول مختلفة والمشارب متباينة الى درجة انه خيف على البلاد ان ينفرط عقد الجمعية دون أن توفق الى وضع الدستور لان فريقا من نواب الولايات كان يتمسك بجعل السلطة المركزية للدولة ضعيفة وفريقا آخر كان يريد جعلها قوية لتحفظ للدولة الجديدة وحدتها وقوتها . وأخيرا تغلبت النظرية الاخيرة

واختلف الاعضاء أيضا فى طريقة تمثيل الولايات فى مجاسى النواب والشيوخ ، فالولايات الصغيرة كانت تريد أن يكون التمثيل واحداً بالنسبة لكل الولايات . والولايات الكبيرة كانت تريد أن يكون بنسبة عدد السكان وأخيرا اتفقوا على حل وسط وهو أن يكون التمثيل فى مجلس النواب بنسبة عدد السكان فتمتاز الولايات الكبيرة على الصغيرة فى عدد نوابها وفى مجلس الشيوخ يكون التمثيل بنسبة واحدة وعدد واحد لكل ولاية وذلك ان يكون لكل ولاية عضوان اثنان فى المجاس كائنا عدد سكانها ما كان

ووفق الاعضاء الى تقرير الدستور فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ وكتب فى ذيل الدستور قبل توقيع المندوبين العبارة الآتية « بناء على طلب « واشنطون » تقرر فى الجمعية الوطنية باجماع الولايات الممثلة فيها يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧ فى السنة الثانية عشرة من استقلال الولايات المتحدة »

ثم عرض الدستور على مجالس الولايات الثلاث عشرة فأقرته فى ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨ بعد مجادلات شديدة لان حزبا كبيرا من أعضاء تلك المجالس كان يعارض انشاء حكومة مركزية قوية تضعف بجانبها سلطة الولايات

انتخاب واشنطون

رئيساً للجمهورية

ثم جرت الانتخابات لرآسة الجمهورية وفاقا لاحكام الدستور الجديد فانتخب (جورج واشنطون) رئيسا للجمهورية فى ٦ ابريل سنة ١٧٨٩

وانتخب « جون آدمس » وكيلا للجمهورية

وبانتخاب «جورج واشنطون» رئيسا للجمهورية تم تكوين الولايات المتحدة نهائيا وانتهى عهد الثورة الامريكية وكللت بالنجاح فى هذه السنة . وفيها أيضا بدأت الثورة الفرنسية الكبرى فكأن الثورة الفرنسية قد بدأت اذ انتهت الثورة الامريكية وهذا من المصادفات العظيمة الشأن فى التاريخ الانسانى

وكان انتخاب «واشنطون» للرآسة من العوامل الرئيسية فى تقوية الوحدة الامريكية لان نفوذه الكبير وشخصيته المحترمة ومحبة الامريكان له باعتباره بطل الاستقلال الوطنى كسبت السلطة التنفيذية والحكومة المركزية مهابة واحتراما كانا ضروريين لسلامة الجمهورية الامريكية فى عهدها الاول . فواشنطون بعد أن أدى لبلاده أعظم الخدم فى ميادين القتال الوطنى خدمها أيضا خدمة كبرى فى تكوين وحدتها السياسية تلك الوحدة التى كانت أساس رقيها واتساع ملكها فى العالم

ثم أعيد انتخابه للرآسة من ٤ مارس فى سنة ١٧٩٣ الى سنة ١٧٩٧ ولم يقبل تجديد انتخابه للمرة الثالثة فاعتزل الحياة السياسية نهائيا واعتكف فى مزارعه «بمون فرنون» الى ان انتهت حياته الكبيرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٧٩٩

ان الدستور الامريكى الذى وضع سنة ١٧٨٧ لم يزل باقيا للآن أى منذ أكثر من ١٣٢ سنة . فهو أقدم دستور مكتوب موجود الى الآن لان الدستور الانجليزى وان كان أقدم من الدستور الامريكى عمراً ليس دستوراً مكتوباً بل هو مجموعة قواعد تقررت فى تواريخ مختلفة وأزمنة

متعاقبة . فالدستور الامريكى باق كما وضع سنة ١٧٨٧ مع تعديلات معدودة أدخلت عليه على تعاقب السنين دون ان تغير من جوهره . وقد انضمت الى الولايات الثلاث عشرة المكونة للولايات المتحدة ولايات أخرى قبلت على التعاقب ضمن أجزاء الجمهورية فأصبحت مؤلفة من ٤٦ ولاية

قواعد الدستور الامريكي

وتتلخص قواعد هذا الدستور مع التعديلات التى أدخلت عليه فى المبادئ الآتية :

السلطة التشريعية

تتولى السلطة التشريعية هيئة « المؤتمر » وهى مؤلفة من مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فمجلس النواب ينتخب أعضاءه سكان الولايات بنسبة نائب لكل ٣٠ الف نسمة بحسب نظام الانتخاب الذى تقرره كل ولاية . وكلها تجعل الانتخاب على درجة واحدة . ومعظمها يجعله عاماً غير مقيد بشرط . وبعضها يشترط فى الناخب أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة وبعضها يشترط أن يدفع الناخب ضريبة ما . وكلها تشترط أن يكون بالغاً من السن ٢١ سنة

ويشترط فى العضو المنتخب أن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة وأن يكون متجنساً بالجنسية الامريكية منذ سبع سنوات على الاقل ومقيما وقت الانتخاب فى الولاية التى تنتخبه . ومدة انتخاب الاعضاء سنتان

ومجلس الشيوخ ينتخب أعضاؤه بمعرفة مجالس الولايات ولكل

ولاية عضوان . ومدة انتخابهم ست سنوات ويتجدد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويشترط فى العضو أن يكون بالغاً من السن ٣٠ سنة وأن يكون حائزاً للجنسية الامريكية منذ تسع سنوات على الأقل ومقيما وقت الانتخاب فى الولاية التى انتخبته

سلطة المؤتمر

يقرر المجلسان مشروعات القوانين ويقرها رئيس الجمهورية . فاذا لم يقرها أعادها الى المجلس الذى نظرها لأول مرة مشفوعة بآرائه واعتراضاته عليها . فيعيد هذا المجلس النظر فيها وله أن يقرها كما هى اذا اتفقت على ذلك أغلبية ثلثى الأعضاء ويرسلها الى مجلس الشيوخ فاذا اتفقت كذلك أغلبية ثلثى أعضائه على تقريرها أصبح المشروع قانوناً واجب التنفيذ

فالدستور يعطى رئيس الجمهورية الفيتو ولكنه مقيد باعادة النظر فى القانون أمام المؤتمر وللمؤتمر الكلمة العليا كما تقدم

بين الدستور حدود السلطة التشريعية التى يملكها المؤتمر ليعرف منها اختصاصه واختصاص المجالس النيابية الخاصة بالولايات . وذلك انه لما كانت الولايات المتحدة هى دولة لامركزية مؤلفة من ٤٦ ولاية متحدة فللولايات هيئات نيابية خاصة تقرر شؤونها الداخلية . وللمؤتمر السلطة التشريعية العامة وأهم ما تتناوله حدود تلك السلطة وضع الضرائب والقوانين المالية للدولة وعقد القروض وتنظيم العلاقات التجارية والخارجية ونظام الجنسية والعملة والبريد والمحاكم واعلان الحروب وتنظيم الجيش والبحرية

وقد حظر الدستور على مجالس الولايات أن تفتئت على هذه الاختصاصات

وللمؤتمر أن يقرر قبول ولايات جديدة فى الجمهورية فيسرى عليها الدستور الامريكى ويضمن لها مزاياه . وللمؤتمر أن يعرض ادخال تعديلات فى الدستور بشرط أن يكون ذلك بناء على طلب ثلثى الاعضاء ويجوز أن يكون التعديل بناء على طلب الهيئات النيابية لثلثى الولايات . وفى الحالتين لايتم التعديل الا اذا أقرته الهيئات النيابية فى ثلاثة أرباع الولايات

وللمجلس الشيوخ فوق اختصاصه التشريعى اختصاصان آخران :

(ا) ان تعيين الموظفين الذى هو من حقوق رئيس الجمهورية لايكون نهائيا فيما يتعلق بكبار الموظفين كالسفراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا الا بعد اقرار مجلس الشيوخ

(ب) ان المعاهدات المعقودة مع الدول الاجنبية لاتكون نافذة الا اذا أقرها المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه . وهذا الحق هو الذى أبطل معاهدة فرساى التى وقع عليها الرئيس « ويلسون » ورفض مجلس الشيوخ اقرارها فأصبحت فى نظر الولايات المتحدة فى حكم العدم

وللمجلس الشيوخ أيضاً اختصاص جنائى وهو محاكمة من يتهمهم مجلس النواب ويطلب اليه محاكمتهم

وله محاكمة رئيس الجمهورية وفى هذه الحالة يرأس المجلس قاضى القضاة (رئيس المحكمة العليا)

السلطة التنفيذية

وضع الدستور الامريكى قاعدة الفصل بين السلطات وهى القاعدة التى كانت معروفة فى ذلك العهد وشرحها الفيلسوف « مونتسكيو » فى كتابه « روح الشرائع » الذى تشبع منه معظم أعضاء الجمعية الوطنية فقرر الدستور أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية الذى ينتخب لمدة أربع سنوات بالانتخاب العام على درجتين وذلك ان كل ولاية تنتخب لهذا الغرض عددا من المندوبين مساويا لعدد أعضائها فى مجلس النواب والشيوخ ويكون انتخاب هؤلاء المندوبين بحسب نظام انتخاب كل ولاية . ويشترط فى المندوب ألا يكون فى الوقت نفسه موظفا فى الحكومة أو عضوا فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ . وحكمة هذا القيد أن المشرع أراد أن يكون هؤلاء المندوبون بعيدين عن تأثيرات الحكومة أو التأثيرات السياسية فى المؤتمر . وأن يكونوا ممثلين لرأى الامة مباشرة فى اختيار الرئيس الحائز لثقة الشعب

وقد جرت التقاليد الانتخابية فى امريكا منذ سنة ١٧٩٦ على ان مندوبى الانتخاب يتلقون من الناخبين اسم مرشحهم للرآسة بمعنى انهم يعبرون فى الانتخاب عن ارادة ناخبيهم ولا يخرجون عنها فكأنهم حقيقة يعبرون عن رأى الشعب مباشرة فى انتخاب رئيس الجمهورية وهذه الطريقة تشبه أن تكون انتخابا عاما على درجة واحدة لان وكالة مندوبى الانتخاب محدودة برغبة الموكلين أنفسهم

ويشترط فى رئيس الجمهورية أن يكون أمريكيا بالغاً من السن ٣٥ سنة مقيما فى الولايات المتحدة منذ ١٤ سنة على الأقل . ويتولى فرز أصوات الانتخاب رئيس مجلس الشيوخ بحضور أعضاء المؤتمر فينتخب المندوبون رئيساللجمهورية ونائبا للرئيس وهذا الاخير يكون فى الوقت نفسه رئيساً لمجلس الشيوخ ويجلس على كرسى رآسة الجمهورية اذا مات الرئيس او استقال قبل انقضاء السنوات الاربع المحدودة لرآسته. ويجوز اعادة انتخاب الرئيس بعد انتهاء مدته . وهذا المبدأ مستنتج من عدم وجود نص على منع اعادة الانتخاب وقدكان النص على المنع موجوداً فى مشروع الدستور ولكن الجمعية الوطنية حذفته فأباحت بذلك اعادة الانتخاب . وطبق هذا المبدأ فى انتخاب عدة رؤساء « كواشنطون » و «جفرسن » و« ماديسن » و « منرو » و «ابراهاملنكلن» و«جاكسن» و «جرانت » و « ماكنلى » و« روزفلت » و« ويلسن » ولكن لم يعد انتخاب أحد الرؤساء أكثر من مرة فاعتبر ذلك من التقاليد الدستورية المحترمة

ولرئيس الجمهورية حق رآسة القوات البرية والبحرية للدولة وله حق العفو . وله حق تعيين الموظفين ولكن كبار الموظفين كالسفراء والوزراء والقناصل وقضاة المحكمة العليا لايصح تعيينهم الا بعد مصادقة مجلس الشيوخ

السلطة القضائية

والسلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم التى يقرر المؤتمر انشاءها والقضاة يتمتعون فعلا بحق عدم العزل

عدم تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امام المؤتمر

لم يقرر الدستور مبدأ مسؤولية الوزراء امام المؤتمر فالوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية وليس للرئيس حق حل المؤتمر

وهذا عيب فى الدستور لان الوزارة ليس مقضيا عليها بالسقوط اذا لم تحز ثقة مجلس النواب أو مجلس الشيوخ واذا اختلف الرئيس والمؤتمر فلا سبيل الى الاحتكام الى الامة ، فلا الوزارة تسقط ولا المجلس يحل بل يبقى الخلاف معلقا الى ان تنتهى مدة انتخاب المجلس او الرئيس كما حدث فى عهد رآسة ويلسن بعد توقيعه على معاهدة فرساى ورفض مجلس الشيوخ قرارها .فان الحالة بقيت معلقة الى ان انتهت مدة رآسة «ويلسن» وانتخب بدله «السيناتور هاردنج» فأخذت الحكومة الامريكية تعقد معاهدات الصلح عن جديد مع المانيا والنمسا

ولا شك ان مسؤولية الوزراء امام رئيس الجمهورية وعدم مسؤليتهم امام المؤتمر مما يزيد فى سلطة الرئيس ويجعل الوزراء كموظفين تابعين له مباشرة وليست هذه الحالة مما يرغب فيها من الوجهة الدستورية

منع الرتب والالقاب

الالقاب ورتب الشرف ممنوعة بنص الدستور وقد نص كذلك على انه لايجوز لاحد من الموظفين الامريكان ان يحصل على رتبة او هدية أو لقب من دولة أجنبية من غير موافقة المؤتمر

*

(الرسالة السادسة)

الجمعية الوطنية الالمانية

سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠

مقدمات الجمعية

نكتب الآن عن التاريخ الحديث الذى وقعت حوادثه على مرأى أو مسمع منا . فان الجمعية الوطنية الألمانية قد انعقدت عقب انتهاء الحرب الكبرى ومع انا قريبو العهد بها فأنها جديرة بالتدوين لأنها تعد من أكبر الجمعيات الوطنية شأنا وأعظمها فى التاريخ أثراً . ولا عجب فى ذلك فهى الجمعية التى تألفت لتبت فى مصير الأمبراطورية الألمانية العظيمة بعد خروجها منهزمة من أكبر حرب عرفها التاريخ . ومع أن الأمبراطورية كانت مهددة بالتفتت والانحلال بعد الهزيمة التى أصابتها فقد استطاعت الجمعية الوطنية أن تحفظ كيانها ووحدتها ووضعت لها دستوراً جديداً شهد علماء التشريع فى بلاد الحلفاء أنه أرقى دستور وضع شاملا لأحدث المبادىء الديموقراطية فضلا عن أنه قد كفل الوحدة الألمانية وقواها وكمل العمل الذى بدأ به بسمارك

فالمانيا قد خرجت منهزمة من الحرب العظمى وأعداؤها متألبون عليها من كل جانب والأمل فى بقائها ضعيف . ولكن الأدمغة الألمانية الكبيرة قد تمكنت من انقاذ الدولة من لجة الفوضى التى كانت غرقة

فيها وأخرجت للعالم دولة جديدة موحدة الكلمة عاملة على استرجاع مكانتها التاريخية . وتبين أن هذه الأمة المجيدة التى كانت عظيمة فى عزها ظهرت أيضا عظيمة فى هزيمتها ومصابها . ولا بد لنا قبل أن نتكلم عن الجمعية الوطنية الألمانية وأعمالها أن نذكر كيف انتقلت المانيا من النظام القديم الى الثورة ثم الى النظام الحديث

الدستور القديم والاصلاحات الجديدة

كانت المانيا لغاية أكتوبر سنة ٩١٨ متبعة أحكام الدستور الامبراطورى الموضوع فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧١ ومع ان هذا الدستور كان من قواعده وجود مجلس الرشتاج الذى هو نوع من المجالس النيابية الا ان المبادىء البرلمانية التى تضمن سلطة الشعب كانت ضعيفة الأثر فى هذا الدستور وأهم هذه المبادىء وهو مسؤولية الوزارة أمام مجلس الرشتاج كان غير موجود فى الدستور . فالوزارة اذا فقدت ثقة المجلس لم تكن مضطرة الى الاستقالة . وكان لمستشار الامبراطورية الذى كان رئيس الوزارة أن يرفض الاجابة عما يوجهه اليه المجلس من الأسئلة لأنه كان مسؤولا أمام الامبراطور لا غير وكان لمجلس الامبراطورية (البوندسرات) الذى يمثل الأمراء وحكومات البلاد التى تتألف منها الدولة سلطة أكبر من مجلس الرشتاج الذى يمثل الشعب وللامبراطور سلطة كبيرة فى الادارة وله الرآسة المطلقة لجيوش البر والبحر . وكانت بروسيا متسلطة نافذة الكلمة بفضل عدد نوابها فى الرشتاج وفى مجلس الامبراطورية وبفضل أن ملكها هو الامبراطور وان رئيس وزارتها هو فى الوقت نفسه مستشار الامبراطورية غير المسؤول أمام مجلس الرشتاج

ولا ريب ان هذا النظام الدستورى المحتوى على تلك العيوب كان محلا للشكوى وكانت الأنظار متطلعة الى اصلاحه . فلما اشتدت وطأة الحرب وجاءت سنة ١٩١٧ وبدأت الأمة الالمانية تنوء بأحمالها وضحاياها العظيمة أخذت الحكومة الامبراطورية تتقرب الى الشعب لتحمله على الاستمرار فى تأييدها وشد أزرها

ففى ٧ ابريل سنة ١٩١٧ أصدر الامبراطور رسالته الشهيرة الى الشعب الالمانى وقد ذكر فيها « وجوب تعديل الدستور ليكون ملائما لمقتضيات الحالة الجديدة وليضمن تعاون افراد الشعب تعاونا مبنيا على الحرية والاخاء »

واخذت الحكومة الامبراطورية تعد الاصلاحات الدستورية الجديدة ونار الحرب مستعرة الى ان جاءت سنة ١٩١٨ وظهرت بوادر الضعف فى صفوف الالمان فى سبتمبر سنة ١٩١٨ فوجه الامبراطور الى مستشاره « فون هرتلنج » خطابه الشهير الذى يستحثه فيه على إجراء الاصلاحات الدستورية . وجاء المستشار الجديد البرنس «ماكس دوباد» وشرع فعلا فى وضع القوانين الدستورية الحديثة وذلك فى اكتوبر سنة ١٩١٨ فتقرر فيها

(أولا) ان مستشار الامبراطورية لا يصح ان يبقى فى منصبه الا اذا كان حائزا لثقة الرشتاج

(ثانيا) ان المستشار مسؤول عن كل الاعمال التى يجريها الامبراطور وانه مسؤول هو والوزراء عن اعمال الحكومة امام مجلس الرشتاج والبوندسرات

ومعنى ذلك ان الدستور الالمانى قد قرر مبدأ مسؤولية الوزارة امام البرلمان وما يستتبع ذلك من سقوط الوزارة اذا لم تحز ثقة مجلس النواب أى المجلس الذى يمثل الشعب

(ثالثا) انه ليس للامبراطور اعلان الحرب وعقد المعاهدات الا بعد موافقة مجلس الرشتاج والبوندسرات بعد ان كان له الانفراد باعلان الحرب فى حالة حدوث هجوم على حدود البلاد

(رابعا) ان ادارة القوات الحربية للامبراطورية يجب أن تكون خاضعة لاشراف البرلمان

الثورة الالمانية

على ان هذه الاصلاحات جاءت فى وقت كانت، قد اختمرت فيه فكرة الثورة فلم تفد فى وقف العاصفة التى هبت على البلاد فاكتسحتها بأسرع من لمح البصر . ذلك ان الثورة شبت فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ فبدأت بين بحارة ثغر كيال الحربى الذين أعلنوا العصيان والفوا مجالسا للجنود له سلطة الاعمال الحربية . وانضم اليهم العمال والفوا أيضا مجالساً للعمال وأعلنوا الاضراب العام . فامتدت الحركة الى هامبورج . ولوبك . وبريم . وكولون . وهانوفر . وماجد بورج . وبرنسويك . وليبزيج . ودرسدن .

وتم ذلك بسرعة مدهشة لم يعرف لها مثيل فى التاريخ ففى مابين ٤ و ٩ نوفمبر عمت الثورة المانيا من أقصاها الى أقصاها وأصبحت السلطة

فى أيدى مجالس العمال والجنود . ومن الغريب أن هذه الثورة لم تصادف مقاومة ما لا من الحكومة ولا من طبقة الحضريين « الطبقة المتوسطة من سكان المدن » . ولعل السبب الحقيقى لذلك ان الامة كانت قد سئمت الحرب بعد أن احتملت فى سبيلها ما احتملت من الضحايا والاهوال وكانت الاذهان قد أشربت بعد توالى الهزائم الالمانية فكرة استحالة استمرار الحرب . واتجهت الى أن المسؤول عما حل بالمانيا من خسائر الحرب ومصائبها هو النظام الامبراطورى فكان من الطبعى أن يتداعى هذا النظام ويسقط بسقوط القوة الحربية الالمانية

عمت الثورة سائر نواحى البلاد ولم يبق الا أن تتوج بسقوط العاصمة وتنزل الامبراطور . على ان السلطة العسكرية فى برلين قد استعدت للمقاومة فأعلنت الاحكام العرفية فى ٥ نوفمبر . ومنعت فى ٧ منه اجتماع مجالس العمال والجنود . على ان الاشتراكيين الديمقراطيين الذين كانوا يناوئون النظام الامبراطورى لم يحفلوا بهذه الاوامر فأوفدوا الوزير الاشتراكى « شيدمان » الى المستشار « ماكس دوباد » يطلب تنزل الامبراطور وولى العهد وعدول الحكومة عن مصادرة الاجتماعات

وكان الموقف خطيراً لان العمال كانوا فى أيدى الاشتراكيين . ولم تكن الحكومة لتقوى امام عاصفة الثورة التى عمت رجاء البلاد فأراد المستشار أن يجعل للانقلاب صفة نظامية وعرض فكرة عقد (جمعية وطنية مؤسسة) تقرر نظام البلاد

فلم يشأ الثوار الانتظار ففى ٩ نوفمبر انعقد « مجلس العمال والجنود » فى برلين وكان أول قراراته اعلان الاعتصاب العام . فلم يكن فى وسع

المستشار أن يقاوم هذه الحركة . وفعلا اضطر الى مخابرة الامبراطور فى فى شأن الحالة الخطيرة التى آلت اليها الثورة فرأى الامبراطور ان ينزل عن العرش فى ذلك اليوم التاريخى (٩ نوفمبر سنة ١٩١٨)وأعلن للمستشار رسميا نزوله عنه كذلك نزول ولى العهد وأعلن فى الوقت نفسه انه سيظل فى منصبه الى أن يعين الوصى على ولى العهد الجديد

على ان الحوادث كانت أسبق مما كان فى حسبانه . ففى اليوم نفسه ذهب الهر « ايبرت » زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين الى المستشار « ما كس دوباد » وطلب منه ان يدع له منصبه محافظة على النظام العام . وبعد مناقشة قصيرة رضى المستشار بالتنزل عن وظيفته وتقلدها الهر « ايبرت » وصرفوا نظراً عن مسألة وصى ولى العهد . ذلك ان الاحزاب الاشتراكية كانت تدعو الى اعلان الجمهورية وكان العمال قوة كبيرة فى أيديهم والحضريون ساكتين يقابلون هذه الحركة بالتسليم التام

اعلان الجمهوريه

فلما تم تقلد الهر «ايبرت» منصب المستشار وقف الهر « شيدمان » على درجات سراى الرشتاج أمام الجماهير المحتشدة وأعلن انتهاء ملك آل هوهنزلرن ونادى « فلتحى الجمهورية الألمانية » ورددت الجماهير هتافه فكان هذا النداء بمثابة اعلان الجمهورية الجديدة

وجرت مثل هذه الحركة فى سائر عواصم الممالك والامارات الالمانية فى اليوم نفسه فأعلنت الجمهورية فيها جميعاً وتنزل جميع الملوك والأمراء عن عروشهم

فالجمهورية الالمانية يبدأ تاريخها فى يوم ٩ نوفمبر سنة ٩١٨
كان سقوط النظام الامبراطورى مدعاة الى انحلال الأنظمة والهيئات التى تكونت فى عهده . فلم يعد لمجلس الامبراطورية (البوندسرات) وجود . أما مجلس الرشتاج الذى يعتبر نفسه نائباً عن الشعب بحكم الانتخاب العام فقد حاول رئيسه الهر « فهرنباخ » أن يدعو الى عقده ليتداول فى الحالة الجديدة . ولكن الحكومة الثورية أنذرته بعدم انعقاده وكاد يقوم نزاع بين فهرنباخ والحكومة الجديدة ولكن المجلس لم ينعقد من ذلك الحين . وفى فبراير سنة ٩١٩ صدر قرار من الحكومة باعتباره منحلا ابتداء من ٩ نوفمبر سنة ٩١٨

على ان النزاع الخطير كان قد بدأ بين القائمين بالثورة على طبيعة النظام الجديد الذى سيحل محل النظام الامبراطورى . فالواقع ان السلطة أصبحت مؤقتاً بعد الثورة فى يد مجلس العمال والجنود وأخذ أعضاء هذه المجالس ودعاتها يبحثون فى وضع النظام الجديد فانقسموا الى فريقين فريق الاشتراكيين الديمقراطيين . (فريق شيدمان وايبرت) الذين كانوا يرمون الى تأسيس جمهورية ألمانية ديمقراطية بواسطة (جمعية وطنية) تدعى في أقرب وقت . وفريق الاشتراكيين المستقلين والشيوعيين أو السبرتاكوس الذين كانوا يريدون تطبيق نظام البلشفية بابقاء السلطة فى يد مجالس العمال والجنود على طريقة السوفييت الروسية بحيث يسود مبدأ تحكم الطبقات العاملة دون سواها ويكون الغرض من انشاء الجمهورية علي هذا الأساس جعل الثروة ووسائل الانتاج ملكا للمجتمع.

فالفرق عظيم جداً بين الغايتين ولم يكن فى الامكان التوفيق بين

الفريقين لاختلاف المبادئ والمرامى . على ان النزاع كان خطير العواقب لأنه لم يكن يخفى على أذهان الاشتراكيين الديمقراطيين ان الثورة التى نجحت كانت فى الواقع من عمل الاشتراكيين المستقلين وان كان الفريق الآخر هو الذى استولى على سلطة الحكم بواسطة «شيدمان» و «ايبرت» فالاشتراكيون المستقلون هم الذين دبروا الثورة وهم الذين دعوا الى انشاء مجالس العمال والجنود على الطريقة الروسية . وهذه المجالس هى التى قررت الاعتصاب العام الذى أدّى الى انحلال الحكومة القديمة

فلما تقلد « ايبرت » منصب المستشار وأخذ يؤلف الوزارة الجديدة تدخل الاشتراكيون المستقلون فى تأليفها فاشترطوا أن يكون مصدر السلطة العامة مجالس العمال والجنود . وأن تكون الوزارة مؤلفة من الاشتراكيين دون سواهم . ولما كان الاشتراكيون المستقلون مالكين الى ذلك الحين القوة الفعلية لأن الشوارع وجماعات العمال الثائرين كانت تحت قيادتهم اضطر الاشتراكيون الديمقراطيون الى الاذعان مؤقتاً لطلباتهم .

الدعوة الى عقد الجمعية الوطنية

على انهم أخذوا يتحينون الفرص لاقصاء العنصر البلشفى (الاشتراكيين المستقلين) عن الحكم لأنه اذا استمر متحكما متسلطاً فلا بد أن يسوق البلاد الى الفوضى السياسية والاقتصادية . وكانوا يعملون أولا لعقد جمعية وطنية مؤسسة بطريق الانتخاب العام لاعتقادهم ان مجموع الامة الالمانية المعروفة بتعلقها بالنظام لاتقبل ألبتة نظاماً باشفياً قائماً على تحكم طبقات

العمال مصدر سلطة « مجالس العمال والجندين » . فاذا انتخبت جمعية وطنية ظهر ميل الأمة الحقيقى وتمثلت ارادتها فى ابعاد نظام البلشفية .

وتمهيداً لعقد هذه الجمعية دعا الهر « ايبرت » الى عقد « مؤتمر الممالك الالمانية » يمثل مندوبين عن حكومات الجمهوريات الألمانية . فانعقد هذا المؤتمر فى برلين يوم ٢٥ نوفمبر سنة ٩١٨ برآسة الهر « ايبرت » وتكلم الرئيس فى الحاجة الى وضع دستور جديد للدولة الألمانية وقال ان من الضرورى تحديد العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات المؤلفة منها الدولة الالمانية . ولأجل ذلك لا بد من عقد جمعية وطنية عامة في أقرب وقت لتضع النظام النهائى للدولة . فاشتد الجدال فى المؤتمر وأخيراً قررت الاغلبية العظمى من أعضائه وجوب عقد الجمعية الوطنية لتضع الدستور الجديد للبلاد وقرر اعتبار مجالس العمال والجندين ممثلة لسلطة الشعب مؤقتاً لغاية انعقاد هذه الجمعية

كان هذا القرار انتصاراً كبيراً لفريق الاشتراكيين الديمقراطيين لان تنفيذه سيؤدى الى انحلال تلك المجالس التى كان الاشتراكيون المستقلون يريدون جعلها نظاما نهائيا للدولة . ولذلك لم يكد يصدر هذا القرار حتى أسرع مجلس الوزراء فى ٣٠ نوفمبر الى اعلان الدعوة الى الانتخابات العامة للجمعية الوطنية ونظام الانتخاب وحدد لاجرائها يوم ١٩ يناير سنة ١٩١٩ .

فشعر الاشتراكيون المستقلون بأن فى هذا القرار هزيمة لهم واحباطاً لبرنامجهم لانهم كانوا على يقين انهم أقلية فى الامة وان الاغلبية ستنحاز طبعا الى حزب النظام والقانون أى حزب الاشتراكيين الديمقراطيين

فسعوا فى اضرام نار الثورة من جديد للقبض على زمام الاحكام كما استولى البلشفيون فى روسيا على سلطة الحكم عنوة واقتداراً . ولكن ثورتهم فشلت وانتهت قبل الانتخابات العامة بهزيمة الثائرين من أنصارهم وبقتل اثنين من اكبر زعمائهم وهما (كارل لبنخت) و (روزالوكسمبرج) (١٦ يناير)

وكان الوزراء الاشتراكيون المستقلون قد انسحبوا من الوزارة احتجاجا عليها واستثارة لغضب أشياعهم فلم يعبأ الاشتراكيون بهذه الحركة وكملوا الوزارة بوزراء من حزبهم وعلى ذلك جرت الانتخابات العامة والوزارة كلها من حزب الاشتراكيين الديمقراطيين

انتخابات الجمعية

جرت الانتخابات للجمعية الوطنية فى يوم ١٩ يناير سنة ٩١٩ علي نظام هو أحدث ماوضع من قوانين الانتخابات وأشدها انطباقاً على مبادىء الديمقراطية فقد جعلوا الانتخاب حقا عاما لكل شخص بالغ من العمر ٢٠ سنة وأعطوا النساء حق الانتخاب فساروا بينهن وبين الرجال ولم يحرموا رجال الجيش من الضباط والجنود الذين تبعدهم بعض القوانين الدستورية عن الانتخابات هذا الحق . وكذلك جعلوا هذا الحق للمفلسين باعتبار ان افلاسهم لايمنعهم من التعبير عن آرائهم السياسية . وأما العضوية للجمعية الوطنية فهى حق لكل ناخب على شرط أن يكون متجنسا بالجنسية الألمانية منذ سنة على الاقل . والانتخاب على درجة واحدة بحيث ينتخب الناخبون فى كل دائرة العضو الذى يختارونه مباشرة

وقد أسفرت الانتخابات عن انتخاب ٤٢٣ نائبا (من بينهم ٣١ سيدة) منهم ١٦٥ من حزب الاشتراكيين الديموقراطيين و ٧٤ من الديموقراطيين و ٨٩ من حزب الوسط و ٢٢ فقط من الاشتراكيين المستقلين و ٤٢ من الحزب الوطنى و ٢٢ من حزب الشعب و ٩ من غير هذه الأحزاب

انعقاد الجمعية

اجتمعت الجمعية فى « فيمار » يوم ٦ فبراير سنة ٩١٩ وقد اختارت الحكومة هذه المدينة لتكون الجمعية بعيدة عن برلين خوفا من الفتن والقلاقل التى قد يثيرها الاشتراكيون المستقلون

وكان يراد من الجمعية أن تبت فى مسألة الصلح الذى قرره الحلفاء فى مؤتمر فرساى وأن تضع دستور البلاد

ولما كان وضع دستور لدولة عظيمة مترامية الاطراف يسكنها سبعون مليونا من البشر فى ظروف عصيبة كالظروف التى اجتازتها المانيا وقتئذ أى بعد انتهاء الحرب يستغرق زمنا ليس باليسير حتى تنتج القرائح الالمانية الكبيرة النظام الذى يكفل لألمانيا المنهزمة الاحتفاظ بوحدتها واستعادة مركزها وعظمتها فى العالم فقد قررت الجمعية وضع دستور مؤقت تسير عليه البلاد فى الداخل وينظم تمثيلها فى الخارج حتى يتم وضع الدستور النهائى

*

الدستور المؤقت

ولم يضيع الأعضاء شيئاً من وقتهم فقد عرض الاستاذ « بروس » فى ٨ فبراير مشروع دستور مؤقت كان موضع المباحثات الأولية بين نخبة الاعضاء قبل انعقاد الجمعية رسمياً وحاز رضاهم فلم تطل المناقشة فيه عند ما تباحثت الجمعية فى أحكامه ولا سيما أنه لم يشتمل الا على المبادئ الرئيسية المتفق عليها فى النظام الجديد وتحاشى واضعوه أن يتعرضوا للنقط التى تعتبر مثاراً للنزاع بين الاحزاب أو بين سكان الممالك الالمانية المختلفة . فأقرت الجمعية المشروع فى ١٠ فبراير وهو يتضمن القواعد الآتية

(١) ان سلطة الشعب هى ممثلة فى الجمعية الوطنية . والجمعية هى وحدها صاحبة الحق فى وضع دستور البلاد دون ان ترجع الى أى شخص أو أى هيئة فى البلاد . على أن لها وحدها أن تقيد هذا الحق اذا أرادت . وقد قيدته بالفعل فى نقطة هامة وهى النظام الجغرافى للدولة من حيث تقسيمها الى ممالك تتكون منها الجمهورية الالمانية . فقد نصت على ان حدود تلك الممالك لا يصح ان تعدل أو تغير الا بموافقة سكانها أى ان الجمعية نزلت عن حقها فى حل هذه النقطة مؤقتاً وتركتها لارادة الاهالى فى انتمائهم الى جمهورياتهم الى أن يوضع الدستور النهائى

(٢) ان الجمعية قد قررت ان لها فضلا عن وضع الدستور سن القوانين اللازمة التى لها صفة الاستعجال لتطبيقها فى سائر أنحاء الدولة الى أن تنتهى مهمة الجمعية . واشترطت لسريان هذه القوانين بعد تصديق

الجمعية موافقة هيئة ممثلى الجمهوريات الجديدة . وهذه الهيئة هى التى حلت محل مجلس « البوندسرات » القديم وتتألف من نواب عن كل جمهورية غير أعضاء الجمعية الوطنية . ومعنى ذلك ان الجمعية الوطنية قد استودعت السلطة التشريعية الى أن تنتهى مهمتها الاساسية

(٣) تنتخب الجمعية رئيساً للجمهورية الالمانية يبقى فى منصبه الى أن يقرر الدستور النهائى طريقة انتخاب الرئيس . وله أن يختار الوزارة بشرط أن لاتبقى فى الحكم الا اذا كانت حائزة لثقة الجمعية أى ان النظام البرلمانى المبنى على مبدأ المسئولية الوزارية تقرر فى الدستور المؤقت قبل أن يتقرر فى الدستور النهائى

هذه هى القواعد الاساسية التى قررتها الجمعية الوطنية فى دستور ١٠ فبراير المؤقت

وقد دخل هذا الدستور فعلا فى دور التنفيذ بمجرد صدوره حتى لا تختل الشؤون أو تسود الفوضى فأودعت الحكومة المؤقتة الجمعية سلطة الحكم وألقى الوزير « شيدمان » كلمته الشهيرة فى هذا الصدد أمام الاعضاء « ان المهمة التاريخية التى احتملنا أعباءها باعتبارنا حكومة مؤقتة قد انتهت الآن بانعقاد الجمعية الوطنية ووضع الدستور المؤقت . فالآن نودع الجمعية السلطة التى تلقيناها عن الثورة »

وفى يوم ١١ فبراير انتخب الهر «ايبرت» رئيساً للجمهورية بأغلبية ٢٧٧ صوتا من ٣٢٨ وكان الى ذلك الحين عضواً بالجمعية الوطنية ورئيساً للوزارة فاستقال منها وكلف الهر شيدمان تأليف الوزارة فألفها

معاهدة فرساى

وفى غضون ذلك كان مندوبو الحلفاء يوالون الاجتماعات فى فرساى لوضع قواعد الصلح الذى فرضوه على المانيا فانعقد مؤتمر الحلفاء لأول مرة فى وزارة الخارجية الفرنسية يوم ١٨ يناير ٩١٩ ثم أخذوا يتباحثون فى شروط المعاهدة الى أن تم وضعها فى أواخر ابريل

ثم استدعى مندوبو المانيا لتلقى الشروط فحضروا أمام مؤتمر الصلح فى فرساى يوم ٧ مايو . وهو من الايام المشهودة فى تاريخ العالم . فتلقى الكونت « بروكدورف رانتزو » رئيس الوفد الالمانى نص المعاهدة وهى مؤلفة من ٤٤٠ مادة تتضمن أفدح الشروط وأقسى أنواع الانتقام . فلما أذيعت شروط المعاهدة تلقتها الأمة الالمانية بالدهشة المقرونة باليأس لأن قوة مقاومتها كانت قد اضمحلت بعد الهزيمة وبعد تنفيذ شروط الهدنة التى جردتها من كل أمل فى استئناف القتال

كانت الوزارة تقيم فى « فيمار » بجانب الجمعية الوطنية . وكانت على اتصال مستمر مع الوفد الالمانى فى فرساى . فبعد تبادل المذكرات فى تخفيف الشروط وتعنت الحلفاء استقالت وزارة « شيدمان » فى ٢٠ يونيو لانها رفضت قبول هذه الشروط الفادحة

وفى اليوم التالى تألفت الوزارة برآسة الهر « بوير » وكان بروجرامها الاذعان لحكم القوة وقبول الشروط تفاديا مما يحل بالبلاد من انتقام الحلفاء اذا لم تقبل المعاهدة . وكان موقف الاحزاب فى الجمعية الوطنية يدل على ان الاغلبية تؤثر قبول الشروط على استئناف القتال لان الحزب

الاشتراكى الديمقراطى وحزب الوسط برجحان جانب القبول اما الحزب الديمقراطى فكان مركز المقاومة والمعارضة فتألفت وزارة « بوير » معتمدة على ميول الاغلبية فى الجمعية الوطنية

الاذعان لشروط الحلفاء

وكانت مدينة فيمار التى اجتمع بها أقطاب المانيا من وزراء وسياسيين وصحفيين واعضاء الجمعية الوطنية تمثل الحالة النفسية للشعب الالمانى فى تلك الايام العصيبة. فقد كانت علامات القلق والكآبة والحزن مرتسمة على أوجه النواب والوزراء والشعور بالخطر المحدق بالبلاد يتجلى فى نظراتهم وأحاديثهم ومقابلاتهم. كانت مدينة « فيمار » كأنها تستعد لجنازة رهيبة تشيع فيها عظمة المانيا ومجدها التالد ولاسيما بعد أن حدد الحلفاء للقبول أو الرفض ميعادا ينتهى يوم ٢٣ يونيو سنة ٩١٩ الساعة السابعة مساء فاما قبول وفيه الاذعان لشروط لم يعرف التاريخ أفدح ولا أثقل ولا أقسى منها. تؤدى وحدها الى زوال مجد المانيا ومركزها السياسى والحربى والاقتصادى فى العالم. واما رفض وفيه استهداف لتوغل جيوش الحلفاء فى المانيا واستيلائها على العاصمة ووضع البلاد تحت الحكم العسكرى الاجنبى وتشديد الحصر البحرى وايقاع الشعب فى هوة المجاعة المخيفة. وكلا الامرين فيه التسليم والاذعان

انعقدت الجمعية الوطنية لتقول كلمتها الاخيرة فى القبول أو الرفض وكانت المقدمات تدل على رجحان كفة القبول والاذعان. فاجتمع النواب فى الميعاد المحدد وكان الصمت مخيما على مكان الاجتماع توقعا للفاجعة

المحزنة . ولما فتحت الجلسة تقـدم الهر « بوير » وأعان تأليف وزارته وبروجرامها وهو القبول ثم أخذ الخطباء يتعاقبون معبرين عن آراء أحزابهم ومعظمهم بين ضرورة القبول .

قبول المعاهدة

وبعد ان انتهى الخطباء من خطبهم أخـذت الاصوات على قبول شروط الصلح أو رفضها . وبعد فرز الاصوات دق الرئيس الجرس ايذانا باعلانه النتيجة فاشتد الصمت والجزع وخيم على مكان الاجتماع سكون رهيب ودقت الساعة الرابعة تماما . وعندئذ أعلن رئيس الجمعية بصوت متأثر نتيجة الاقتراع وهي ان الجمعية قررت قبول الشروط باغلبية ٢٣٧ صوتا على ١٣٨ وانتهت الجلسة على ذلك السكوت المحزن

وكان العالم بأسره يترقب نتيجة هذا الاجتماع المشهود لان على قرار الجمعية يتعلق مصير الدنيا فى طور جديد من التاريخ . وكان الحلفاء ينتظرون والقلق يساورهم ماذا يكون قرار الشعب الالمانى فى هذه الآونة العصيبة لان شبح الحرب المخيف كان مرتسما فى مخيلتهم يزعجهم وينذرهم بعودة أهوالها وفظائعها . ولـكن فى منتصف الساعة السادسة من مساء يوم ٢٣ يونيو وصلت الرسالة التلغرافية الرسـمية من « فيمار » الى مقر الوفد الالمانى فى فرساى حاملة قرار الاذعان فاهتزت الاسـلاك البرقية فى ارجاء العالم معلنة هذا القرار . واطلقت المدافع ودقت الاجراس فى ارجاء باريس معلنة ذلك النبأ العظيم فتنفس الناس الصعداء وانطلقت أسارير القوم وثملوا من نشوة الفرح وباتت المدينـة العظيمـة بين مظاهرات

السرور والانتصار ورفعت الاعلام ابتهاجا بانتهاء الحرب واشراق شمس السلام . وطويت فى ذلك اليوم صحيفة من صحائف التاريخ ونشرت صحيفة جديدة ودخل العالم دورا جديداً من أدواره التاريخيـة لايعلم خاتمته الا علام الغيوب ..

وضع الدستور الجديد

أخذت الجمعية تتباحث فى وضع الدستور النهائى نحو تسعة أشهر . وقد استغرقت وقتاً طويلا ومباحثات طويلة نظرا لما كانت ترمى اليـه الجمعية من جعل الدستور شاملا لاحدث المبادىء الديمقراطية التى وصل اليها العـلم وضامنا تقوية روابط الامبراطورية وجعلها بمنجاة من خطر الانحلال أو التفتت

والحق ان من أعظم مزايا الدستور الالمانى انه أوجد دولة قوية الوحدة بالرغم من انها بحسب الظاهر « دولة لامركزية » .

قال العلامة « جوزيف برتامى » الاستاذ بكليـة الحقوق بباريس وهو من اكبر الثقات فى العلوم الدستورية: « انالدستور الالمانىالجديد قدأضاع أملنا فى انحلال عرا الامبراطورية الالمانية وظهور النزعـة الانفصالية بين أجزائها . لان هذا الدستور قدزاد وحدةالامبراطورية وكمل العمل الذى بدأ به بسمارك فبـدلا من أن ينشىء دولة لامركزية بالمعنى الحقيقى مكونة من جملة ممالك مستقلة أوجدنا امام كتلة قوية نكاد تكون « دولة موحدة ». ان بسماركلم يستطعان يحققهذاالغرض لانه ترك فىدائرة الامبراطورية الالمانية عدة ممـالك ودول ودوقيات

وأمارات مختلفة النظم . أما الآن فقد أصبحت تلك البلاد التى تتألف منها الامبرطورية موحدة النظم متخذة الشكل الجمهورى نظاما أساسيا لها . لم تعد (دولا) بالمعنى السياسى للكلمة بل أصبحت « بلاداً » ولم يعد بينها تفاوت أو امتيازات بل أصبحت كلها سواء فى الحقوق والواجبات تؤلف دولة موحدة النظام والكلمة. فكأن الهزيمة الالمانية فى الحرب الأخيرة قد أتمت العمل الذى بدأ به النصر الألمانى فى الحرب السبعينية » هذا ما قاله العلامه (برتلمى) وقوله حجة فى هذا الموضوع

ومن مزايا الدستور الجديد أيضاً انه نقل الامبراطورية من نظامها القديم ذى النزعة الاستبدادية الى نظام جمهورى مؤسس على أحدث المبادئ الديمقراطية كحق الانتخاب العام على درجة واحدة . وجعل سن الانتخاب عشرين سنة . وتخويل النساء حق الانتخاب . وجعل الجمهورية نظاماً اجباريا للبلاد التى تتألف منها الامبراطورية واتخاذ الامبراطورية نفسها شكلا جمهورياً . واعطاء الشعب حق الاستفتاء العام فى بعض القوانين . وحق خلع رئيس الامبراطورية فى الاحوال المبينة فى الدستور. وهذه الحقوق تجعل الشعب متصلا اتصالا متيناً بتقلبات الحياة السياسية فى البلاد . وكتقرير الحقوق الشخصية على أحدث المذاهب الديمقراطية

ومزيته التى تجعل له مركزاً ممتازاً بين الدساتير الحرة تقريره قاعدة التمثيل الاقتصادى لأن الرشتاج الجديد وان كان يمثل الامة من الوجهة السياسية الا أن الدستور أنشأ بجانبه « مجالس اقتصادية » تجمع مندوبى مجالس العمال ومندوبى أصحاب الأموال فى كل مركز ولها (مجلس اقتصادى) رئيسى للامبراطورية فهذه المجالس تمثل الامة من الوجهة

الاقتصادية وتختص ببحث شؤونها الاقتصادية. وهذا النوع من التمثيل الاقتصادى هو الأول فى بابه فلا غرو أن يكون الدستور الألمانى دستوراً سياسياً واقتصادياً فقد وضع الدستور فعلا عدة مبادىء اقتصادية هى الآن فى دور التجربة سنذكرها فى خلال الكلام على قواعده الاساسية

وعلى ذلك أصبح نظام الدستور الألمانى الجديد مؤلفا من وجهة النظام البرلمانى من الهيئات الآتية :

(١) رئيس الامبراطورية (٢) الرشتاج (مجلس النواب) (٣) الرشرات أو مجلس الأمبراطورية (٤) الوزارة (٥) المجلس الاقتصادى للأمبراطورية

وقد كان أكبر عامل فى وضع هذا الدستور العظيم الأستاذ (بروس) وهو من أكبر علماء القانون الدستورى فى المانيا بل فى العالم

وقد أعلن الدستور النهائى فى ١١ أغسطس سنة ١٩١٩ وتقرر العمل به على أثر صدوره

على أن الجمعية الوطنية لم ينفرط عقدها بعد وضع الدستور بل بقيت مجتمعة حائزة لسلطة الشعب الى أن تضع القوانين التفصيلية المكملة للدستور كلوائح انتخاب مجلس الرشتاج وانتخاب رئيس الجمهورية وقوانين الأحكام العرفية ومجلس العمال باختصاصها الجديد والمجالس الاقتصادية التى تقررت فى الدستور. وكذلك كان مطلوبا من الجمعية أن تبقى منعقدة الى أن يتم انتخاب مجلس الرشتاج وينعقد بالفعل وعندئذ تنتهى مهمتها. وفعلا بقيت الجمعية منعقدة بعد وضع الدستور النهائى الى أن انتهت جلساتها وكان لها من السلطة التشريعية الاعتيادية ما لمجلس الرشتاج بحسب أحكام الدستور الجديد

وابتداء من ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ انتقلت الجمعية من « فيمار » الى « برلين » وانعقدت فى سراى الرشتاج الى أن انتهت جلساتها فى آخر مايو سنة ١٩٢٠

قواعد الدستور الالمانى

شكل الدولة

١ ـ قرر الدستور الجديد اعتبار الامبراطورية الألمانية جمهورية :

(مادة ١) على أنه حرص على استبقاء اسم « الامبراطورية » فى نصوص الدستور فنص على أن « الامبراطورية الالمانية » هى « جمهورية » وعلى أن رئيس الجمهورية يسمى « رئيس الامبراطورية »

ولعل السبب لذلك حرص الالمان على ذلك الاسم الذى يشعر بالعظمة الالمانية والمجد القديم

٢ — قرر مبدأ سلطة الشعب (مادة ١ فقرة ٢) فنص صراحة على أن السلطة العمومية مستمدة من الشعب وبذلك أصبحت الجمهورية الالمانية ديمقراطية بكل معانى الكلمة لأن الحكومة الديمقراطية هى حكومة الشعب أى التى تستمد وجودها وسلطتها من ارادة الشعب

٣ — الامبراطورية هى دولة لا مركزية تتألف من مجموع البلاد الالمانية وقد نص الدستور على أنه يجب على تلك البلاد أن تتخذ الشكل الجمهورى . وأن يكون التمثيل النيابى لهيئاتها مبنياً على قاعدة الانتخاب العام على درجة واحدة للرجال والنساء . وأن يشترط فى نظام حكومتها

أن تكون مسئولة أمام برلمانها (مادة ١٧) . ويجوز أن ينضم الى الامبراطورية بلاد جديدة تقبل بناء على طلب أهلها اتباعاً لحق (تقرير المصير) ويكون انضمامها بناء على قانون يصدر بذلك (مادة ٢)

٤ — على أن الدستور قد حرص على جعل الامبراطورية محفوظة الكيان قوية الوحدة بتوسيع اختصاصات الحكومة المركزية وبرلمانها فصارت الامبراطورية من هذه الوجهة قريبة الشبه من « الدولة الموحدة »

فقد بين الدستور المسائل التي تنفرد بها الحكومة الامبراطورية وهي العلاقات الخارجية والجيش والأسطول والمستعمرات والجنسية والعملة والجمارك والبوسطه والتلغراف والتلفونات (مادة ٦) والسكك الحديدية

ثم بين المسائل التي تقدم الحكومة الامبراطورية في الاختصاص بها على الحكومات اللامركزية بحيث لايكون لهذه حق التشريع فيها الا اذا لم تضع الحكومة الامبراطورية القوانين في شأنها وهي التشريع المدني والجنائي والمرافعات وبوليس الاجانب والمؤاساة والصحافة والجمعيات والاجتماعات والتشريع الاجتماعي والاقتصادي والتجارة والصناعة والسكك الحديدية والملاحة والقوانين المالية العامة والأملاك العمومية والامن العام (مادة ٧ و ٨ و ٩)

وهناك مسائل تضع فيها الحكومة الامبراطورية القواعد والمبادئ التي تتبعها حكومات البلاد في قوانينها وهي مسائل التعليم والتقدم الاجتماعي والضرائب (مادة ١٠ و ١١)

وللحكومة المركزية حق وقف سريان بعض القوانين الاقتصادية

التى تصدرها الحكومات اللامركزية اذا كانت هذه القوانين تضر بالمصالح العامة الامبراطورية (مادة ١٢)

فالدستور الالمانى جعل للحكومة الامبراطورية السلطة العامة فى التشريع محافظة على وحدة الدولة وتفادياً من خطر التفكك اذا اتبعت مبدأ اللامركزية الواسعة . ولذلك نص الدستور (مادة ١٣) على أن حق الامبراطورية مقدم على حق حكومات البلاد اللامركزية . وهذه القاعدة تحسم كل خلاف ينشأ عند وجود قانونين متعارضين من كلتيهما أو عند تعدي أحد البلاد اللامركزية حدوده . والخلاف فى هذا الشأن يعرض على المحكمة العليا الامبراطورية لتصدر قرارها فيه

وللحكومة الامبراطورية حق مراقبة الحكومات اللامركزية فى تنفيذ القوانين التى يصدرها مجلس الرشتاج (مادة ١٥)

واتماماً للوحدة الداخليـة الامبراطورية جعل الدستور لكل ألمانى فى كل بلد نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات التى لأهل هـذا البلد (مادة ١١٠)

السلطة التنفيذية

رئيس الامبراطورية

١ - ينتخب (رئيس الامبراطورية) بواسطة الشعب مباشرة بطريق الانتخاب العام على درجة واحدة لمدة سبع سنوات ويجوز اعادة انتخابه ويشترط فيه أن يكون المانيا بالغاً من السن ٣٥ سنة (مادة ٤١ و ٤٣)

ويلاحظ أن الدستور الالمانى وان اتفق مع الدستور الفرنسى فى جعل

مدة الرآسة سبع سنوات الا أنه حاد عن قاعدته فى طريقة الانتخاب لان الدستور الفرنسى يجعل انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الجمعية الوطنية المؤلفة من مجلس النواب والشيوخ . فالدستور الالمانى فى طريقة الانتخاب أقرب الى الدستور الامريكى (الذى يجعل انتخاب الرئيس بمعرفة الشعب بواسطة انتخاب عام على درجتين كما تقدم فى الكلام عن الدستور الامريكى) وربما كان سبب الطريقة التى اختارها الدستور الالمانى انه أراد أن يجعل لرئيس الدولة مركزا ساميا بانتخابه من الشعب مباشرة ليكون ذلك أدعى الى المحافظة على هيبة الامبراطورية . وليعوض علبها ما كان للامبراطور من المركز العظيم الذى كسب االمانيا نفوذاً سياسيا كبيراً فى العالم . ويدخل فى هذا الاعتبار انه لم ينص على عدم جواز انتخاب أحد أفراد الاسر المالكة رئيساً للامبراطورية فيجوز بحكم الدستور أن ينتخب احدهم رئيساً

على أنه بجانب المركز السامى الذى يستمده رئيس الامبراطورية من الانتخاب العام قد وضع الدستور نصاً يجعله تابعا على الدوام لارادة الشعب . وهو جواز خلعه بقرار من الشعب قبل انتهاء مدته . ويكون ذلك بناء على طلب مجلس الرشتاج بأغلبية ثلثى أعضائه . وعندئذ يعرض الامر على الشعب لاستفتائه فى مسألة الخلع استفتاء عاما . وللامة أن تقرر خلعه أو ابقاءه

وفى هذه الحالة الاخيرة يكون قرار رفض الخلع بمثابة تجديد لانتخاب الرئيس ويؤدى فى الوقت نفسه الى حل مجلس الرشتاج (مادة ٤٣)

٢ — رئيس الامبراطورية يمثل الدولة فى علاقاتها الخارجية وله أن

يعقد المحالفات والمعاهدات بشرط تصديق مجلس الرشتاج عليها اذا كانت تمس المسائل التى له حق التشريع فيها (مادة ٤٥) (أى كل المعاهدات تقريبا) وليس له اعلان الحرب وعقد الصلح الا بناء على قانون يصدر بالطريقة التى تسن بها القوانين . وله حق رآسة قوات البلاد الحربية والبحرية . وحق تعيين موظفى الامبراطورية

٣ — وله فى حالة اختلال الامن العام فى أى جزء من الامبراطورية أن يعيد النظام الى نصابه ولو بواسطة استخدام قوة الجيش وله اذا اشتدت الحالة أن يقف تنفيذ الدستور فيما يتعلق بحقوق الافراد المخولة لهم أو بعبارة أوضح يعلن الاحكام العرفية وعليه أن يعرض على مجلس الرشتاج الاجراءات التى اتخذها فى هذا الصدد ، ويجب الغاء هذه الاجراءات بناء على طلب المجلس (مادة ٤٨)

وهذه سلطة واسعة أعطيت لرئيس الامبراطورية لا يملكها معظم رؤساء الدول في الممالك الدستورية والجمهوريات . ففى فرنسا مثلا لا يصح اعلان الاحكام العرفية الا بمقتضى قانون يصدر من البرلمان والظاهر ان السبب فى تلك السلطة الواسعة أن أغلبية اعضاء الجمعية الوطنية كانت تخشى الفتن التى ربما يثيرها فى أطراف البلاد الشيوعيون والسبارتاكوس ودعاة البلشفية فأرادوا أن يجعلوا السلطة التنفيذية قوية بحيث تستطيع أن تخمد الفتن بسرعة . على أننا نعتقد ان هذه سلطة أوسع مما يجب

٤ — لرئيس الامبراطورية حق « الفيتو » ضد أى قانون وفى هذه الحالة يعرض الرئيس القانون على الشعب لاجراء الاستفتاء العام فى شأنه ويكون العرض فى اثناء شهر من احالته على الرئيس (مادة ٧٣)

وهذا الحق يجعل فى يد رئيس الجمهورية سلطة كبرى لا تقل فى أهميتها عن حق حل الرشتاج . والواقع ان لرئيس الامبراطورية الالمانيـة من السلطة والنفوذ ما يزيد على ما لرئيس الجمهورية الفرنسية. فالاول هو وكيل الشعب مباشرة والثانى ينتخب بواسطة مجلس النواب والشيوخ ومنهما يستمد سلطته . والاول حق استفتاء الشعب فى القوانين التى يعترض عليها. والثانى ليس له هذا الحق بل كل ماله أن يطلب من مجلس النواب والشيوخ اعادة النظر فى القانون الذى لا يرى اصداره . وللمجلسين القول النهائى عند اعادة النظر

على ان رئيس الامبراطورية الالمانية هو أقل سلطة من رئيس جمهورية الولايات المتحدة .لان هذا الاخير يعين الوزراء ويعزلهم والوزراء مسؤولون امامه وحـده لا امام المؤتمر . وليس للمؤتمر حق المراقبة البرلمانيـة على سياستهم أى ليس له أن يضطرهم الى الاستقالة اذا لم يحوزوا ثقته

فرئيس الامبراطورية فى سلطته ونفوذه وسط بين رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الولايات المتحدة

الوزراء والمسؤولية الوزارية

٥ ـ لا يتحمل رئيس الامبراطورية مسؤولية أعمال الحـكومة بل يتحملها عنه الوزراء ولذلك لا يحق له أن يوقع قانونا أو أمراً الا اذا وقع عليـه أيضا مستشار الامبراطورية (رئيس الوزراء) أو أحـد الوزراء (مادة ٥٠)

والمستشار والوزراء مسؤولون أمام مجلس الرشتاج ويجب لبقائهم

فى وظائفهم أن يحوزوا ثقة هذا المجلس وعلى كل منهم ان يستقيل اذا لم ينل هذه الثقة (مادة ٥٤)

ونص المادة صريح فى ان مسئولية الوزارة والوزراء تكون أمام مجلس الرشتاج وحده فهو صاحب الحق فى الرقابة على الوزارة وليس لأى مجلس آخر وخصوصاً مجلس الامبراطورية أن يشاركه فى هـذا الحق . وهذا النص فى صراحته قد أيد نظرية علماء الدستور فى اعتبار الرقابة على الوزارة من حقوق الهيئة الممثلة للشعب وهى مجلس النواب دون سواه

٦ – يجوز لمجلس الرشتاج أن يرفع الدعوى العمومية على رئيس الامبراطورية أو مستشارها أو وزرائها لمحاكمتهم أمام المحكمة العليا للامبراطورية اذا ارتكبوا أعمالا تعتبر انتهاكا لحرمة الدستور أو قوانين الدولة . ويجب لذلك أن يقدم طلب المحاكمة موقعاً عليه من مائة عضو على الأقل من أعضاء الرشتاج وأن تتقرر المحاكمة بأغلبية ثلثى الأعضاء (مادة ٥٩) أما الجرائم الاعتيادية التى يرتكبها الرئيس فلا يصح محاكمته من أجلها الا بعد موافقة مجلس الرشتاج (مادة ٤٣) وتكون المحاكمة أمام المحاكم الاعتيادية

السلطة التشريعية

١ – مجلس الرشتاج

١ – تتمثل سلطة الشعب فى مجلس الرشتاج (أى مجلس النواب) وينتخب النواب بالاقتراع العام السرى على درجة واحدة . ويشترك

فيه الرجال والنساء ويشترط فى الناخب أن تزيد سنه على عشرين سنة كاملة ويشترط فى النائب أن يكون بالغاً من السن ٢٥ سنة كاملة وان يكون المانيا أو متجنسا بالجنسية الالمانية منذ سنة واحدة على الاقل ونظام الانتخاب التفصيلى يصدر به قانون خاص (مادة ٢٢) والنظام المتبع وقت صدور الدستور هو قانون الانتخاب الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ٩١٨ وهو القانون الذى جرت انتخابات الجمعية الوطنية طبقا لاحكامه وهو يقضى بتقسيم الامبراطورية الى ٣٨ دائرة انتخاب (كانت الالزاس واللورين معتبرتين دائرة) وبأن يكون الانتخاب بنسبة نائب عن كل ١٥٠ ألف نسمة واذا وجد فى الدائرة فرق فى السكان يزيد على ٧٥ ألف نسمة فلهم نائب آخر

ومدة العضوية اربع سنوات وعند انتهاء هذه المدة تحصل الانتخابات الجديدة فى أثناء الستين يوما التالية لها. ويعتبر كل نائب من النواب ممثلا للشعب كله لا لمن انتخبوه فقط . ولا يصح تقييدهم من الناخبين ببرجرام أو بمبادئ محددة بل يتبعون فى نيابتهم ضمائرهم واعتقادهم (مواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣)

٢ — ينعقد المجلس من غير دعوة رئيس الامبراطورية فان الدستور يحدد ابتداء انعقاده كل سنة فى أول اربعاء من شهر نوفمبر وعلى رئيس المجلس أن يدعوه الى الانعقاد قبل ذلك بناء على طلب رئيس الامبراطورية أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الاقل والمجلس هو الذى يحدد انتهاء جلسات السنة وميعاد الاجتماع القادم (مادة ٢٤) فهذا النص يجعل المجلس مستقلا فى مواعيد اجتماعه عن رئيس الامبراطورية

ولا يجعل للرئيس تحكما فى دعوته أو تأخير دعوته للانعقاد

٣ - يحق لرئيس الامبراطورية أن يحل المجلس ويجب أن تجرى الانتخابات للمجلس الجديد فى أثناء الستين يوماً التالية للحل وليس للرئيس أن يحل المجلس مرة أخرى لسبب واحد (مادة ٢٥)

٤ - جلسات المجلس علنية ويجوز انعقاده فى جلسة سرية بناء على طلب خمسين عضواً اذا قررت ذلك أغلبية ثلثى الأعضاء (مادة ٢٩)

يحق للمجلس ولجانه استدعاء مستشار الامبراطورية أو أى وزير لسؤاله . ويصح للمستشار أو مندوبيه حضور الجلسات ويحق ذلك أيضاً لمندوبى الحكومات اللامركزية اذا أرادوا أن يوضحوا بعض الشؤون الخاصة ببلادهم (مادة ٣٣)

٥ - لا يجوز محاكمة أى عضو من أعضاء مجلس الرشتاج أو من أعضاء مجالس البلاد المكونة للامبراطورية على آرائه التى يبديها فى أثناء قيامه بوظيفته . ولا يجوز كذلك مجازاته تأديبياً فى هذا الصدد لهذا السبب بأى وسيلة أخرى خارج المجلس (مادة ٣٦)

وكذلك لا تصح محاكمة أى عضو أثناء انعقاد المجلس أو القبض عليه فى الجرائم الاعتيادية الا بعد الترخيص فى ذلك من المجلس التابع له الا فى حالة التلبس أو القبض عليه فى اليوم التالى على الأكثر لارتكاب الجريمة

ويجب ايقاف اجراءات المحاكمة أو القبض اذا طلب ذلك المجلس لغاية انتهاء مدة انعقاده السنوى (مادة ٣٧)

ب ــ مجلس الامبراطورية

٦ ــ مجلس (الريشرات) أو مجلس الامبراطورية هو الذى يمثل البلاد المؤلفة منها الامبراطورية . فكما أن الرشتاج يمثل الشعب الألمانى فالريشرات يمثل حكومات تلك البلاد . وهو يتألف من عدد من وزراء هذه الحكومات بنسبة عضو عن كل مليون من السكان . أما اذا قل عدد سكان البلد عن مليون فله الحق فى عضو واحد . ولا يجوز لدولة من الدول أن يزيد عدد ممثليها على خمسى أعضاء المجلس (مادة ٦٠ و ٦١) وحكمة هذا النص منع بروسيا من أن يكون لها التفوق فى مجلس الامبراطورية

ج ــ تنازع المجلسين السلطة

٧ ـ وضع الدستور الألمانى نظاماً خاصاً ببيان حدود المجلسين فى السلطة التشريعيـة . فحق عرض القوانين هو من حقوق الحكومة المركزية وأعضاء الرشتاج ومجلس الامبراطورية (مادة ٦٨ و ٦٩) والمجلس الاقتصادى . والشعب . وفى هـذه الحالة الأخيرة يشترط أن يكون العرض بناء على طلب عشر الناخبين للامبراطورية (مادة ٧٣) والقوانين تقرر فى الرشتاج وحده (مادة ٦٨)

ولكن لمجلس الامبراطورية حق « الفيتو » أى الاعتراض على صدور أى قانون يقرره الرشتاج . وفى هذه الحالة يبين المجلس الاسباب التى بنى عليها اعتراضه ثم يحال القانون مرة ثانية على الرشتاج لينظر فيه من جديد ويفحص اعتراضات مجلس الامبراطورية . فاذا لم يحصل اتفاق

بين المجلسين فلرئيس الامبراطورية أن يعرض القانون على الشعب ليستفتى فى شأنه استفتاء عاماً (ريفراندوم) وذلك فى أثناء ثلاثة أشهر من وقوع الخلاف . ولكن هذا الاستفتاء ليس اجبارياً بل يصح لرئيس الامبراطورية أن لا يلجأ اليه . وفى هذه الحالة يكون اعتراض مجلس الامبراطورية مسقطاً للقانون . ولكن اذا كان الرشتاج بعد فحص اعتراض مجلس الامبراطورية يقرر القانون مرة ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه فأما أن يستفتى الشعب واما أن يعتبر القانون صحيحاً ونافذاً بالشكل الذى قرره الرشتاج (مادة ٧٤) . ويؤخذ من ذلك أمران :

أولا — ان الكلمة العليا فى التشريع هى للرشتاج مع قيد استفتاء الشعب على النحو المتقدم

ثانياً — ان تقرير القوانين هو من حق الرشتاج وحده وليس لمجلس الامبراطورية الا حق « الفيتو » كما تقدم . وفى هذا توسيع لسلطة الرشتاج بخلاف ما كان عليه العمل فى الدستور القديم فانه كان يوزع السلطة التشريعية بين المجلسين ويجعل لمجلس الامبراطورية الكلمة العليا . فمجلس الامبراطورية قد فقد جزءاً عظيماً من نفوذه القديم وأصبح النفوذ الاكبر للرشتاج الذى يمثل سلطة الشعب . وهذا المبدأ يوافق الروح التى تميل اليها النزعات الديمقراطية الحديثة وهى اضعاف سلطة المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ أو مجلس اللوردات أو مجلس الامبراطورية) وجعل السلطة الكبرى والكلمة العليا للمجلس الذى يمثل سلطة الامة وهو مجلس النواب

د – تعديل الدستور

يجوز تعديل الدستور بالطريقة التشريعية الاعتيادية على شرط أن يحضر جلسة الرشتاج ثلثا الاعضاء على الاقل وأن يصدر القرار بأغلبية ثلثى الحاضرين وأن يكون تصديق مجلس الامبراطورية بأغلبيــة ثلثى الاعضاء الحاضرين. ولمجلس الامبراطورية أيضا حق «الفيتو» على الطريقة المتقدمة مع تعديل بسيط وهو انه فى حالة رفض الرشتاج اعــتراض مجلس الامبراطورية فاستفتاء الشعب واجب اذا طلب ذلك المجلس الاخير (مادة ٧٦)

السلطة القضائية

استقلال القضاء مكفول فى الدستور وليس القضاة تابعــين الا للقانون (مادة ١٠٢)

والقضاة غير قابلين للعزل ولا يجوز فصلهم او احالتهم على المعاش أو نقلهم الى وظيفة أخرى بغير ارادتهم الا بقرار قضائى مبنى على الاسباب المبينة فى القانون

حقوق الافراد وواجباتهم

أفرد الدستور بابا خاصا ببيان حقوق الافراد وواجباتهم فهو بمثابة « اعلان حقوق الانسان » وهو باب جديد لان الدستور الالمانى القديم كان خلوا منه . وقد استنفدت القرائح الالمانية كل جهد لتجعل الدستور الالمانى الجديد أنموذجاً لارقى نظام سياسى للمجتمعات الانسانية ولتضع

فى هذا الباب أساس الحقوق التى يكفلها الدستور للافراد والجماعات والواجبات التى يفرضها عليهم . على ان المناقشة فى هذا الباب كانت مسرحا للمشادة بين أعضاء الجمعية الوطنية لاختلاف أحزابهم وتباين نزعاتهم الاجتماعية . فكان التوفيق بين هذه النزعات من أصعب الامور وأدقها . والفكرة التى سادت فى الجمعية الوطنية عند تحرير حقوق الالمان وواجباتهم هى الابتعاد قليلا عن نظرية الحرية الفردية المطلقة (اندفيدياليسم) التى كانت أساس اعلان الحقوق الانسانية فى فرنسا وأمريكا . ذلك ان هذه النظرية تقتضى تقرير الحقوق الشخصية دون قيد يقيدها سوى ضمان تمتع الغير بهذه الحقوق . ونتيجة هذه النظرية ألا تتدخل الحكومة فى تقييد تمتع الناس بحقوقهم الا فى دائرة هذا القيد وفى مقابل ذلك لا تلتزم الحكومة نحو الافراد بواجبات تخرج عن هذه الدائرة فتترك الانسان لحريته ونشاطه الفردى

فهذه النظرية لم تتبعها أغلبية الجمعية الوطنية فى تقرير حقوق الافراد بل اتبعت نظرية أخرى هى أقرب أن تكون لمصلحة الهيئة الاجتماعية والافراد . وهى الاعتراف بالحقوق الشخصية للافراد ولكن مع التوفيق بينها وبين مصلحة الهيئة الاجتماعية بحيث وضع الدستور الالمانى نصب عينيه ان المرء له وظيفة اجتماعية يجب أن يؤديها ويجب أن تلاحظ هذه الوظيفة فى تقرير الحقوق الانسانية كالحرية أو الملكية فتقريرها يكون مقرونا باشتراك الانسان فيما يجب عليه لمصلحة المجتمع وارتقائه . وفى مقابل ذلك فرض الدستور الالمانى على الحكومة واجبات كثيرة نحو الافراد ليس منصوصا عليها فى الدساتير الاخرى

وهذه خلاصة الحقوق التى اعترف بها للافراد

١ ـ الالمان جميعا متساوون امام القانون والرجال والنساء سواء (مبدئياً) فى الحقوق والواجبات الوطنية (مادة ١٠٩)

٢ ـ ألغيت الامتيازات الناشئة عن الوراثة أو اختلاف الطبقات . وبطل اعطاء القاب الشرف والنياشين والرتب ماعدا الرتب العاميـة . والعسكرية ولا يحق لاى المانى أن يقبل من دولة أجنبية رتبة أو لقبا (مادة ١٠٨)

٣ ـ الحرية الشخصية للفرد مضمونة بالدستور ولا يصح للسلطة العمومية المساس بهذه الحرية الا بمقتضى القانون (مادة ١٠٤)

وكذلك حرمة المساكن لا يصح انتهاكها ولا يستثنى من هـذه القاعدة الا الاحوال المبينة فى القانون (١٠٥)

٤ ـ لاعقاب الا بنص فى القانون (مادة١١٦)

٥ ـ لا يجوز المساس بحرمة المراسلات البريدية أو التلغرافيـة أو التلفونية ولا يستثنى من ذلك الا بنص فى القانون (مادة ١١٧)

٦ ـ يتمتع الافراد بحرية الخطابة والكتابة والنشر والاجتماع (مادة ١١٨و١٢٣) فحرية الاجتماع مكفولة بالدستور بشرط ان يكون اجتماعا سلميا بدون حمل اسلحة (١٢٣)

ولكن يجوز تقييد الاجتماعات فى غير الاماكن المعدة لها (فى الشوارع مثـلا أو الميادين او الحـدائق العامة) بقانون يقضى باخطار جهات الادارة بالاجتماع قبل انعقاده وفى هذه الحالة يجوز منعها فى حالة استهداف الأمن العام للخطر (مادة ١٢٣)

٧ ـ يتمتع الأفراد بحرية إنشاء الجمعيات والشركات إذا لم يكن لها اغراض معاقب عليها ويسرى هذا الحق على الجمعيات الدينية. ولكل جمعية الحق فى ان تنال الشخصية المعنوية طبقا للقانون المدنى (١٢٤) ولا يصح حرمان اى جمعية من هذا الحق لاى سبب سياسى أو اجتماعى أو أدبى

٨ ـ موظفو الحكومة لا يجوز عزلهم أو احالتهم على المعاش الا وفاقا لنصوص القانون . وهم ممثلون للهيئة الاجتماعية لا لحزب من الاحزاب السياسية . والالمان جميعا متساوون امام حقهم فى التوظف . والموظف حر فى رأيه السياسى وفى انضمامه للجمعيات غير الممنوعة (مادة ١٢٩ و ١٣٠) وقد ألغيت طريقة (الدوسيهات السرية) للموظفين فلكل موظف الحق فى الاطلاع على دوسيه خدمته ولا يصح اضافة شىء فيه الا بعد دفاعه عن نفسه

٩ ـ على الالمان ان يؤدوا الخدمة العسكرية وفاقا للقانون الخاص بذلك وهذا القانون يتكفل ببيان القيود التى ترد على الحقوق الشخصية فى أثناء تأدية الخدمة العسكرية لاجل ضمان المحافظة على النظام العسكرى (١٣٣)

١٠ ـ يتمتع الافراد بحرية معتقداتهم واقامة شعائرهم الدينية (مادة ١٣٥) وانشاء جمعياتهم المذهبية (١٣٧)

١١ ـ الزواج مشمول برعاية الدستور الخاصة « مادة ١١٩ » وعلى الحكومة والمجالس البلدية والحلية أن تبذل عنايتها للمحافظة على صحة البيوت والعائلات وتقدمها الاجتماعى وأن تواسى العائلات الكبيرة العدد والارامل والحوامل والامهات البائسات (١١٩) وعلى الوالدين

العناية بأول واجباتهم وهو تربية أولادهم التربية البدنية والعقلية والاخلاقية وعلى الحكومة أن تسهر على قيام الآباء بالواجبات المفروضة عليهم (١٢٠) وعليها حماية الاحداث من عواقب تسخيرهم أو اهمال تربيتهم (١٢٢)

١٢ - حرية العلم والفن والتعليم مقررة وعلى الحكومة حماية العلوم والفنون والمساعدة على نشرها (١٤٢) وعلى الحكومة ادارة نظام التعليم وتشترك معها فى ذلك حكومات البلاد والمجالس البلدية والمحلية

والتعليم الابتدائى والتكميلى للابتدائى اجبارى ومجانى تتولى الحكومة نفقاته كلها (١٤٥) ويجوز فتح مدارس حرة خاصة على شرط الترخيص لها بذلك من الحكومة وان تكون خاضعة لقوانين التعليم ولا يرخص فى فتح مدرسة خاصة الا اذا تبين أنها لا تقل عن مدارس الحكومة فى النظام وكفاءة المعلمين (١٤٧)

ويجب أن يبذل القائمون بالتعليم فى المدارس كلها جهدهم لتقوية عاطفة الوطنية الالمانية فى النشء وتربيتهم على التمسك بالاتحاد الالمانى وتهذيب أخلاقهم وترقية شعورهم الوطنى وتنمية استعدادهم الفنى (١٤٨)

والتعليم الدينى يجب أن يدخل ضمن بروجرام التدريس (١٤٩)

النظام الاقتصادى

عنى الدستور عناية كبرى بالنظام الاقتصادى لان الحالة الاقتصادية فى المانيا بعد الحرب وصلت الى درجة سيئة ومستقبلها الاقتصادى بعد معاهدة فرساى محفوف بالاخطار فلا غرو أن يكون أول ماعنى به

أعضاء الجمعية الوطنية وضع قواعد النظام الذى يكفل للبلاد تجديد حياتها الاقتصادية وقوتها المالية وتقدمها العمرانى .

١ — الملكية الشخصية محترمة ومضمونة بالدستور (١٥٣) وكذلك حق الميراث مضمون طبقا لأحكام القانون المدنى (١٥٤)

قرر الدستور الالمانى هذه القاعدة فجعل أساس الحياة الاقتصادية فى الجمهورية الالمانية وطيدا قائماً على دعامة الملكية التى حاربها غلاة الاشتراكيين . وبالرغم من ان الانقلاب الذى حدث فى المانيا جعل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على رأس الحكم وصاحب النفوذ الاكبر فى الجمعية الوطنية الا أن مبادىء الاشتراكية المتطرفة لم تتطرق الى الدستور الالمانى بل كان الاشتراكيون الديمقراطيون فى المانيا أبعد نظراً من البولشفيين فى روسيا فحافظوا على النظام الاقتصادى الذى يرتكز على الملكية الشخصية وقيدوا الملكية بقيود مقرر معظمها فى الدساتير الأخرى . ثم اقتبسوا بعض المبادىء الاشتراكية المعتدلة التى ترمى الى اصلاح الحالة الاقتصادية ومنع العداء بين الطبقات الاجتماعية

٢ - قرر الدستور مبدأ حرية الفرد فى حياته الاقتصادية (مادة ١٥١) مع القيود التى تستوجبها مصلحة الهيئة الاجتماعية فهو يخالف مبدأ البلشفية التى تمحو كل حرية اقتصادية للفرد وتجعله آلة مسخرة للسلطة العمومية

وكذلك قرر حرية العمل والتجارة والصناعة (مادة ١٥١) وحرية المعاملات (مادة ١٥٢) ومنع الربا (الفاحش) وحرم المعاملات غير

الشرعية التى تتنافى مع الآداب والاخلاق (مادة ١٥٢)

٣ — للحكومة رقابة على تثمير الاراضى وتوزيعها بحيث تمنع الافراط والضرر الذى يلحق الغير وتضمن لكل فرد مسكنا صحياً. وتضمن لكل أسرة وبخاصة الاسر الكثيرة العدد ملكا تثمره لتجد فيه كفايتها من العيش. ويلاحظ فى تطبيق هذا المبدأ ووضع القوانين اللازمة له عائلات الجنود الذين اشتركوا فى الحرب. واذا استلزم تحقيق هذا المبدأ نزع ملكية بعض الافراد فعلى الحكومة أن تدفع لهم التعويض الكافى (مادة ١٥٣و١٥٥)

وللحكومة كذلك رقابة على ما فى بطن الارض من الثروات والمناجم (مادة ١٥٥)

٤ — وللحكومة أن تقرر نزع ملكية بعض المشاريع الاقتصادية مقابل تعويض لاصحابها وادخالها فى الملكية العامة ولها أن تدير هذه المشاريع بنفسها أو بواسطة المجالس البلدية والمحلية أو الحكومات اللامركزية (مادة ١٥٦)

٥ — على كل ألمانى واجب أدبى وهو أن يستخدم قواه العقلية والبدنية كما تقتضيه المصلحة العامة بدون مساس بحريته الشخصية (١٦٣) ولكل المانى أن يكسب عيشه من عمل مثمر وفى حالة عجزه عن وجود عمل فعلى الحكومة أن تدبر مايلزم العمال العاطلين بايجاد عمل لهم ومساعدتهم على القيام بأودهم (مادة ١٦٣)

٦ — حقوق المؤلفين والفنيين مكفولة بالدستور ومرعية بحماية

الامبراطورية . وعلى الحكومة أن تحمى العلوم والفنون الالمانية فى الخارج وتساعد على نشرها (مادة ١٥٨)

٧ - يكفل الدستور للصناع حرية الانتظام فى سلك الجمعيات والنقابات للدفاع عن مصالحهم وكل عمل أو اتفاق من شأنه المساس بهذه الحرية يعد باطلا (مادة ١٥٩)

٨ - تنشىء الحكومة نظاما واسعا للتأمين على الحياة من الموت والشيخوخة والاخطار يكفل للناس حماية صحتهم ويدفع عنهم طوارىء الحدثان (مادة ١٦١)

٩ - تحمى الحكومة طبقة الاواسط والصغار من الصناع والتجار والزراع والملاك لتمنع عنهم الحيف (مادة ١٦٤)

١٠ - تدعو الحكومة العمال وأصحاب الاموال الى التعاون فى تنظيم الأجور وشروط العمل والعمل على زيادة قوة الانتاج وتعترف الحكومة بالجمعيات والنظامات التى تؤدى الى هذه الغاية (مادة ١٦٥)

وللعمال وموظفى المعامل أن يؤلفوا «مجالس عمال» ينتخبون أعضاءها من بينهم للعناية بشؤونهم الاقتصادية والاجتماعية وتؤلف هذه المجالس اما فى المعامل أو فى المراكز ويكون لها (مجلس عمال رئيسى) للامبراطورية يؤلف بالانتخاب ويمثل العمال وحدهم (مادة ١٦٥)

التمثيل الاقتصادي

١١ - ويوجد نوع آخر من المجالس يمثل العمال واصحاب الاموال معاً نص عليه الدستور وهو «المجالس الاقتصادية » وهى مجالس منتخبة

تجمع مندوبى مجالس العمال ومندوبى أصحاب الاموال . وتؤلف فى المراكز ويجب أن تمثل فيها كل طوائف العمال والصناع مع اصحاب رؤوس الاموال ويمثل فيها أيضا بعض الطبقات الاخرى كالمستهلكين ولها « مجلس اقتصادى رئيسى » للامبراطورية

واختصاص هذه المجالس البحث فى الشؤون الاقتصادية للامبراطورية والتعاون بين ممثلى العمال وممثلى أصحاب الاموال على زيادة الانتاج فى البلاد

وعلى الحكومة أن تعرض على المجلس الاقتصادى للامبراطورية كل مشاريع القوانين التى لها علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لتأخذ رأيه فيها قبل تقديمها الى الرشتاج . وللمجلس الاقتصادى أن يضع مشاريع هذه القوانين فاذا لم تقبل الحكومة تقديمها الى الرشتاج فله ان يعرضها بنفسه عليه وله أن ينتدب أحد أعضائه للحضور فى مجلس الرشتاج لشرح المشروع (مادة ١٦٥) ويمكن الحكومة أن تكلف مجالس العمال والمجالس الاقتصاديه بالرقابة على بعض الاعمال وادارتها

وللحكومة الامبراطورية وحدها أن تقرر نظام هذه المجالس واختصاصاتها وعلاقاتها بالهيئات الاخرى (مادة ١٦٥) حتى لا تتعارض الحكومات اللامركزية فى وضع نظام هذه المجالس وتفاديا من أن يزيد بعضها فى اختصاصها فيجعلها سلاحا فى يد الاشتراكيين المتطرفين

وقد صدر قانون بنظام مؤقت «للمجلس الاقتصادى الامبراطورية» يتبين منه أنه عبارة عن (برلمان اقتصادى) للبلاد فهو مؤلف بالانتخاب من ٣٢٦ عضوا منهم ٤٤ عضوا يمثلون الزراعة منهم ٢٢ ينتخبهم الملاك و ٢٢ ينتخبهم الزراع و ٢٤ يمثلون الغابات والاحراش و ٦ يمثلون الصيد

والخضر و ٦٨ يمثلون (الصناعة فريق يمثلون اصحاب المعامل وفريق يمثلون العمال) و٤٤ يمثلون محلات التجارة والبنوك وشركات التأمين و ٣٤ يمثلون وسائل النقل و٣٦ يمثلون المحال التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة و ٣٠ يمثلون المستهلكين تنتخبهم شركات التعاون المنزلى والجمعيات السنوية والمجالس البلدية والمحلية و١٦ يمثلون الموظفين وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والاطباء و ٢٤ تعينهم الحكومة

فهذا البرلمان الاقتصادى أصبح يجمع بين أعضائه الكفاءات الفنية والاقتصادية فى المانيا . وهو يمثل البلاد تمثيلا اقتصاديا كما يمثلها الرشتاج تمثيلا سياسيا . وهو اكبر هيئة فنية يمكن الرجوع اليها فى المسائل المتعلقة بحياة الامبراطورية الاقتصادية وتقدمها العمرانى

على أنه كما قدمنا ليس له سوى سلطة استشارية وقد انعقد المجلس الاقتصادى للامبراطورية لاول مرة فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ . وهذا النظام هو أحدث فكرة دستورية ظهرت بعد الحرب الاخيرة . ولا يصح ان يكون له سلطة قطعية بجانب « الرشتاج » الذى يمثل سلطة الامة فالرشتاج هو صاحب السلطة الشرعية فى شؤون البلاد وقد أراد واضعو الدستور الالمانى ان يجعلوا المجلس الاقتصادى مجلسا استشاريا تفاديا من الاخذ بالنظرية البلشفية التى تقضى بان يكون التمثيل النيابى تمثيلا فنيا قائما على تحكم طبقات العمال فالدستور الالمانى بوضعه مبادئ التمثيل الاقتصادى قد حافظ على الروح الدستورية الحقيقية بجعله التمثيل السياسى قوام السلطة الشرعية

(الرسالة السابعة)

تاريخ النهضة القومية فى بولونيا

صحيفة من جهاد البولونيين

فى خلال مائة وخمسين سنة

لما استعرت نار الحرب العامة سنة ١٩١٤ وخاض العالم غمارها وامتد الى سائر البقاع لهيبها اتجهت الافكار الى ماستحدثه من الانقلابات والتغييرات وما سيعقبها من تغيير خريطة العالم وسقوط دول وقيام أخرى. وكان من النتائج التى اتفقت عليها كلمة رجال السياسة فى مختلف البلدان المتحاربة عودة بولونيا الى مصاف الدول المستقلة بعد أن تضع الحرب أوزارها مهما كانت عواقبها: نتيجة اتفق عليها المتحاربون وغير المتحاربين ونادى بها الاصدقاء والاعداء على السواء فكأنما خفق قلب الانسانية فى مختلف الارجاء بشعور واحد حيال تلك الامة العظيمة الشأن هو شعور العطف والعدل نحو أمة أساءت اليها أوروبا منذ القرن الثامن عشر فتألبت عليها ثلاث دول كبار اقتسمت أملاكها وسلبتها حريتها واستقلالها وتركتها أوروبا مائة وخمسين عاما فريسة لظلم تلك الدول

ان مأساة بولونيا جديرة بأن تدون فى صحائف التاريخ كمثل اعلى لثبات الامم فى جهادها القومى ومغالبتها اليأس وتذليلها العقبات فى سبيل تحقيق آمالها الوطنية

بدأت تلك المأساة سنة ١٧٧١ اذ تآمرت عليها الروسيا وبروسيا والنمسا واتفقت فى معاهدة سان بطرسبرج سنة ١٧٧٢ على أن تنزع كل منها جزأ من تلك الغنيمة فاستولت بروسيا على بوميرانى البولونية عدا دانزيج وجزأ من بولونيا الكبيرة. فاصبحت متصلة بأملاكها فى بروسيا الشرقية وصار مصب الفستول فى يدها . وأخذت النمسا مقاطعات غاليسيا وضمت الروسيا اليها ليفونيا البولونية وجزأ من ليتوانيا . فكان مجموع ماأخذته الدول الثلاث ثلث بولونيا . وبذلك تم التقسيم الاول للملكية البولونية وتضعضعت هيبتها امام الدول المتآمرة عليها

وكان هذا التقسيم صدمة كبيرة للأمة البولونية جعلها تنظر فى العواقب وتفكر فيما يؤول إليه مصيرها بين تلك الدول الطامعة فيها الواقفة لها بالمرصاد . وشعرت بالخطر المحدق بها فأخذت تلم شعثها وتصلح من شؤونها الاجتماعية والاقتصادية وتأخذ العدة للدفاع عن كيانها والذود عن حياضها أمام وثبات المطامع الاجنبية . شرع أقطابها ينظمون شؤونها فأصلحوا الجيش ونشروا المدارس وأصلحوا نظام التعليم فيها وتسابق الاغنياء الى الجود بأموالهم فى سبيل تعميم التعليم وترقيته . وأنشئت لهذا الغرض لجنة كبرى تدعى (لجنة التربية والتعليم) تجمع بين أعضائها أقطاب العلم فى بولونيا وتعد هذه اللجنة أول وزارة معارف انشئت فى أوروبا الحديثة سنة ١٧٧٣ . واخذ « الدييت » (البرلمان) يواصل السعى فى اصلاح أنظمة الحكومة وقوانينها ووضع للبلاد دستورا جديدا مقتبسا من المبادىء التى قررتها الثورة الفرنسية ومبادىء الحرية الامريكية والدستور الانجليزى فجاء دستورا من أرقى الدساتير أحكاما

وأسماها مبادىء وهو المعروف بدستور ٣ مايو سنة ١٧٩١[1] الذى تم وضعه فى العهد الذى وضعت فيه الجمعية الوطنية الفرنسية دستور فرنسا سنة ١٧٩١

فكانت هذه الاصلاحات فاتحة عصر جديد للبلاد أخذت فيه بأسباب الحياة واليقظة والاستعداد للطوارئ وتجدد شباب الدولة البولونية

على أن جيرانها خشوا عاقبة هـذا التجدد ورأوا فيه حائلا دون تحقيق أطماعهم الاستعمارية فعملوا على تمزيق وحدتها قبل أن تلم شعثها وتصلح من شؤونها . فهاجمتها الروسيا وبروسيا سنة ١٧٩٣ واستولتا على جزء جديد من أملاكها فاغتصبت الروسيا جزأ من ليتوانيا ومقاطعة كييف وبودوليا واغتصبت بروسيا دانزيج وجزأ من بولونيا الكبيرة بما فيها مقاطعة بوزن . وبذلك تم التقسيم الثانى

حيال هـذا الاغتصاب دافع البولونيون عن بلادهم دفاع الابطال وأعلنوا الجهاد الوطنى فى ٢٤ مارس سنة ١٧٩٤ بزعامة القائد العظيم (كوشيسكو) وانتصرت فى مبـدأ القتال جنود الثورة فى وارسوفى وفيلنو ولـكن كثرة عدد الغزاة تغلبت على شجاعة البولونيين ولا سيما بعد ان اشتركت النمسا مع الروسيا وبروسيا فى القتال فعجز البولونيون عن انقاذ استقلال بلادهم وانتهت الحرب باقتسام الدول الثلاث البقية الباقية من أملاك بولونيا سنة ١٧٩٥

---

(١) من القواعد التى وضعها هذا الدستور أنه جعل الملك وراثيا بعد أن كان بالانتخاب وألغى حق الفيتو الذى كان يسمح لـكل عضو فى الدييت (البرلمان) بالغاء قرار المجلس اذا كان مخالفا له فى الرأى وقد كان هذا الحق من أسباب اضمحلال الدولة البولونية وانتشار الفوضى فى شؤونها . وقد زاد الدستور فى سلطة الملك لتقوى شوكة الدولة أمام خصومها

وجاء مؤتمر فينيا الذى انعقد سنة ١٨١٤ - ١٨١٥ ...

نابليون فاقر الدول الثلاث الماضية على اقتسامها ... البولونية بينها [1] فكان فى ذلك القضاء على تلك ... التاريخ المجيد ومحوها من خريطة اوروبا واتفقت الدول الثلاث ... على أن تتعاون على قتل الروح الوطنية البولونية ومنع البولونيين ... الوسائل من أن يعيدوا مملكتهم القديمة فكانت روسيا ... سياسة الشدة والاضطهاد حيال البولونيين ويليها بروسيا ثم النمسا

بولونيا الروسية

اخذ مؤتمر فيينا على الروسيا عهدا ان تعامل بولونيا معاملة حسنة باعتبارها مملكة على رأسها القيصر وتعهدت الدول الثلاث بأن تنشىء ... البلاد البولونية التى ضمت الى املاكها هيئات نيابية ونظامات ...

---

(١) كان نصيب الروسيا يشمل المملكة البولونية (التى أنشأها مؤتمر فيينا وجعل القيصر ملكا عليها) وليتوانيا وروتنيا وكورلندا واكرانيا. ونصيب النمسا جاليسيا ونصيب بروسيا دوقية بوزن وجزء من سيليزيا البروسية وبروسيا الغربية ومقاطعة دانزيج . وجعل المؤتمر مدينة كركوفى مستقلة على الحياد تحت حماية الروسيا والنمسا وبروسيا ولم يكن عدد سكان هذه الجمهورية يزيد عن ١٢٠ ألف نسمه وكان عدد سكان البلاد البولونية كلها فى اوائل القرن التاسع عشر ستة عشر مليون نسمة وبحسب احصاء سنة ١٩١٠ بلغ عدد سكان بولونيا الروسية ٣٥ مليونا وبولونيا النمسوية ثمانية ملايين وبولونيا الالمانية اربعة ملايين وعدد البولونيين الاصليين فى هذه البلاد ٢٥ مليونا وباقى السكان من الاجناس الأخرى

خاصة بها . ومضت عدة اعوام وبولونيا الروسية لها دستور خاص ومجلس نيابي ومجلس شيوخ وجيش وحكومة اهلية. على ان الحكومة القيصرية مالبثت ان سخرت من عهودها التى قطعتها فى مؤتمر فينيا وبدأت تتبع سياسة الاستبداد ولا سيما فى عهد القيصر نيقولا الاول الذى تولى سنة ١٨٢٥ فعبثت بأنظمة البلاد ودستورها وعطلت البرلمان واستبدت بالاحكام ورزح البولونيون طويلا تحت نير الاضطهاد القيصرى. فلما شبت فى فرنسا ثورة سنة ١٨٣٠ واسقط الباريسيون الملك شارل العاشر المستبد أخذت مبادئ الثورة تسرى الى عواصم اوروبا وتزعزع اركان الاستبداد فيها. ولا غرو فقد كان الشعب الفرنسى فى مختلف العصور استاذ الامم فى الثورات، وقائدها فى النهضات والانقلابات، فلم تكن تحدث تحت سماء فرنسا ثورة الا ظهرت آثارها وسرت عدواها فى سائر العواصم الأوروبية . فلما شبت ثورة ١٨٣٠ ونودى بلويس فيليب ملكا للفرنسيين بارادة الشعب عزم القيصر نيقولا الأول الذى كان نصيرا للاستبداد وعدوا للحرية على أن يجرد جيشاً لمحاربة فرنسا مهد الثورة وشرع فى تجنيد البولونيين ليكونوا فى طليعة الجيش القيصرى فضاق البولونيون ذرعا بهذا التحكم وهبت الأمة البولونية للتحرر من النير القيصرى واشتعلت نار الثورة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٠ وأعلن البرلمان استقلال بولونيا وتحررها من كل تبعة للقيصر والف حكومة وطنية . وظلت تحارب الروس سنة كاملة ولكن تبريز جيوش القيصر وتآمر النمسا وبروسيا على منع كل مدد يصل الى البولونيين وسكوت الدول الأوروبية الأخرى كل ذلك عجل باخماد الثورة . فاستعادت الحكومة الروسية سلطتها وساد الارهاب فى ارجاء

البلاد واطلقت الحكومة الروسية العنان لسياسة القسوة أزاء البولونيين وتفننت فى ضروب الانتقام والاضطهاد . فمن اعدام ، الى سجن ، الى نفى الى أقاصى سيبريا ، الى مصادرة للاملاك ، وتشتيت لآلاف من الاسر ، وأعطت الروس أملاك المهاجرين والمحكوم عليهم ، والغت الدستور والجيش وعبثت بقوانين البلاد وضيقت الخناق على التعليم البولونى وصبغته بالصبغة الروسية . واقفات جامعة وارسو وجامعة فيلنو وأقفات كثيرا من المدارس ونقات الى عاصمة الروسيا المتاحف ودور الكتب البولونية وتمادت فى الظلم والارهاب فكانت ترسل الناس زرافات الى السجون أو الى أقاصى سيبريا ويموت معظمهم فى الطريق . وكانت تكره الناس على اعتناق المذهب الارثوذكسى بدلا من الكاثوليكية ، وارتكبت فى سبيل ذلك كثيرا من الفظائع

فى ذلك العهد الرهيب هاجر من بولونيا الألوف من خيرة رجالها وزهرة أبنائها ونخبة علمائها وشعرائها وكتابها ومؤرخيها ونبلائها واستوطنوا عواصم أوروبا وأمريكا فرارا من الظلم واستصراخا للانسانية ويعرف هذا العهد (بالهجرة الكبرى)

بقيت بولونيا ترزح تحت نير الاضطهاد السنين الطوال على ان الروح البولونية لم تتزعزع أمام الشدائد ولم تضعف أمام المصائب بل بقيت الأمة ثابتة فى يقينها قوية بحقها تتحين الفرص لتحقيق آمالها

ثم بدأت الحكومة الروسية بعد وفاة القيصر نيقولا الاول تخفف قليلا من ضغطها على البولونيين وغيرت من سياستها فى عهد خلفه اسكندر

الثانى فى سنة ١٨٥٧ صدر عفو عن معظم المنفيين والمبعدين السياسيين وانتعشت الحركة الوطنية وفكت النهضة القومية من عقالها فأنشئت فى السنة نفسها أكاديمية الطب والجراحة فى وارسو وأسست الجمعية الزراعية التى كانت تعمل على اصلاح حالة الفلاح . وأخذت المظاهرات الوطنية تتجدد فى المدن لمناسبة ذكرى الحوادث الكبرى فى تاريخ بولونيا وكثرت الجمعيات والاندية وأصبحت مصدرا للحركات السياسية وانتشرت مدارس الشعب فى أرجاء البلاد وتسابق البولونيون الى تعميمها معتمدين على أموالهم وعزائمهم فعظمت الحركة وقويت وتردد صداها فى الخارج فكان الكتاب والسياسيون البولونيون الذين استوطنوا عواصم أوروبا يطالبون الدول باعادة النظر فى المسألة البولونية

وكانت الحوادث السياسية العالمية تجدد آمال البولونيين وتشدد عزائمهم فى جهادهم الوطنى . ففى سنة ١٨٥٩ هبت الأمة الايطالية وثارت فى وجه الاستبداد النمسوى وأيدتها فرنسا بجيوشها وشبت الحرب المعروفه بحرب استقلال ايطاليا فكانت باعثا على فتح باب المسألة البولونية وفاقاً لمبدأ « احترام الجنسيات » الذى أعلنته فرنسا فى ذلك الحين وجعلته ... ا لانضمامها الى الايطاليين فى حربهم للنمسا . فكان تقرير هذا المبدأ ... عوامل تجدد الآمال وثوران الخواطر فى بولونيا فقد كان البولونيون ... لون بحق كيف لا يعاملون وفاقا لهذا المبدأ الجليل وهم أحق من ... هم فاشتدت الحركة وظهرت بوادر الثورة فى ارجاء البلاد وتجددت ... وف الدول الثلاث الغاصبة التى كانت لا تألو جهدا فى اطفاء جذوة النهضة البولونية . فاجتمع ملوك تلك الدول فى وارسو سنة ١٨٦٠ للنظر فى

الامر فقامت بها مظاهرات عظيمة ضد الدول الثلاث وأخذت الحركة الثورية تشتد وتتسع دائرتها

اضطربت الحكومة الروسية بأزاء هذه الحركة وترددت فى أى السياسات تتبعها بعد مارأت ان سياسة العنف القديمة لم تؤثر فى ثبات البولونيين وأخذت تجرب سياسة المحاسنة فأعلنت سنة ١٨٦٢ بعض إصلاحات دستورية ولكن الامة قابلت هذه السياسة بالفتور والاعراض لأن تلك الاصلاحات لم تكن مطمح أنظار الأمة التى كانت تصبو الى الاستقلال . فلم تكن هذه الوسائل لتعيد الهدوء والطمأنينة الى البلاد وأخذ نطاق الثورة يزداد اتساعا ، والسنة لهيبها تندلع اندلاعا وتعددت المؤآمرات وكثر الاعتداء على حياة كبار الحكام . وكان البولونيون ينتظرون من فرنسا وانجلترا أن تؤيدهم فى نيل الاستقلال التام فقامت المظاهرات الكبيرة فى المدن . ولكن الحكومة الروسية قاومت هذه الحركة بتجنيد البولونيين ولا سيما الشبان منهم فى الجيش . فكان هذا العمل مشعلا لنار الثورة العامة فى بولونيا فهبت الثورة فى يناير سنة ١٨٦٣ وتناولت ولايات المملكة البولونية القديمة التابعة لروسيا واشترك فيها الشعب البولونى بأسره متبعاً كلمة نابوليون الشهيرة « لاترسم حدود بولونيا المستقلة الا حيث يسفك الدم البولونى » وتألفت حكومة وطنية لادارة البلاد وقيادة الجيش الوطنى وظل البولونيون يحاربون مدة ستة عشر شهراً والثبات رائدهم . ولكن العدو استنفد قواهم فى هذه الحرب الضروس فتأثر العالم المتمدين وأشفق من هذه المأساة ورثى لتلك الامة التى تؤثر الموت على الذل والعبودية فتدخل

الامبراطور نابليون الثالث ودعا الدول الى الاخذ بناصر الامة البولونية فارسلت كل من فرنسا وانجلترا والنمسا مذكرات الى الحكومة الروسية طالبة منها انصاف البولونيين. ولكن الحكومة الروسية كانت قد عقدت اتفاقا عسكريا مع بروسيا فى هذا الشأن فلم تحفل بمذكرات الدول وتمكنت بكثرة جيوشها من قمع الثورة فلم تدع للحكومات الاوربية سببا فعليا للتدخل فى مسألة عدتها من المسائل الداخلية واستعملت فى قمع الثورة منتهى القسوة وافتنت ماافتنت فى اساليب الانتقام، فنفت الى سيبريا ثمانية عشر الف بولونى من صفوة أبناء البلاد وصادرت من املاك البولونيين ثلاثين الف كيلو متر مربع .وأحرقت كثيرا من القرى والقصور ووضعت الغرامات على البلاد وأسكنت الضباط والجنود أملاك القرويين وسادت السياسة الرجعية فى البلاد سنوات طويلة .

ففى سنة ١٨٦٩ قررت الحكومة القيصرية جعل اللغة الروسية لغة التعليم الرسمية فى المدارس العالية والثانوية واستبدلت المدرسين البولونيين بمدرسين من الروس وطاردت اللغة البولونية تدريجيا من المدارس والمحاكم والمصالح. واضطهدت المذهب الكاثوليكى الذى كان يدين به البولونيون وأكرهت الالوف منهم على اعتناق المذهب الارثوذكسى

ولما حاربت الروسيا الدولة العلية سنة ١٨٧٧ وخرجت فائزة من هذه الحرب كان لفوزها أثر كبير فى ارساخ سلطة الحكومة القيصرية فازداد الاضطهاد فى بولونيا وأمعنت الحكومة فى محاربة الروح الوطنية وجدت فى العمل على استئصالها لتجعل بولونيا بلادا روسية وجاهر القيصر

باتباع سياسة التعصب للجنسية الروسية في داخل حدود الامبراطورية وكانت المدرسة من الوسائل التى اتبعها فى تنفيذ هذا البرنامج ففى سنة ١٨٨٥ الغيت اللغة البولونية من المدارس الابتدائية وحلت اللغة الروسية محلها وأخذوا يدرسون الدين الكاثوليكى بالروسية وكان التلاميذ البولونيون عرضة للاهانات والعقوبات الصارمة فأدى كل ذلك الى انحطاط التعليم واضطراب حالة المدارس واصطبغت الادارة البولونية بالصبغة الروسية ورزحت الامة البولونية تحت نير الارهاب فكانت السجون كل سنة تملأ بالناس من جميع الطبقات يساقون اليها بلا تحقيق ولا محاكمة

ولما تولى القيصر نيقولا الثانى سنة ١٨٩٤ أمل بعض المعتدلين من الاحزاب البولونيه أن يصلوا الى تخفيف الضغط الروسى على البلاد وسعوا فعلا فى مفاوضة القيصر لاعادة وجود بولونيا السياسى على أساس الارتباط بالحكومة القيصرية . ولكن هذه المساعى حبطت ولم تتغير السياسة الروسية عما كانت عليه من قبل . ومما يذكر فى هذا الصدد أن الوظائف فى بولونيا ماثت بالروس وكان الموظفون البولونيون يبعدون عنها ويعنون فى الجهات النائية من الامبراطورية وساءت حالة البلاد الاقتصادية بسبب زيادة الضرائب فيها واشتد الضيق بالناس

فكانت كل هذه الاضطهادات سببا لانتشار الكراهية للروس فى نفوس البولونيين واستحالة الاتفاق بينهم وبين الحكومة القيصرية فاكتسب الحزب الوطنى الديمقراطى الذى كان يمثل السياسة الوطنية المتطرفة أنصارا وأعوانا كثيرين فى البلاد وتغلب على الاحزاب المعتدلة فى اكتساب الرأى العام وقيادة زمام المعارضة وضم اليه طبقات الفلاحين

والعمال فكانوا قوة كبيرة من قوى المعارضة السياسية وعاملا فعالا من عوامل المقاومة الوطنية وأخذت المبادئ الاشتراكية تنتشر بين الطبقات الفقيرة وسرت بين العمال وكان لها تأثير كبير فى الحركات الثورية التى وقعت سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٦

كان من نتائج ثورة سنة ١٩٠٥ التى قامت فى الروسيا تأليف مجلس الدوما الذى يشبه أن يكون مجلسا نيابيا وقد خول القانون الاساسى البولونيين أن يرسلوا الى المجلس نوابا عنهم كسائر سكان الامبراطورية وكان لأنصار الحزب الوطنى الديمقراطى الفوز الكبير فى الانتخابات فألفوا حزبا للمعارضة فى داخل الدوما

وامتازت سنة ١٩٠٥ بحركة مقاطعة الطلبة البولونيين للمدارس الثانوية والعالية الروسية فقد تركوا تلك المدارس وأعرضوا عن دخولها حتى تعود الى التعليم صبغته البولونية واستمرت هذه المقاطعة الى أن أعلنت الحرب

وكان القانون الأساسى الذى أعلنه القيصر بعد ثورة سنة ١٩٠٥ قد كسب الشعب الروسى بعض الحقوق فاستفاد البولونيون من نصوص هذا القانون الذى كان يسرى عليهم واستمروا فى جهادهم فكان من مزايا العصر الجديد اعطاء الصحف قسطا قليلا من الحرية واباحة إنشاء بعض الجمعيات بعد ان كانت محظورة بحكم القانون القديم والترخيص فى فتح المدارس البولونية ولكن هذه الامتيازات لم تبق طويلا فان الحكومة أسرعت الى استردادها تدريجيا فقد تذرعت بأسباب باطلة لالغاء كثير من الجمعيات الادبية والعلمية والاجتماعية التى انتشرت فى أرجاء البلاد

وأصدرت عدة قوانين استثنائية للتضييق على حرية البولونيين

وبالرغم من كل هـذه الوسائل خطت الامة البولونية فى بولونيا الروسية خطوات واسعة فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى وذلك بفضل جهود أبنائها ومثابرتهم على اتباع خطة المقاومة على ما سنفصله فيما يلى :

بولونيا الالمانية

كان نصيب بروسيا فى معاهدة فيينا أن استولت نهائيا على دوقيه بوزن وجزء من سيليزيا وبروسيا الغربية ومقاطعة دانزيج وقـد تعهدت الحـكومة البروسية أن تنشئ فى هذه البلاد هيئات نيابية ونظامات أهلية ولـكنها لم تبر بوعدها إلا فى دوقية بوزن فأنشأت بها هيئة نيابية تسمى (مجلس الدييت) ضئيلة السلطة محدودة الاختصاص وابقت اللغة البولونية فى المدارس والمحاكم ولـكنها أخذت تتحين الفرص للقضاء على الروح البولونية فانتهزت فرصة اشتراك البولونيين التابعين لها فى ثورة اخوانهم فى بولونيا الروسية سنة ١٨٣٠ فعاملتهم بالقسوة والعنف. واشتدت وطأتها عليهم بعد الثورة التى نشبت فى دوقية بوزن سنة ١٨٤٨

وفى أثناء ثورة سنة ١٨٦٣ التى شبت فى بولونيا الروسية ثارت الافكار فى بولونيا الالمانية عطفا على اخوانهم فى الروسيا وبدأت أعراض الانتقاض تبدو فى البلاد فقابلت الحـكومة الالمانية هذه الحركة بالشدة والقسوة والنفى والمحاكمة ومن ذلك أنها حاكمت فى يوليو سنة ١٨٦٤

١٤٥ من خيرة البولونيين بتهمة الخيانة العظمى فحكمت على الكثيرين منهم بعقوبات فى منتهى الصرامة

على أن الحكومة الالمانية كانت أقل ظلما وأخف وطأة من الحكومة الروسية وقد اتبعت فى سياستها خطة التزاحم الاستعمارى وادماج العناصر الاجنبية فى جسم الامبراطورية ونظمت هذه السياسة بعد ان انتصرت على فرنسا فى الحرب السبعينية سنة ١٨٧١ فاتبعتها فى الالزاس واللورين وسعت فى ان تدمج البولونيين فى العنصر الجرمانى فحاربت اللغة البولونية وعملت على محوها من المدارس والمصالح لتقضى على أهم مقومات الجنسية البولونية فجعلت التعليم فى المدارس الثانوية باللغة الالمانية ابتداء من سنة ١٨٧٣ ثم عممت هذه اللغة تدريجيا فى المداوس الابتدائية وحظرت تعليم اللغة البولونية واستمرت على هذه السياسة الى ان نشبت الحرب العامة وكان من نتائج هذه السياسة ان نفر البولونيون من ارسال أبنائهم الى المدارس الالمانية خوفا على اخلاقهم الوطنية ان تضيع فيها وكان التلاميذ يتململون من اصطباغ التعليم بالصبغة البروسية ففى سنة ١٩٠٧ اضرب مائة الف طالب بولونى عن الدخول فى المدارس واستمر الاضراب ثمانية اشهر

على أن البولونيين بذلوا جهودا كبيرة فى المحافظة على لغتهم القومية فأحيوها بنشر الجمعيات والجرائد والمجلات والمؤلفات واحياء الآداب البولونية من طبقات الشعب

وسعت الحكومة الالمانية كذلك فى انتزاع الاراضى البولونية من يد أهلها وإعطائها للمستعمرين الالمان وأنشأت لهذا الغرض لجنة أمدتها الحكومة بالاموال الطائلة لنشر العنصر الجرمانى فى البلاد البولونية

على أن البولونيين حاربوا هذا الخطر الداهم فأنشأوا البنوك الوطنية والشركات والنقابات الزراعية وتعاونوا على استبقاء أراضيهم وتثميرها واحياء الاراضى الموات منها

بولونيا النمسوية

كان ماعاناه البولونيون فى النمسا من الاضطهاد أقل خطرا وأخف وطأة مما عاناه اخوانهم فى الروسيا فان الحكومة الامبراطورية النمسوية ولو أنها عملت فى السنوات الأولى من حكمها على محوقوميتهم قد اخذت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تعمل على اكتساب مودتهم وجعلتهم جزأ حياً من الامبراطورية النمسوية المتعددة الاجناس والأديان واللغات

فمنذ استولت النمسا على جاليسيا سنة ١٧٧٢ بذلت الحكومة النمسوية جهدها لصبغ تلك البلاد وأهلها بالصبغة الجرمانية فسرى الطابع الالمانى الى المصالح والقضاء والمدارس

أعلنت النمسا انشاء (جمعية عمومية) فى جاليسيا سنة ١٨١٧ تنفيذا لما تعهدت به فى مؤتمر فيينا من انشاء هيئة نيابية للبلاد. على أن هذه الجمعية لم تكن الا خيالا لهيئة نيابية فلم يكن لها الا سلطة استشارية وما كانت تملك سوى تقديم رغبات واقتراحات وابداء آراء كلما استشارتها الحكومة فى أمر من الامور ولم تكن الحكومة تأمر بعقدها واستشارتها الا نادرا فساءت الادارة وتعطلت مصالح البلاد وساد الفساد بين الحكام وكانت الحكومة تقاوم كل حركة وطنية ترمى الى تغيير نظام الحكومة

واستخدمت فى محاربتها للحركة الوطنية سلاح التفريق بين البولونيين والروتنيين وبين طبقة الاشراف فى البلاد وطبقة العامة

أما جمهورية كراكوفى الصغيرة التى أنشأها مؤتمر فيينا فقد كانت عرضة لاعتداءات النمسا واحتلال أطرافها ودسائس معتمدى الدول الثلاث الحامية وتدخلهم فى شؤونها الداخلية بحجة حمايتها ، على أن أهلها البولونيين كانوا يعطفون على اخوانهم فى جاليسيا عطفاً كبيراً

ففى سنة ١٨٤٦ شبت ثورة فى كراكوفى نظمها جماعة من الأحرار البولونيين قدموا اليها خصيصاً من باريس وكان غرض الثورة استقلال بولونيا جميعها واجراء الاصلاح الاجتماعى فى البلاد . وقد حارب مترنيخ وزير النمسا هذه الثورة بالقاء بذور الشقاق والتفريق بين طبقات الامة البولونية وأفلح فى تحريض الفلاحين فى جاليسيا على الاشراف والملاك فتنازع الفريقان وقتل كثير من الاشراف فى أرجاء البلاد

أخمدت النمسا تلك الثورة والغت الجمهورية وضمت كراكوفى الى أملاكها نهائياً بالرغم من احتجاج فرنسا وانجلترا وأصبحت كراكوفى جزءاً من جاليسيا بعد ان كانت مأوى كثير من الأحرار البولونيين من جهات مختلفة

وفى سنة ١٨٤٨ كانت الثورة الفرنسية قد سرت من فرنسا الى البلدان الأخرى فظهر لها أثر فى النمسا . وكان من أثرها فى بولونيا النمسوية أن تألفت اللجان الوطنية فى كل الجهات وأخذت تنادى بالأمانى الوطنية ولكن الحكومة الامبراطورية قابلت هذه الحركة بالشدة والقسوة

وضربت كراكوفى ولامبرج بالمدافع وأعلنت الأحكام العسكرية فى المقاطعات الثائرة

ولما انتهت حرب النمسا فى ايطاليا سنة ١٨٥٩ بهزيمة النمسويين فكر الامبراطور فرنسوا جوزيف فى أن يستعين بالشعوب النمسوية ليجدد حياة الامبراطورية فأسند رآسة الوزارة الى بولونى وهو الكونت (جولوشسكى) وبدأ على يد هذا الوزير عهد الاصلاحات الدستورية فكان من نتائج سعيه اعلان الاستقلال الذاتى لولايات المملكة ومنها جاليسيا . وصدر بذلك دستور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٦٠ ولكن العناصر الألمانية أخذت تحارب هذا الدستور لما سيتبعه من اضعاف النفوذ الجرمانى فى البلاد فعدلت الحكومة الدستور المذكور بقانون جديد فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٦١ تقص سلطة مجالس الدييت فى الولايات ووضع السلطة فى يد مجلس النواب فى فيينا وهو المجلس الذى يمثل شعوب الامبراطورية

وفى سنة ١٨٦٦ خرجت النمسا مقهورة من حرب بروسيا فبدأ عهد جديد لسياسة النمسا الداخلية واضطرت الى مجاملة الشعوب التى تتألف منها الامبراطورية وفى مقدمتهم الشعب البولونى فنالت جاليسيا استقلالا داخليا كاملا سنة ١٨٦٨ وأصبحت السلطة التشريعية والمالية فى يد (مجلس الدييت) فأخذ البولونيون يعملون على احياء العلوم والآداب البولونية ونشر المدارس وتعميم التعليم وترقية شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية وخطوا فى هذا السبيل خطوات واسعة فسبقوا اخوانهم فى الروسيا والمانيا .

الأحزاب والجمعيات السياسية والوطنية

فى بولونيا وأمريكا

بذل البولونيون بالرغم من العقبات التى صادفتهم فى الامبراطوريات الثلاث جهودا كبيرة فى تنظيم حياتهم السياسية وتغذية الحركه الوطنية فأسسوا الاحزاب والجمعيات السياسية لتكون قوام الحركة ولتعمل على نشر المبادىء والفضائل القومية وتقوية روابط الاتحاد بين أبناء الأمة وهذه الاحزاب تختلف حالتها ودرجة تقدمها ومبلغ قوتها بحسب اختلاف النظم السياسية فى الامبراطوريات الثلاث

ففى بولونيا الروسية حيث يحول الاضطهاد القيصرى دون ارتقاء الاحزاب السياسية وجد البولونيون صعوبة كبرى فى تكوين أحزابهم وجمعياتهم

وكان للبولونيين ٤٦ نائبا فى مجلس الدوما سنة ١٩٠٦ فنقصتهم الحكومة الروسية الى ١٥ لاضعاف نفوذهم بجعلهم أقلية ضئيلة لايعتد بها وكان لهم فى مجلس الامبراطورية ١٥ نائبا فنقصوا الى ٩ وكان النواب البولونيون لاينتمون الى أى حزب من الاحزاب الروسية بل احتفظوا باستقلالهم فى الخطة السياسية وكانوا معارضين على الدوام لسياسة الحكومة الروسية

ولم يكن الاضطهاد القيصرى ليسمح فى خلال القرن التاسع عشر لغاية أوائل القرن العشرين بتأليف أحزاب سياسية وابتدأ هذا

الاضطهاد يقل من عهد الاصلاحات الدستورية فى الروسيا سنة ١٩٠٥ ولكن لم يسمح الا بالجمعيات السياسية المعتدلة فلم يكن فى الامكان انشاء جمعيات سياسية متطرفة أو جمعيات اشتراكية او ذات صبغة ثورية بل كان انشاء مثل هذه الجمعيات يدعو الى توقيع اشد العقوبات على مؤسسيها والمشتركين فيها وكان من أهم الاحزاب السياسية التى تألفت فى بولونيا بعد دستور سنة ١٩٠٥ (الحزب الوطنى الديمقراطى) وغرضه نشر المبادئ الوطنية واحياء العاطفة البولونية بين طبقات الشعب وقد جمع بين زعمائه نخبة من علماء البولونيين وأفاضلهم وكان له تأثير كبير فى الانتخابات البولونية لمجلس الدوما . وهناك حزب آخر وهو حزب (السياسة العملية) يمثل فكرة الاعتدال فى الخطط السياسية والاجتماعية. وبجانب هذين الحزبين احزاب متطرفة وهى (حزب التقدم) وحزب (الوحدة المتقدمة) و (حزب اتحاد الفلاحين). أضف الى ذلك أن للبولونيين فى الروسيا جمعيات سياسية لها صبغة سرية ولها فروع فى بولونيا الالمانية وبولونيا النمسوية وهذه الجمعيات لها نزعات ثورية .

ولما كان الضغط القيصرى فى بولونيا يجعل الجمعيات السياسية عرضة للمصادرة والقصاص فقد كان البولونيون يؤسسون الجمعيات الاجتماعية ويسعون بواسطتها لتحقيق أغراضهم الوطنية والسياسية وأهم هذه الجمعيات (الجمعية الخيرية) التى كان الغرض منها نشر التعليم الأهلى بين النشء البولونيين وتنظيمه بواسطة البولونيين أنفسهم . وقد ظلت هذه الجمعية قائمة سنة ونصفا ولكن الحكومة الروسية ألغتها . والجمعية الزراعية

المركزية وجمعية حماية العمل الاجتماعى التى أسست فى وارسو فى سنة ١٩٠٧ وكان الغرض منها امداد النواب البولونيين فى مجلس الدوما بجميع المعلومات والمسائل اللازمة لصيانة المصالح البولونية

على أن الاستبداد القيصرى كان يحول دون تعدد الجمعيات السياسية فى بولونيا الروسية بخلاف بولونيا الالمانية والنمسوية فان بولونيا الالمانية وان كانت واقعة تحت تأثير سياسة ادماج العنصر البولونى فى الجامعة الجرمانية الا ان الدستور الالمانى كان يسمح بانشاء الجمعيات السياسية فكان البولونيون يتمتعون باحكام هذا الدستور العام وفى بولونيا النمسوية كان نظام الاستقلال الداخلى لجاليسيا يضمن لهم حق انشاء الجمعيات السياسية بلا قيد. وامتازت بولونيا الالمانية باتحاد كلمة أهلها جميعا دفاعا عن كيانهم أمام التيار الجرمانى الجارف فلم يعرفوا التنافس بين الاحزاب الذى عرفه البولونيون فى جاليسيا بسبب الحرية السياسية التى كانت لهم فى عهد الاستقلال الداخلى

كانت أهم جمعية سياسية تجمع كلمة البولونيين فى بولونيا الالمانية هى (اللجنة المركزية للانتخابات) وغرضها تنظيم الانتخابات العامة لتضمن تبرز العنصر البولونى فيها

وكان للنواب البولونيين ناد سياسى فى البرلمان وناد آخر فى مجلس الدييت البروسى ولهم (مجلس وطنى) مؤلف من مندوبين من لجنة الانتخابات ومن الناديين المذكورين . ولاصحاب الملاك من البولونيين نادسياسى خاص ذو صبغة معتدلة ولكنه معاد للحكومة البروسية وكان بجانب هذه الهيئات (الحزب الديمقراطى الوطنى) الذى يمثل

الشعب والنابتة المفكرة ورجال الدين وخطته مناوأة الحكومة فى أغراضها الاستعمارية

اما فى بولونيا النمسوية (جاليسيا) فقد تعددت الجمعيات والهيئات السياسية وأهمها (نادى الدييت) وهو مؤلف من الأعضاء البولونيين فى مجلس الدييت الجاليسى وفى البرلمان النمسوى و(المجلس الوطنى) المؤلف من ٢٦ عضوا يمثلون الأحزاب البولونية فى الدييت والبرلمان والغرض الذى يعمل له تقوية الرابطة البولونية والدفاع عن مصالح البولونيين ولا سيما في الانتخابات والدفاع عن القضية البولونية فى الخارج وله فروع ومكاتب صحفية فى أهم عواصم اوروبا كباريس ولوندره وروما لاطلاع الرأى العام الاوروبى على احوال بولونيا

وللنواب البولونيين فى البرلمان النمسوى (وعددهم ٨١) ناد سياسى مؤلف للدفاع عن المصالح البولونية

وقد تعددت فى جاليسيا الأحزاب السياسية البولونية فمنها الحزب المحافظ السكراكوفى والحزب البودولى وهذان الحزبان محافظان. وحزب الوسط والحزب الديمقراطى الوطنى وهو حزب متطرف فى مبادئه يعتمد على جهود الشعب ويضم بين زعمائه أصحاب المهن الحرة والموظفين وجزءا من الملاك والزراع . والحزب الديمقراطى البولونى وهو يمثل الحضريين (سكان المدن) والطبقة المفكرة وأغلبية الاسرائليين البولونيين

وحزب الشعب وهو يجمع طبقة الفلاحين وقليلا من المفكرين . والحزب الاشتراكى

فى أمريكا

هاجر البولونيون بكثرة الى أمريكا فرارا من الضيق الاقتصادى أو الضغط السياسى فاستوطنوا كندا والولايات المتحدة واستوطن بعضهم أمريكا الجنوبية وكان معظمهم فى الولايات المتحدة فبلغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة وقد ألفوا فيما بينهم رابطة قومية متينة للمحافظة على لغتهم وقوميتهم ومصالحهم فكانوا فى العالم الجديد مثالا حيا لرقى الأمة البولونية. أنشئوا أربعمائة مدرسة ابتدائية لتعليم أبنائهم يتعلم بها مائة الف تلميذ ولهم عدة مدارس ثانوية بولونية فضلا عن تعلمهم بالمدارس الامريكية. ولهم ثمانمائة كنيسة كاثوليكية ولهم ٩٣ نشرة دورية من جرائد يومية وجرائد أسبوعية ومجلات يطبع معظمها على نفقة الجمعيات البولونية وقد اشترك البولونيون فى الولايات المتحدة فى الحياة السياسية الامريكية ولهم فيها يد طولى ومعظمهم قد اكتسب الجنسية الامريكية وانضم الى أحد الحزبين الكبيرين اللذين يتنازعان سياسة البلاد وهما الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى ولكنهم جميعا متحدون متضامنون فى الدفاع عن المصالح البولونية والتعلق بوطنهم المفدى

ولهم جمعيات قوية توحد كلمتهم وتؤلف بينهم وترقى شؤونهم فمنها (الجمعية الوطنية البولونية) وهى تضم ١٢٠ الف عضو ولها مؤتمر عام ينعقد كل سنتين فى شيكاغو وأعضاؤها يدفعون اشتراكات سنوية للجمعية يبلغ مجموعها ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك أى مائة الف جنيه تقريبا كل سنة

وجمعية (الاتحاد البولونى) وعدد أعضائها ٢٥٠٠٠ عضو و (جمعية الألعاب الرياضية) وعـدد أعضائها ٢٥٠٠٠ عضو (والرابطة البولونية الوطنية)و(اتحاد الشبيبة البولونية) و(الرابطة الحربية) و (جمعية الاتحاد النسوى) وهى خاصة بالبولونيات وعدد أعضائها ١٢٠٠٠

ومن جمعياتهم الدينية (الرابطة البولونية الكاثوليكية)وعدد أعضائها ٨٥٠٠٠ عضو ورأس مالهـا خمسة ملايين فرنك وللعمال البولونيين الاشتراكيين جمعية اشتراكية

وقد بلغ عدد البولونيين المنتمين الى كل تلك الجمعيات أربعمائة الف بولونى وكان لهـا الفضل الاكبر فى رفع شأن الامة البولونية في أمريكا واظهار فضائلها وأخلاقها القومية والاعلان عن مجدها وعظمتها ونشرها المؤلفات والـكتب عن المسألة البولونية وكسبها عطف العالم الأمريكى عليها ولقد كان من نتائج هذا العطف ان الرأى العام الامريكى فى خلال الحرب العامة كان يؤيد المطالب البولونية القومية وينادى بضرورة اعادة بولونيا الى مصاف الدول المستقلة عند انتهاء الحرب ووضع ويلسون ضمن مبادئه الاربعة عشر المشهورة مبدأ خاصا باستقلال بولونيا

الصحافة فى بولونيا

عنى البولونيون بنشر الصحافة فى بلادهم وفى الخارج وكان انتشار الصحف والمجلات فى داخل بولونيا عرضة للضغط والمصادرة والرقابة على أن الطبقة المفـكرة بذلت جهودا كبيرة للتغلب على هذه العقبات فـكان للبولونيين قبيل الحرب ١٢١٢ نشرة دورية منها ١٥٤ جريدة يومية

و٤٣٣ جريدة أسبوعية و٢٢١ جريدة ومجلة نصف شهرية و٣١٥ مجلة شهرية و٧٦ مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر و١٣ مجلة أخرى . وهذه الجرائد والمجلات تخوض فى كل فروع الحياة السياسية والعلمية والادبية والاجتماعية والاقتصادية والفنية وبين هذه النشرات ١٠٧ جريدة ومجلة تصدر فى أوروبا وأمريكا

فللبولونيين فى عواصم أوروبا ١٤ جريدة ومجلة لنشر الدعوة البولونية يحررها نخبة من الكتاب والمهاجرين البولونيين

ولا شك أن هذه النسبة تدل على مبلغ ارتقاء الافكار وقوة الحركة الوطنية والعلمية فى بولونيا فبحسب نسبة هذا العدد الى عدد سكان بولونيا يكون لكل ٢٢٠٠٠ بولونى جريدة وهى نسبة تقل طبعاً عن نسبة الصحافة فى بعض البلاد الكبيرة ففى انجلترا يخص كل ٤٤٠٠ نسمة جريدة أو مجلة واحدة وفى فرنسا كل ٦٥٠٠ وفى ألمانيا كل ٩٠٠٠ . ولكن إذا لاحظنا الضغط السياسى الذى تعانيه بولونيا نجد أن نسبة ٢٢٠٠٠ نسبة كبيرة تدل على مبلغ عظمة هذه الامة وقوة الحياة فيها

التعليم

بذل البولونيون جهوداً عظيمة فى سبيل نشر التعليم الاهلى وتأسيس المدارس الوطنية فى بلادهم . ذلك أن المدارس الأميرية فى بولونيا الروسية والألمانية قد اصطبغت بالصبغة الحكومية وكان الغرض من التعليم فيها قتل الروح الوطنية فى نفوس النشء وإبعاد اللغة البولونية من المدارس . فاضطر البولونيون الى تدارك هذا الخطر بتأسيس الجمعيات والمعاهد والمدارس

الأهلية والانفاق عليها بسخاء من التبرعات والاكتتابات . وبالرغم من العقبات والمصادرات التى لاقوها فى هـذا السبيل فانهم قاموا بأعمال جليـلة فمن الجمعيات القوية التى عنيت بفتح المدارس (الجمعيـة الخيرية فى بولونيا الروسية) وعدد أعضائها ١٥٠٠٠٠ عضو ولها ٧٨١ شعبة وميزانيتها ثلاثة ملايين فرنك فى السنة وقد أسست فى سنة ونصف ٣١٧ مدرسة تعلم ٦١٫٩٠٠ تلميذ وأنشأت ٥٤ ملجأ بها ١٤٤٠٠ طفل و٥٠٦ مكتبة أو قاعة مطالعة بها ٢٢٢٠٠٠ مجلد

ومنها (جمعية النور) و (جمعية الجامعة العامة) و(جمعية السوكول) وهى جمعية للالعاب الرياضية ولـكنها تجعل التعليم من بروجرامها وعدد أعضائها ٢٠٠٠٠ عضو

وقد صادرت الحـكومة الروسية هذه الجمعيات فألغتها سنة ١٩٠٧ ولـكن هذا لم يمنع الافراد من الاستمرار فى جهودهم وتولى شؤون المدارس التى أسستها الجمعيـات وفتح غيرها فـكان فى بولونيا الروسية سنة ١٩١٣ من المدارس الاهلية ٨٢٧ مدرسة ابتدائية و٢٤٧ مدرسة ثانوية و١٩٦ مدرسة فنية و٧ مدارس عالية . هـذا عدا المدارس التى أنشأتها الحـكومة

أما فى بولونيا الالمانية فـكان محظورا على الأهالى فتح مدارس خاصة اكتفاء بالمدارس التى تنشئها الحـكومة الالمانية ولـكن الاهالى كانوا ينشئون الجمعيات لالقاء المحاضرات الدورية ونشر التعاليم الوطنية وإنشاء المـكاتب وقاعات المطالعة وقد قامت هذه الجمعيات بخدم كبيرة

اما فى جاليسيا فقـد كان التعليم اهليا من عهد الاسـتقلال الداخلي

اى من سنة ١٨٦٨ ولم تتدخل الحكومة النمسوية فى شؤونه فانتشرت المدارس البولونية وكان يهاجر اليها الكثير من البولونيين الروس والالمان لتلقى العلوم فيها باللغة البولونية وعانى (مجلس الدييت) متاعب شاقة فى سبيل ترقية التعليم الاهلى فخصص ٤٠ فى المائة من الميزانية للتعليم وبذل جهودا كبيرة لتعميم التعليم الابتدائى فبلغ عدد المدارس الابتدائية سنة ١٩١١ـ ٥٦٦١ مدرسة يتعلم فيها ٠٠٠ ر ٢٤٨ر١ تلميذ وتلميذة وبها ١٥٨٥٥ مدرس ومدرسة وتعددت فيها المدارس العالية كالحقوق والتجارة والطب والزراعة والغابات والعلوم السياسية وأصبحت جامعتا كراكوفى ولامبرج من أكبر الجامعات الأوربية فى العصر الحديث كما أصبح نظام التعليم فى جاليسيا أنموذجا لارقى النظم فى البلاد المتحضرة

وللبولونيين فى سائر أرجاء بولونيا جمعيات علمية كبيرة تعمل على نشر أنوار العرفان فلهم فى كراكوفى (اكاديمية العلوم) المؤسسة منذ سنة ١٨٧٢ والتى تعدمن أكبر المجامع العلمية فى أوروباوهى قوام الحركة العلمية البولونية فى التاريخ والفلسفة والآداب والعلوم والشرائع : و (جمعية أصدقاء العلوم فى بوزن) و(الجمعية العلمية فى تورن بألمانيا). و(الجمعية العلمية فى وارسوفى) و(جمعية أصدقاء العلوم فى فيلنو) وغير ذلك من الجمعيات الكثيرة

وقد برهن علماء بولونيافى المؤتمرات العلمية الاوربية على علو كعبهم فى العلم وارتقاء مستوى الامة البولونية فى العلوم والآداب

الجهود الاقتصادية

مع مابذله البولونيون من الجهود العظيمة فى النهضة السياسية والعلمية فانهم لم يفتهم ان يوجهوا جزءا عظيما من قواهم فى سبيل المحافظة على استقلالهم الاقتصادي وأدركوا أن نهضة الامة تكون عرجاء بل مقضيا عليها بالفشل اذا اهملت الاستقلال الاقتصادى فتعاونوا على تثبيت دعائم هذا الاستقلال بانشاء البنوك والشركات واحياء الصناعة والزراعة والتجارة

أنشئ « بنك بولونيا » الوطنى فى بولونيا الروسية سنة ١٨٢٨ واقبل البولونيون على الاكتتاب فى رأس ماله فبلغ سنة تأسيسه ١٩ مليون فرنك اى ٧٦٠٫٠٠٠ جنيه تقريبا . ذلك اذ كانت بولونيا الروسيا لايتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين وكانت قيمة النقود فى ذلك العصر لا تكاد تساوى عشر قيمتها الآن

لما انشىء « بنك بولونيا » اقبل البولونيون عليه يؤازرونه ويعضدونه فكان نواة لنهضة البلاد الاقتصادية والمالية . أخذ رأس ماله يزداد على مر السنين واستودعه أبناء البلاد مايدخرونه من أموالهم فثمر هذه الاموال فى احياء الصناعات الوطنية وتنشيط الزراعة والتجارة وكان على رأس معظم المشاريع الاقتصادية. ومما يذكر له فى هذا الصدد أنه احيا صناعة المناجم فى بولونيا الروسية وأنشأ فيها معامل الحديد والزنك وصناعة الآلات البخارية وصناعة الورق وغير ذلك وساعد على تسديد الدين العمومى. ويقول المؤرخون ان النهضة الصناعية والتجارية فى بولونيا الروسية ما كانت لتصل الى رقيها المشهور لولا مساعدة بنك بولونيا

ظل هذا البنك فى مدى خمسين سنة أساسا لرقى البلاد الاقتصادى بالرغم من العقبات التى كانت تصادفه وكان البولونيون يعتبرونه مشروعا وطنيا محضا. فلما شرعت الحكومة الروسية سنة ١٨٦٩ فى افقاده هذه الصبغة وجعله بنكا من بنوك الحكومة كان هذا مدعاة لتأسيس عدة بنوك وطنية على مثاله القديم بعيدة عن سيطرة الحكومة. بدأت هذه الحركة منذ سنة ١٨٧٠ فانشئت من ذلك الحين تسعة بنوك وطنية كبيرة برؤوس أموال أهلية وهى

(١) بنك وارسو التجارى أسس سنة ١٨٧٠ برأس مال قدره ٠٠٠ر٩٠٠ر١٥ فرنك وبلغ سنة ١٩١٤ ثلاثة وخمسين مليونا

(٢) بنك الخصم فى وارسو أسس سنة ١٨٧١ برأس مال قدره ٠٠٠ر٣٠٠ر٥ فرنك وبلغ سنة ١٩١٤ ٠٠٠ر٥٠٠ر٢٦ فرنك

(٣) البنك التجارى فى لودز أسس سنة ١٨٧٢ برأس مال ٠٠٠ر٦٥٠ر٢ فرنك وبلغ سنة ١٩١٤ ٠٠٠ر٥٠٠ر٢٦ فرنك

(٤) بنك التجارة فى لودز أيضا أسس سنة ١٨٩٧ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤ ٠٠٠ر٢٥٠ر١٣ فرنك

(٥) البنك الصناعى فى وارسو أسس سنة ١٩١٠ ورأس ماله سنة ١٩١٤ ٠٠٠ر٩٥٠ر٧ فرنك

(٦) بنك شركات التعاون وهو البنك الذى أسسته شركات التعاون فى بولونيا سنة ١٩١٠ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤ – ٠٠٠ر٣٠٠ر٥ فرنك

(٧) البنك التجارى والصناعى أسس سنة ١٩١٠ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤ ٠٠٠ر٦٥٠ر٢ فرنك

(٨) بنك الغرب أسس سنة ١٩١٣ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٤ ٠٠٠ ر٨٧٥ ر١٩ فرنك

(٩) بنك لاندو التجارى أسس سنة ١٩١٤ ورأس ماله ٠٠٠ ر٢٥٠ ر١٣ فرنك

كل هذه البنوك هى شركات مساهمة اكتتب فى اسهمها البولونيون أنفسهم فجموع رأس مالها من الاسهم فى سنة ١٩١٤ بلغ ٠٠٠ ر ٢٧٥ ر ١٦٨ فرنك ورأس مالها من الاسهم والاحتياطى معا ٠٠٠ ر ٢٢٥ ر٢٢٩ فرنك وبلغ مجموع مالديها من الودائع ٠٠٠ ر٧٠٠ ر ٥٠٧ أى أكثر من نصف مليار فرنك. كل هذا مع ملاحظة أن عدد السكان البولونيين فى بولونيا الروسية بحسب احصاء سنة ١٩١٠ لم يكن ليزيد على ٠٠٠ ر٠٠٠ ر١٢ نسمة ومع أنه لم يدخل فى الاحصاء المتقدم بنوك الافراد التى بلغ عددها سنة ١٩١٤ ثمانية وثلاثين بنكا منها ١٣ بنكا فى وارسو وشركات الرهن العقارية التى بلغ عددها ١٢ شركة

وعلى ذكر بنك التعاون نقول ان شركات التعاون فى التسليف انتشرت فى بولونيا انتشارا عظيما فبلغ عددها ٩٧٠ شركة فى سنة ١٩١٤ وهى المسماة بنوك التعاون أو شركات التعاون المالية ورأس مالها ٨٠ مليون فرنك وهذه البنوك هى التى أسست بنك شركات التعاون لتقترض منه ماتحتاج اليه من المال ولترتكز عليه الشركات الجديدة فى الدور الاول من تكوينها

فى بولونيا الالمانية

لم يكن عدد سكان بولونيا الألمانية بحسب احصاء سنة ١٩١٠ يتجاوز اربعة ملايين نسمة

فهذه المجموعة الصغيرة التى قضت معاهدة فيينا بالحاقها بالدولة البروسية لم تفقد شخصيتها ولم تنس أنها جزء من الامة البولونية فحافظت على كيانها القومى وأخذت تعمل على تحقيق الوحـدة البولونية القديمة بالرغم من العقبات التى اعترضتها وبالرغم من قوة الامبراطورية الالمانية

كانت البنوك الالمانية تنشىء لها فروعا فى بولونيافادرك البولونيون وجه الخطر من تدفق تلك الاموال فى بلادهم وتحققوا انهم يفنون فى المجموعة الالمانية القوية اذا لم يحافظوا على استقلالهم الاقتصادى وأساس هذا الاستقلال هو البنوك الوطنية. فهؤلاء الاربعة الملايين من البولونيين كان لهم قبل الحرب خمسة بنوك وطنية ذات اسهم يحملها أبناء البلاد وأكبر هذه البنوك وأعظمها شأنا هو بنك اتحاد شركات التعاون المالية. أسس هذا البنك فى بوزن برأس مال بلغ سنة ١٩١٤ـ ٧٫٣٨٠٫٠٠٠ فرنك ويرجع تأسيسه الى أن البولونيين الالمانيين بدأوا حركتهم الاقتصادية بانشاء بنوك التعاون (شركات التعاون المالية) التى اخذت فى بدء الحركة تنافس البنوك الالمانية القديمة فانتشرت هذه الشركات فى المدن والقرى حتى بلغ عددها ١٩٧ فى سنة ١٩١٢ وبلغ عدد أعضائها أو حملة حصصها ١٢١و٨٧٥ عضوا ورأس مالها من الحصص ٢٩ مليون فرنك ومن الاحتياطى نحو خمسة عشر مليونا ومجموع الودائع التى لديها ٢٨٥ مليون فرنك

رأت هذه البنوك ضرورة انشاء بنك كبير بأسهم تكون لها بمثابة مركز تعتمد عليه فى الاقتراض منه عند الحاجة وفى تسهيل أعمالها المالية فأسست ذلك البنك سنة ١٨٨٦ وأخذ يقوم بمهمته بمهارة وكفاءة ويزداد

رأس ماله كل سنة بفضل مؤازرة الجمهور له والتفاف شركات التعاون المالية حوله

لم يكتف البولونيون الالمانيون بهذا البنك بل كان لهم أربعة بنوك أخرى وهى :

بنك المزارعين . والبنك العقارى . وبنك بوتوكى . وبنك الخصم فى برومبرج . فكانت هى وبنك اتحاد شركات التعاون أساس الحركة المالية فى البلاد واستطاع البولونيون بفضلها أن يحافظوا على استقلالهم الاقتصادى وأن يصدوا تيار الاستعمار الجارف الذى كان يتدفق عليهم من البنوك الالمانية

أحصيت عمليات هذه البنوك الخمسة سنة ١٩١٤ فبلغ مجموع رأس مالها من الاسهم ١٧٫١١٩٫٧٥٥ فرنكا . ومن الاحتياطى ٣٫٧٠٠٫٤٥٣ فرنكا ومجموع الودائع التى فى خزائنها ٧٧٫٥٩٩٫٧٢٧ فرنكا

أنشأ البولونيون كذلك بنوكا عقارية كان الغرض منها شراء الاراضى وتوزيعها على المزارعين من أبناء البلاد ليقاوموا مشروع الحكومة الالمانية التى كانت تعمل على تمليك المستعمرين الالمان جزءا من الاراضى البولونية وقد بلغ عدد هذه البنوك سنة ١٩١٤ أربعة وعشرين بنكا . وبلغ مجموع رؤوس أموال شركات التعاون المالية وبنوك المساهمة والبنوك العقارية واحتياطيها وودائعها ٤٩٨ مليون فرنك . أى أن الأربعة الملايين من البولونيين فى المانيا كانوا يثمرون فى بنوكهم الوطنية نحو نصف مليار من الفرنكات يحافظون بها على كيانهم المالى ويستخدمونها فى تنشيط الصناعة والتجارة والملكية الاهلية

فى بولونيا النمساوية

حافظ البولونيون فى النمسا على شخصيتهم الوطنية ولم تستطع السياسة النمسوية أن تدمجهم فى الامبراطورية النمسوية بالرغم من سياسة العنف والشدة التى عوملوا بها فى السنوات الأولى التى أعقبت معاهدة فينا

حافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم التاريخية واتصلوا باخوانهم فى الروسيا وألمانيا بروابط الوحدة البولونية وكان استقلالهم الاقتصادى والمالى ركنا من أركان نهضتهم الوطنية فبذلوا جهدهم للدفاع عنه وأسسوا لذلك البنوك وشركات التعاون المالية

أسسوا من بنوك المساهمة تسعة بنوك وطنية منها البنك العقارى الوطنى الذى أسس سنة ١٨٦٧ برأس مال بلغ سنة ١٩١٢ — ٢١ مليون فرنك من الاسهم وعشرة ملايين من الاحتياطى

ومنها البنك الذى أسس سنة ١٨٨٣ وبلغ رأس ماله سنة ١٩١٢ من الاسهم والاحتياطى ٢٣٫٧٣٠٫٠٠٠ فرنك وقد نال هذا البنك المنزلة الاولى بين البنوك الوطنية بفضل الثقة التى أحرزها بيد الجمهور وبفضل اشتراكه فى المشاريع التجارية والصناعية فى البلاد وأخذت حركة هذا البنك تتسع وتقوى حتى بلغت قيمة مجموع عمليات سنة ١٩١١ نحو أربعة مليارات من الفرنكات

ومن بنوك المساهمة الوطنية فى جاليسيا بنك التجارة والصناعة

والبنك الصناعى الذى أسس فى سنة ١٩١٠ خصيصا لتنشيط صناعة النسيج واحياء الصناعات الوطنية كافة

بلع رأس مال البنوك الوطنية التسعة بحسب الاحصاءات الاخيرة التى عملت قبل الحرب ٦٢ مليون فرنك من الاسهم و٢٢ مليون فرنك من الاحتياطى أى أن مجموع ذلك يبلغ ثلاثة ملايين وثلثمائة وستين الف جنيه تقريبا

أنشأ البولونيون فى جاليسيا بجانب هذه البنوك شركتين للرهن العقارى رأس مالها سنة ١٩١٣ ثمانية ملايين ونصف من الفرنكات ولهم من صناديق التوفير المنتشرة فى انحاء البلاد ٣٥ صندوقا بلغت قيمة الودائع فيها فى نهاية سنة ١٩١٣ نحو ٣٣٧ مليون فرنك

لم يكتف البولونيون بهذه المنشآت بل أقبلوا اقبالا عظيما على تأسيس شركات التعاون المالية أو بنوك التعاون وامتازت جاليسيا بين سائر بلاد العالم بانتشار هذه الشركات فيها بالنسبة لعدد سكانها فقد بلغ عددها سنة ١٩١١ ــ ٢٩٧٤ شركة وهو احصاء يدعو الى الاعجاب بوطنية هذه الأمة البولونية وتماسكها وتعاونها فى المحافظة على شخصيتها بالرغم من العقبات التى كانت تصادفها فى حياتها الوطنية

كان عدد أعضاء هذه الشركات فى سنة ١٩٠٥ لا يزيد على ٦٥٢ ر ٤٥٦ عضوا فأخذ عددهم يزداد كل سنة حتى بلغ ٨٠٠ر٢٠٣ر١ عضو مع ملاحظة أن حملة الحصص فى هذه الشركات هم فى الغالب رؤساء البيوت والاسر فالعضو المشترك يمثل فى الحقيقة أعضاء أسرته جميعا

أحصيت أعمال ١٦٤٨ من هذه الشركات وهى التى نشرت بيانا بأعمالها سنة ١٩١٢ فبلغ مجموع رأس مالها ٨٦ مليون فرنك من الحصص و٢٥ مليونا من الاحتياطى وبلغت قيمة ودائعها وحساباتها الجارية سنة ١٩١٢ — ٣٧٦ مليون فرنك

اشتهرت بولونيا بصناعة الحديد والزنك والآلات والمعادن والمنسوجات والورق والخشب وغير ذلك وساعدها على احياء الصناعة كثرة مناجم الفحم الحجرى والبترول بها وكانت البنوك البولونية تغذى الصناعة وتمدها بالمال وعنى الافراد والشركات باحياء المصانع والمعامل فارتقت الصناعة الاهلية فى بولونيا ارتقاء عظيما ففى سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١٢ احصيت المعامل فى بولونيا وعدد عمالها وقيمة مصنوعاتها فكانت نتيجة الاحصاء كما يأتى :

	عدد المعامل	عدد العمال	قيمة ما تنتجه سنويا
بولونيا الروسية	١٠٩٥٣	٩٢٢ر٤٠٠	٢ر٢٧٩ر٢٠٠ر٠٠٠ فرنك
لتوانيا وروتينيا البيضاء (١)	٠١٤٢٤	٠٢٥ر٠٦١	٩٥٠ر٨٢١ر٢٦٣
روتينيا الغربية (٢)	٠١١٤٩	١٤٠ر١٣٠	٤٥٠ر٤٤٨ر٦٣٥
جاليسيا	٠٤٣٦٣	٥٥٦ر١٠٦	٩٠٠ر٣٨٩ر٦٣٧
بولونيا الالمانية	٦٥٢٢٣	٠٠٠ر٥٢٨	

(١) و (٢) ليتوانيا وروتينيا من أملاك روسيا ومعظم سكانهما من البولونيين

(٢)

صوت بولونيا في العالم

لم يخفت صوت بولونيا فى خلال المائة والخمسين سنة التى تعاقبت عليها وهى عرضة لاعتداء الدول الثلاث الغاصبة ، بل كان صوتها يرتفع جهيرا فيهز قلب الانسانية فيخفق اعجابا بتلك الامة التى قاومت عوامل الفناء وحافظت على شخصيتها وسمت الى أعلى درجات الرقى فى العلوم والآداب والاخلاق والحضارة واحتفظت بميراثها الوطنى وآمالها القومية رغم الاضطهاد الدائم والعقبات التى تنوء بها الامم: ومهما يكن من جمود أوروبا السنين الطوال امام مأساة بولونيا واستسلامها للاهواء المصلحية والعوامل السياسية فان قلب الانسانية كان ينبض اشفاقا على تلك الامة العظيمة التى برهنت للعالم على أن السياسة اذا أفلحت فى القضاء على الممالك والدول فانها لاتستطيع أن تنال من الامم . وأن المعاهدات والمؤتمرات اذا استطاعت أن تمحو الحدود الجغرافية للممالك وتبدلها وتغيرها فانها لاتستطيع أن تمحو الحدود المعنوية للشعوب الحرة اليقظة

أجل كانت بولونيا المثل الاعلى لثبات الامم فى جهادها الوطنى إذ برهنت على تلك الحقيقة الأزلية وهى ان الحكومات تمر وتزول والامم تبقى وتدوم

فمأساة بولونيا كانت على ممر السنين والاجيال عبئا ثقيلا على الضمير الانسانى . كانت النفوس الخالية من اطماع السياسة الخالصة من أدرانها وشوائبها تشعر على الدوام بأن على ضفاف الفستول أمة مجيدة تئن من

الظلم وتقاوم الاضطهاد وتقابل الشدائد بقلب مملوء إيمانا ووطنية ويقينا في المستقبل : ففي ثورات سنة ١٨٣٠ و سنة ١٨٤٦ و١٨٤٨و ١٨٦٣ كانت بولونيا تسمع الأمم صوتها وتعلن للعالم المتمدين ان الروح البولونية تقوى على المصائب التي تنزل بالوطن فقد كان العالم يسمع كل يوم تلك الانشودة البولونية التي ظلت شعار بولونيا السنين الطوال يهتف بها الآباء والابناء ويتغنى بها الرجال والنساء (بولونيا لاتموت) وكان صوت بولونيا يتردد في سائر الاصقاع فتسمعه الانسانية كل يوم على لسان شعرائها وكتابها وعلمائها ومؤرخيها . فمن اليوم الذي أسرفت فيه الحكومة القيصرية في الظلم وأمعنت في الاضطهاد بدأ العالم يسمع صوت بولونيا في محنتها إذهاجر كثير من العلماء والكتاب والشعراء والنبلاء البولونيين الى عواصم أوروبا فكانوا يمثلون بلادهم الاسيفة حيث هاجروا . يمثلون الوطن الحزين في حداده ويعيدون على العالم ذكرى بولونيا المستقلة ومجدها القديم ونبغ فريق منهم في العلوم والآداب فرفعوا من شأن بلادهم وأعلوا من قدرها في نظر العالم المتحضر . وجاد الشعراء والكتاب البولونيون بآيات بينات من البلاغة فازهرت الآداب البولونية وحازت في عواصم اوروبا المقام الاسمى . وكأن مصائب الوطن كانت تملأ قلوبهم أسى وحزنا وتفيض عليها نورا من العواطف الانسانية السامية فتجرى أقلامهم بأبدع ماتجود به قرائح الكتاب والشعراء . ففي ثنايا أشعارهم وروايات‍هم ومؤلفاتهم يلمع ضوء الحنين الى الوطن . والعطف على المظلومين . والدعاء للامم المهضومة الحقوق ورثاء الحرية والاشفاق على الانسانية المعذبة في كل مكان . فلاغرو أن كسبت الآداب البولونية اعجاب رجال

العلم والأدب وعطف نصراء الحرية فى البلاد المتمدينة . ولا عجب أن نال كثير من شعراء بولونيا وكتابها منزلة رفيعة فى العالم الأدبى

فمنهم «آدم مكيافكس» أكبر شعراء بولونيا قاطبة. هاجر من بلاده بعد اخماد ثورة سنة ١٨٣٠ فدرس الآداب اللاتينية فى لوزان ثم انتقل الى باريس وتبوأ مجلس الاساتذة فى الكلية فدرس الآداب السلافية بها ونبغ فى الشعر فقرن اسمه باسماء أئمة الشعراء امثال «جوت» و «بيرون» و «دانتى» و «فيكتور هيجو» واتصل بأكبر شعراء فرنسا وحملة لواء الأدب فيها فى ذلك الحين مثل «لامنيه» و «ميشليه» و «ادجار كنيه» بروابط الصداقة والود

ومنهم «شوبين» و «جول سلواكى» و «آدم كرازنسكى» و «نمسيفكس» و «سنكيفكس» وغيرهم وغيرهم ممن هجروا ديارهم وقضوا احياتهم فى المنفى فهؤلاء جميعا قد سموا بالنفس البولونية الى أرفع منزلة ونشروا على العالم مفاخر بولونيا وأشادوا بمجدها القديم والحديث وتغنوا بوطنيتها وليس فى عالم الأدب فى سائر أرجاء الدنيا من ينسى اسم «سنكيفكس» [1] ولا روايته الخالدة «كوفاديس» التى طبقت شهرتها الآفاق وترجمت الى معظم اللغات

وقام فى أوروبا وامريكا جماعة من نصراء الحرية ينادون برفع الظلم

---

(١) مات سنكيفكس سنة ١٩١٦ اثناء الحرب العامة بعد ان بلغ السبعين وهو آخر من بقى من كبار شعراء بولونيا

الواقع على تلك الامة العظيمة ويطالبون أوروبا بالتكفير عن جريمة تقسيم بولونيا ويناجون الضمير الانسانى لوضع حد لتلك المأساة التى يندى لها جبين الانسانية خجلا . وقرأ العالم فى مختلف البلدان رثاء بولونيا والدفاع عن حقها فى الحياة بلسان اكبر شعراء الغرب وكتابه وعلمائه وفى مقدمتهم « فيكتور هيجو » و « لامنيه » و « لامارتين » و « ادجار كينيه » و « ميشليه » و « أرنست رنان » وغيرهم وغيرهم

ولا عجب ان تجد تلك الأمة العظيمة نصراء لها من الأمم كافة فانها برهنت بجهادها وجلائل أعمالها على أنها جديرة بعطف العالم المتمدين وحسبها فخرا أنها على تعاقب السنين والأجيال قد حافظت على شخصيتها وفضائلها الوطنية رغم ما أصابها من استبداد ثلاث دول كبار وضارعت فى علومها وآدابها وفنونها وتقدمها السياسى والاقتصادى أعظم الأمم حضارة ومدنية

— ٣ —

بولونيا المستقلة

فلما اشتعلت نار الحرب العامة سنة ١٩١٤ شعرت الانسانية بأن قد آن الأوان للتكفير عن الجناية التى جنتها السياسة على تلك الأمة المجيدة وأدرك البولونيون أن الفرصة قد حانت لتحقيق دعاء شاعر بولونيا الكبير « آدم مكيافكس » (اللهم عجل بالحرب العامة التى ستنقذ بولونيا)

وأخذت الدول الثلاث الغاصبة الروسيا والنمسا والمانيا تتقرب من

الشعب البولونى لتكسب وده فى تلك الحرب الضروس . فلم يغب عن الاذهان ذلك المنشور الغامض الذى أذاعه الغراندوق نيقولا فى ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤ فى بدء الحرب ووعد فيه البولونيين بتحقيق آمالهم « تحت لواء آل رومانوف »

ولما احتلت الجيوش الالمانية والنمسوية بولونيا الروسية باكلها أعلنت النمسا والمانيا للعالم فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ انشاء « المملكة البولونية » متحدة مع الامبراطوريتين الوسطيين . وفى ١٢ ستمبر سنة ١٩١٧ أى فى عهد الاحتلال الالمانى قررت الحكومتان الوسطيان تنفيذا لاعلانها السابق تأليف « مجلس وصاية » للدول الجديدة الى أن يتم تنظيم المملكة البولونية

على أن البولونيين لم يعبأوا بتلك العهود والوعود وانتظروا أن تسفر الحرب عن تحقيق برنامجهم الوطنى وهو الاستقلال التام غير مشوب بأى تدخل أجنبى من أى نوع كان

ولقد عانت بولونيا الشدائد والأهوال فى أثناء القتال فقد كانت ميدان حرب للمتخاصمين فى مدى ثلاثة أعوام فهدمت البلاد والمدن وتعطلت الزراعة والصناعة وتخرب ثلث بولونيا الروسية والنمسوية

وفى خلال الحرب كان جماعة من نخبة رجال السياسة البولونيين قد ولوا وجوههم فى عواصم أوروبا وأمريكا شطر دول الحلفاء وانتظروا أن يكون انتصارهم ضامنا اعادة المملكة البولونيـة المستقلة . وأنشئت فى باريس « اللجنة الوطنية البولونية » برآسة المسيو « دموسكى » الذى كان رئيساً للشعبة البولونية فى مجلس الدوما القديم ورئيس الحزب الوطنى

الديمقراطى وغادر الروسيا بعد احتلال الجيوش الالمانية لبولونيا. فأصبحت هذه اللجنة ممثلة لبولونيا لدى الحلفاء واعترفوا بصفتها الرسمية وكان لهـا مندوبون فى واشنطون وروما ولوندره واعتمدهم الحلفاء كممثلين للامة البولونية . وقد سعت هذه اللجنة فى أن تشترك بولونيا مع الحلفاء فأنشأت فى فرنسا الجيش الوطنى البولونى فى يونيو سنة ٩١٧ ليشترك فى ميادين القتال بجانب الحلفاء

وفى ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ نادى « الرئيس ويلسن » بضرورة اعادة المملكة البولونية المستقلة وفى ٨ يناير سنة ١٩١٨ نشر مبادئه الأربعة عشر وكان المبدأ الثالث عشر منهـا خاصا باعادة بولونيـا دولة مستقلة موحدة لها منفذ إلى البحر وفى يونيو سنة ١٩١٨ اعترف الحلفاء فى اتفاق فرساى باستقلال بولونيا . وانتهت الحرب بعقد الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ طبقا « لمبادىء ويلسن » التى منهـا تأليف الدولة البولونية المستقلة ففى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ انحل « مجلس الوصاية » الذى تألف فى بولونيا فى عهد الاحتلال الالمانى ونودى بالجنرال بلسودسكى رئيسا الدولة الى أن تنعقد الجمعية الوطنية المؤسسة

فدخلت بولونيا من ذلك الحين فى تاريخ العصر دولة مستقلة حرة من كل تدخل أجنبى وأصدر الجنرال «بلسودسكى» دعوة للامة الى انتخاب الجمعية الوطنية وحدد لاجراء الانتخابات ٢٦ يناير سنة ١٩١٩ فتم الانتخاب وانعقدت الجمعية يوم ٩ فبراير سنة ١٩١٩

وفى ٢٠ فبراير أودع الجنرال «بلسودسكى» الجمعية السلطة التى تلقاها

بعد مجلس الوصاية القديم فقررت الجمعية شكر الجنرال على خدمته للوطن وأقرته رئيسا للدولة ووضعت المبادىء الآتية كدستور مؤقت للبلاد

(أولا) ان الجمعية هى الهيئة التى فى يدها سلطة الشعب ورئيس الجمعية يصدر القوانين موقعاً عليها من رئيس الوزراء والوزير المختص

(ثانيا) رئيس الدولة يمثلها أمام الدول وينفذ قرارات الجمعية فى المسائل المدنية والعسكرية

(ثالثا) يعين رئيس الدولة الوزراء باتفاقه مع الجمعية

(رابعاً) رئيس الدولة والوزراء مسؤولون أمام الجمعية

(خامساً) الاوامر والقرارات التى يصدرها رئيس الدولة يجب أن تكون موقعاً عليها من الوزير المختص

ثم قدمت الحكومة مشروع الدستور الى الجمعية فى ٣ مايو سنة ٩١٩ فتداولت الجمعية فى شأنه وأحالته إلى لجنة خاصة وفى الوقت نفسه تقدمت عدة مشاريع للدستور من الأندية والأحزاب السياسية ومن الأفراد وطال البحث فى هذه المشاريع لتعدد المذاهب السياسية واشتغال البلاد بحل المشاكل التى ولدتها الحرب ولاسيما صد هجوم البولشفيك الذى كان يهدد الدولة البولونية بالخطر

وفى يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢١ أقرت الجمعية الدستور فكان هذا اليوم عيداً وطنياً لبولونيا لأن فيه أعلن دستور الدولة البولونية المستقلة الجديدة بعد أن مضت مائة وثلاثون سنة على دستور ٣ مايو سنة ١٧٩١ الذى كان عنوانا ونظاما لبولونيا المستقلة القديمة

فكانت روح دستور سنة ١٧٩١ تتحلى في دستور سنة ١٩٢١ ولا سيا فى مقدمته التى نصها :

« باسم الله ذى القدرة والجلال . نحن الامة البولونية نحمد الله الذى أنقذنا من استعباد دام مائة وخمسين سنة ونقدم شكر الوطن للأجيال الذين جاهدوا له واعتصموا بالصبر والثبات وبذلوا فى سبيل استقلاله أعظم الجهود والضحايا متبعين تقاليد دستور ٣ مايو المجيد. نعلن انه لما كانت غايتنا هى سعادة الوطن والمحافظة على استقلاله ووحدته وكيانه وإقامة بناء قوته وعظمته وسلامته ونظامه الاجتماعى على دعائم المبادئ الأزلية مبادئ العدل والحرية وترقية قواه المعنوية والمادية وضمان المساواة وحرية العمل والحقوق الشخصية لابناء الجمهورية على السواء قد أصدرنا وأقررنا القانون الاساسى الآتى فى الجمعية الوطنية المؤسسة للجمهورية البولونية »

وهذا الدستور مؤلف من ١٢٦ مادة وتلخص قواعده الاساسية فى المبادى الآتية :

قواعد الدستور البولونى

١ـ الدولة البولونية جمهورية والسلطة العامة فيها مستمدة من الشعب

٢ـ السلطة التشريعية يتولاها مجلس « الدييت» (مجلس النواب) ومجلس الشيوخ والسلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع وزرائه المسؤولين والسلطة القضائية تتولاها المحاكم المستقلة

السلطة التشريعية

٣ ـ ينتخب أعضاء مجلس « الدييت » لمدة خمس سنوات بواسطة الانتخاب العام السرى علي درجة واحدة وحق الانتخاب مقرر لكل بولونى بالغ من السن احدى وعشرين سنة كاملة متمتع بحقوقه السياسية ويستثنى أفرادالجيش العاملون. وللنساءحق الانتخاب. ويشترط فى النائب أن يكون حائزا حق الانتخاب وأن يكون بالغا من السن ٢٥سنة كاملة ويجوز انتخاب أفراد الجيش العاملين نوابا ولا يجوز انتخاب موظفى الحكومة التابعين للادارة والمالية والقضاء وذلك فى دائرة توظفهم

٤ ـ يعتبر النواب ممثلين للامة بأسرها ولا يصح تقييدهم بتعليمات من الناخبين وهم متمتعون بحق حرمة النواب

٥ ـ لايجوز للنواب أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أراضى الحكومة سواء أكان ذلك لانفسهم أم باسم غيرهم ولا أن يقبلوا التعهد توريد شئ ماللحكومة أو عمل مقاولات لها أو قبول امتيازات ومنافع منها ولا يجوز للنائب أن يقبل من الحكومة رتبة أو وساما ماعدا الرتب العسكرية

٦ ـ لايصح للنائب أن يشغل وظيفة المحرر المسؤول فى احدى الجرائد

٧ ـ يجوز لاعضاء « الدييت » أن يقرروا حل مجلسهم على شرط أن يصدر القرار باغلبية ثلثى الأعضاء المقترعين ويجوز لرئيس الجمهورية حل « الدييت » بشرط موافقة ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بحضور نصف اعضاء الدييت عل الأقل وفى الحالتين يحل أيضا مجلس الشيوخ وتجرى الانتخابات الجديدة فى ٩٠ يوما من الحل

٨ ـ تقرر القوانين فى «الدييت» فاذا انقضى ثلاثون يوما ولم يعترض عليها مجلس الشيوخ يصدرها رئيس الجمهورية واذا اعترض عليها المجلس وطلب رفضها او تعديلها يجب عليه أن يعلن ذلك فى المدة المذكورة ويعاد القانون فى هذه الحالة إلى « الدييت » فاذا رفض الاخذ برأى مجلس الشيوخ بأغلبية ١١ من عشرين صار القانون نافذا بالشكل الذى يقرره الدييت

٩ ـ أعضاء مجلس الشيوخ ينتخبون كذلك بواسطة الانتخاب العام على درجة واحدة ويشترط فى الناخب أن يكون له حق انتخاب اعضاء الدييت وأن يكون بالغا من العمر ٣٠ سنة ويشترط لعضوية مجلس الشيوخ أن يكون الناخب بالغا من العمر ٤٠ سنة ويصح انتخاب أفراد الجيش العاملين

السلطة التنفيذية

١٠ ـ ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات بواسطة مجلس «الدييت» والشيوخ مجتمعين فى هيئة جمعية وطنية بالاغلبية المطلقة للأعضاء

١١ ـ الوزراء مسؤولون أمام مجلس الدييت عن أعمالهم وأعمال الموظفين التابعين لهم ومجلس الوزراء مسؤول بالتضامن أمام المجلس المذكور عن سياسة الحكومة العامة

١٢ ـ يتولى رئيس الجمهورية رآسة القوات الحربية للدولة ولكنه لا يتولى قيادة الجيوش أثناء الحرب وهو يمثل الدولة فى علاقاتها الخارجية وله أن يعقد الاتفاقات مع الدول الاجنبية ويخطر الدييت بها وإذا كانت الاتفاقات أو المعاهدات تجارية أو جمركية أو تتضمن قيودا مالية أو تمس

حدود الدولة أو تتضمن المحالفة فلا يجوز عقدها الا بعد اقرار مجلس الدييت وكذلك ليس له ان يعلن الحرب او يعقد الصلح الا بعد اقرار المجلس المذكور

السلطة القضائية

١٣ـ تتولى المحاكم السلطة القضائية وتصدر الاحكام باسم الجمهورية البولونية . ورئيس الجمهورية يعين القضاة . أما قضاة المصالحات فينتخبهم الأهالى والقضاة مستقلون وليسوا تابعين إلا للقانون ولا يجوز عزلهم أو احالتهم على المعاش او نقلهم بغير ارادتهم الا بقرار قضائى مبنى على الاسباب المبينة فى القانون

حقوق الافراد

١٤ ـ تضمن الجمهورية البولونية لجميع سكانها على السواء حماية حياتهم وحريتهم واملاكهم بلا فرق فى الاديان والجنسيات واللغات والافراد امام القانون سواء ولا تعترف الجمهورية بأى امتيازات ناشئة عن الوراثة أو اختلاف الطبقات أو القاب الشرف أو الرتب ما عدا الرتب العلمية والفنية والرسمية وقد ضمن الدستور للأفراد التمتع بالحقوق المعترف بها فى الدساتير الاخرى

١٥ـ الدولة تضمن للأقليات الدينية أو الجنسية التمتع بحريتها المذهبية ولها المحافظة على لغاتها وعاداتها.

١٦ ـ التعليم الابتدائى اجبارى ومجانى للجميع

١٧ ـ يجوز لمجلس الوزراء بعد موافقة رئيس الجمهورية أن يقرر إعلان الأحكام العرفية فى أى جهة من جهات الدولة إذا استهدف الأمن العام للخطر أو فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو حالة اضطرابات داخلية أو مؤامرات خطيرة تنطوى على الخيانة وتهدد الدستور أو سلامة الافراد ويجب عرض القرار على الدييت فاذا رفض الموافقة على القرار تبطل الاحكام العرفية

*

(الرسالة الثامنة)

الحركة الوطنية فى الاناضول

والجمعية الوطنية في انقره

خرجت تركيا من الحرب العامة مقهورة منهوكة القوى ينتقصها الحلفاء من أطرافها ويتحكم فى مصيرها ألد أعدائها وكان الجو السياسى ينذرها بأسوأ العواقب

عقدت الهدنة فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨ ودخلت أساطيل الحلفاء مياه الدردنيل والاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ واحتلت جيوشهم حصون الدردنيل والبوسفور ونزلت منهم بعثات عسكرية فى المدينة لتمثيل الحلفاء والاتصال بحكومة الباب العالى فأصبحت عاصمة آل عثمان تحت رحمة قوى الحلفاء الذين تدخلوا فى شؤون الحكومة العثمانية حتى صارت لهم الكلمة النافذة فيها واستحوذ الرعب على أهل الاستانة واجتمعت أهوال الضيق الاقتصادى وذل الهزيمة فكانت الحالة تحزن الصديق وتشمت العدو . وظهرت مطامع اليونان والانجليز فتوعدوا تركيا بسوء المنقلب

نقض الحلفاء شروط الهدنة فجاء احتلال اليونان لازمير فى مايو سنة ١٩١٩ ضربة قاتلة مصوبة الى قلب الامة التركية ففاض الاناء وطفح الكيل ولم يطق الاتراك صبرا على هذه الحال . وكان هذا الاحتلال بايعاز الانجليز واقرار الحلفا

تقلب على الوزارة منذ عقد الهدنة الى أوائل سنة ١٩٢٠ ثلاثة صدور كبار وتغيرت الوزارة تسع مرات دون أن تفلح فى تخفيف الحالة السيئة التى وصلت اليها تركيا

فلما احتل اليونان أزمير ظهرت الحركة الوطنية فى الاناضول تحت زعامة البطل الكبير المشهور مصطفى كمال باشا

فالحركة الوطنية التركية هى وليدة الآلام التى انتابت الأمة التركية والمصائب التى حلت بها . ومصطفى كمال باشا هو قوام هذه الحركة ومؤسسها . وهو من أبطال التاريخ الذين يظهرون فى أشد أوقات المحن القومية فيأخذون بيد أمتهم وينقذونها من محنتها ويصعدون بها الى أرقى مراتب المجد . هو من الافراد المعدودين الذين تم على يدهم أعظم الانقلابات واكبر الحوادث التاريخية شأنا . هو (واشنطون تركيا)

مصطفى كمال

ولد مصطفى كمال فى « سلانيك » سنة ١٨٨٠ ، وكان أبوه يتعاطى فيها التجارة بشرف واستقامة . وفى زمن طفولة مصطفى أدخله أبوه فى كتاب من الكتاتيب التى كان النساء القارئات يؤسسنها فى منازلهن لتعليم القرآن الكريم وبعد ان ختم القرآن انتقل الى مدرسة ابتدائية عصرية كان أسسها فى سلانيك رجل فاضل اسمه (شمسى افندى) وبعد هذه المدرسة دخل مصطفى المدرسة الرشدية العسكرية بسلانيك وقد لاحظ أساتذته تفوقه على أقرانه فى دروسه فأضافوا الى اسمه (مصطفى) اسم شهيد الحرية وامام أهل الادب نامق كمال بك فسموه (مصطفى كمال افندى)

وعلى أثر حصوله على الشهادة من المدرسة الرشدية العسكرية سافر الى (مناستر)

فدخل مدرستها الاعدادية العسكرية ثم انتقل منها الى المدرسة الحربيه فى الاستانة فأتم دروسها ونال منها رتبة (ملازم ثان) سنة ١٩٠١ : ثم دخل مدرسة اركان الحرب وخرج منها سنة ١٩٠٤ ونال منها رتبة يوزباشى أركان حرب

- وعقب ذلك قبض عليه بتهمة اشتغاله ضد الحكومة الحميدية ، وقد رفع بذلك تقرير عنه الى قصر يلدز ، فبقى يحاكم فى القصر أياماً طويلة ممنوعا من مقابلة أحد . ثم انتهت المحاكمة ببراءته الا انهم نفوه الى « سوريا » فانتهز فرصة وجوده فى وسط راق بين جماعة يشعرون بقيمة الحياة فأسس مع اخوان له هناك « جمعية الحرية » وظل يقوم بأعمال سياسية وعسكرية مهمة الى أن نقل الى اركان حرب الفيلق الثالث فى سلانيك

وعلى أثر اعلان الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ أرسل الى طرابلس الغرب لتشكيل القوى الملية وعند عودته من هذه الوظيفة عين قائدا لالاى المشاة الثامن والثلاثين ، مع ان هذا المنصب كان فوق رتبته العسكرية ، فأحسن تنظيمه حتى صار يشار اليه بالبنان . وعند حدوث فتنة (١٣ ابريل سنة ١٩٠٩) قام بخدمات جليلة

وأرسل فيما بعد الى اليمن فظل فيها الى أن نشبت الحرب الطرابلسية ، فاندفع متطوعا الى « درنة » وظل فيها الى أن تم الصلح بين ايطاليا وتركيا فعاد الى الاستانة . وقبل أن يستقر فيها نشبت الحرب البلقانية فعين رئيسا لاركان حرب الفيلق الذى يقوده فخرى باشا فى الدردنيل . وظل فى هذه الوظيفة الى نهاية الحرب البلقانية وانعقاد الصلح مع البلغار فعين ملحقا عسكريا للسفارة العثمانية فى « صوفية »

ولما نشبت الحرب العامة كان مصطفى كمال قائداً لاحدى فرق الدردنيل فاشتهرت مزاياه العسكرية وانقذ الاستانة مراراً ايام حروب جناق قلعة وكان أول من قابل العساكر الانجليزية اذ هبطت الى أرض الدردنيل دون أن ينتظر أى أمر وتوفق الى وقف الهجمة الانجليزية فى (آرى برون) ولولا أنه قرر

مقابلة العساكر الانجليزية بسرعة وسار لمحاربتها بكل اقتدار وجدارة مع قلة عدد جنوده بالنسبة للمهاجمين لو أنه تردد قليلا ولم يبادر بالهجوم لاستطاعت العساكر الانجليزية أن تحتل جبل (قوجه جمش) وأسقطت جميع استحكامات الدردنيل فى أيديهم فى أيام قلائل . لكن الميرالاى مصطفى كمال بك اصدر قراره بسرعة وقابل العدو المهاجم فى الحال وأنقذ الاستانة من أعظم خطر . وهنالك شاع صيته العسكرى حتى لقد سمى ذلك الموقع (موقع كمال) اعترافا بجليل عمله ثم لما أنزل الانجليز عساكرهم فى (أنا فارطه) عهد اليه أمر القيادة فى تلك الجهة وقد أدارها أحسن ادارة وخاص الاستانة من السقوط مرة أخرى . وهنالك رفعت رتبته العسكرية الى أمير لواء . ولما انقضت حروب الدردنيل قدم مصطفى كمال باشا تقريرا الى أنور باشا طلب فيه منه أن يلتزم الجيش العثمانى خطة الدفاع فى جميع الميادين لما قد ظهر أن الحرب العامة يمتد أجلها تفاديا من الاسراف فى القوات العثمانية . وقد أثبتت الحوادث أن مصطفى كمال باشا كان محقا فى طلبه هذا . وتوجه مصطفى كمال بعدئذ الى القوقاس على رأس (فيلق الصاعقة) فجاءت هذه التسمية مطابقة للمسمى فقد أبلى هذا الفيلق بلاء حسنا ولازمه النصر فى ساحات القتال

ولما تفاقم الأمر فى فلسطين من جراء استعدادات الحلفاء وشعر الأتراك بخطورة الحالة فيها أوفدوا اليها مصطفى كمال وفيلقه المشهور . ولكن الحالة كانت قد ساءت وبدت علائم الانهزام على الجيش التركى فاضطر مصطفى كمال الى التقهقر شمالا الى الاناضول ونشبت آخر معركة فى سوريا وهى معركة اللبرمون بجوار حلب بين قواته والقوات الانجليزية فكان تسليم حمص وحماة وحلب على يد فلول جيش مصطفى كمال وهو آخر جيش عاد من سوريا

ولما استقر مصطفى كمال فى الاناضول أدرك وجوب لم شعثه وتنظيم جيشه فعمل على ذلك وظل يرقب الحوادث فى الاستانه ليرى ماتؤول اليه الحال . فلما تألفت وزارة المشير عزت باشا الأولى قبيل الهدنة قصد الاستانه وأقام فيها

مدة وجيزه ثم عين مفتشا لجيش الأناضول . فوافق هذا التعيين هوى من نفسه اذا أتاح له اتمام ما كان قد شرع فيه · فبرح الاستانه واتخذ ارضروم مقرا له واخذ يبذل عنايته فى تنظيم الجيش وضم اليه نخبة من الضباط العثمانيين الذين بقوا فى الاناضول بعد عقد الهدنة أو جاؤوا من الاستانة بعد احتلال الحلفاء لها

أخلاقه — وصف مكاتب مجلة « اللستراسيون » الفرنسية مصطفى كمال وصفا دقيقا رأينا أن نقتطف منه القطعة التالية لدلالتها على أخلاق بطل الاناضول وسجاياه قال :

« ليس لبطل الاستقلال من السن سوى أربعين عاما . وهو طويل القامة عريض الكتفين ومع هذا لا تبدو عليه علامات القوة البدنية ولعل ذلك بسبب نحافة يديه وساقيه وتألمه من مرض الكلى . على انه شديد المرونة فى حركاته وهو يجيد لعب السيف . ولكن أهم ما فيه أسارير وجهه فهى تدل على الشدة والعزيمة والصلابة والذكاء يكاد يقطر من جبهته . وعيناه كبيرتان تنفذ نظراتهما من خلال زرقتهما حادة كالسهم وحركات محياه جميلة تدل على عواصف هوجاء فى صدره . ولقد شبه بعضهم سحنته بسحنة النمر . وقد يكونون مصيبين فى هذا التشبيه غير أن ابتسامات كابتسامات الاطفال تغير أحيانا ذلك الوجه وتكسبه غذوبة مدهشة . وعلى كل حال فانه يستوقف النظر لما فيه من تنوع الحركات واختلاف المظاهر وتضاربها

«... هذا ومصطفى كمال قائد ذو خبرة واسعة وهو زعيم بأرق معانى الكلمة فقد ولد ليقود الرجال · وقد حبته الطبيعة تلك الهبة السرية التى تجلب طاعة الناس واحترامهم لمن كانت فيه . وتركيا اليوم بأسرها منجذبة الى هذا الرجل بقوة غريبة وهو يجمع الى الجلد الاقدام والى صدق النظر سرعة الخاطر . ويعرف كيف يقتنص الفرصة السانحة . ولا يضارع جرأته الا ذكاؤه . وهو ذكاء لم يكمله الدرس ولكنه حاد وبليغ يمكن صاحبه من أن يدرك بسليقته الامور التى يجهلها

وروى هذا المكاتب فيما روى كيف تمكن مصطفى كمال من تسلم قيادة الجيش المقاتل فى الدردنيل وذلك أن الحالة كانت حرجة وكان الجنرال ليمان فون سندرس قائد الجيش التركى مرتبكا فى أمره فرأى أن يستشير مصطفى كمال وكان وقتئذ فى رتبة ميرالاى فحادثه بالتلفون محادثة وجيزة ولكنها ذات معنى كبير : اخبر القائد الالمانى مصطفى كمال أن الحالة خطرة وسأله هل فى الامكان ملافاتها فكان جواب مصطفى كمال ان ذلك ممكن فسأله : — وكيف ذلك ؟ فأجاب : — بتعييني قائد فرقة وترك أمر الدفاع عن المنطقة المهددة الى عهدتى . فقال: — ألا يكون هذا كثيرا فأجاب : — انى من جهتى لاأجده كثيرا وقد يجوز أن أتولى القيادة ...وهنا وقف الحديث . ثم جاءت الليلة التالية فازدادت الحالة سوءا فعمد فون سندرس فى الصباح الى التلفون وحادث مصطفى كمال فقال له : « لقد تعينت قائد الفرقة فاعمل بسرعة » فأجابه مصطفى كمال : « سأكون فى ميدان عملى حالا انما لا بد لى من بضع دقائق حتى ألبس لباس القائد » وبعد هـذه الحادثة بيومين فقط كان مصطفى كمال بطل واقعة انا فارطة التى اضطرت فرنسا وانجلترا بعدها أن تستدعيا جيوشها من الدردنيل

كيف تأسست الحركة الوطنية فى الاناضول

ان ظهور الحركة الوطنية فى الاناضول من أعظم الحوادث شأنا فى تاريخ النهضات القومية بل فى التاريخ الانسانى وسيفرد لها التاريخ الكتب والمؤلفات لاستيعاب حقائقها ونشر مفاخرها . ولا شك ان احق من تؤخذ عنه اسرار هذه الحركة هو مؤسسها الغازى مصطفى كمال فقد ذكر كيف ظهرت الحركة الوطنية فى حديث له بجريدة (الحاكمية الملية) التى تصدر بانقره قال (١) :

---

(١) اخذ هذا الحديث فى شهر ابريل سنة ١٩٢١ لمناسبة مرور سنة كاملة على افتتاح الجمعية الوطنية فى انقره

« انى أعتقد أن الامة لايمكن ان تحافظ على شرفها وكرامتها وعرضها الا اذا كانت متمتعة بحريتها واستقلالها . وانى لا أستطيع أن أعيش الا اذا كنت ابن وطن مستقل حر . فالاستقلال الوطنى مسئلة حيوية . بل هو الحياة. انى اعلم أنه لابد لنا من تأسيس العلاقات الودية والسياسية مع أى أمة كلما قضت مصالح البلاد فان ذلك من مقتضيات المدنية . انما اذا أرادت أى أمة من أمم العالم أن تغل أيدينا وتغتصب حريتنا فانى أكون ألد أعدائها الى أن تكف عن هذه الغاية . فمثلا قد اشتركنا فى الحرب العامة فى صف الالمان اذ كان يضطرنا موقعنا الجغرافى كما كانت تضطرنا الوقائع التاريخية ويضطرنا التوازن السياسى الى ذلك. وقد مددنا يد الصداقة الى الالمان ودخل الالمانيون حتى فى جيشنا وحكومتنا فتقبلنا كل ذلك . فلما شرع بعض الالمان يقفون أزاءنا موقفا مخلا بكرامتنا واستقلالنا كنت أول الثائرين عليهم . وقد كانت نتيجة ذلك انى لبثت عاما من أعوام الحرب العامة معارضاً ومخاصما أولئك الذين لايروجون رأيى هذا. لكنى قد تقبلت بعد ذلك أمر القيادة فى سوريا فى أواخر الحرب . ولم اكن راضيا عن استمرار الحرب. بل كنت واثقاً أنه يجب انتهاز أول فرصة لختمها . فصرحت بذلك فى صورة رسمية وخصوصية دون أن يخطر ببالى أن أرى الانجليز والفرنسيين والطليان يتعمدون تمزيق شملنا واحتقار أمتنا والعمل على جعلها كقطعان من العجماوات

نعم انى كنت أشك فى أننا اذا انهزمنا لانخرج من الحرب بلاعقاب ولاضرر بيد انى لم يخطر ببالى أن ساسة الامم المعروفة بدفاعها عن الانسانية والمدنية والعدالة مهما تكن نفسياتها وعقلياتها تسعى لهدم التاريخ التركى وتقويض استقلال الامة التركية ومحق حياتها وكرامتها . نعم هذا ما كنت أظنه يوم ذهبت الى الاستانة بعد ان غادرت آطنه حيث كنت متوليا قيادة جيش الصاعقة وقد وقعت الاستانة اذ ذاك على شروط الهدنة وكانت تنتظر عقد الصلح . فكنت كلما قابلت الرجال السياسيين والعسكريين من الانجليز والفرنسيين والطليان أصرح لهم برأيى هذا وأقول لهم « لقد كان من الضرورى اقتحامنا غمرات الحرب فى صف الدول المركزية لانكم لاتتركوننا نلتزم الحياد . وقد كانت القيصرية

الروسية فى صفكم . على أننا يمكننا أن نبحث معكم فيما تقتضيه الهزيمة . أما حرمان الامة من استقلالها فلن يكون مما تستوجبه » ولكن كلما زدت احتكاكا بأولئك الناس تبينت لى حقيقة مدهشة كانت مندمجة فى الاقوال التى أسمعها منهم . وقد كان مايقوم به ضباط التحالف وجنودهم فى كل مكان من اكبر الاندية والمحافل الى الطرقات ثم احتقارهم واعتداؤهم على الاتراك من الدلائل المؤيدة لهذه الحقيقة . فكان أهل الاستانة من سلطانها ورجال حكومتها وقوادها وضباطها الى آخر أفرادها يقفون أزاء هذه الحالة مبهوتين وهم مكبلون بسلاسل لايمكن تحطيمها . وقد كنت كذلك مطوقا بهذه السلاسل أبذل كل جهد لأجد صديقا يشاركنى فى أحزانى . فكنت أرى بعض الاحيان رجالا غيورين يشعرون بسوء المصير ويبحثون عن وسيلة للخلاص . انما يظنون انهم سيجدون تلك الوسيلة فى الاستانة فيضعون البرامج تلو البرامج بلا جدوى لانهم كانوا لايعلمون من أين يجب عليهم أن يشرعوا فى العمل . وكم من أناس كانوا يظنون أن الخلاص من المأزق متوقف على وصاية أجنبيـة دون أن يشعروا بأنهم يهدمون روح الاستقلال هدما . وقد علمت علم اليقين حينئذ أن العدو قرر محق استقلالنا . انما لم تستكشف الامة هذه الحقيقة المروعة تماما اذ كانت الاستانة تختنق تحت ضغط ضباب كثيف . وهناك كان كل ذكاء وكل ضمير مكبلا بقيود العدو أو غافلا غارقا فى الضلال . فلم يكن ثم مجال لرؤية الموقف الحقيقى وتعيين الهدف وارشاد الأمة اليه . وعلى كل حال فقد كان المركز الطبعى للحركة فى خارج الاستانة . ولا بد من استكشاف هذا المركز وارشاد الامة جميعها منه . ففكرت أياما . وفاتحت بعض الاخوان فوجدتهم على رأيى . وهناك عزمت على السفر الى الاناضول واستطلاع الرأى العام والاحساسات الوطنية ومنابع البلاد . وقد كان أمر مغادرتى الاستانة مسألة من المسائل العويصة . فظللت أفكر بيد أنى قد ساعدتنى المقادير فألفيت الحكومة تسألنى عما اذا كنت أقبل أن أعيش مفتشاً للجيش فى الاناضول فتقبلت هذه الوظيفة بلا تردد . اذ كنت واثقا من أن دخولى الأناضول على هذه الصورة يمهد لى كل سبيل لتنفيذ رأيى . وفى اليوم الذى غادرت فيه الاستانة احتل العدو أزمير واظهر سوء نيته وخيانته . فقررت قرارا أخيراً وهو الذهاب الى الاناضول فى الحال واطلاع الامة على حقائق الاحوال والتهيؤ للدفاع وصيانة الاستقلال الوطنى من المخاطر المهددة له

وقد عرضت الامر على بعض الرؤساء الذين اثق بهم في الدوائر الحربية ورجوتهم ان يعاونوني حتى لا أجد صعوبات تقف في سبيل ما أقوم به من الاجراءات وقبل ان امتطى الباخرة مررت على الباب العالى فاذا بالوزارة مجتمعة بناء على ماوصل اليها من خبر احتلال ازمير . فما سمعت بحضورى حتى اقبل بعض اركانها على وقالوا « ماذا نفعل » ؟ فقلت لهم « تجلدوا » فقالوا «وكيف نتجلد هنا» ؟ قلت لهم «افعلوا ما تستطيعون هنا ثم انضموا الى للاستمرار في العمل» ثم فارقتهم وامتطيت الباخرة ونزلت في (صامسون) وما وطئت ارض الاناضول حتى رأيت ميول الامة وعواطفها عالية الى درجة انها تجعل المترددين في الدفاع عن الاستقلال يخجلون من ترددهم وتباطؤهم وقد أثبتت الحوادث التي تقع منذ عامين انى أصبت فيما فكرت فيه وان عزم الامة وايمانها راسخ رسوخ الاطواد . ولعمرى انى لأفخر بذلك »

هذا ماقاله مصطفى كمال عن منشأ الحركة الوطنية التركية التى أدهشت العالم بما قامت به من جلائل الاعمال

كان الغرض من الحركة الدفاع عن استقلال البلاد وانتظار شروط الصلح التى سيقررها الحلفاء بالنسبة لتركيا ومقاومة كل قرار يمس استقلال تركيا فى بلادها المسكونة بالاتراك وكان مركز الحركة «ارضروم» ثم «سيواس» حيث انعقد بهما مؤتمران وطنيان كان اعضاؤهما يمثلون الامة التركية فسجلوا قرارهم بالاجماع مؤكدين وجوب النهوض لاسترداد الحرية وانتزاع الاستقلال من مغتصبيها واذاعوا قرارهم فى جميع أرجاء الدنيا

سوء الحال فى الاستانة

واستقالة الوزارة

وبينما كان مصطفى كمال يجمع الاعوان والأنصار فى الاناضول كانت الاحوال فى الاستانة تزداد سوءا ووطأة الحلفاء تزداد شدة . استقالت وزارة على رضا باشا فى ٣ مارس سنة ١٩٢٠ لانه لم يستطع التوفيق بين الحركة الوطنية وحكومة الاستانة ومطالب دول الحلفاء ولان تدخل تلك الدول ولا سيما انجلترا فى

الادارة العثمانية زاد على الحد المستطاع وقد بلغ من تدخلها أن منعت الحكومة العثمانية من نشر بيانات فى الصحف التركية تكذب ادعاءات الارمن عن المذابح المزعومة فى ذلك الحين . فعين صالح باشا صدرا اعظم فكانت وزارته (وزارة حياد) أو بعبارة اخرى لم يكن معروفا عنها الاتصال بالحركة الوطنية ولذلك لم يشترك فيها النواب العثمانيون . ومع أن صالح باشا لم يكن معروفا عنه انه خصم للحركة الوطنية مثل الداماد فريد الا انه لم يكن مشهورا باتصاله بها مثل عزت باشا ولم يكن منتظرا أن وزارة صالح باشا مع حسن نياتها تتغلب على الصعوبات المحيطة بها لان سلطة الحلفاء فى الاستانة كانت تشتد وتدخلهم فى سياسة الحكومة العثمانية والادارة يزداد يوما فيوما

مفاوضات الحلفاء فى لوندره

فى شأن المسألة التركية

بقى الحلفاء مترددين فى البت فى مصير تركيا لغاية أوائل سنة ١٩٢٠ وفى ذلك الحين رفضت أمريكا فكرة الانتداب فى المناطق الشرقية فعولوا على أن يقرروا خطتهم النهائية فى المسألة التركية واجتمع مجلس الحلفاء الأعلى لهذا الغرض بلوندره فى فبراير سنة ١٩٢٠ وكان الخلاف كبيراً بين النظرية الانجليزية والنظرية الفرنسية والايطالية فانجلترا كانت تريد ابعاد الاتراك عن الاستانة وتمزيق شمل تركيا تحقيقا لاطماعها الاستعمارية وفرنسا وايطاليا كانتا تلحان فى بقاء الاستانة فى يد الاتراك وأخيراً أذعنت السياسة الانجليزية لنظرية فرنسا وايطاليا تحت ضغط عوامل متعددة اهمها الحركة الاسلامية التى قامت فى الهند لتأييد الخلافة والتى كان يمثلها فى لوندره الوفد الهندى . فاتفق المجلس الاعلى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٠ على بقاء الاستانة فى يد الاتراك مع تقرير حرية المرور فى البواغيز واتخاذ (الضمانات الكافية) لذلك فكان هذا اليوم من الايام التاريخية فى المفاوضات الخاصة بالمسألة الشرقية

على أن الحلفاء مع اقرارهم هذا الاقرار لمصلحة الاتراك لم يكن فى عزمهم أن يعدوا صاحا عادلا لتركيا ولا عزموا على معاملتها وفاقا لقواعد الانصاف ولذلك حذر مصطفى كمال الامة التركية من الانخداع بماأذيع بعدقرار١٤ فبراير من الأخبار المطمئنة التى تخدرالاعصاب وتحل العزائم . وقد أيدت الحوادث بعد نظره . فان السياسة الانجليزيةمالبثتأن كشرتعن ناب الشر حيال تركيا لتضييع أثر قرار بقاء الاستانة فى يد الاتراك ، فأرسلت الى مياه الاستانة أسطولا بريطانيا وصـل اليها يوم ٢١ فبراير سـنة ١٩٢٠ ورابط فى مياهها فاضطربت الافـكار من جراء حضور هذا الاسطول وتوقع الاتراك من ورائه شرا مستطيرا

مجلس المبعوثان

وفى غضون ذلك كان مجلس المبعوثان بعد أن تعطل نحو سنة قد بدأانعقاده منذ شهر يناير سـنة ١٩٢٠ وانتخب رشاد حكمت بك رئيسا له فى فبراير ثم توفى وانتخب خلفا له جلال الدين عارف بك فى مارس فـكان أعضاء المجلس يوالون الانعقاد ويتداولون فيما يجب عمله لانقاذ تركيا من المحنة التى وقعت فيها وقد ألقى جلال الدين عارف بك لمناسبة انتخابه رئيسا لمجلس المبعوثان خطبة تصف الحالة النفسية للشعب التركى فى تلك الاوقات العصيبة . فأشار الى تحضيرات مؤتمر الصلح فى لوندره لمشروع المعاهدة مع تركيا وقال فى هـذا الصدد: « أن ثلاثة عشر قرنا للخلافة الاسلامية وسبعة قرون للسلطنة العثمانية هى اليوم فى انتظار قرار يرتبط بحياة الخلافة والسلطنة وان الامة العثمانية وفوق رأسها جلالة خليفتها وسلطانها ننتظر هـذا القرار بثبات وايمان . انها لاتعرف معنى لوداع حقها القديم الثابت فى الاسـتقلال الذى يراد المساس به . فالاسلام يحتم بقاء الخلافة الى الابد والدم الذى يجرى فى عروقنا هو دم امتزجت فيه فضائل الجنس الذى ننتسب اليـه وهو جنس أسس الممالك وكانت له السيادة وان الامة

التى عاشت الى الآن شريفة رغم وشايات أعدائها . الأمة التى تعرف كيف تموت ورأسها مرفوع عال وتدافع عن حياتها بدم أبنائها. هذه الامة لاتتنزل عن حقها فى الاستقلال وان الهزيمة العسكرية لاتتقاضى المقهور التنزل عن حياته المستقلة» ثم أشار الى الادعاء بوقوع مذابح أرمنية فى أطنه وقال فى هذا المعنى « ان أعداءنا يشتغلون جهد الطاقة فى تدبير حركة عنيفة يقصدون بها تشويه سمعتنا أمام العالم باتهامنا بارتكاب المذابح وهى ادعاءات كاذبة » وذكر شروط الهدنة وطلب السير على مقتضاها حتى يمضى عقد الصلح وأشار الى مبادىء ولسون والى أن الأمة العثمانية حيث بأساحتها المنتصرين ومعهم هذه المبادىء ثم اظهر الثقة فى عدالة الحلفاء ومطالبتهم بالعمل بمبدأ الانجيل « دع ما لقيصر لقيصر » وتعريفهم « أن لنا الحق أيضا فى الحياة تحت شعاع الشمس » وختم خطبته بدعوة النواب ان يستمروا فى القيام بواجباتهم التى فرضتها عليهم الأمة وذكر أن التاريخ رقيب عليهم وسأل الله المعونة والفوز

الميثاق الوطنى

اعلن مجلس المبعوثان فى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ قواعد (الميثاق الوطنى) وهى القواعد التى جعلها الاتراك اساسا للصلح الذى يقبلونه فكان هذا الميثاق هو البرنامج السياسى الذى لايتخلون عنه وهو يتضمن القواعد الآتية :

١ — تتنزل الدولة العلية عن البلاد المسكونة بأكثرية عربية ويقرر مصيرها بحسب ارادة سكانها. ولكن القسم الباقى من السلطنة والمسكون بالاتراك المتحدين اتحادا دينيا وقوميا يتألف منه كل لايتجزء

٢ — يعين مستقبل تراقيا الغربية بواسطة استفتاء السكان منها

٣ — تقبل القواعد الخاصة بحقوق الاقليات بشرط ان تستفيد منها الاقليات الاسلامية فى الممالك المجاورة

٤ — امان الاستانه وبحر مرمره وصيانتهما من كل سوء وقبول فتح البواغيز بشرط المحافظة على هذه القاعدة ـ لحرية التجارة والمواصلات الدولية

٥ — استفتاء السكان بشأن الالوية الثلاثة قارص واردهان وباطون المتنازع عليها مع ارمنيا

٦ — الاعتراف بالاستقلال التام للدولة وحريتها التامة لترتقى حركتها الوطنية والاقتصادية وتتمكن من تأسيس ادارة ملائمة للحياة العصرية »

وكانت الافكار تتطلع الى ماسيكون من وراء تنظيم الحركة الوطنية فى الاناضول من انقاذ تركيا من الخطوب التى حاقت بها وتجدد فى نفوس أهل الاستانة الامل فى صلح عادل لتركيا . وكانت الاستانة والاناضول على اتصال مستمر بواسطة زعماء مجلس المبعوثان .فعزمت انجلترا تبديدا لتلك الآمال وقطعا لروابط الاتصال بين الاستانة والاناضول ان تحتل الاستانة احتلالا عسكريا

احتلال الاستانة

والقبض على الزعماء

ومع أن الحلفاء كانوا مختلفين فى شأن هذا الاحتلال الا أنهم اتفقوا أخيراً على أن يتم ويكون احتلالا مشتركا . فوقع الاحتلال فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ فى عهد وزارة صالح باشا وكان فى الواقع احتلالا انجليزيا تم بارادة الانجليز وتدبيرهم . وكان الغرض منه وضع يدهم على الادارة العثمانية وتشتيت شمل الحركة الوطنية والقضاء النهائي على تركيا . كان للحلفاء قوة عسكرية من قبل فى الاستانة تحت قيادة الجنرال فرنشيه وسبيرى الفرنسى ولكن الانجليز كانوا يريدون زيادة قوة الاحتلال ليكون لهم الامر والنهى فى الاستانة ليضمنوا التسلط الدائم على البوسفور والدردنيل. وبعد ان كان الاحتلال حربيا صار الاحتلال فى الواقع اداريا ومدنيا وأصبحت الحكومة فى قبضة يدهم ولذلك لم يكد يتم توزيع قوات الحلفاء فى المدينة ومصالح الحكومة حتى القوا القبض على خمسة عشر شخصا معظمهم من النواب المؤسسين أو المؤيدين للحركة الوطنية والمتصلين بزعمائها فى الاناضول منهم رؤوف بك قائد (حميدية) وناظر البحرية سابقا فى وزارة أحمد باشا عزت واحد المفوضين العثمانيين الذين أمضوا عقد الهدنة باسم تركيا

فى(مودروس) ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ وقره واصف بك وكلاهما من مؤسسى الحركة الوطنية ومن أعضاء مجلس المبعوثان وتحسين بك من الولاة السابقين ونائب فى المبعوثان : وجمال باشا الصغير وشرف بك مبعوث أدرنه ومحمود باشا جوروكصولى عضو مجلس الاعيان ووزير سابق فى وزارة سعيد باشا حليم وهو الوزير الوحيد الذى استقال لمناسبة دخول تركيا فى الحرب والدكتور اسعد باشا رئيس الهلال الاحمر العثمانى سابقا . والفريق جواد باشا قائد الدفاع عن الدردنيل . واللواء رأفت باشا وغيرهم ونفوهم الي مالطه . وتمكن كثير من الزعماء من الاختفاء والالحاق باخوانهم فى الاناضول قبل القبض عليهم منهم جلال الدين عارف بك رئيس مجلس المبعوثان . وبكر سامى بك عضو المبعوثان ومن مؤسسى الحركة وهو الذى صار له شأن عظيم فى مفاوضات الحلفاء كما سيجىء فيمايلى . ومنهم الدكتور عدنان بك . والكاتبة الشهيرة خالدة أديب حرم الدكتور عدنال بك . وقد ساد الارهاب فى أنحاء عاصمة آل عثمان وأنشأ الحلفاء مجلسا عسكريا لمحاكمة من يخالف أوامر قائد قوات الحلفاء الجديد وهو الجنرال ويلسون الانجليزى . فصارت المدينة فى قبضة يدهم . واحتج مجلس المبعوثان على هذا الاحتلال ودون الاحتجاج فى محاضر جلساته وكان انعقاده بطريقة تتفق مع كرامته مستحيلا لان الحلفاء القوا القبض على اكبر أعضائه ولم يرعوا حرمة النواب ولا كرامتهم وكان اعتقال معظمهم فى مكان انعقاده أو أمام بابه . ولم يعد من الممكن أن يتداول المجلس ويصدر قراراته بجانب سلطة الحلفاء . فقرر فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٠ ايقاف جلساته وتشتت أعضاؤه وقد احتجت الوزارة أيضا على الاحتلال

استقالة الوزارة

وتأليف وزارة الداماد فريد

ثم اشتد الضغط على السلطان ففقد كل نفوذ وهيبة واستقالت وزارة صالح باشا فى ٣ ابريل لانها لم تقبل أن تساير الحلفاء فى سياستهم ورفضت أن تجيب طلب الحلفاء وتعلن انكارها للحركة الوطنية لان خطتها كانت التوفيق بين

حكومة الاستانة والحركة الاناضولية. وقبل أن يستقيل صالح باشا كان قد شرع فعلا فى ارسال بعثة الى مصطفى كمال وسافرت البعثة فعلا فى ٢٧ مارس ولكن اشتداد ضغط الحلفاء جعله يعجل بالاستقالة فانقطع الامل حينذاك فى امكان التفاهم بين حكومة الاستانة وحركة الاناضول

وفى ٥ ابريل سنة ١٩٢٠ تألفت الوزارة الجديدة برآسة الداماد فريد المشهور بخصومته للحركة الوطنية وزعمائها وخضوعه للسياسة الانجليزية فكان تأليف وزارته دليلا على انتصار السياسة الانجليزية فى الاستانة وانتهاج حكومة الباب العالى خطة العداء نحو الحركة الوطنية وقد اعان الداماد هذا العداء فى برنامجه واستصدر فتوى من شيخ الاسلام الجديد بعصيان زعماء الحركة الوطنية (١١ ابريل) فانقطعت الصلات تماما بين الاستانة والاناضول واعان مصطفى كمال قطع علاقته بحكومة الاستانة من يوم احتلال الحلفاء لها وأرسل بذلك تلغرافا الى السلطان وبأنه فعل مافعل لان الحكومة أصبحت تحت النفوذ الاجنبى

وفى ١٠ ابريل صدرت ارادة سلطانية بحل مجلس المبعوثان وبذلك لم يعد له وجود قانونى ولا صفة لاحتجاجاته أو قراراته بعد ان كان قرار ايقاف جلساته غير مانع من وجوده واستئناف أعماله فى الفرصة المناسبة . وهذا المجلس هو الذى بدأ انعقاده فى يناير سنة ١٩٢٠ ولم يدم طويلا وكان من أعضائه مصطفى كمال ولكنه لم يحضر جلساته وكان معظم زعماء الحركة الوطنية من اعضائه فجاء حله اطلاقا ليد وزارة الداماد فريد فى سياستها الانجليزية

على أن احتلال الاستانة والارهاب الذى ساد فيها وتأليف وزارة الداماد فريد وحل مجلس المبعوثان وفتوى شيخ الاسلام كل ذلك لم يفل من عزم مصطفى كمال وزعماء الحركة بل واصلوا سعيهم فى تقوية صفوفهم واعداد معداتهم لمقاومة الصلح الذى كان الحلفاء يعدونه لتركيا

ففى ابريل سنة ١٩٢٠ وضع مؤتمر (سان ريمو) قواعد الصلح مع تركيا وطاب

الحلفاء من الداماد فريد ان يرسل الوفد العثمانى الى مؤتمر الصلح الذى ينعقد فى باريس يوم ١٠ مايو فتألف الوفد برآسة توفيق باشا الصدر السابق

وفى الوقت نفسه كان الداماد فريد يؤلف قوة نظامية فى الاستانة لقتال الحركة الوطنية فكأنه لم يكف الاتراك تآمر دول اوروبا عليهم فيقوم وزير تركى ينضم الى اعداء بلاده ويحارب اخوانه المجاهدين فى أشد أوقات الخطر! والامر المحقق ان الداماد الف هذه القوة بايعاز الانجليز وكان ينفق عليها من الاموال التى امدوه بها لان حكومة الاستانة ما كانت تسمح لها حالتها المالية بالانفاق على مثل هذه القوة فى ذلك الحين

اشتبكت قوة الداماد فريد بقوة الكماليين فى باندرما فى ١٩ ابريل فدارت الدائرة على جنود الداماد . وقد كان مصمما على الامعان فى محاربة الحركة الوطنية لا يألو جهدا فى التنكيل بزعمائها . ومما اتخذه من الوسائل فى هذا الصدد تشكيله المجالس العسكرية لمحاكمة زعماء الحركة باعتبارهم عصاة فحكمت غيابيا بالاعدام فى شهر مايو سنة ١٩٢٠ على أقطاب هذه الحركة وفى مقدمتهم مصطفى كمال باشا وقره واصف بك والفريق على فؤاد باشا . واحمد رستم بك سفير الدولة سابقا فى واشطون . والدكتور عدنان بك . والكاتبة الشهيرة خالدة اديب ورؤوف بك قومندان حميدية والفريق مصطفى فوزى باشا ناظر الحربية سابقا وغيرهم وغيرهم

ولكن اعلان شروط الصلح التى عرضها الحلفاء على الوفد العثمانى فى ١١ مايو وما ظهر فيها من القضاء على تركيا قد صدم الداماد فريد صدمة عنيفة وأفهمته أن الاعتماد على الوعود والاموال الانجليزية لمحاربة الوطنيين جريمة لا تغتفر فقد كان الانجليز يعدونه بتخفيف شروط الصلح اذا استطاع أن يخمد الحركة الوطنية ولكنه باء بالخيبة والفشل عند ما ظهر أن شروط الصلح هى اقسى ما يفرض على تركيا

الجمعية الوطنية

على ان مصطفى كمال لم يعبأ بما كان يقرره الحلفاء فى مؤتمر سان ريمو ولا فى مؤتمر الصلح بباريس بل كان يجمع صفوفه وينظم المقاومة داخل البلاد

فبعد ان تم احتلال الحلفاء للاستانة في شهر مارس عقد مؤتمرا فى أنقره لوضع البرنامج الذى يسيرون عليه والف حكومة وطنية تدير شؤون البلاد وشكل جمعية وطنية تسمى المجلس الوطنى الكبير تكون المرجع فى تنظيم المقاومة وادارة الحكومة الوطنية وكان قد وصل معظم اعضاء مجلس المبعوثان الى أنقره، فتعاون الجميع على تشكيل هيئة الحكومة والجمعية الوطنية

تشكلت الجمعية الوطنية بالانتخاب بنسبة خمسة نواب عن كل متصرفية وقد انضم الى المنتخبين أعضاء مجلس المبعوثان أيضا فتألفت الجمعية الوطنية من ٣٥٠ عضوا (منهم ٢٧٠ عضوا منتخبين عن سكان الولايات و ٦٨ من أعضاء مجلس المبعوثان الذين انضموا الى الحركة الوطنية و١٢ من اعضاء المجلس الذين قبض عليهم الحلفاء لما احتلوا الاستانة ونفوهم الى مالطه فاعتبرتهم الجمعية ضمن أعضائها) وكانت هى الممثلة لارادة الامة وهى التى تولت تنظيم الجهاد الوطنى وادارة شؤون البلاد فكانت كالمؤتمر الامريكى الذى أعلن استقلال امريكا وتولى تنظيم حرب الاستقلال فى القرن الثامن عشر

فاحتلال الانجليز والحلفاء للاستانة كان السبب المباشر لتأسيس الجمعية الوطنية فى أنقره كما كان احتلال أزمير سببا فى ظهور الحركة

وقد شرح مصطفى كمال كيف نشأت وتألفت الحركة الوطنية قال :

« لما احتلت الاستانة يوم ١٦ مارس من السنة الماضية حرمت الامة والبلاد عاصمة تجمع أمرها ووجب عقد مجلس وطنى فى (انقره) للتفكير فى استقلال البلاد والعمل على انقاذها . . وهنالك توسلنا بالوسائل اللازمة فهرع نواب الامة الى هذه المدينة فى أواسط ابريل . بيد أن نقص الوسائل النقلية كان يؤدى الى تأخر النواب . وكان هذا التأخير يعذبنى عذابا شديدا . ظللت أعمل مع رفاقى ليلا ونهارا للبحث عن الاسباب المتعلقة بموقف البلاد . وبما انى أعلم بما فطرت عليه الامة من الاخلاص والنزاهة وما تشعر به نحو استقلالها من

الهيام وما هو راسخ فى قلبها من الايمان الصادق لم أشتبه قط فى أننا اذا توسلنا بالتدابير الصائبة لمقاومة بعض أعراض الضلال الذى ظهر فى بعض الاطراف تمكنا من ازالة المخاطر التى تهددنا

ولقد كان الساعون لتسميم الرأى العام فى الداخل وتشويش الاذهان فى الخارج حينئذ يهاجمون فى شخصى روح الوطنية الثائر فى البلاد ونهوض الامة للدفاع عن حقوقها واستقلالها بجميع قواها الحيوية . فكان هؤلاء يقولون للامة من جهة وللحكومة الاستانة من جهة أخرى « لا تعترفوا بمصطفى كمال ولا تعتمدوا عليه فان الشدة التى تظهرها الدول المتحالفة نحو تركيا ليست الا من أجله »

كانوا يقولون ذلك ويزعمون أنه اذا قضى على فان البلاد والامة ستنال من الخارج كل صداقة ومودة . هكذا كانوا يسعون لتضليل الافكار . وقد كنت أرى السموم التى ينفثونها عيانا وأرى ما انطوت عليه هذه المزاعم من الحيل والدسائس الا انى كلما خطر ببالى انه سيوجد فى ارجاء البلاد من يظنون أنى السبب فيما اصاب الوطن والبلاد من ضرر وما نزل من مصيبة الأسر أحسست قلبى يتمزق أسى . وفكرت فى انقاذ نفسى من هذه التأثرات والتخلص من وساوس من يفكرون فيها بترك المهمة التاريخية التى تعهدت بالقيام بها مع المسؤولية الجسيمة التى تحملتها الى أحد الرفاق وقد صرحت بفكرى هذا الى اخوانى الذين كانوا معى وطلبت منهم بكل الحاح أن يتسلموا منى هذا الواجب ولكن هؤلاء الأصحاب أجابونى بأنى اذا فعلت ذلك خدمت مقاصد الأعداء

اندلع لهيب الهياج الداخلى اذ ذاك حتى أبواب (أنقره) وأخذت التبعة التى نتحملها شكلا مدهشا مروعا وهنا لك فكرت فى أن الانسحاب على أى صورة ولأى سبب لا بد أن يؤول باحد أمرين : الأول اليأس من القيام بالواجب الذى تكفلنا ان نقوم به. والثانى الخوف من تحمل تبعة العمل الذى شرعنا فيه. وأمثال هذه التأويلات من شأنها أن تهدم الغاية المقدسة وأن تبدد شمل المجتمعين حولها . فقررت الثبات على القيام بواجب الشرف والوجدان حتى أختم صحائف جهادنا لوطنى معتمدا على اخلاص اخوانى وعزم أمتى وايمانها ومعتقدا أننا

سنضطر العدو الى الاعتراف بالعجز فى النهاية مستعينا بتوفيق الله . وبما انه لم يبق مجال للتأخر فى ادارة الحركات العمومية ادارة قانونية رأينا افتتاح المجلس الوطنى يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٠ فبينما كنت فى ذلك اليوم وقد كان يوم جمعة أسير الى المجلس فى الساعة الثانية بعد الظهر كنت أفكر قبل ذلك بايام وليال فيما صرحت لكم به . وما دخلت قاعة اجتماع المجلس ورأيت نواب الامة يرمقوننى بأنظار مملوءة بالثقة والاعتماد حتى تأكدت مرة أخرى أن المساعى التى نبذلها تتوافق مع آمال الامة . وهنالك شعرت بسعادة عظيمة اذ ألفيت هؤلاء الاخوان أجمعين وهم يمثلون ارادة الامة أجل تمثيل سيشار كوننا فى كل عمل»

***

وقد بذلت الجمعية الوطنية جهودا جهيدة فى سبيل انقاذ البلاد من الحالة المحزنة التى كانت فيها فقد كانت الحالة سيئة والضنك شديدا والفوضى ضاربة بجرانها فى البلاد بسبب ماعانته فى اثناء الحرب العامة وازداد مركز الجمعية حرجا بسبب الحرب التى أعلنتها وزارة الداماد فريد على الحركة الوطنية والفتوى التى استصدرها من شيخ الاسلام باعتبارها حركة عصيان . فقد أثرت هذه الفتوى فى بعض الجهات فانتقضت على الحركة الوطنية متأثرة بفكرة الولاء للسلطان واستخدم مأجورو السياسة الانجليزية سذاجة الجمهور فى بعض الولايات وحملوهم على معاداة الحركة فى ابان نشأتها . ومما يذكر من خطورة هذه الحالة أن الجمعية الوطنية حينما انعقدت فى أنقره لأول مرة كان الخارجون على الحركة على بعد ثمانى ساعات لاأكثر من أنقره. على أن الجمعية قد قاومت هذا الخطر فضربت على أيدى محركى الفتن من جهة وطاف بعض أعضائها على الجهات التى ظهر فيها الانتقاض على الحركة فأفهموا الجماهير حقيقة الحركة ومقاصدها الشريفة وقد أيد علماء الأناضول مساعى الجمعية الوطنية فى هذا السبيل فكان لنصائحهم الدينية أثر كبير فى اقناع المترددين بمشروعية الحركة . وانتهت هذه المساعى الشريفة بانضمام الأمة كتلة واحدة حول الجمعية الوطنية. وكانت الجمعية أمام الخطر الخارجى فاليونانى من الغرب والارمن من الشرق والفرنسيون من

الجنوب كانوا يحاربون الجنود التركية الوطنية والانجليز لا يألون جهدا فى دس الدسائس وتحريك الفتن ومديد المساعدة الى اليونان . على ان الجمعية أخذت تنظم الجيش فجعلت منه قوة وطنية عظيمة ردت عادية الاعداء كما سيأتى بيان ذلك فيما يلى

وقامت الجمعية فى الداخل باصلاحات عظيمة فى كل فروع الحياة العامة فنظمت مالية البلاد وأصلحت الادارة ونظمت التجارة وأصلحت الزراعة والمدارس وعنيت بأصلاح حالة البلاد الصحية التى كانت موضع الشكوى العامة وأخذت الجمعية توالى عقد جلساتها بهمة لا تعرف الملل ففى سنة واحدة وهى السنة الاولى لانعقادها عقدت ٤٠٨ جلسات منها ٣٥٧ علنية و ٥١ سرية وبحثت ٣٨٠ مشروع قانون و ٣٢٣ مسألة ووضعت كثيرا من القوانين الاجتماعية كتحريم الخمور ومقاومة الامراض المعدية وغير ذلك . هذا فضلا عما قام به أعضاء الجمعية من الخدم الأخرى ففريق منهم كان يجوب عواصم الدول فى الشرق والغرب للدفاع عن المطالب التركية ومقاومة حملة الاكاذيب التى كانت تذاع عن حقيقة الحال فى الاناضول ومفاوضة الدول فى عقد المعاهدات والاتفاقات وفريق آخر كان يشترك فى ميادين القتال ويستهدف لأعظم الأخطار دفاعا عن كيان البلاد

دستور الاناضول

قامت الحركة الوطنية التركية على الشورى وسارت بالشورى فكان ذلك أساس نجاحها . فالمؤتمرات الوطنية التى انعقدت فى « أرضروم » و« سيواس » كانت تمثل الامة والأمر فيها شورى . والجمعية الوطنية التى تألفت فى أنقره ونظمت الحركة وأدارت شؤون البلاد كانت تمثل الامة بواسطة نوابها فكان الأمر شورى بينهم وبذلك تنكبت الحركة الوطنية طريق الاستبداد والدكتاتورية التى كانت من عيوب الاتحاديين والتى فيها القضاء على النهضات القومية . قالت

مادام جورج جوليس الكاتبة الفرنسية التى زارت الاناضول وانقره [1] تصف أساس الحركة الوطنية فى الاناضول :

« من يوم قام مصطفى كمال بدعوته سعى فى ايجاد أساس متين لبناء الحركة الوطنية . ذلك أنه أشرك معه الشعب فى الجهاد فوضع نظامات دستورية تشترك بها الامة فى ادارة دفة الحركة والحكم فكان مصطفى كمال رئيساقويا ولكن غير مستبد كان يضحى بنفسه فى سبيل مواطنيه وقد استطاع بفضل شخصيته الكبيرة أن يجمع حوله ارقى ابناء بلاده »

وقال جواد بك نائب (بولى) فى الجمعية الوطنية التركية [2] وهو من اقرب الناس الى مصطفى كمال اذ كان ياورا له مدة الحرب العامة الى مابعد الهدنة واشترك فى الحركة الوطنية من أولها :

« زعموا أن فى تركيا ادارة استبدادية (ديكتاتورية) وهذا غير صحيح لان مصطفى كمال الذى تمثله صحف أوروبا بمثال ديكتاتور تركيا هو واحد من ثلثمائة وخمسين عضواً فى المجلس الوطنى الكبير وليس له فى المجلس غير رأى واحد والحكم فى البلاد لهذا المجلس حتى أن مصطفى كمال باشا لم يحصل على القيادة العامة الا بقرار المجلس ولمدة ثلاثة أشهر ثم أن مصطفى كمال باشا لو كان يسعى للزعامة لاعلن نفسه دكتاتورا عند وصوله من الاستانة الى «صامسون» أو لطلب ذلك فى مؤتمر « أرضروم » ومؤتمر « سيواس » ولكن مصطفى كمال المعروف ببعد نظره ورجاحة عقله قد استفاد عبرة وموعظة من المساوىء التى ارتكبتها جمعية

---

(١) كتبت مادام جورج جوليس مقالات ورسائل عن الحياة فى أنقره من حركة وانتقال الى وصف مصطفى كمال والقواد الكبار فى ميدان القتال ونشرتها فى مجلة باريس ولها فى حركة الاناضول كتاب مطبوع حديثا سنة ١٩٢١ عنوانه (الوطنية التركية) وهو من خير ما كتب دفاعا عن حركة الاناضول

(٢) من حديث له بجريدة دويتش الجمينة زيتونج الالمانية فى نوفمبر سنة ١٩٢١

الاتحاد والترقى فأضاعت البلاد بها فهو يجتنب تلك المساوىء ويعلم حق العلم أن الامم لا تدار فى هذا العصر بطريقة الدكتاتورية »

ولما انعقدت الجمعية الوطنية أخذت تشتغل بوضع دستور بدل القانون الأساسى العثمانى الذى وضعه المرحوم مدحت باشا سنة ١٨٧٧ والذى كان متبعا فى مجلس المبعوثان . وضعت الجمعية قانونا جديداً لان القانون الاساسى القديم لم يعد ملائما لحالة تركيا بعد الحرب العامة ولا متفقا مع الظروف الاستثنائية التى تألفت فيها الجمعية الوطنية . فلم يكن خافيا أن الحكومة الوطنية تألفت فى الاناضول وولى الامر (السلطان) وحكومته فى الاستانة

ثم وضع الدستور الجديد وأقرته الجمعية الوطنية فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وهو المسمى (قانون التشكيلات الاساسية)

قرر هذا القانون قاعدة (سلطة الشعب) وجعل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فى يد الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) أى أنه لم يفصل بين السلطتين طبقا للقواعد الدستورية الحديثة وجعل رئيس المجلس الوطنى رئيسا لهيئة الوزراء أى رئيسا للسلطتين التشريعية والتنفيذية وجعل المجلس الوطنى غير قابل للحل ولم يقرر شيئا بالنسبة لحقوق ولى الأمر (السلطان) ولم يجعل له طبعا سلطة مافى المجلس الوطنى ويرجع هذا الى السبب الذى تقدم . والمفهوم أن هذا القانون يظل قائما بأحكامه وقواعده ومنشآته الى ان يتم تحرير البلاد التركية كلها . وقرر مبدأ اللامركزية الادارية على أحدث القواعد الدستورية . وهو فى مجموعه يؤلف نوعا من (حكومات الشعب) وقد تجنب النظامات الاشتراكية والبلشفية فجاء دليلا على أن الحركة الوطنية التركية بعيدة عن التأثر بالمبادىء البلشفية . ويتألف هذا القانون من ٢٢ مادة :

المادة ١ — سلطة الشعب ملك للشعب دون قيد ولا شرط والقاعدة الادارية قيام الأمة بادارة شؤونها بنفسها فعلا

المادة ٢ — السلطتان التنفيذية والتشريعية مجموعتان فى المجلس الوطنى الكبير الذى يمثل الأمة وحده تمثيلا حقيقيا

المادة ٣ — يقوم المجلس الوطنى الكبير بادارة الدولة التركية وتسمى الحكومة الوطنية (حكومة المجلس الوطنى التركى الكبير)

المادة ٤ — يتألف المجلس الوطنى الكبير من الاعضاء الذين ينتخبهم سكان الولايات

المادة ٥ — يجدد انتخاب المجلس الوطنى مرة كل عامين . فالمدة الانتخابية لكل عضو عامان انما يجوز أن ينتخب العضو مرة أخرى ويستمر المجلس السابق فى القيام بواجبه الى حين انتخاب المجلس المقبل . فأذا لم يكن من الممكن تجديد الانتخابات فلا يجوز مد مدة الاجتماع الا سنة أخرى . ولا يعد كل عضو من اعضاء المجلس الوطنى نائبا عن الولاية التى انتخبته بل نائبا عن الأمة

المادة ٦ ـ يجتمع المجلس الوطنى اجتماعا عاما فى أول شهر اكتوبر كل سنة بلا دعوة

المادة ٧ ـ تنفيذ الاحكام الشرعية ووضع القوانين العامة وتعديلها ونسخها وعقد الصلح والمعاهدات واعلان الدفاع عن الوطن وغيرها من الحقوق الأساسية خاصة بالمجلس الوطنى وتوضع القوانين والأنظمة وفاق الاحكام الفقهية والحقوقية التى تكون أرفق بمعاملات الناس واوفق لحاجات الزمان والآداب والمعاملات . وتعين وظائف الهيئة الموكلة لادارة الامور (أى هيئة النظار) ومسؤلياتها بقانون مخصوص (١)

المادة ٨ ـ تدير حكومة المجلس الوطنى دوائر حكومتها بواسطة الوكلاء الذين تنتخبهم وفاق القانون المخصوص . ويعين المجلس الوطنى الوجهة التى يتبعها الوكلاء فى الشؤون الادارية ويستبدلهم بغيرهم لدى الحاجة

المادة ٩ ـ الرئيس الذى ينتخبه المجلس الوطنى الكبير تمتد مدة رياسته بامتداد المدة الانتخابية للمجلس . وهو مأمور بالتوقيع باسم المجلس والتصديق على مقرارت مجلس الوكلاء (النظار) وينتخب الوكلاء رئيسا لهم من بينهم لكن رئيس المجلس الوطنى يعتبر رئيسا طبعيا لهئية الوكلاء

المادة ١٠ ـ تنقسم البلاد التركية باعتبار موقعها الجغرافى والاقتصادى الى ولايات والولايات الى أقضية والأقضية الى نواح

---

(١) لم يوضع هذا القانون لغاية اعداد الكتاب للطبع وقد تناقشت بشأنه الجمعية الوطنية فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١

المادة ١١ ـ كل ولاية حائزة لشخصية معنوية واستقلال ذاتى ويقوم « مجلس شورى الولاية » بادارة أمور الأوقاف والمدارس والمعارف والصحة والاقتصاد والزراعة والاشغال والمعاونة الاجتماعية باستثناء السياسة الداخلية والخارجية والامور الشرعية والحقانية والعسكرية والعلاقات الدولية الاقتصادية والضرائب والتكاليف العمومية التى تضعها الحكومة والأمور التى تشمل منافعها اكثر من ولاية

المادة ١٢ ـ يتألف « مجلس شورى الولاية » من أعضاء ينتخبهم أهالى الولاية ومدة اجتماع ذلك المجلس عامان

المادة ١٣ ـ ينتخب « مجلس شورى الولاية » رئيسا يقوم بتنفيذ قرارات المجلس وهيئة ادارية يقوم كل عضو منها بادارة شعبة من شعب الادارة وواجب القيام بالتنفيذ عائد على هذه الهيئة الدائمة

المادة ١٤ ـ يوجد فى كل ولاية وال ينوب عن المجلس الوطنى الكبير ويمثله . وتعين هـذا الوالى حكومة المجلس الوطنى . وواجبه مباشرة الأمور العامة والمشتركة فى الدولة. ولا يتدخل الوالى الا عند وقوع تعارض بين وظائف الدولة والوظائف المحلية

المادة ١٥ ـ كل « قضاء » ليس الا عبارة عن جزء انضباطى ادارى وليست له شخصية معنوية . ويتولى ادارته (قائمقـام) تعينه حكومة المجلس الوطنى ويكون تحت امر الوالى

المادة ١٦ ـ الناحية حائزة لشخصية معنوية واستقلال ذاتى فى حياتها الخصوصية

المادة ١٧ ـ لكل ناحية « مجلس شورى » وهيئة ادارية ومدير

المادة ١٨ ـ ينتخب « مجلس الشورى » فى النواحى أهالى كل ناحية رأسا

المادة ١٩ ـ ينتخب « مجلس شورى الناحية » مدير الناحية وهيئة ادارتها

المادة ٢٠ ـ لمجلس شورى الناحية وهيئة ادارتها سلطة قضائية واقتصادية ومالية تتعين درجاتها بقانون مخصوص

المادة ٢١ — تتألف الناحية من قرية أو عدة قرى

المادة ٢٢ — تتوحد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات « بالتفتيش العام » الذى يقوم بمراقبه الامور العامة ووظائف الدولة العمومية ووظائف الادارات المحلية وقراراتها مراقبة دائمة »

الهجوم اليونانى الأول — يونيه سنة ١٩٢٠

بعد أن فشلت حكومة الداماد فى قمع الحركة الوطنية كانت السياسة الانجليزية تبحث عن وسيلة أخرى تنفذ بها قرارات الصلح بالنسبة لتركيا لأن مؤتمر سان ريمو اكتفى بوضع قواعد الصلح دون أن يقرر الطريقة التى يكره بها تركيا الحقيقية اى تركيا الاسيوية على الاذعان لهذه الشروط . فاستخدمت السياسة الانجليزية اليونان لمحاربة الحركة الوطنية فعرض فينزيلوس على الحلفاء فى مؤتمر (بولون) (يونيو سنة ١٩٢٠) أن تتولى اليونان بجيوشها اخماد حركة الاناضول

فبدأ الهجوم اليونانى من ازمير يوم ٢٢ يونيه وكانت الحكومة الوطنية فى انقره تعد المعدات لملافاة هذا الهجوم فاصدرت منشورات الى جميع الضباط العثمانيين بالعودة الى الاناضول . وتمكن اليونانيون من مد خطهم الحربى من أزمير الى باليكر وبروصه وبندرمه واحتلوا هذه البلاد فدفعوا الوطنيين الاتراك ومنعوهم عن استمرار الضغط الشديد الذى كانوا قد بدأوا به ضد الحامية البريطانية التى كانت معسكرة وقتئذ فى أزميد وأبعدوهم عن مدخل الدردنيل فزحزحوهم عن موقفهم الذى كان يمكن أن يهدد الملاحة بين مرمره والبحر الابيض وأمكن اليونان بهذا الهجوم أن تؤثر فى السلطان ووزرائه وعلى رأسهم الداماد فريد فتميل بهم الى قبول معاهدة الصلح

كانت حكومة الداماد فريد فى أخذ ورد مع الحلفاء بقصد تخفيف شروط الصلح فلم تفلح فى مسعاها وعادت الى مناوأتها للحركة الوطنية ارضاء للسياسة الانجليزية واسرفت فى الارهاب واستقالت الوزارة وأعاد تأليفها الداماد فريد نفسه مع تغيير فى أعضائها وابعاد الوزراء الذين رفضوا قبول شروط الصلح

معاهدة سيفر ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠

وقررت الوزارة قبول الشروط و ندبت للتوقيع على المعاهدة هادى باشا ورضا توفيق ورشاد خالص فوقعوا على المعاهدة فى (سيفر) يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ . فكان هذا اليوم يوم حداد عام فى الاستانه . وكانت هذه المعاهدة باطلة من جميع الوجوه لأن حكومة الآستانة لم تكن تمثل الأمة التركية ولان معاهدات الصلح لاتحوز الصفة القانونية الا بتصديق مجاس المبعوثان وهذا المجاس كان منحلا من قبل التوقيع على المعاهدة

ان معاهدة (سيفر) كانت تقضى على تركيا قضاء مبرما . اذ قد بترت من جسم الدولة العثمانية جميع « سوريا » و « العراق » و « اليمن » و « الحجاز » وولاية « أدرنه » والقسم الاعظم من ولاية « أزمير » كما بترت منه « اورفه » و « عينتاب » ففصلت من جسم الدولة ثاثى مساحتها وا كثر من الثلثين بالنسبة للسكان ثم انها أحالت على المستر ولسون بطريق التحكيم ان يهب الجمهورية الارمنية مايشاء من ولايات «ارضروم » و «طرابزون »و «وان » و «بتليس» وقضت المعاهدة بتجريد تركيا من الجيش اذ اشترطت الا يتجاوز ٥٠ الفاوحرس السلطان سبعمائة مع الغاء التجنيد الاجبارى والبحرية

ثم ان المعاهدة وان كانت تترك الاستانة للدولة الا أنها تؤسس فيها من اللجان الأجنبية ماينزع من الحكومة العثمانية جميع الصفات التى تمتاز بها الحكومة المستقلة ولا سيما أن « لجنة مراقبة البواغيز » ليست الا حكومة حقيقية لاتشترك فيها الحكومة العثمانية اذ يتوقف اشتراكها فيها على قبولها فى عصبة الامم ! واللجنة مؤلفة من ممثلى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا ـ والروسيا وبلغاريا) بعد دخولها فى عصبة الامم . وقد جعلت المعاهدة لتلك اللجنة علما مخصوصا وأنظمة مخصوصة وميزانية مخصوصة وخولتها وضع الرسوم المختلفة وتنظيم الامور الخاصة بتسيير السفن فى بحر مرمره والبواغيز وتأليف ادارة للضبط تكون تابعة لها وتحت ادارة الضباط الاجانب

ووضعت مدينة «الأستانة» وولايتها و «أزميد» والأقسام الشمالية من ولاية «بروسه» وحوالى «بالكسر» و «بيغا» تحت احتلال الجنود الانجليزية والفرنسية والايطالية وتحت امر قوادهم الذين يقومون بادارة الضبط هنالك ويقيمون الحاميات اللازمة فى تلك الجهات من عساكرهم وتقوم الحكومة العثمانية بنفقاتهم . وتكون الجندرمة العثمانية خاضعة لهم . و (اللجنة المالية) المؤلفة من ممثلى انجلترا وفرنسا وايطاليا لها حق التدخل فى شؤون الدولة وليس فى هذه اللجنة الا عضو عثمانى له صوت استشارى فتفتش جميع دوائر الحكومة العثمانية وعلى الأخص الدوائر العسكرية حتى تراقب تنفيذ مواد المعاهدة .وتقوم بمراقبة جميع الايرادات والنفقات ولا تضع الحكومة العثمانية الميزانية الا بعد موافقتها ولا يصح لمجلس المبعوثان ان يدخل فيها تعديلا الا بعد موافقة تلك اللجنة .

فبدهى أن مركز الحكومة العثمانية بين هذه اللجان المعتمدة على أساطيل الحلفاء وجيوشهم مركز وهمى لا غير. وعدا هذا فان البقية الباقية التى تركتها معاهدة (سيفر) للحكومة العثمانية من املاكها تقسم الى مناطق نفوذ بين انجلترا وفرنسا وايطاليا واليونان وتقوم كل واحدة من هذه الدول بادارة الجندرمة فى المنطقة التى تخصها .

هذه هى صورة مختصرة من معاهدة سيفر التى كان من أقسى أحكامها أنها بعد أن بترت تلك البلاد الشاسعة من الوطن العثمانى على أن تمتعها بالاستقلال كما وعدتها من قبل لم تكتف ببتر ولاية «أزمير» وولاية «أدرنه» من جسم الامة التركية بل قدمتهما مكافأة لاعدى أعدائها . وبذلك حرمت الاستانة أن تكون ملتقى القسم الاسيوى والقسم الاوروبى من المملكة العثمانية كما حرمت الاناضول من أهم منفذ بحرى له

نعم قضت معاهدة سيفر باعطاء «أدرنه» و «ازمير» لليونان رغما من التحقق من أن الاكثرية العظمى فى تلك البلاد للأمة التركية وبعد أن اعترفت هيئة التحقيق الأولية المؤلفة من ممثلى دول الحلفاء لتحقيق ماحدث بازمير من الفظائع بعد الاحتلال اليونانى فى تقريرها المؤرخ ١١ اكتوبر سنة ١٩١٩ «بأن أغلبية

العنصر التركى على العنصر اليونانى لانزاع فيها وأنها ترى أن من واجبها الملاحظة بان الشعور الوطنى التركى — وقد ظهرت درجة مقاومته — لا يتقبل التحاق هذا البلد باليونان ولا يخضع الا للقوة أى لحملة عسكرية لاتستطيع اليونان وحدها ان تجهزها وتنال بها مأربها من الانتصار » كما قد ورد فى ذلك التقرير « ان الاحتلال اليونانى قد انقلب فتحا وحربا صليبية ؟ » وقد ألقت تلك الهيئة المحققة تبعات ما وقع من الفجائع فى ذلك الحين على اليونان

كان من آثار توقيع معاهدة سيفر أن اشتدت الحركة الوطنية فى الأناضول وأصدر المشير مصطفى كمال باشا منشورا فى ٩ يوليه بأن الحكومة الوطنية ترفض بكل اباء هذه المعاهدة

لم تستمر اليونان فى هجومها على الاناضول ولم تستطع أن تبر بوعدها لانجلترا بتمزيق شمل الحركة الوطنية . لم تستمر فى هجومها رغم الامدادات والمساعدات العظيمة التى كانت تصلها من الحلفاء ولا سيما من انجلترا عدوة تركيا اللدودة . ولم تفلح سياسة الداماد فريد صنيعة انجلترا فى مناوأة هذه الحركة وجنح الحلفاء الى خطة التفاهم ولو ظاهرا مع الحكومة الوطنية فاستقال الداماد فريد فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد أن بقى فى منصب الصدارة اكثر من ستة اشهر وكانت استقالته دليلا على تغير الحالة السياسية لأنه كان يمثل دائما سياسة العداء نحو الحركة الكمالية ولا يمكن أن يكون على يده تفاهم معها فقوبل سقوطه بالارتياح التام فى المحافل التركية

سقوط وزارة الداماد فريد وبدء التفاهم مع الاناضول

تألفت الوزارة الجديدة فى ٢١ اكتوبر من توفيق باشا صدرا أعظم وكان من أعضائها الصدران السابقان عزت باشا وصالح باشا فكان وجودهما دليلا على أن الوزارة تسعى باخلاص فى التفاهم مع الحكومة الوطنية ولاسيما أن عزت باشا معروف بميوله ومؤازرته للحركة الوطنية وجعلت الوزارة ضمن برنامجها « العمل على ازالة الانقسام الذى حدث فى الوحدة الوطنية » ومعنى هذا صراحة التفاهم مع الحركة الاناضولية

وقد قوبل نبأ تأليف هذه الوزارة بالارتياح والفرح فى الاستانة والاناضول لأن الحركة الأناضولية لم تكن تعارض حكومة الاستانه الا لان هذه واقعة تحت ضغط الحلفاء تأتمر بأوامرهم. وتوفيق باشا وعزت باشا وصالح باشا هم موضع ثقة زعماء الحركة الوطنية فلم يكن ثمت مانع من تفاهم الحكومتين

على ان الحكومة الوطنية فى أنقره كانت فى ذلك الحين تبذل الجهود العظيمة لتنظيم الجيش الوطنى دفاعا عن كيان البلاد وكللت هذه الجهود بالفوز العظيم الذى أحرزه الجيش الأناضولى على الارمن

انتصار الكماليين واستيلاؤهم على قارص

كانت جمهورية الأرمن « جمهورية اريفان » قد شهرت الحرب فى اكتوبر سنة ١٩٢٠ على الحكومة الوطنية بالاناضول لان الأرمن يضمرون العداء من قديم للوطنيين الاتراك وكانوا يغيرون على الحدود الاناضولية الشرقية والوطنيون ينوون الاتصال بجمهورية اذربيجان ليأخذوا ماتحتاجه الحركة الوطنية من ذخيرة منها وليتخلصوا من مناوأة الارمن على الحدود الشرقية حتى لايكونوا مهددين من الشرق بالارمن ومن الغرب باليونان

وقعت الحرب بين ارمنيا والاناضول بعد توقف الهجوم اليونانى ومازالت الحرب سجالا الى أن انتهت باستيلاء الجيوش التركية التى كان يقودها كاظم قره بكر باشا (١) على قلعة قارص الشهيرة بعد حرب ضروس استمرت خمسة عشر يوما على أشد مايتصور حيث كان جيش كاظم قره بكر يحارب على جبال مغطاة بالثلوج يبلغ ارتفاعها ثلاثة آلاف متر ودرجة البرودة بها ١٥ تحت الصفر . وحاصر الجناح الايمن من الجيش مدينة « اريفان » عاصمة أرمنيا فاضطر الارمن لاخلائها والانسحاب شمالا . وقد أسرت القوة التركية حاكم قارص وقائدها الجنرال بيروميان وعددا كبيرا من القواد والضباط و ١٢٥٤ جنديا وتقدمت القوة واستمرت تستولى على مايقع فى طريقها حتى مدينة كومرى - الكسندروبول -

---

(١) كان فى أثناء هذه الحرب « الميرالاى كاظم قره بكر بك »

التي تبعد عن قارص سبعين كيلو مترا وذلك فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠ . وقد اضطر جيش الأرمن للتسليم بعد ان حصر بين «كومرى» و «قاره كليسه» وتم للجيش التركى النصر المبين فتخلص الأناضول من مناوأة الارمن وأمنت الحكومة الوطنية على الولايات الأربع الشرقية وهى « أرضروم » و « طرابزون » و « وان » و « بتليس » . وكان استيلاء الاتراك على « قارص (١) » فى ظروف صعبة وفى مدة وجيزة من معجزات الشهامة التركية

---

(١) تبعد (قارص) عن (أرضروم) مائتى كيلو متر وهى قلعة منيعة قديمة مشيدة على مضيق جبلى ارتفاعه ١٩٠٥ أمتار وقد اشتهرت فى حرب سنة ١٨٧٨ التى وقعت بين الروسيا وتركيا بالدفاع المجيد الذى قام به المرحوم الغازى احمد مختار باشا وكان مبدأ شهرته العسكرية واستولى عليها الروس فى تلك السنة . فأقاموا بلداً جديداً على الجانب الأيسر للمجرى الذى يقسمها قسمين يسير الانسان فى سوقه بين مبان فخمة الى أن يقف أمام « تمثال قارص » وهو التمثال الذى أقامه الروس تمجيداً لسقوط القلعة وضياعها من يد الدولة العثمانية والتمثال مشيد على صخرة رصفت حولها المدافع العثمانية وعليها طغراء السلطان عبد المجيد وفوق المدافع جندى روسى يقف على صخرة وتحت قدميه العلم العثمانى وقد انقض عليه نسر يمزقه بمخالبه اربا اربا

فلما قامت الثورة الروسية الأخيرة وتقدم الجيش العثمانى الى قارص ودخلها منصورا هدم ذلك التمثال ورفع العلم العثمانى على أبراج قارص وقد أقرت معاهدة « برست ليتوفسك » حقوق الدولة فى استرداد تلك البلاد التى فصلت عنها عنوة فعادت الى أحضان أمها بعد فراق استمر أكثر من أربعين عاما

بيد أنه ما عقدت الهدنة حتى قام الأرمن فهجموا على تلك البلاد زاعمين أنها بلادهم وأنها قد أهديت اليهم فلم يسع القوة التركية الا الانسحاب لما أصابها عقب الفشل فى الحرب العامة من الاضطراب . وقد كانت بغية بعض الدول الاوروبية أن تقيم من بلاد الأرمن سداً منيعا يفصل البلاد العثمانية عن الحكومات الشرقية فى آسيا . لذلك عزمت القوة الوطنية التركية أن تحصل على حقها وتقيم ميزان العدل بقوتها فما سنحت السانحة حتى اقتحمت ذلك السد القائم على أوهى أساس ورفعت العلم العثمانى على أبراج قارص مرة أخرى

مؤتمر لوندره والحالة الجديدة فى الشرق

أصبحت انجلترا وحلفاؤها أمام حوادث جديدة فى الشرق اضطرتهم الى الاجتماع للتداول فى الحالة السياسية التى ولدتها تلك الحوادث . وأهمها انتصار الاتراك الكماليين على الأرمن ثم سقوط فينزيلوس فى الانتخابات التى جرت فى بلاد اليونان يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وكان الانتخاب دائرا حول عودة قسطنطين الى العرش أو بقاء فينزيلوس قابضا على أزمة الحكم فسقوط فينزيلوس فى الانتخاب كان معناه سقوط وزارته وقرب عودة قسطنطين الى العرش وتغيير السياسة اليونانية

كانت هذه الحوادث مدعاة الى تغيير سياسة الحلفاء فى الشرق وتجدد الخلاف بين النظرية الفرنسية الايطالية والنظرية الانجليزية فاتفق الحلفاء على الاجتماع فى مؤتمر لوندره فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠

اتفقت سياسة فرنسا التى كان يمثلها فى المؤتمر « المسيوليج » رئيس الوزارة وسياسة ايطاليا التى كان يمثلها « الكونت سفورزا» وزير الخارجية الذى كان يجاهر بضرورة تعديل معاهدة سيفر لاعادة السلام الى الشرق . وكانت الصحف الفرنسية تنادى بأن السياسة التى اتبعت لغاية ذلك الحين فى الشرق تخالف تقاليد فرنسا وعلى ذلك فالفرصة سانحة ولا يجوز اضاعتها لتصفية المسألة الشرقية على قواعد جديدة . فمع أن النظرية الانجليزية كانت تريد بقاء كل شىء على ماهو عليه طبقا لمعاهدة سيفر الا أن السياسة الفرنسية أخذت تقنع السياسة الانجليزية بالانضمام اليها مستعينة بالسياسة الايطالية التى تميل الى تغيير خطة الحلفاء فى الشرق . وهذا التغيير قائم على الفكرة الآتية وهى أنه بسقوط فينزيلوس قد سقطت الفكرة التى كان الحلفاء يعملون لها وهى ايجاد دولة يونانية كبرى قوية قادرة على أن تسير أمورها وتثبت دعائم المملكة الكبيرة التى آلت اليها لأن قوة الحركة الوطنية فى الاناضول من جهة وسقوط فنيزيلوس من جهة أخرى لايجعلان الحلفاء واثقين بمقدرة اليونان على تحمل الأعباء التى

وكلتها اليها الدول ولا على توطيد دعائم السلام فى الشرق على قواعد معاهدة سيفر والسلام لازم لاوروبا لصيانة مصالحها الاقتصادية والمالية فى تلك الاصقاع

ولما كانت معاهدة سيفر قد لوحظ فيها تحقيق هذا الغرض فلا محيص من اعادة النظر فيها من جديد مادام الغرض قد تغير . وقد ضربت الصحافة الفرنسية على نغمة أخرى وهى أنه لابد من محاربة النفوذ الالمانى الذى يعود الى اليونان بعودة قسطنطين وهذه المحاربة لاتتحقق الا بأرضاء الاتراك . هذه هى وجهة النظر الفرنسية ولكن انجلترا كانت متمسكة بمعاهدة سيفر وعاملة على محق تركيا وتكوين دولة يونانية قوية تحقق سياستها وأطماعها فى الشرق

فاجتمع مؤتمر الحلفاء فى لوندره فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠ واتفقوا على المعارضة فى رجوع قسطنطين الى اليونان وقرر المؤتمر انذار الحكومة اليونانية بانقطاع معونة الحلفاء المالية اذا عاد قسطنطين . على أن الشعب اليونانى لم يعبأ بهذا الانذار وجرى الاستفتاء فى عودته فى ٥ دسمبر سنة ١٩٢٠ فأسفر عن رغبة الأغلبية العظمى من اليونانيين فى رجوعه مهما كانت العواقب

على أن المؤتمر لم يوفق الى البت فى مسألة تركيا لأن الحوادث كانت تتعاقب سراعا بحيث لم تستقر الحالة السياسية الجديدة ولم يكن فى استطاعة المؤتمر أن يقرر قرارات نهائية توفق بين وجهات النظر المختلفة بين الحلفاء وتبنى على حالة سياسية مستقرة فاكتفى المؤتمر بحل وسط بين النظريتين الفرنسية والانجليزية وهو قبول مبدأ تعديل معاهدة سيفر وأجل تفصيله الى مؤتمر آخر . ومعنى ذلك أن الحلفاء تركوا للحوادث أن ترسم خطتهم المستقبلة وتوحد بين وجهات نظرهم المختلفة

فى سبيل التفاهم بين انقره والاستانة

وفى غضون ذلك كانت وزارة توفيق باشا تعمل جهدها لازالة الخلاف بين الحكومة الوطنية فى انقره وحكومة الاستانة فكان أول عمل لها أن أوفدت الى الحكومة الوطنية بعثة كبيرة للمفاوضة والتفاهم مع الحركة الوطنية توصلا الى الاتفاق على السياسة الواجب اتباعها حيال معاهدة الصلح . وكان من أعضاء

هذه البعثة عزت باشا الصدر السابق ووزير الداخلية وصالح باشا الصدر السابق ووزير الحربية وحسين كاظم بك وزير التجارة — وسافرت البعثة يوم ٣ دسمبر قاصدة الى أنقره ووصلت اليها يوم ٨ دسمبر وقد كانت رحلتها الى أنقره من الرحلات التاريخية وصفها أحد أعضائها وصفاً يصور داخلية الاناضول فى تلك الاوقات العصيبة قال :

« وصلنا الى « صبانجه » وقت الغروب . وقد نزل جميع أعضاء الوفد بهذا البلد المحتل احتلالا عسكريا . وبعد ان أخذنا المعلومات اللازمة عن أحوال الطرق عدنا الى القطار وقضينا ليلتنا به . وما دخلنا عرباتنا حتى كان يقبل الفلاحون أفواجا أفواجا لمعاونة رجالنا فى تهيئة السيارات المعدة لسياحتنا . وقد بتنا ليلتنا فى أمان وسلام رغما من اضطراب الاحوال فى هذه الارجاء المحتلة بمختلف المتحاربين . وما علمنا أن السيارات مهيئة فى فجر اليوم التالى حتى امتطيناها وتقدمنا الى داخل الاناضول . وقد كانت السيارات التى تحمل حوائجنا تتبعنا فكأنما كانت قافلة من السيارات تسير . استمرت سياحتنا ساعة على هذا المنوال بيد أننا لم نصل الى « عارفيه » حتى رأينا السيارات تزعجنا ازعاجا لتوحل الطرق وقلة انتظامها

وقد وصلنا ساعة الظهر الى وادى « سقاريا » حيث بدأنا نشاهد القرى منتشرة فى الاطراف وقد كان القرويون يطرفوننا بكميات من التفاح خلال الطريق فهبطنا من سياراتنا وتناولنا طعامنا أزاء شلال صغير لنهر « سقاريا » وبعد الطعام شرعنا نسير على أقدامنا لان عزت باشا وصالح باشا كانا يرجحان المشى على امتطاء السيارات فى تلك الطرق . فلما أتعبنا المشى عدنا الى سياراتنا وتقدمنا على مهل حتى غابت الشمس وقد وصلنا الى جسر قائم على النهر فى جوار قرية تدعى « غوزان » ولكن كان الجسر منهدما بنيران المدافع فعولنا على عبور النهر بالسيارات فسرنا حتى وجدنا مكانا يصلح لذلك . وهناك سارت السيارة فى النهر وكادت تعبره لولا انها غرزت فى الاوحال على ضفته المقابلة . وقد أسدل الليل أستاره . بيد أننا بعثنا بعض رجالنا الى تلك القرية القريبة فعادوا الينامع البقية الباقية من رجالها يصحبهم نساؤهم وسعوا سعيا متواصلا حتى أنقذوا السيارة

من الأوحال ثم أشاروا الينا أن نعبر النهر من محل مناسب فاجتزنا ووصلنا الى قريتهم بعد ان تكبدنا عناء عظيما . وقد استضافنا شيخ القرية فتقدمنا الى بيته ثم أعد لنا العشاء . وهنالك جاس الصدران الاعظمان السابقان عزت باشا وصالح باشا على مائدة الشيخ القروى وتناولا معه طعامه ثم تسامرا معه الى أن أذن مؤذن الفجر وقد كان هذا المنظر من أسمى المناظر

تقدمنا على هذه الحال حتى وصلنا الى (بيه جك) فى خمسة أيام اعترضتنا خلالها مشاكل عديدة منها أننا ماوصلنا الى مضيق « كيوه » حتى سمعنا أصوات الرصاص فوقنا . فأقبل علينا جنود مساحون هم جنود القوة الوطنية فقادونا الى ضباطهم فأرفق بنا فصيلة منهم . أما سياحتنا بين « مكجه ولكى كوى ولنكة » فكانت مملوءة بالحوادث لان هذه القرى لا تبعد عن الخطوط اليونانية الا بضعة كيلو مترات ثم وصلنا الى « بيه جك » حيث أقلنا القطار المهيأ لنا الى انقره وقد استقبلنا الاهالى فى كل جهة استقبالا شائقا » — على ان هذه البعثة قد لبثت عدة أشهر دون أن تصل الى التوفيق بين مطالب الاناضول ومطالب حكومة الاستانة أو بالأحرى مطالب الحلفاء لأن دول الحلفاء هى التى طلبت ارسال هذا الوفد وكان الغرض الحقيقى منه ماقاله عزت باشا رئيس الوفد بعد أن عاد من أنقره الى الاستانة فى ١٨ مارس سنة ١٩٢١ « اننا لم نوفق الى القيام بواجبنا الذى عهد به الينا فى أنقره وقد كنا نود أن نعود بسرعة فلم نتمكن . لقد كان الواجب الاساسى الذى عهد به الينا هو التوفيق بين شروط الصلح التى يطلبها الأناضول وشروط الصلح التى تقبلتها حكومة الاستانة من الدول المتحالفة وتوطيد دعائم السلام على هذه الصورة . ولكن الذين طلبوا منا أن نقوم بهذا الواجب لم يعينوا لنا شروطا بل طلبوا منا تطبيق معاهدة سيفر على ماهى عليه فاذا قبل ذلك وعدونا ببعض الامتيازات لتسهيل تطبيق المعاهدة مع بعض الوعود الخصوصية الأخرى . وقد تبدلت الأحوال خلال الثلاثة الأشهر التى قضيناها فى انقره حيث دعت الدول حكومة انقره لتعديل المعاهدة فى مؤتمر لوندره دعوة رسمية بعد أن كانت تريد منا أن نتقبل معاهدة سيفر على ماهى عليه . فهل يمكننا أن نعتبر الاستانة والاناضول قد اتفقا بناء على هذا الموقف الاخير ؟ ان الصلح الذى يكاد يتقرر سحل هذا الخلاف فى وقت أصبحت فيه أحوال الاناضول

متحسنة جدا بتأسيس النظام الحقيقى فى البلاد كما يدل عليه هذا الحادث الهام وهو نشر القانون الاساسى وقبوله فى الاناضول وهذا القانون عبارة عن تدوين القرارات التى اتخذتها حكومة أنقره عقب احتلال الانجليز للاستانة فى ١٦ مارس من السنة الماضية » فالبعثة لم تصل لغرضها ولم يتم التوفيق بين حكومتى أنقره والاستانة

معركة أين اونو وهزيمة الجيش اليونانى

حدد لانعقاد مؤتمر الحلفاء بباريس يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢١ وقبل انعقاده كانت اليونان تحاول أن تقوم بهجوم كبير فى الاناضول يقنع الحلفاء أنها قادرة على سحق الحركة الوطنية وأن السياسة اليونانية فى عهد قسطنطين لم تتغير عما كانت عليه فى عهد فينزيلوس وأن لامحل بعد ذلك لتعديل معاهدة سيفر وكان غرض اليونان من هـذا الهجوم احتلال « اسكي شهر » وبدأ الهجوم على جبهة (عشاق ـ بروسه) ولـكن الجيش اليونانى أصيب بهزيمة كبرى فى معركة (اين اوكى) ـ ١١ يناير سنة ١٩٢١ ـ استمرت الحرب أزاء اين اوكى ثلاثة أيام تحارب فيها الطرفان وجها لوجه بالسنك وكانت النتيجة أن انهزمت الجنود اليونانية وبلغ ماأحصى من قتلاهم (٤٠٠٠) والاسرى (١٥٠٠) وقد صرحت الصحف اليونانية فى ذلك الحين ان القتلى والجرحى من اليونانيين فى هذه المعركة كانوا من خيرة الضباط والجنود . وقد انسحب اليونانيون بعد هـذه الهزيمة واحتفلت انقره بانتصار الجيش التركى وقرر المجلس الوطنى الـكبير بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٢١ شكر الجيش على ما أبداه من الشهامة فى ميدان القتال وقد كانت هذه الجلسة من جلسات المجلس التاريخية فالقيت فيها الخطب الرنانة وقام المشير مصطفى كمال باشا فشرح الموقف الحربى وامتدح بسالة الجيش ووقار الأمة . وقد احتفل الاناضول بهـذا النصر المبـين وتطوع الألوف تلو الألوف فى الجيش الوطنى ومن أبلغ آيات الوطنية ماقام به أهل (انقره) ساعة وصول أخبار الهجوم اليونانى فانهم قاموا فى الحال بتأسيس الفرق لجيش الدفاع الوطنى وأرسلوه الى « اسكيشهر » لمعاونة الجيش . وقـد اشترك فيه كل قادر على حمل السلاح . وكذلك قام أهالى « قسطمونى » فألفوا مثل ذلك الجيش

مؤتمر الحلفاء بباريس

أنعقد المؤتمر فى باريس يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢١ فى قاعة الساعة التاريخية بوزارة الخارجية برآسة المسيو بريان السياسى المقتدر الذى تولى رآسة الوزارة الفرنسية منذ ١٥ يناير وكان هذا المؤتمر من أهم مؤتمرات الحلفاء وأكبرها شأنا منذ معاهدة فرساى وقد حضره من أقطاب ساسة الحلفاء « بريان » و« لويد جورج » و « كرزون » و « المارشال فوش » و « الكونت سفورزا » وكان من أهم المسائل التى تباحث فيها تجريد المانيا من السلاح والتعويضات والمسألة الشرقية

وقد دافع « سفورزا » فى المؤتمر عن نظرية تعديل معاهدة سيفر دفاعا عظيما ومما قاله فى هذا الصدد ان الكماليين يطلبون « ادرنه » « وأزمير » والغاء المراقبات الدولية وتعديل السياسة الانجليزية الفرنسية فى فلسطين والعراق وسوريا وصرح بأن الاستعدادات الحربية البلشفية ترمى الى الاستيلاء على الاستانة وأن اليونانيين عاجزون عن سحق الكماليين وصرح أنه لا يرى مندوحة من التوفيق بين اليونانيين والاتراك مع احتفاظ اليونانيين بالحقوق الاقتصادية التى حصلوا عليها فعارض « لويد جورج » فى النظرية الايطالية التى عضدها « بريان » وانتهت المناقشة بالموافقة على اقتراح « سفورزا » الذى يقضى بعقد مؤتمر للحلفاء يحضره ممثلو تركيا واليونان للمناقشة فى تعديل معاهدة سيفر وقد قوبل هذا القرار من اليونان باليأس والاستياء ولم يخف رجالها السياسيون مخاوفهم على معاهدة سيفر وعلى أثر ذلك دعى أتراك الاستانة وأنقره الى تأليف وفد مشترك لحضور المؤتمر الذى تقرر عقده فى لوندره وهو المعروف بمؤتمر الشرق الادنى وكان « الكونت سفورزا » هو صاحب فكرة الاتصال مباشرة بحكومة أنقره باعتبار أن المفاوضة معها تنتج وتثمر ويكون من ورائها اعادة السلام الى الشرق وفتح باب المعاملات الاقتصادية أما المفاوضات مع حكومة الاستانة فعقيمة غير منتجة ففى ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ تسلم الباب العالى دعوة المسيو « بريان » رئيس المؤتمر لحضور مندوبى تركيا الى المؤتمر الذى سيعقد يوم ٢١ فبراير بلوندرة ورجاه فى الرسالة أن يرسل مثل هذه الدعوة الى الحكومة الوطنية فى أنقره .

المراسلات التاريخية بين انقره والاستانه

فتداولت حكومتا الاستانة والاناضول فى شأن اجابة دعوة المؤتمر وتبادلتا رسائل سياسة لها شأن كبير فى تاريخ الحركة الوطنية التركية. فقد أرسل الصدر الأعظم توفيق باشا الى المشير مصطفى كمال باشا البرقية الآتية :

« سعادة مصطفى كمال باشا بانقره

« ان القرارات التى اتخذها المجلس المنعقد فى باريس يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ تقضى بعقد مؤتمر مؤلف من مندوبى دول الحلفاء والحكومة العثمانية والحكومة اليونانية فى لوندره يوم ٢١ فبراير للتفاوض فى حل المسئلة الشرقية . وستعدل المعاهدة التعديلات التى يرى أنها ضرورية من جراء الحادثات . وقد اشترطت الدعوة التى وصلت الى الحكومة السنية أن يكون بين المندوبين العثمانيين مندوبون حائزون ثقة مصطفى كمال باشا أو أنقره وقد قام مندوبو دول الحلفاء فى الاستانة بتبليغنا هذا القرار . وانى لانتظر قراركم وجوابكم حتى يتحد المندوبون الذين تعينونهم مع المندوبين الذين ننتخبهم

صدر أعظم توفيق

وهذا جواب مصطفى كمال باشا

« فخامة توفيق باشا بالاستانة

« ان القوة الحكومية الشرعية المستقلة الوحيدة الآخذة بزمام الامور اعتمادا على الارادة الوطنية فى تركيا هى فى أنقره أى فى المجلس الوطنى الكبير الذى ينعقد على الدوام . والهيئة الحكومية المأمورة بحل جميع المسائل المتعلقة بتركيا والتى تخاطب فى جميع الأمور المتعلقة بالعلاقات الخارجية هى الحكومة التى يؤلفها هذا المجلس وليس لأى هيئة فى الاستانة أى وضع شرعى من أى وجه . لذلك فقيام أى هيئة فى الاستانة واتخاذها اسم (حكومة) مغاير تمام المغايرة للحقوق الوطنية . كما لايجوز قط أن تعرض هذه الهيئة نفسها لمخاطبة الخارج فى المسائل

الحيوية الخاصة بالأمة . فالواجب الوطني الوجداني الذي تتطلبه منكم الأمة أن تعترفوا بأن الحكومة الشرعية التي يجب أن تخاطب في المسائل المتعلقة بالمملكة والأمة هي في انقره . ولا شبهة في أن دول الحلفاء تقدر أن الحكومة التي لها كلمة مسموعة في المملكة والأمة هي في أنقره . ولكنها لا تصرح بذلك لظنها أنها تستفيد من وجود هيئة متوسطة في الاستانة . وان حكومة المجلس الوطني الكبير لتصرح بأنها تبتغي استتباب السلام والامان على أساس الاعتراف بالحقوق الوطنية التي كررتها مرارا . وهي مستعدة لقبول أية مفاوضة على هذا الاساس فاذا كانت دول الحلفاء قد قررت حل المسئلة الشرقية في مؤتمر لوندره في دائرة الحق والعدل فعليها أن تدعو الحكومة الوطنية رأسا الى ذلك المؤتمر . ونكرر لكم أن حكومة المجلس الوطني تتقبل أي دعوة مبنية على الشروط المتقدمة قبولا حسنا »

رئيس المجلس الوطني الكبير
« مصطفى كمال »

وقد أردف مصطفى كمال باشا هذه البرقية ببرقية خصوصية لتوفيق باشا قال فيها :

« فخامة الباشا

« انكم تخدمون بلادكم طول عمركم خدما مشكورة . ونحن نعتقد أنه قد سنحت لكم الآن فرصة تاريخية خطيرة تتوج جميع خدمكم السابقة . اننا نريد أن نسير على أساس الاتحاد التام . ولا ريب أنكم تقدرون المحذورات التي تنشأ من ارسال وفدين الى المؤتمر ليمثلا البلاد التركية . لقد استطاعت الامة بفضل جهادها في سبيل استقلالها . ودمائها التي أسالتها . والثبات الذي أظهرته أزاء المشاكل العديدة أن تقف موقفها الحالي الذي يطمئنها كما أن الحوادث تقع وتسير سيراً يؤيد مطالبها في الاستقلال التام . فلا بد أن تتحد جميع القوى الوطنية في داخل البلاد ابتداءاً من الذات الشاهانية ازاء الحكومات الأخرى ساعة الدفاع عن حقوقنا الوطنية . لذلك قد وجب على الذات الشاهانية أن تعترف بالمجلس الوطني الكبير الذي يمثل وحده الارادة الوطنية اعترافا رسميا . وهنالك يتيسر لنا أن نختم الحالة غير الطبيعية القائمة في الاستانة والتي دلت التجارب المشؤومة على مقدار اضرارها بالبلاد ثم ان البلاغ الذي قدمه اليكم ممثلو دول الحلفاء في الاستانة

يدل على أنه لابد من اشتراك ممثلى الحكومة الوطنية فى الوفدالعثمانىحتى يتسنى له أن يتقدم الى المؤتمر . فالدول تعترف بوضوح كاف أن المندوبين الذين يرسلون الى مؤتمر لندره لايمكن ارسالهم الا من قبل الحكومة الوطنية . فنحن نقترح عليكم باسم الواجب الذى تعهدتم بالقيام به أزاء التاريخ والامة أن تلتحقوا بنا وتتقبلوا القواعد التى وضعتها حكومة المجلس الوطنى وهى الحكومة المشروعة الوحيدة فعلا وقانوناً . حتى تسهلوا لنا الفوز باقرار تلك القواعد من قبل أعدائنا وبذلك نصل الى غايتنا من هذا الجهاد بسرعة . فاذا لم تتقبلوا ولم تنفذوا هذه المطالب التى نقترحها عليكم لنسير على اتحاد وندافع عن الآمال الوطنية أقوى دفاع فهنالك يخشى من تزلزل موقف الذات الشاهانية الجالسة على سرير السلطنة وعرش الخلافة . كما اننا نسجل عليكم بالصفة الحكومية الفعلية والحقوقية التى منحتها لنا الارادة الوطنية ان كل ماينجم من المسؤولية وكل ماينشأ من العواقب من جراء ذلك عائد على الذات الشاهانية رأساً . فنحن ننتظر منكم أن تقوموا بواجبكم التاريخى ازاء هذا الموقف وأن تفيدونا بنتائج أعمالكم بكل صراحة ونرجوكم قبول احتراماتنا »

رئيس المجلس الوطنى الكبير
« مصطفى كمال »

ثم وردت الى الصدر الاعظم برقية ثالثة بعد هذه البرقية تلخص مطالب الاناضول وهذا نصها :

« فخامة توفيق باشا بالاستانة

« نكرر عليكم آراءنا واقتراحاتنا مرة أخرى وننتظر جوابكم عنها »

١ — تمان الذات الشاهانية اعترافها بالمجلس الوطنى بخط همايونى يقتصر على الاعتراف بالمجلس الوطنى

٢ — اذا قبلت المادة الاولى فيمكن تنظيم الاحوال الداخلية كما يأتى :

« يقيم جلالة السلطان فى الاستانة كما كان وينعقد المجلس الوطنى فى أنقره كما هو الآن . ولا تبقى فى الاستانة وزارة انما يكون لدى جلالة السلطان هيئة من قبل المجلس الوطنى

٣ — تقوم الحكومة الوطنية بدفع مخصصات الذات الشاهانية وأعضاء الاسرة الملوكية وموظفى الاستانة»

هذه هى المراسلات التى دارت بين الباب العالى والحكومة الوطنية ولا شك أن الظروف التى كتبت فيها تلك الرسائل كانت تتطلب بقاء الحكومة الوطنية فى أنقره حتى يستتب السلام ويعقد الصلح . فان مركز أنقره مساعد على استمرار الجهاد الوطنى بخلاف مركز الاستانة فانها اذا انتقلت اليها الحركة الوطنية انطفأت فى أول يوم . ولا ريب ان مركز الصدر الاعظم توفيق باشا كان من أهم المراكز التاريخية ولولا أساطيل الحلفاء وقوتهم البرية فى الاستانة • اظهر ذلك المشكل قط لان الرأى العام كله فى جانب الحركة الوطنية

لقد اضطر توفيق باشا الى السكوت أزاء مطالب الاناضول وتناقش المجلس الوطنى فى شأن المراسلات التى تبادلها مصطفى كمال والصدر الاعظم ومماقاله مصطفى كمال فى هذا الصدد « لقد تلوت أمامكم جميع المراسلات التى تبودلت بيننا وبين توفيق باشا ولا شك ان الاستانة تمثل حالة عقلية مشلولة الاعصاب لاتجيز لها قط تفهم الحالة السياسية بغير منظار الاجنبى وهى بذلك عاجزة تمام العجز عن تحقيق مصالح الوطن الحقيقية . وان هيئة المجلس الوطنى الكبير الموقرة لتعتمد على عقيدتها الثابتة فى حيوية الامة التركية لتسير بجهودها فى طريق أدائها الواجب المفروض عليها وهو تخليص الاستانة من اخطار الاحتلال واعادتها الى جسم الامة السليم واعادة الحرية الى السلطان الجامع بين مقام الخلافة وعرش السلطنة»

ولما لم تتفق الحكومتان قررت الحكومة الوطنية فى أنقره ارسال وفد خاص يمثلها وعلى رأسه بكر سامى بك وزير خارجية انقره وارسلت الاستانة وفدا يمثلها وعلى رأسه توفيق باشا الصدر الاعظم ووصل الوفدان الى لوندره لحضور المؤتمر وكانت مطالب الحكومة الوطنية معروفة ومدونة من قبل فى الميثاق الوطنى الذى أعلنه مجلس المبعوثان فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ قبل احتلال الاستانة

وقد أوضح مصطفى كمال باشا مطالب الاناضول لمكاتب (يونايتد تلغراف) (١) بما يلى :

---

(١) مكاتب هذه الشركة يمثل ١٢٠٠ جريدة أمريكية وقد طلبت هذه التصريحات من رئيس الحركة الوطنية لنشرها فى جميع تلك الجرائد

«أن أزمير مدينة تركية من كل الوجوه. وهي جزء لايتجزأ من الأناضول وليس لليونان أي حق تاريخي أو قومي في هذه المدينة . لقد نزح اليها بعض الاروام من الجزائر بقصد الاتجار وهم لاتتألف منهم الا أقلية في نفس المدينة وهذه البلاد تركية منذ الف سنة وقد استولت اليونان عليها استيلاءغير شرعي خدمة لآمال دولة استعمارية . وهي تتبع في هذه البلاد سياسة الافناء التي اتبعتها ضد المسلمين في « موره » و « تساليا » و « كريد » و « مقدونيا » ولذلك ترتكب المظالم وتقتل النفوس . ومن أدل الدلائل على ذلك تقرير الهيئة المحققة الدولية . وستطرد أمتنا هؤلاء الاشقياء من بلادها عاجلا أو آجلا انما نحن نبتغي حقن الدماء ولذلك لا نتأخر عن الشروع في مفاوضات السلام اذا اعترفوا بحقوقنا وجلوا عن بلادنا . ونرجح أن نشرع في تلك المفاوضات مع حكومة اليونان رأسا ويمكننا أن نقبل توسط حكومة الولايات المتحدة »

«وكذلك فان « تراقيا » و « أزمير » مسكونة بأكثرية تركية ومحتوية على عاصمة تاريخية وطافحة بالآثار الوطنية فهي من الاجزاء الاصلية للوطن العثماني ونحن لا نطلب الا رفع الاحتلال الاجنبي من بلادنا هذه . ولا ريب أننا نحفظ حقوق الاقلية اليونانية كما نصت على ذلك معاهدة «سن جرمان» ونقبل استفتاء السكان في تراقيا الغربية التي تحتوي على اكثرية تركية عظمى»

« أما معاهدة سيفر » فنحن لا نعترف بوجود معاهدة « سيفر » التي تقضي على استقلالنا السياسي والحقوقي والاقتصادي والمالي والتي تنكر حق حياتنا . وكل غايتنا عقد صلح يضمن استقلالنا وحقنا في حكم نفسنا بنفسنا »

« ثم انكم تسألوننا عن التعديلات التي نرضى بها في مسئلة الاستانة . اننا نرضى بتقرير حرية المواصلات في البواغيز بشرط أن تبقى الاستانة كما كانت تحت السيادة التركية بلا قيد ولا شرط وأن تكون مضمونة من كل اعتداء . وتعيين تلك الشروط يكون خاصا بالدول التي لها سواحل على البحر الاسود لابغيرها»

« أما سياستنا في المستقبل فهي ترمي الى استكمال الاسباب التي تضمن عمران البلاد . فان بلادنا خربة ومعارفنا ضئيلة واقتصادياتنا ضعيفة . فأملنا الوحيد عمران بلادنا وتنوير أمتنا والسعي لسعادتنا »

«ان الاناضول يقوم اليوم بالدفاع عن حياته ومقدساته وان أمتنا لعلى يقين تام بجميع حقوقها وواجباتها الانسانية . عاشقة لحريتها واستقلالها . عارفة بقيمة أوطانها . وأنها وهى تبذل كل عزيز فى سبيل حريتها واستقلالها لترفع دعواها ككل أمة تسير وراء ذلك الأمل المقدس . الى وجدان الانسانية العام »

مؤتمر لوندره

والمطالب التركية

على أن الأتراك الوطنيين لم يكونوا يعولون كثيرا على مؤتمر لوندره او يعتقدون أنه سينصفهم من اليونان لانهم كانوا يعلمون شدة مؤازرة انجلترا اليونان ويعلمون سوء نية السياسة الانجليزية حيال تركيا . على أنهم رأوا من المهارة فى السياسة أن يلبوا دعوة المؤتمر لأن هذه الدعوة هى بمثابة اعتراف من الحلفاء بقوة الحركة الوطنية التركية وشرعية الحكومة الوطنية فى أنقره بعد ان كانوا يتجاهلونها ويعتبرون زعماءها عصاة ثائرين وكان الاتراك ينوون ان يعلنوا للعالم حقيقة مطالبهم وعزمهم عن مواصلة القتال حتى يفوزوا بها واطلاع الرأى العام الأوروبى على حقيقة الحالة فى الأناضول لأن للرأى العام بلا شك تأثيرا فى سياسة الحكومات فى أوروبا . فاذا اقتنع بأن لاأمل فى اعادة السلام فى الشرق الااذا عدلت معاهدة سيفر تعديلا جوهريا كان لهذا الاقتناع صدى فى الدوائر الرسمية لان مصالح أوروبا الاقتصادية فى الشرق لاتروج ولا تستقر على قواعد ثابتة الا اذا ساد السلام فى الأناضول . ومن جهة أخرى فان انعقاد المؤتمر يكون خير فرصة للمندوبين الأتراك لعقد اتفاقات خاصة مع بعض دول الحلفاء كما حدث فعلا

وقد انتهز الأتراك فرصة قرب انعقاد المؤتمر فروجوا الدعوة الى اجابة مطالبهم فى أوروبا وانعقد مؤتمر تركى فى روما حضره ممثلو الحكومة الأناضولية منهم حامى بك وأحمد رستم بك وحضره كذلك جماعة من كبار العثمانيين منهم حسين حلمى باشا الصدر الاعظم السابق ومحمود مختار باشا وأحمد رضا بك رئيس مجلس الأعيان السابق وجاويد بك ناظر المالية السابق وغالب كمال بك سفير الدولة

السابق فى أتينا وغيرهم وتداولوا فى الدفاع عن المطالب التركية وقدموا بها مذكرة الى مؤتمر الحلفاء ونالوا عطف الرأى العام فى ايطاليا على القضية التركية

وفى أثناء انعقاد المؤتمر فى لوندره كان المجلس الوطنى الكبير يوالى اجتماعاته استعدادا للقتال لاعتقاده أن انجلترا لا تتحول عن سياستها القديمة حيال تركيا

انعقد مؤتمر لوندره بعد ظهر يوم ٢١ فبراير بقصر سان جمس وكان من أعضائه الكبار « لويد جورج » و « كرزن » و « المسيو بريان » و « الكونت سفورزا » و « المارشال فوش »

وكان « الكونت سفورزا » يدافع بشدة عن نظرية تعديل معاهدة سيفر مبينا أنها تحمل فى طياتها بذور حروب لا تنتهى وقد أيده فى نظريته « بريان » على أن السياسة الانجليزية كانت متمسكة بالمعاهدة ودافع مندوب اليونان المسيو « كالجرو بولوس » رئيس وزارة أتينا عن المعاهدة قائلا ان اليونان قادرة على الاستيلاء على أنقره وسحق القوة الكمالية فى ثلاثة أشهر

وقد دعا المؤتمر مندوبى الأتراك فاتحد الوفدان التركيان على توحيد مطالبهما تفاديا من الانقسام أمام المؤتمر وفوض توفيق باشا الى بكر سامى بك بيان المطالب التركية فشرحها للمؤتمر

ثم اقترح المؤتمر على مندوبى الأتراك واليونان تحكيم الحلفاء بواسطة لجنة يؤلفونها لتحقيق الأغلبية من السكان فى منطقة أزمير وتراقية لمعرفة ألللاتراك الاغلبية أم لليونان

عرض هذا الاقتراح على الحكومتين اليونانية والتركية (فى أنقره) بواسطة مندوبيهما فقبلت حكومة أنقره الاقتراح بشرط جلاء اليونانيين عن ازمير وتراقيا وأن يحل محلهم الحلفاء حتى تضمن عدالة التحقيق. أما الحكومة اليونانية فرفضت الاقتراح لعلمها أن التحقيق سيسفر حتما عن كون الاغلبية فى جانب تركيا واشتدت الحكومة اليونانية فى خطة الرفض فقرر مجلس النواب فى أتينا يوم أول مارس عدم قبول أى تعديل فى معاهدة سيفر . وكان ذلك دليلا على عزم اليونان على استئناف القتال . وكانت انجلترا تعضدها فى هذه الخطة ولولا هذه المعاضدة لما جازفت باعلانها ولذلك لم تكد تعلن اليونان رفضها اقتراح تحكيم الحلفاء حتى عدل المؤتمر عن اقتراحه ووضع اقتراحات جديدة سلمها يوم ١٢ مارس الى مندوبى

الاتراك واليونان وهى تتضمن ادخال تركيافى غضبة الامم وزيادة القوى التركية الى ٧٥ ألفا و نقص منطقة البوغاز المنتزع سلاحها ثم جلاء الحلفاء عن الاستانة وشبه جزيرة ازميدوقصر احتلال الحلفاء على غليبولى وجناق قلعة وأن يكون لتركيا صوت معادل لصوت غيرها من الدول الأخرى فى لجنة البواغيز ويكون لها فى اللجنة المالية حق يعادل حق غيرها من الدول الممثلة فيها وابقاء جنود تركية فى الاستانة وزيادة قوة تركيا البحرية والتنزل عن بعض نقط فيما يتعلق بلجنة المراقبة المالية والغاء مصالح البريد الاجنبية والتسليم بتبعية كردستان لتركيا مع ضمان حماية المسيحيين وتعديل أحكام المعاهدة بالنسبة لارمينيا والتسليم بالسيادة التركية على أزمير مع بقاء حامية يونانية فى مدينة ازمير وتعين عصبة الامم حاكما مسيحيا لهذه المدينة . فانفض المؤتمر على أن ينتظر قرار الحكومتين التركية واليونانية فى هذه الاقتراحات أى ان المؤتمر انفض دون أن يقرر قرارات نهائية

نتائج مؤتمر لوندره

وكان المعروف لدى الاتراك أن المؤتمر لا يسير فى حل المسألة الى أكثر من هذا الحد وأن الحكم فى الاشكال متروك فى الواقع للقوة . وهذه الحقيقة تتجلى فى تصريحات بكر سامى بك المتكررة فقد صرح لمندوبى الجرائد التركية وهو مفارق روما قبل حضوره المؤتمر «أننالا نأمل شيئا كثيرا من المؤتمر وليس من الهين حل الخلاف بيننا وبين اليونان ونحن مقتنعون بان هذا الخلاف لايحل الا بالحرب بين تركيا واليونان وكل غايتنا من المجىء الى أوروبا حل مسألة اطنه ومسألة سوريا مع فرنسا وعقد اتفاق معها ومع ايطاليا » . وصرح لمراسل (الأخبار) فى الأستانة عندعودته من مؤتمر لوندره الى أنقره ليعرض الأمر على الحكومة الوطنية بما يأتى :

« حصلنا من المؤتمر على نتائج عديدة ونحن نعود الى بلادنا واثقين من أننا سنوفق الى بلوغ أمانينا الوطنية بيد أننا لم نكن نعتقد أن المؤتمر سيتمكن من تقرير السلام فى الشرق فى الحال . وقد أيدت الحوادث رأينا . على أن هذا المؤتمر قد حمل العالم بأسره على الاعتراف بمشروعية نهضتنا الوطنية خلافا لما كان قد أعلنه

الداماد فريد باشا وأشياعه من أن الحركة الوطنية ليست الا حركة عصيان. والحال أنه لم يكن فى الأناضول الا أمة عزمت عزما أكيدا على الدفاع عن حقوقها الى النهاية وقد علم الرأى العام الغربى جميعه ان حركتنا حركة مشروعة بعد ان ذهبنا الى لندره ونحن واثقون من أننا سنحقق غايتنا الوطنية بعد الآن »

ولما سئل سامى بك عن تأثير الحركات الحربية فى قرارات المؤتمر قال « ان المؤتمر لم يقرر شيئا ما. بل اقترح بعض اقتراحات ولا ريب أن مصير أمتنا اليوم متوقف على نتيجة الحركات الحربية. ونحن معتمدون على عزم أمتنا واقدامها. جيشنا بتأديب اليونان تأديبا لايجعل لها قوة على مناوأتنا كرة أخرى ولا مانع يمنعنا اليوم من ذلك لأننا قد حرمنا اليونان أهم حجة كانت تعتمد عليها فقد كان اليونانيون يقومون بحركاتهم فى الاناضول كأنما هم وكلاء الدول الأوروبية فى تطبيق معاهدة سيفر وقد جردت اليونان الآن من هذه الصفة »

وقد انتهز بكر سامى بك فعلا فرصة وجوده فى المؤتمر واتصاله بكبار رجال الساسة من الحلفاء فوفق الى عقد الاتفاق الفرنسى التركى مع المسيو بريان ووضع أساس اتفاق مع ايطاليا وتوصل بالاتفاق مع الحكومة الانجليزية الى الافراج عن معظم الاسرى الذين كانوا معتقلين فى مالطه وغيرها وهم من كبار الاتراك الذين اعتقلوا عقب الهدنة أو بعد احتلال الاستانة. وقد اثنت الصحافة الأوروبية جمعاء على مهارة الوفد التركى وكفاءة رجاله ولا سيما بكر سامى بك وغيرت الصحف لهجتها عن المسألة التركية فبدأت تبدى اعجابها ببسالة الاتراك وتثنى على وطنية زعماء الحركة الوطنية بعدان كانت تصفهم بأنهم جماعة من الاشقياء فاهم مانالته الحركة الوطنية من مؤتمر لوندره انها بدأت توطد علاقتها الودية بفرنسا وايطاليا وكسبت عطف جانب عظيم من الرأى العام فى بلاد الحلفاء

استئناف الهجوم اليونانى

معركة اين اونو ودوملوبيغار

عند ماقدم مؤتمر لوندره اقتراحاته الاخيرة كانت اليونان تضمر استئناف القتال وظهر عزمها هذا بعد أن اعلنت قرارها أنها لا تقبل تعديلا ما لمعاهدة سيفر.

فلم يبق هناك أمل فى أن يصل المؤتمر الي التوفيق بين الطرفين وقد أعدت اليونان معدات الهجوم وكانت انجلترا تساعدها وتمدها بالذخائر والمؤونة والمعدات الحربية والأموال والضباط فبدأ الهجوم فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢١

أراد اليونان أن يستولوا على (أفيون قره حصار) من الجنوب و (اسكيشهر) من الشمال وأن يستأصلوا شأفة القوة التركية فيضطروا تركيا الى قبول معاهدة (سيفر) بالقوة القهرية ولذلك شرعوا فى هذا الهجوم بقوة تربى على المائة ألف

تألف الجيش اليونانى المهاجم من تسع فرق من المشاة واثنتين من الفرسان معززة بكتائب المدفعية والطيارات والسيارات وقسم الى قسمين على خط حربى يمتد ٤٠٠ كيلو متر من مصب نهر (سقاريا) الى وادى (مندوس) وقد تقدم القسم الاول الشمالى وهو مؤلف من ست فرق من المشاة وفرقة من الفرسان من خط (بروسه — اينه كول — يازارجق — قاره كوى) للاستيلاء على (اسكيشهر) وسار القسم الجنوبى وهو مؤلف من ثلاث فرق من المشاة وفرقة من الفرسان على خط (عشاق — أفيون قره حصار) وقد استولى فعلا على هذه المدينة فى بدء القتال وعدا هذا فقد سارت (فرقة مغنيسيا) من (أزميد) الى (أزنيق) كما قامت عصابات رومية عديدة وسارت الي (آطه بازار)

اجتنبت القيادة الوطنية محاربة العدو ابتداء من (ايسكيشهر) حتى (قاره كوى) لتستدرجه الى الميدان الحربى الذى هيأته له ازاء (أين أونو) وقد انسحبت نحو الشرق شاغلة العدو بمحاربات طفيفة كانت تقوم بها مؤخرة جيوشها . أراد اليونانيون أن يحيطوا بجوانب الجيش التركى وهو ينسحب الى برزخ (قاره كوى) لكنهم لم يتمكنوا من ذلك اذ كان عصمت باشا قائد الجهة الغربية يطبق خطته بكل توفيق

انخدع العدو بتقهقر الجيش الوطنى الى منطقة (اين اونو) فاوصلت الجيوش اليونانية الى هذه المنطقة حتى بدأت معركة (اين أونو) وقد كانت من أشد المعارك حيث قامت بعض العساكر التركية خلالها باثنتين وعشرين هجمة فى يومين

فى مناطق (أوغين) و (كوندوزبك) وما جاء يوم أول ابريل حتى بلغت القيادة العامة التركية أنه قد انتهت معركة (اين اونو) الثانية مساء يوم ٣١ مارس بصد الهجمة التي قامت بها الجيوش اليونانية وخسارتها خسائر فادحة . وقد بدأ هجوم القوة التركية فى اليوم عينه فاضطر اليونانيون الى التقهقر نحو (يكيشهر واينه كول) وهم فى يأس وخسران . وقد أسرعوا فى التقهقر الى درجة أنه لم يجد اليونانيون وقتا لارسال المهمات والسيارات المدرعة التى أخرجوها الى « مدايه » للميدان الحربى

بدأت الهزيمة اليونانية منذ يوم ٣١ مارس فاندرست فرقتان من الفرق الخمس التى تقدمت الى معركة « اين اونو » وفرت القوات الباقية مبددة الشمل وقد طاردها العثمانيون مطاردة شديدة بحيث لم يصادف فى أى مكان كتيبة يونانية منتظمة مجتمعة ولهذا كانت الكتائب الفارة عبارة عن أفواج قليلة العدد. تركت تلك الفرق جميع مهماتها وأسلحتها وتجهيزاتها للجيوش الوطنية التركية وقبض القرويون الأتراك على كثير من الأفواج الفارة وسلموهم للفرسان المطاردين .و بلغ عدد قتلى اليونانيين فى هذه المعركة ثلاثة عشر ألفا ووصل الى أثينا وحدها ٢٦٤١ جريحا يونانيا عدا ما وصل الى أزمير وبروسه وأزميد وباندرمه وتكة ورطاغ ومداينه. وقد حاز الجيش التركى نصرا عظيما آخر بقيادة رأفت باشا فى القسم الجنوبى من الجهة الغربية فى معركة (دوملو بينار) التى انتهت فى ٩ ابريل بهزيمة الجيش اليونانى واسترد الاتراك (أفيون قره حصار) وتقهقر اليونانيون متحملين أفدح الخسائر .

وقد وصف فوزى باشا رئيس وزراء الحكومة الوطنية وناظر الدفاع الوطنى هذه المعركة فى المجلس الكبير بجلسة ١٣ ابريل وصفا شائقا قال فى ختامه.

« أيها السادة . تعلمون أن العدو أعلن أنه يصل الى أنقره فى خمسة أسابيع وهنالك يختم الحرب وقد كذبنا هذه الاقوال فى أسبوعين فزنا خلالهما فى معركتين استمرت كل منهما أسبوعا وقد كانت الاولى حربا دفاعية اذ هجم العدو من مواقعه المتحكمة فصددنا عاديته بكل توفيق . والثانية هجومية قمنا خلالها بالهجوم

على المواقع المستحكمة للعدو . وكذلك انتهت هذه كاختها بالنجاح التام وقد علم العدو والعالم بأسره أن جيشنا مستعد للدفاع والهجوم

أن أهم عامل من عوامل انتصارنا هو نهوض الامة وعزمها على أن تعيش حرة مستقلة. وقد عمت تلك النهضة وذلك العزم جميع نواحي الاناضول حتى لقدار تعدت فرائص القوات اليونانية التي جلبها العدو من بلاد اليونان القديمة ثم عززها بما يجلبه من البلاد التي يدعوها اليونان الحديثة . والاسرى الذين وقعوا فى أيدينا يشكون من الحرب . كما قد قطع اليونانيون الأمل فى نجاحهم فى هذا الميدان

لم تنته الحرب بعد وسنتقدم بعداليوم بكل عزم. لنا جيش لايتزعزع ووطن لايتجزأ . وسندافع بعد اليوم عن حقوقنا بصوت عال كما سننشر فى الشرق أصوات الامل الالهية »

تأثير انتصار الاتراك

ومظاهرات الاستانة

وقد كان لانتصار الأتراك تأثير عظيم فى الاستانة فحل الرجاء محل اليأس وتشددت عزائم الأتراك وانفتح أمامهم باب الأمل الذى كادت توصده المحن المتعاقبة منذ أكثر من سنتين . وقد ظهر هذا الشعور الجديد لمناسبة عودة المندوبين العثمانيين من لوندره الى الاستانة يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ فقد قام سكان العاصمة من الأتراك والمسلمين بمظاهرات عظيمة لمندوبى الأناضول واحتفوا بهم أجل احتفاء عند وصولهم كما شيعوهم أبلغ تشييع حتى لفتت هذه المظاهرات أنظار الاجانب وبرهنت لهم على مقدار اتحاد الاناضول والاستانة

« فقالت جريدة « برس دوسوار » فى مقالتها الافتتاحية الصادرة بتاريخ ١٥ ابريل

« ان المظاهرات التى قامت بها الاستانة بالامس نحو مندوبى الأناضول لأعظم شأنا وأسمى مرمى من المظاهرات التى قامت بها أيام أعلان الدستور العثمانى

سـنة ١٩٠٨ وقد دلت بها على مافى القوة الروحية التركية من العزم وما فى ايمانها من الرسوخ

اثبتت الاستانة بهذه المظاهرات كرة أخرى أنها مع الأناضول وأن ليس بين العاصمة وولاياتها أى انقسام فى الحقيقة. وقد اشتركت الامة من أكبر كبير الى أصغر صغير فى التبرع لاسعاف جرحى الحرب واتحدت الصحافة التركية كلها فى تأييد القوى التركية التى ترد عادية المهاجمين »

وقد قابل مندوبو الصحف التركية بكر سامى بك رئيس مندوبى أنقره فصرح لهم ضمن ماقال :

« ان الامة التركية تسعى لاحقاق حقها. وقد مرت أيام الآلام ويمكننا أن ننظر الى المستقبل باطمئنان تام. كلنا متحدون فى احساساتنا الوطنية وسيتعين مصير اليونان ومصير تركيا فى ميادين الحرب. وقد عزمنا عزما اكيدا على الدفاع عن بلادنا حتى النهاية مختارين فى ذلك السبيل كل ماتتحمله الطاقة البشرية ولا سيما أننا محقون فى دعوانا وواثقون من النصر بعناية الله. أما غاية الاناضول فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

« الفوز باستقلال مقام السلطنة والبلاد وتأييد نفوذ الخلافة الاسلامية والمحافظة على امتيازاتها وادارة بلادنا وفاق أحكام الشريعة السمحاء »

وقد احتشدت الوفود على ساحل الطوبخانة لتشييع الوفد الاناضولى وصاح ذلك الجم الغفير محييا ممثلى الاناضول فكانت الاصوات ترتفع من كل جانب قائلة «انكم تحافظون على شرف البلاد. فحياكم الله ورضى عنكم اجمعين» ومما سر الحاضرين وأثر فيهم أن تقدم وفد من الجامعة العثمانية مؤلف من سيدتين من طالبات الجامعة وثلاثة من طلابها الى الباخرة وخاطب رئيس المندوبين الاناضوليين قائلا «ارجوكم ان تسمحوا للجامعة العثمانية أن تعانقكم. ان البلاد والناشئة بأسرها تؤيدكم وتقدسكم. لقد دهش العالم ازاء المعجزة التى قمتم بها فى الأناضول فى وقت كان يظن الناس فيه أن الأناضول خاو على عروشه. وكأنما قد قامت القيامة اذ صحتم باسم « الوطن » فانبعث جميع الاجداد من مراقدهم ملبين نداءكم. نسأل الله أن يوفقكم فى عملكم المبارك ونرجوكم أن تبلغوا سلامنا الى الأناضول المحبوب والجيش الموقر والمجلس الوطنى المحترم»

فأجاب بكر سامى بك قائلا «اننا سنبرهن لكم أننا جديرون بثنائكم. وكل

رجائنا معقود فيكم ونحن نشكركم شكرا جزيلا على عنايتكم بتوديعنا هذا الوداع المؤثر » ثم خاطب السيدات قائلا « ستنتهى الايام السوداء قريبا . انى أعلم أن آلامكن لاتقبل سلوانا لكن سبزيل الاناضول هذه الآلام وسيهب الامة جميعها ايمانا لايتزعزع أبدا . ان للمرأة التركية حظا وافرا فى مجد الجهاد الاناضولى والأمة التى يكون لنسائها مثل هذه المزايا القيمة خليقة بأن تحيا حياة طيبة . وسابلغ الاناضول سلامكم بكل سرور كما سيكون هذا السلام اعذب ذكرى من ذكريات سياحتى الحالية »

وكان من آثار هذه الانتصارات فى اليونان سقوط وزارة كاليجروبولوس وتأليف وزارة جديدة برآسة جوناريس

أما فى الاناضول فقد كان لها أحسن الاثر لانها كانت من العوامل التى شددت عزائمهم على مواصلة القتال والعمل على انقاذ البلاد بأسرها من الاحتلال الاجنبى . وقد احتفلوا فى أنقره فى شهر مايو سنة ١٩٢١ ببداية العام الثالث من تاريخ تأسيس قوى الحركة الوطنية فخطب مصطفى كمال خطبة فى هذا الاحتفال قال فيها « انه بعد الذى نالته تركيا اخيرا من الانتصارات الحربية الباهرة وبعد ماثبت ثبوت اليقين ان فى استطاعة القوة الوطنية التركية ابعاد العدو الغاصب عن الارض التى احتلها غدرا فان تركيا ترفض كل مفاوضة بخصوص ازمير وتراقيا . فاذا أراد اليونانيون أن يعيشوا فى روابطهم معنا عيشة الصلح والسلام فما عليهم الا أن يتخلوا عاجلا عن أزمير وتراقيا لاننا مصممون أشد التصميم على أن نحافظ على حقوقنا بأسنة رماحنا وأن نؤيدها بحق النصر المبين »

نداء مصطفى كمال

الى العالم المتمدين

وقد ارتكب اليونانيون أثناء تقهقرهم فى معارك اين أونو ودملوبينار فظائع كثيرة تقشعر منها الأبدان شهد بها كثير من المراسلين والكتاب الغربيين المنصفين وسجلوها فى رسائلهم وصمة فى جبين اليونان . فنشر مصطفى كمال المنشور الآتى الى العالم المتمدين احتجاجا على هذه الفظائع

« ان الجيش اليونانى من يوم احتلاله ازمير ماانفك يهدم ويخرب كل قسم يدخله من أقسام البلاد كأنما هو سبيل ماحق . وقد اقترف انواع المظالم ضد الاهالى الاتراك وداس جميع الحقوق الانسانية والعهود الحربيه تحت تدميه فأغمد رماحه فى عيون الاسرى الذين وقعوا فى يديه على خط الحرب وقتل الرجال والنساء من بنى الاتراك غير المحاربين قتلا عاما كما أنه اغار على جميع ما يملكون من أموال وأشياء وحيوانات ونهبها منهم ثم حملها معه عند تقهقره ثم انه بغى على أعراض النساء وأحرق كثيراً من قرانا ومدننا وضياعنا وهدم ضريح الغازى أرطغرل خان بالديناميت وهو الضريح الذى يعزه الاتراك كثيرا لانه من أهم الآثار التاريخية . وسترون من الاوراق المرفقة بهذا ماتمكنا من جمعه من هذه الجنايات مع الدلائل التى تثبتها . ولا ريب ان هذه الجنايات الفظيعة من شأنها أن تلوث جيش الانسانية الحاضرة كما أنها تضاعف همة التركى وعزمته فى الدفاع عن بلاده . وأن المنظر الذى يتجلى به ما أنقذناه أخيرا من البلاد من أيدى الاعداء لمن أشد المناظر ايلاما حتى أن الفجائع التى اقرت لجنة التحقيق الدولية وقوعها فى مبادىء احتلال ازمير عارية عن الاهمية بجانب ماقترفته اليونان اخيرا . ولهذا فانى اعرض على العالم المتمدين جميع هذه الفجائع باسم المجلس الوطنى التركى واحتج لدى العالم بأسره على وقوع أمثال هذه المظالم أزاء أمتنا التى تقوم بأقدس الواجبات من دفاع عن بلادها وذود عن استقلالها »

استقالة بكر سامى بك واستعفاء الوزارة

لما وصل بكر سامى بك الى انقره عرض على المجلس الوطنى الكبير (الجمعية الوطنية) الاتفاقين الفرنسى والايطالى فعقد المجلس جلسة تاريخية فى ١٠ مايو سنة ٩٢١ وتباحث فى شأنهما وأبدى اعتراضات كثيرة عليهما ولم يقتنع ببيانات بكر سامى بك ورفض التصديق على الاتفاقين كما هما فاستقال بكر سامى بك وتولى فوزى باشا رئيس الوزراء وناظر الدفاع الوطنى نظارة الخارجية بدله . وفى الاسبوع الذى تلا هذه الحوادث اشتغل المجلس بانتقاد الادارة المالية وظهر خلاف بين لجنة الشؤون المالية والوزارة فى مسألة الميزانية ولما اصرت الحكومة على الدفاع عن رأيها ازاء المجلس الذى كان يدقق فى صرف كل درهم من الميزانية

البالغة واحدا وثمانين مليون جنيه عثمانى فقد استقالت الوزارة . وكان لاستقالتها عقب استقالة بكرسامى اثر سيء في محافل الاستانة وأشاع المرجفون ان الحكومة الوطنية تنبذ كل سياسة معقولة وان الاهواء والتحزبات تتنازعها ولكن الوزارة أعيد تأليفها برآسة فوزى باشا ولم يتغير من أعضائها سوى وزير الخارجية والمالية والحقانية واختير للخارجية يوسف كمال بك بدلا من بكرسامى بك الذى ظل مع ذلك من اكبر زعماء الحركة التركية ومن اطولهم باعاً في المفاوضات السياسية. وجاء تأليف الوزارة الجديدة تكذيباً لاشاعات المرجفين ودليلا على ان سياسة انقرة لم تتغير

خطبه رئيس الوزراء

وقد القى فوزى باشا رئيس الوزراء فى اوائل يونيو سنة ١٩٢١ خطبة بالمجلس الوطنى الكبير تبين سياسة الحكومة الوطنية وانها لم تتبدل فى خطتها العامة قال :

« لم يتبدل شئ ما فى قواعد سياستنا الداخلية والخارجية . وان المراحل التى قطعناها منذ توصلنا بجهادنا الوطنى والنتائج التى حصلنا عليها فى الداخل والخارج لتشجعنا على الاستمرار فى طريقنا حتى النهاية . وسنستمر فى هذا الجهاد الى أن يتقبل العالم ميثاقنا الوطنى الذى يحفظ لنا استقلالنا السياسى والاقتصادى والوطنى والعامى وفاق الدساتير التى وضعها المجلس الوطنى فى داخل حدودنا الوطنية، كعهد دولى . لقد تنحى بعض اعدائنا عن معاداتنا معاداة فعلية لكن البعض الآخر لم ييأس تمام اليأس رغماً مما أصابه من الخذلان مراراً . فلا يفتأ هؤلاء يجربون حظهم رغما من سقوط الاسلحة التى استعملوها ضدنا واحداً أثر واحد لكننا نرى بعين ايماننا الراسخ ان اليوم الذى ينجلى فيه آخر جندى من اعدائنا عن بلادنا وديار أجدادنا ليس بعيداً. اننا لم نرض ان نفدى ذرة من حقوقنا الوطنية فى أشد أيام ادبارنا وهزيمتنا . ولم يحل الفتور فى قلب امتنا النبيلة قط وكيف يحل فى قلبها الفتور وهى الامة التى رأت أياما من أمجد الايام وخفظت لنفسها بمجدها ودمائها مقاما تاريخيا جليلا فى التاريخ العام . وها نحن أولاء لا نطالب اليوم بشئ جديد اذ بتوالى انتصار اسلحتنا الظافرة. اننا كما لم نرفض بالامس صلحا

يمنح أمم العالم حق الحياة والاستقلال كذلك لا رفضه اليوم ولا نرفضه غدا . اننا سنحصر جميع قوانا المادية والمعنوية فى سبيل الوصول الى غايتنا . ولا نزال نأمل من العالم المدنى الذى يرفع صوته أحيانا فى مصلحة الامم المظلومة ألا يستمر ساكتا حتى النهايه ازاء سياسة التدمير والتقتيل التى يتبعها اليونانيون فيما يحتلونه من بلادنا منذ عامين والتى تزداد شدة كلما مرت الايام . وها نحن أولاء ننتظر الحكم الانسانى الذى يصدر من وجدان الامم المتمدينة ازاء التوحش الذى ارتكبه اليونانيون من احراق جميع القرى والمدن التى صادفوها على أثر هزائم (اين اونو) و (دوملوبينار) : لقد تحولت ولايتنا الغربية الاناضولية وهى أرق وأجمل بلادنا الى خرابة عظيمة مغطاة بسيل من الدماء . وانا لننتظر خلاص هذه البلاد المسكينة بواسطة أسلحتنا وبالنصر المتعلق بعتونها قبل كل شئ .

أما سياستنا الخارجية فالقسم الخاص بالشرق منها قد تكامل تكاملا سارا بمعاهدة المودة التى عقدناها مع الروسيا . ونحن على وشك أن نرسل سفراءنا الى الحكومة الافغانية، أختنا الصدوقة وسنقدم للمجلس المحترم ماعقدناه من المعاهدات مع الروسيا والافغان وكذلك نسعى لتأسيس العلاقات السياسية مع أختنا وجارتنا ايران كما اننا نأمل ان نعقد العلاقات مع ايطاليا وفرنسا من جديد فى دائرة مطالبنا الوطنية

أما فى السياسة الداخلية فان أمتن دعامة نستند عليها هو ماأظهرته أمتنا من الرشد . وان أمتنا اليوم لاقوى منها فى أى وقت بفضل هذا الرشد وما كونه من الاتحاد . ان امتداد اجل جهادنا يحملنا تضحيات جديدة . ولا ريب ان الامة التى لم تتأخر حتى الآن عن بذل دمها وما لها فى سبيل خلاصها أو استقلالها تتقبل تفدية كل شئ توصلا للنتيجة

وانى لاذكر شهامة جنودنا البواسل الذين فازوا بانتصارات باهرة فى الشرق والغرب فان شهامتهم وتفانيهم فى سبيل بلادهم أعظم كفيل بخلاصنا وفوزنا بالاستقلال كما أعرض عليكم أن أحوالنا العمومية تزداد صلاحا كل يوم بفضل رشد الامة وكياستها وعزمها وايمانها الراسخ »

فاستعفاء الوزارة واستقالة بكر سامى بك لم يؤثرا فى العلاقات الودية التى بدأت توجد بين حكومة انقرة وفرنسا وقد بذل الفريقان المساعي لتعديل الاتفاق

تمهيدا لابرامه فسافر المسيو فرنكلن بويون مندوب فرنسا الى أنقره للمفاوضة فى الاتفاق وسافر الى أوروبا بكر سامى بك وجلال الدين عارف بك ويوسف بك كمال وزير الخارجية الجديد للوصول الى انجاح الاتفاقين الفرنسى والايطالى

دسائس انجلترا

وفى غضون ذلك بدأت انجلترا تتظاهر بميلها الى استئناف تدخل الحلفاء بين اليونان والاتراك وذلك بعد أن نكبت اليونان فى المعارك الاخيرة وتبين عجزها عن تنفيذ معاهدة سيفر بالقوة . فاجتمع اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية بالمسيو بريان رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية فى باريس فى شهر يونيه سنة ١٩٢١ وكان يحضر اجتماعهما السنيور لونجارى سفير ايطاليا فى باريس لتبليغ نتائج اجتماعهما لكونت سفورزا بروما وقد اسفر الاجتماع عن اتفاق دول الحلفاء على التوسط من جديد بين تركيا واليونان لوقف القتال بينهما ويسوى الخلاف بينهما بالطريقة التى تقرها تلك الدول

والظاهر ان انجلترا بابدائها هذا الاقتراح كانت تخفى حقيقة قصدها وهو مد يد المساعدة الى اليونان سرا لتستأنف هجومها المقبل لأن الانجليز لم يتحولوا عن سياستهم القديمة وهى سحق تركيا ووضع العقبات فى طريقها حتى يأمنوا على احتلالهم للاستانه والبواغيز وتثبيت اقدامهم فى تلك الجهات الى ماشاء الله فكأنهم ارادوا ان يعيدوا مأساة مصر على ضفاف البوسفور فقد نزلوا الى الاسكندرية سنة ١٨٨٢ لقمع العصيان كما يدعون واعادة النظام ثم ظلوا اربعين سنة واحتلالهم باق فى مصر بحكم القوة والعدوان

فالانجليز كان يهمهم ان لا تمتد الحركة الوطنية الى الاستانه وان لا ترد تراقيا الشرقية الى تركيا ليكونوا آمنين فى عاصمة آل عثمان برا وبحرا ويهمهم أيضا اضعاف مصطفى كمال والحركة الوطنية لان هذه الحركة من شأنها انهاض امم الشرق وتحريك عواطف التضامن بين الاتراك والشعوب التى تئن من النير الانجليزى ولا تجد انجلترا سلاحا تحارب به الحركة الوطنية خيرا من اليونان تساعدها وتقويها

وتحرضها على قتال الوطنيين الاتراك. لذلك لم يكن اقتراح الوساطة الذى قبله الحلفاء سوى خدعة انجليزية جديدة تريد بها التنصل رسميا من مسؤولية مساعدتها لليونان أو التغرير بالاتراك لايهامهم أن اليونان لا تستأنف الحرب ولا تساعدها انجلترا فيستسلم الاتراك لهذه الخدعة ولولا يقظة زعماء الحركة الوطنية وبعد نظرهم ومهارتهم فى ميدان السياسة لوقعوا فى هذا الفخ ولكنهم كانوا شديدى الحذر بعيدى النظر فأعدوا لعدوهم نكبة كبرى كما سيجىء فى معركة سقاريا وذلك تفصيل:

« عرض الحلفاء رسمياً وساطتهم على اليونان فى يونيو وطلبوا منها أن تترك لهم حل المسائل المتنازع عليها بينها وبين تركيا والا كان لكل دولة من دولهم حرية التصرف فيما تعمله »

على ان اليونان رفضت وساطة الحلفاء ودلت صيغة رفضها على عزمها الوطيد على استئناف القتال ودل ذلك أيضا على ان السياسة الانجليزية عاملة على تأييد اليونان لانه لولا هذا التأييد لما غامرت اليونان بنفسها فى حرب الاناضول وتحرجت الحال فى أوروبا من وجهة النظر العثمانية حيث استقالت وزارة جيوليتى فى ٢٧ يونيو بسبب الحملة على سياسة الكونت سفورزا فكان ذلك نذيرا بتغيير سياسة العطف الايطالية حيال الاناضول لان سفورزا كان يمثل هذه السياسة بل هو واضع قواعدها والداعى الناصح للحلفاء باتباعها فى مؤتمراتهم بهيث وبولون وسبا وباريس ولوندره. والواقع ان السياسة الايطالية فى عهد وزارة بونومى الذى خلف جيوليتى كانت أقل عطفاً على الاتراك واكثر ميلا الى اليونان وظهر هذا التغيير من بعض تصريحات الماركيز دلاتورتيا وزير الخارجية الدالة على تقرب ايطاليا من انجلترا فى سياستها الشرقية

وفى غضون ذلك كانت الحكومة الانجليزية تجس نبض حكومة انقره بواسطة الجنرال هارنجتون قائد القوات البريطانية فى الاستانة ولكن مشروع المفاوضة فشل فى أوائل شهر يوليو فكان ذلك نذيرا ببدء الهجوم اليونانى

الهجوم اليوناني الثالث

بدأ هجوم الجيش اليونانى فى ٨ يوليو بعد أن جهزه الانجليز بالمعدات مدة ثلاثة أشهر وتقدم نحو خط اسكى شهر وكوتاهيه — أفيون قره حصار فاحتل هذه المدن بعد ان انسحب الاتراك منها وكان مركز الجيش التركى فى وقت من الأوقات حرجا ورددت فى الاذهان اشاعة قرب سقوط انقره نقلا عن المصادر اليونانية فكان للانباء التى يذيعها اليونانيون فى ذلك الحين اسوأ الاثر فى نفوس محبى الاتراك وأنصار هذا الشعب المجيد. ولما بدأ الهجوم اليونانى تداولت الجمعية الوطنية فى الحالة وقررت اسناد القيادة العامة الى مصطفى كمال باشا لمدة ثلاثة أشهر وخولته سلطة واسعة فى تنظيم الدفاع وقد كانت هذه الجلسة من الجلسات التاريخية فى الجمعية لان الوطن كان فى خطر. والساعة عصيبة. على ان الامة التركية قد قاومت الخطر ببسالة فائقة

خطبة مصطفى كمال

وخطب مصطفى كمال فى تلك الجلسة لمناسبة اسناد القيادة العامة اليه خطبة رنانة قال فيها

« أيها السادة الرفاق الاعزاء : أشكركم شكرا جزيلا على تعيينكم اياى للقيام بواجب القيادة العامة فعلا ، وهو الواجب الذى يتجلى ويندمج فى الشخصية المعنوية لمجلسكم العالى . وحيث ان هذا التعيين دليل من دلائل ثقة هيئتكم الجليلة فانى أعد هذا التعيين تعطفا قيما منكم على . وستكون أعظم مكافأة أنالها فى حياتى ان أقابل هذا التعطف بما يليق به ولذلك أرجوكم أن تكونوا على أتم ثقة بأنى لا أتردد لحظة واحدة فى بذل كل مجهود وتفدية كل حياتى تحقيقاً لآمالكم »

« أيها السادة ! لم تتزعزع ثقتى لحظة واحدة فى اننا سنتوفق بعناية الله للقضاء على أعدائنا الذين يريدون ان يأسروا هذه الامة المظلومة وانى لاعلن هذا الاطمئنان ازاء هيئتكم الجليلة وازاء الامة كلها والعالم بأسره . وأنا كبير الامل فى انى سأصادف منكم ومن أمتنا العظيمة كل عناية وكل صيانة ، ولهذا فانى من هذه اللحظة أسرع فى القيام بواجبات القيادة العامة فعلا »

ثم صعد على منبر الخطابة مبعوث أدرنه شرف بك وهو الرئيس الثانى لجمعية الدفاع عن حقوق قالروم ايلى والاناضول فألقى خطابة قال فيها :

« ان العدو الذى يستولى على بلادنا سيضمحل كلما رأى الامة التركية كلها كتلة واحدة . وستلقيه هذه الامة بقوة عزمها وايمانها فى أفواه البحار . ولا ريب ان عناية الخالق ونصر الله مع الامة التركية التى تدافع عن كتاب الله وكعبته »

ثم وجه النائب خطابه الى مصطفى كمال باشا قائلا :

« وان الامة قد حملتك هذا الواجب العظيم . قد حملتك علم النصر ، حملتك العلم العثمانى الاحمر لتسير به الى الامام وستوفق بعناية الله وعزم الامة وايمانها الى انقاذ اؤلئك الذين يئن شرفهم فى ايدى الاعداء فى ازمير وادرنه وباليكسر ، وهنالك سيكتب اسمك فى التاريخ بأحرف من ذهب »

معركة سقاريا

وقد اشتبك الجيشان التركى واليونانى بالقرب من نهر سقاريا وبدأت معركة سقاريا الشهيرة فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢١ وكان اليونانيون ينوون تطويق الجيش التركى ليصبح طريق انقره مفتوحا امامهم

وكانت آخر محاولة قام بها اليونانيون لتنفيذ هذه الخطة فى ٥ سبتمبر حيث ارتكزوا بميسرتهم على مدينة بولاتلى الواقعة فى شرق سقاريا على السكة الحديد وتبعد نحو ثمانين كيلو عن أنقره وكانت ميمنتهم مرتكزة على جبل تارديج الواقع فى جنوب أنقرة مباشرة والذى يبعد مثل هذه المسافة عن عاصمة الاناضول

وكان الجيش التركى واقفا بالمرصاد مستعدا للمعركة الحاسمة على هضبة (كاوتوك) التى تبعد عن مواقع اليونانيين نحو ١٢٠٠ متر وقد انتهت محاولة اليونانيين بالفشل فى هذه المعركة ولم يستطيعوا التغلب على مقاومة الاتراك الذين تحولوا من موقف الدفاع الى موقف الهجوم

وكان مصطفى كمال باشا مع أركان حربه فى مدينة (ايستانوس) الواقعة غربى أنقره وعلى أثر هجوم الاتراك باربعة أيام شعر اليونانيون بعجزهم عن الاحتفاظ بمواقفهم وأخذوا يرتدون الى الوراء

وكان القائد عصمت باشا يتولى قيادة المعركة عند ماهجم بقاب الجيش على مواقع اليونانيين فى (بولاتلى) يعاونه جيش نور الدين باشا فى الميمنة وجيش غالب باشا فى الميسرة وقدحاول اليونانيون أن يقفوا على الضفة اليمنى لنهر سقاريا ولكنهم لم يستطيعوا واضطروا للتخلى عنها وعبور النهرحيث فقدوا فيه آلافا عديدة من جنودهم وكانت هذه المعركة هى بدء الكارثة التى انتهت باندحار اليونانيين اندحارا تاما بعد أن استمرت ٢١ يوما

خطابة مصطفى كمال

بعد معركة سقاريا

عاد مصطفى كمال الى أنقره بعد أن انتهت معركة سقاريا بفوز الجيش التركى وكان العالم بأسره ينتظر ماذا يكون موقف الاتراك بعد هذا الانتصار الباهر وما يقوله القائد العام وما يقرره المجلس الوطنى الكبير فى هذه الآونة التاريخية

انعقد المجلس فى ١٦ سبتمبر وكان المعروف أن مصطفى كمال باشا سيلقى فى ذلك اليوم خطبة جامعة عن الاحوال الحربية والسياسية فكانت هذه الجلسة تاريخية هرع لها النواب وكبار الموظفين والامراء العسكريين فحضر مصطفى كمال فى الساعة الثالثة الى مكان الاجتماع مرتديا كسوة عسكرية بسيطة وجلس بين الاعضاء فى أواخر الصفوف . ثم أعلن رئيس الجلسة ان الكلام للقائد العام فتقدم مصطفى كمال بين هتاف الحاضرين الى منصة الخطابة وشرع يلقى خطبته

بدأ القائد العام خطابه بشرح موقف الدولة العثمانية بعد عقد الهدنة واحتلال اليونان لازمير وما بذلته الامة التركية لتأسيس جيش يقابل هؤلاء المغيرين وما حازه هذا الجيش وهو فى المراحل الاولى من تكوينه من الانتصارات ثم انتقل الى المعارك الاخيرة وشرح أدوار الهجوم اليونانى من ١٣ أغسطس الى ٢ سبتمبر وأخذ يصف العوامل التى أدت الى اضمحلال الهجوم اليونانى ثم انكساره وانتصار الاتراك الحاسم قال :

اضمحلال القوة الهجومية اليونانية

في يوم ٣ سبتمبر التزم العدو السكوت في الجهة كلها وكان تعبه ظاهرا وقد شعرنا باتخاذه بعض التدابير . الا أنه في اليوم الرابع من سبتمبر قوى مواضعه الواقعة ازاء قلب الجيش وجناحنا الايمن . وأراد أن يعاود الهجوم من هذه الجهة . لكن العدو قد طرد من كل جهة بخسار مدهشة . وقد قرب من الهزيمة أو انهزم فعلا . بيد انه لجريه وراء الامانى والخيالات لم يرد أن يعترف بالهزيمة . ولهذا قام يوم ٥ سبتمبر بآخر جنوده الاحتياطية التي جمعها بهجمة أخيرة هى هجمة اليائس ولكن لم تتمكن هذه القوات الا من مهاجمة قلب الجيش وقد رد هذا الهجوم بخسار فادحة . وهنالك اضطر العدو الى صرف النظر عن الهجوم في الجبهة كلها وأحس بضرورة التزام خطة الدفاع

لقد قرأت هنا البلاغات التي أذاعها بابولاس وفيها يقول أنه أتم الحرب يوم ٦ سبتمبر وهزم جيوشنا واستقر في شرق نهر سقاريا . والحال أنه لم تتم اذذاك الا الصحيفة الاولى من خطتنا ولم نشرع في الصحيفة الثانية بعد . اذ كانت خطة جيش المجلس الوطني الكبير أن يحارب العدو في المكان الذي ينتخبه وأن يضطره الى الحرب فيضربه ويكسره ثم يرتمى عليه . وقد تم مقصدنا الاول فبدأنا نعمل للحصول على المقصد الثاني.

انكسار العدو

اتضح في يوم ٦ سبتمبر أن العدو لا يستطيع حراكا . وقد فاجأناه بالهجوم من مركزنا حتى نفهم درجة انكساره . وقد وفقنا في هذا الهجوم . وواصلنا هذه الحركة يوم ٨ سبتمبر فتضاعفت انتصاراتنا وتأكدنا أن العدو قد حان وقت القضاء عليه .

الهجمات التركية وفرار العدو

فضاعفنا همتنا في التأهب وقد قضينا يوم ٩ سبتمبر نتجهز ثم هاجمنا العدو في الجبهة كلها هجمة عامة وعلى الاخص هاجمنا جناحه الايسر في شرق (بطلك

كوبرو) . وقدكانت مدة هجومنا هذا قصيرة انما كانت نتائجها كبيرة جدا اذقد احتل جنودنا المواضع الخطيرة التى لها علاقة بحياة العدو ومماته فى الحال . وقد فر العدو من الجبهة بغير انتظام تاركا مدافعه وبنادقه

قرر العدو ان يتقهقر فى الحال بعد أن كان قرر أن يستقر هنالك وأن يتأهب للحركات المقبلة . أجبرنا العدو على التقهقر بهذه الضربة وفى الحقيقة ابتدأ العدو فى التقهقر نحو الغرب بسحب جناحه الايمن يوم ١١ سبتمبر . انما كان الهجوم الذى صوبناه نحوه مؤثرا حقا الى درجة أن العدو قداضطر الى اظهار كل مالديه من بسالة وجسارة . وقد قابلنا بالهجوم اذ قوى نفسه بالجنود التى اتى بها من جناحه الايمن حتى نضطر الى التقهقر ولكنا سحقنا هجمة العدو سحقة شديدة يوم ١١ سبتمبر وقد واصلنا الهجوم يوم ١٢ سبتمبر بشدة فاضطر العدو الى ترك أهم المواضع لسيوف جنودنا . ترك العدو (قارتال تبه)و(بش تبه لر) ومواضع (اذربان) التى فى جنوبها . وقد تضعضعت قوته مادة ومعنى. وظهر انه لا يفكر الا فى القاء نفسه الى غرب سقاريا فى حالة مضطربة تحت تأثير تلك الضربة وقد طهرنا يوم ١٣ سبتمبر كل هذه الساحة من العدو وبينما تجرى الحرب فى هذا الميدان على هذا النحو هاجمت جنودنا التى فى حوالى(آفيون قره حصار)و(دنيار) العدو على خط (عشاق وقره حصار) وخربت الجسور والخطوط الحديدية . وقد تمكنت من اتلاف مواصلات العدو وساعدتنا على الانتصار فى حرب الميدان

وبينما يتقهقر العدو هاجمت كتائبنا الخفيفة خط رجعته من وراء جناحه الايمن وهزمت الاعداء الذين وقفوا امامهم وقد دخلت(سيورى حصار) كما تعلمون واغتنمت كثيرا من الغنائم حتى بعض الاشياء الخاصة بالجنرال بابولاس وسأعرض عليكم ماحدث بعد ذلك من يوم ١٣ سبتمبر الى اليوم (١٩ سبتمبر) باختصار

لما رمينا العدو الى غرب سقاريا لم يكن العدو فى حالة تمكنه من التقهقر. ولهذا كان مضطرا لجمع شمله أولا ثم السير . من أجل احتل ممرات النهر وعمل على جمع شمله وراءه فقابلناه باحتلال شواطئ النهر وقطع خط رجعته من خارج جناحه الشمالى والجنوبى. وقد وفقنا فى حركتنا هذه ونحن نستمر فيها بكل توفيق . وكم كنت أود أن يطيل العدو اقامته هنا الا انه يظهر أنه قد لحظ المخاطر التى تهدده ولهذا صرف النظر عن الدفاع عن النهر وشرع يتقهقر بسرعة نحو الغرب

والحالة الحربية الآن (أي يوم ١٩ سبتمبر) كما يأتي: يجتمع العدو بين (منجا الجق وسيوري حصار) في ماتقى الخطوط الحديدية على الأكثر . وقد عبرت قواتنا النهر من كل جهة واقتربت من خط (منجا الجق ـ سيوري حصار) وان قسما من قواتنا المطاردة موجودة في جوار (حميدية ومحمودية وغرب اورن) أي انها في الشمال الشرقي لسيدي غازي وجنوب آبي كوي وقد احتلت قواتنا المطاردة الاخرى قارتال قبه وتسير نحو آبي . فموقف العدو ليس من شأنه ان يسره

واذا ما أردتم أن ألخص لكم هذه المعلومات المتفرعة أقول : كان يريد العدو ان يحيط جناحنا الايسر ليحصل على نتيجة سريعة ماحقة . وقد خيبنا العدو في هذه الحركة وهزمناه هزيمة كبرى ثم اراد العدو ان يخترق مركزنا فلم يتوفق الى هذا ايضا . ثم قرر ان يثبت في مكانه بالتزام خطة الدفاع فمنعناه عن ذلك بمبادرته بالهجوم . وعلى هذه الصورة فاز جيشنا في حرب سقاريا التي استمرت واحدا وعشرين يوما بلياليها

حرب سقاريا فى التاريخ الحربى

أيها السادة : ان حرب الميدان التى انتصر فيها جيش المجلس الوطنى الكبير فى سقاريا حرب عظيمة جداً . بل هى حرب قد لا يكون لها شبيه فى تاريخ الحرب . تعلمون ان حرب (موكدن) التى تعد من أكبر حروب الميدان لم تستمر واحدا وعشرين يوما . ولهذا فانى أهنئ هيئتكم الجليلة على انتصار جيشنا فى هذه الحرب التى ستكون مثالا فى التاريخ الحربى

القواد العثمانيون والجنود أجمعون

وانى لارى أن من الواجبات الوجدانية أن أذكر الرجال الذين كانوا عوامل هذا النصر الباهر بكل احترام وتقدير . فان ما أداه رئيس أركان حربنا العمومية فوزى باشا من الخدم خلال هذه الحرب لجدير بأعظم ثناء . فلقد حضر هذا الرجل الجليل القدر المحترم فى كل نقطة من ميدان الحرب ليلا ونهارا وبلغ تدابيره الصائبة القيمة الى مرؤوسيه فى كل محل وبذل نصائحه السارة المؤيدة للقوة المعنوية على الدوام فخدماته تستحق كل استحسان وتوقير

وان عصمت باشا قائد الجبهة الغربية قد استوعب بذكائه الماضى وعزمه الثابت وايمانه الراسخ وجده ليلا ونهاراً جميع الحركات الحربية حتى اصغر نقطها وقد أدار جيشه احسن ادارة ووصل به الى هـذا النصر الباهر كما ان جميع قواد الفيالق والفرق والكتائب قد سابقوا بعضهم بعضا فى التضحية والبطولة والمهارة

ولعمر الله انى لاأجد كلمة أصف بها مآثر ضباطنا انما اكتفى بأن اقول ان هذه الحرب كانت حرب ضباط . وانى لاذكر جميع اخوانى الضباط حتى أصغرهم رتبة بكل قلبى ووجدانى ذكرا مكللا بكل تمجيد

أما جنودنا الآساد فهم فوق كل مدح وثناء . ولا غرو فان أبناء هذه الامة لايمكن الا أن يكونوا كذلك ولا يمكننى أن أجد مثالا أصف به شهامة أبناء بلادنا وبسالتهم . انما أريد أن أزيد شيئا آخر فى وصف جنودنا وهو انهم قد أدركوا معنى حرب الاناضول تمام الادراك وحاربوا لغاية جديدة

ايها السادة . ان أمة لها هؤلاء الابناء وتلك الجيوش المؤلفة من هؤلاء الابناء لابد أن توفق الى المحافظة على استقلالها وحياتها أتم توفيق . وما محاولة اغتصاب استقلال هذه الامة الا اشتغال بالخيال

أيها السادة ان ناظر الدفاع الوطنى رأفت باشا قد أمد الجيش بكل مايلزمه وما لايلزمه وكان ذلك فى الوقت المناسب بكل توفيق وهـذا من أهم عوامل الانتصار ولهذا فانى أقدم اليه الشكر

الموقف السياسى ومطالب الاناضول

« نحن لانطلب الا أن نعيش فى داخـل حدودنا الوطنية أحراراً مستقلين نطلب من أوروبا أن لا تتعدى على حقوقنا . لقد تحملنا جزاء انهزام دول الوسط فى الحرب العامة أن نتنزل عن حقوق سيادتنا فى ممالك واسعة كالعراق وسوريا للشعوب التى تسكن تلك البلاد . وقد تركنا لهذه الشعوب ان تنتخب الادارة التى تريدها وأن تعين مصيرها كما تشاء . لم يسلخ من أى دولة مغـلوبة بلاد واسعة كالتى أخذت منا . وكل ماتتهم به ادارتنا لساخ تلك البلاد منـا ماهى الا تهم لاتستند على أساس . ان هى الا أسباب ظاهرية لاغير . كذلك كل مايشاع من أن حكومتنا وأمتنا تسيء معاملة العناصر المسيحية مغاير للحقيقة . فان تقاليدنا

القومية ومعتقداتنا الدينية تحتم علينا معاملة العناصر المسيحية معاملة عادلة . وأعظم دليل على اننا نعامل العناصر المسيحية اعدل معاملة ان المسيحيين حتى فى أصغر بلد من بلادنا وفى أى قرية من قرانا أكثر رفاهية وأعظم ثروة وأحسن حالا من المسلمين . فلو كانوا يعاملون معاملة جائرة لما كانوا اليوم على هذا الحال لهذا فانى لا أرى حاجة الى الاتيان بدليل آخر يثبت ذلك . انما لا بد لنا ان نحول دون من يكفر بنعمة البلاد عليه من هذه العناصر فيسعى لاضرار حياتنا الوطنية وافسادها . وليس لاحد ان يخطىء حكومة المجلس الوطنى الكبير من جراء ذلك . اذ من المعلوم ان أكبر الامم واقواها وأمدنها تتخذ ازاء امثال هذه الأحوال من التدابير الزجرية ما هو شديد جداً بالنسبة للتدابير التى نتخذها انما يجدر بالعالم أجمع ان يعلم ان رعايانا الوادعين المطيعين مالكون لجميع حقوقهم القديمة . كذلك جميع مايتقول به علينا أعداؤنا من التقولات الاخرى لا أصل له . هؤلاء اليونانيون يقولون ان الاكثرية للاروام فى البلاد التى احتلوها مغتصبين ، والحال ان الحقيقة تناقض ذلك تمام المناقضة . وذلك أمر تؤيده جميع الاحصائيات التى نظمها المحايدون كما أنه أمر قد أيدته تقارير اللجان الدولية وقد تقبل مندوبونا فى مؤتمر لندن مااقترح عليهم من اجراء التحقيقات فى المناطق الحربية فى حين رفض اليونانيون اجراء تلك التحقيقات . لانه لا مشاحة فى ان نتيجة التحقيقات ستؤيد مانقوله . وقد أراد اليونانيون على اثر ذلك ان يزهقوا الحق بالقوة لكن الله قد أيدنا بعونه أيها السادة . وقد ولى الجيش اليونانى الادبار أزاء جيش المجلس الوطنى الكبير ولا ريب اننا لا نترك أسلحتنا الا بعد أن نحصل على حقوقنا . انما يجب الا يظن من ذلك اننا قوم متطرفون يريدون الحرب والضرب . كلا . فان مثل ذلك الظن اثم . ونحن على نقيض ذلك نريد أن نبرم الصلح مع كل أحد . أجل أيها السادة : اننا قد توسلنا بكل وسيلة حتى نفوز بحقوقنا فوزا سلميا . ولم نقصر مقدار ذرة فى هذا السبيل . لكنهم قد كتموا عن العالم المدنى حسن نيتنا وحقيقة مطالبنا ثم قابلونا بمعاملة لا تعامل بها الا الامم المتوحشة وبتهديدات لا يصح أن يهدد بها الاطفال . "

أيها السادة . يجدر بالعالم المدنى جميعه أن يعلم حق العلم ان الشعب التركى والمجلس الوطنى التركى الكبير وحكومته لا يرضون بأن يعاملوا معاملة العبيد .

بل أنهم مصرون على أن يعترف بحقهم فى الحياة وحريتهم واستقلالهم .

هذه قضيتنا ملخصة . واننا لسنا ميالين للحرب . بل نحن طلاب سلام وجل مبتغانا أن نرى توطد السلام وان نعمل على توطيده . نحن أصدقاء الروسيا لان الروس كانوا أول من اعترف بحقوقنا الوطنية وأول من عمل على رعايتها ويتسنى للروسيا أن تعتمد على صداقة تركيا اليوم وغدا مادامت تراعى هذا الشرط . وكذلك اذا أقرت الدول المتحالفة بحق حياتنا واستقلالنا فلا يبقى بيننا وبينها أى سبب للخلاف . بل يتأسس السلام وتتوطد العلاقات بيننا فى الحال

« وانى لاصرح من هذا المقام بصفتى رئيس هيئتكم الجليلة الجامعة للقوة التشريعية والتنفيذية حتى تتضح وجهتنا الحقيقية الصريحة تمام الوضوح ، اننا لا نطلب الحرب بل نطلب الصلح ونحن مستعدون لابرامه . وليس هناك لدينا أى سبب يحول دون عقد الصلح . اذا كانوا يظنون ان الجيش اليونانى سيتمكن من ان يجعلنا نصرف النظر عن قضيتنا المشروعة فذلك من المستحيل . ويكفى النظر الى الوقائع لاثبات بطلان هذه النظرية . لقد قال لويد جورج فى تصريحاته فى مجلس العموم يوم ١٦ اغسطس أنه ينبغى معاملة البلاد التى تحارب حربا محفوفة بالتوفيق معاملة صالحة . وقد أحرزت تركيا هذا التوفيق وفازت بالانتصار . لهذا فانى آمل ان لا يتحول المستر لويد جورج عن كلمته . بيد أن من الطبعى ان نعتصم بأسلحتنا للدفاع عن حياتنا والمحافظة عليها ازاء من يتبعون نظرية محقنا من الوجود . اذ ليس ثمة حركة طبعية مشروعة كحركتنا الوطنية

أيها السادة : انى الآن اعرض عليكم آخر المعلومات وآخر كلمة عن حركاتنا الحربية قائلا . ان الجيش الوطنى سيواصل هجومه ومطاردته وضغطه على العدو حتى لا يترك فردا واحدا منه فى داخل البلاد

قرار المجلس الوطنى

وقد قوبلت هذه الخطبة بحماسة عظيمة وقرر المجلس الوطنى الكبير شكر الجيش ومنح مصطفى كمال رتبة (المشيرية) ولقب (الغازى) وقد هنأه الجيش بلسان عصمت باشا قائد الجبهة الغربية وهنأه كذلك سفير الافغان والامام السنوسى وغيرهم من العظماء

المساعى والجهود السياسية

ان الحركة الوطنية فى الاناضول قد اعتمدت من جهة على تنظيم الجهاد الوطنى فى الداخل ومن جهة اخرى على مساعى رجالها السياسيين فى الخارج وجهودهم فى سبيل كسب صداقة الامم فى الشرق والغرب وكانت انتصارات الاتراك فى ميادين القتال تؤيدهم فى مسعاهم السياسى لأن الامة التركية برهنت على أنها جديرة بكسب صداقة الدول والشعوب فبينما كان بكر سامى بك يفاوض فى لوندره وباريس وروما فى سبيل عقد الاتفاقات مع فرنسا وايطاليا كان يوسف كمال بك فى موسكو يعمل عل توثيق الروابط وعقد المعاهدات مع الروسيا والافغان وقد كانت نتيجة المساعى السياسية فى الشرق اسبق الى الظهور من المساعى فى الغرب ولا غرو فالتفاهم بين الاتراك والدول الشرقية أقرب منالا من تفاهمهم واتفاقهم مع دول الحلفاء على أنهم ساروا فى طريق النجاح فى الجهتين كما يتبين ذلك من عرض سلسلة الاتفاقات والمعاهدات التى توصلوا الى ابرامها

المعاهدة التركية الروسية

فقد أسفرت مفاوضات يوسف كمال بك ورضا نور بك وعلى فؤاد باشا فى روسيا عن عقد المعاهدة التركيه والروسية فى موسكو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وهى من اهم المعاهدات السياسية العصرية ننقل هنا نصها لاهميتها

« ان حكومة المجلس الوطني التركى الكبير والجمهورية الروسية السوفيتية الاشتراكية المتحدة وهما الحكومتان المتحدتان على قاعدة تأسيس المودة بين الأمم وتعيين كل أمة مصيرها بنفسها قد قررتا عقد معاهدة صداقة واخاء بينهما ادامة لتعاضدهما فى مكافحة لامبريالزم (أى الفكرة الاستعمارية) وتدعيما لعلاقاتهما الودية لان المشاكل التى تتعرض لها احداهما تبعث على وقوع الاخرى فى تلك المشاكل أيضا : وقد عينت تركيا ناظر الاقتصاد الوطنى يوسف كمال بك وناظر المعارف رضا نور بك والسفير على فؤاد باشا وعينت الحكومة السوفيتية الروسية المسيو تشيشرين وجلال قارقومازوف من أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية مفوضين

لهم السلطة الكاملة لتحقيق هذه الأمنية . فقرر هؤلاء المندوبون بعد تدقيق اعتمادهم المواد الآتية :

المادة الأولى — يقبل كل من الطرفين المتعاقدين رفض كل معاهدة دولية أو معاهدة صلحية من أى نوع يجبر الطرف الآخر على قبولها كرها . ولا تقبل الحكومة الجمهورية السوفيتية جميع المعاهدات الدولية الخاصة بتركيا والتى لم تتقبلها ولم تصدق عليها الحكومة التركية التى يمثلها المجلس الوطنى التركى الكبير . وعموم الأتراك الذين يسكنون البلاد المعينة فى (الميثاق الوطنى) الذى وضعه مجلس المبعوثين العثمانى خلال اجتماعه بالاستانة يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ والذى أبلغ الى الدول جميعها وأعلن فى الصحف داخلون فى الأمة التركية . وتبدأ الحدود التركية الشرقية والشمالية من (صارب صولى) الواقعة على البحر الاسود وتمر من جبل (كديس) ثم تسير على جبل (شانته) حتى جبل (فانى) وتمر من الحدود الملكية لقارص واردهان ثم تمر من السطوح المائلة (لانايا جاى) و(آرارات) وتسير على مصب (قاراصو) وتراجع الخرط الملحقة بهذا لتفصيلات مسائل الحدود

المادة الثانية — ترضى تركيا بترك السيادة على باطوم والاراضى التى فى شمال الحدود المذكورة فى المادة الاولى الى حكومة الكرج بالشروط الآتية :

أولا — منح الاهالى الذين يسكنون الأراضى المبينة فى هذه المادة استقلالا داخليا يحفظ الحقوق الدينية لكل جماعة ويضمن لها القيام بالاصلاحات الزراعية وفاق رغباتها

ثانيا — يكون لتركيا الحرية فى نقل بضائعها من ثغر باطوم بحيث تكون معفاة من رسوم الكمارك ورسوم الثغر جميعها

المادة الثالثة — يتقبل الطرفان أن تكون لنخجوان (على الحدود الايرانية) ادارة مستقلة تحت حماية اذربيجان فى دائرة الحدود الموضحة بالخرائط المرفقة بهذه المعاهدة ولا تحال حماية هذه الادارة الى اية دولة أخرى

المادة الرابعة — يتقبل الطرفان اعتبار الأمم الشرقية مماثلة فى حركاتها الوطنية الرامية الى التحرير واعتبار اتحاد العمال الروسيين من التشكيلات الاجتماعية الجديدة

ولهذا يسلمان بحقوق حرية تلك الامم واستقلالها وفتح البواغيز لتجارة جميع الامم . ويعرض الطرفان المتعاقدان التعليمات الدوليـة الخاصة بالبواغيز والتي لا تمس السيادة التركية وأمان الاستانة على هيئة مؤلفة من دول البحر الاسود

المادة الخامسة — الطرفان المتعاقدان متفقان فى أن يعدا جميع الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت بينهما من قبل بحيث لا توافق منافعهما المتبادلة كأنها لم تكن . والحكومة السوفيتية الروسية تعدجميع المعاهدات المالية التى تبادلتها تركيا مع الحكومة القيصرية الروسية لاغية

المـادة السادسة — حيث ان الحكومة الجمهورية السوفيتية ترى ان الامتيازات الاجنبيـة لا تتفق وما ينبغى أن تحوزه كل حكومة من الحرية فى كيانها كما انها تعارض تطبيق حقوق السيادة فانها تعد جميع المعاملات والحقوق المستندة على الامتيازات الاجنبية فى تركيا ملغاة

المادة السابعة — يتعهد الطرفان المتعاقدان بألا يسمحاللتشكيلاتالتي تدعى أنها تقوم بوظائف حكومة أخرى والتى ترمى الى محاربة احداهما أن تتـأسس أو تقيم فى داخل أراضيها . وتتعهد تركيا والروسيا تعهداً متبادلا برعاية هذه المادة فيما يختص بالحكومات السوفيتية وقافقاسيا

المادة الثامنة — يتعهد الطرفان بتأسيس الخطوط الحديدية والتلغرافية فى أسرع مدة تأميناً لاستمرار العلاقات وضمانا لحرية تبادل الاشخاص والاشياء ولـكن الصادرات والواردات تكون تابعة للاصول والقواعدالتي تعينها حكومة كل من الطرفين

المادة التاسعة — اذا أقام رعايا دولة من الدولتـين المتعاقدتين فى الدولة الاخرى فيكونون خاضعين لقوانين البلاد وتكليفاتها وانما تدون حقوق رعايا كل من الدولتين والمسائل الخاصة بالخدمة العسكرية والحقوق العائلية والوراثة فى اتفاقية خاصة يعمل بها عند اقامة رعايا دولة فى دائرة حدودالدولة الاخرى

المادة العاشرة — يعامل كل من الطرفين رعايا الطرف الآخر عندسياحتهم فى بلاده بصفتهم من أفراد أمة متمتعة بأقصى حدود الامتياز بين الأمم . ولا يسري مفعول هذه المادة على تبعة الحكومات السوفيتية المتفقة مع الحكومة الجمهوريةالسوفيتية الروسية ولا على الحكومات الاسلامية المتفقة مع تركيا

المادة الحادية عشرة ـ أهالى الاراضى التى كانت للروسيا قبل سنة ١٩١٨ يمكنهم أن يغادروا تركيا بكل حرية . وهذه المادة تنطبق على أهالى باطوم التى تركت للكرج

المادية الثانية عشرة — تتعهد الروسيا بارسال جميع الأسرى العثمانيين من ملكيين وعسكريين على نفقة الحكومة الروسية فى ظرف ستة أشهر على الأقل حتى حدود الروسيا وقافقاسيا. وتتعهد تركيا بتطبيق هذه المادة بعينها ازاء الملكيين من الروس . وتوضع بين الدولتين اتفاقية توضح فيها تفصيلات ارسال هؤلاء الأسرى

المادة الثالثة عشرة — يعقد الطرفان الاتفاقات الخاصة بتأسيس القنصليات والعلاقات الاقتصادية والمالية فى أقصر مدة تقوية للعلاقات المذكورة فى مقدمة هذه المعاهدة

المادة الرابعة عشرة — تتعهد الحكومة الروسية بجعل الجمهوريات القافقاسية تراعى أحكام المعاهدات التى عقدت بين تركيا والجمهوريات القافقاسية ورعاية مواد هذه المعاهدة التركية الروسية

المادة الخامسة عشرة — تعرض هذه المعاهدة ليصدق عليها. ويتبادل الطرفان الصور المصدق عليها فى (قارص) ويبدأ فى رعاية احكام هذه المعاهدة من هذا التاريخ الا المادة الثانية عشرة

وقد حررت من هذه المعاهدة صورتان فى مدينة موسكو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ووقع عليها المندوبون السالفو الذكر الحائزون للصفات الكاملة لابرامها

الامضاءات

تشيشيرين . جلال قارقومازوف . يوسف كمال . رضا نور . على فؤاد »

ولا شك ان هذه المعاهدة تعد من اهم الوثائق السياسية فى التاريخ الحديث لانها الفت بين الدولتين المتعاديتين من قديم الزمان واذا كان من المجازفة التنبؤ بجميع النتائج المحتملة لهذه المعاهدة فما لاجدال فيه أن المسألة الشرقية دخلت بعدها فى دور جديد لان أوروبا لم يعد لها تلك السيطرة القديمة فى الشؤون الشرقية بل أخذ الشرق يستقل شيئا فشيئا بتقرير مصيره والدولة الروسية هي الآن أقرب أن تكون دولة شرقية فهذا الطور الجديد من شأنه أن يبعد تأثير أوروبا واتفاقاتها ومؤتمراتها عن حل كثير من المسائل الشرقية وقد اتفقت الدولتان المتعاقدتان

على احترام استقلال الأمم الشرقية جميعها وهذا من أهم احكام المعاهدة . ثم ان هذه المعاهدة تدل على ان تركيا لم تنهج سبيل البلشفية بل تعاقدت مع الروسيا تعاقدا سياسيا لا دخل له فى الأنظمة الاجتماعية والواقع ان الأناضول قد احتفظ بصبغته السياسية والاجتماعية ولم يكن للمذاهب البلشفية أى أثر فيه .

وقد تجلت معانى العلاقة الجديدة بين الدولتين فى حفلة استقبال سفير روسيا السوفيتية الجديد فى انقره « المسيو ناجارنيوس » وتبادل الخطب بينه وبين مصطفى كمال باشا . ففى ٢٧ يونيو سنة ١٩٢١ قدم السفير المذكور الى رئيس المجلس الوطنى الكبير أوراق اعتماد وقعاً عليها من « لينين » رئيس الجمهورية الروسية وتشيشرين وزير الخارجية والقى بين يدى مصطفى كمال باشا خطبة اعرب فيها عن شعور روسيا وعواطفها الودية نحو تركيا فرد عليها مصطفى كمال باشا بالخطبة الآتية :

خطبة مصطفى كمال باشا

« ياجناب السفير

أشكركم على الكلمات الودية التى نطقتم بها نحو الامة التركية ونحوى . وانى لسعيد اذ أحييكم واحيى فى شخصكم روسيا الصديقة . ان المنازعات الحالية مااخذت شكلا مدمرا قاسيا الا لأن الدول الاستعمارية تبتغى ان تأسر الامم التى تكتفى بالدفاع المشروع عن ديارها ولهذا فانها تظلمها وتضغط عليها . فمن الطبعى ان تتفق الامم الساعية لوقاية حق حياتها واستقلالها من هذه القوات المستعمرة . وانا لنتمنى ان يظل هذا الاتفاق الذى بيننا فى الغد كما هو اليوم كفيلا بمناهضة الافكار التى ترمى للفتح والاستيلاء . قد تشبثت امتنا باهداب الدفاع المشروع اذ الفت حق حياتها واستقلالها مهددا . والاسباب التى أدت الى هذه النهضة وهذا الدفاع قد أدت كذلك الى هذه الصداقة التى تنظر اليها امتنا بكل سرور . ولا ريب ان هذا المثال الذى ينشأ من تكاتف الامتين التركية والروسية فى محاربة الظلم والاعتداء سيكون عبرة منبهة للامم المظلومة جمعاء . أما القواعد التى تقبلتها الامة الروسية من الغاء المعاهدات التى يتكون منها ميراث الحكومة القيصرية الدموى ، وقبول ادارة الامم نفسها بنفسها وتأسيس حكومات

حرة مكان المستعمرات ، وعقد المعاهدات المبنية على تساوى الامم بدلا من العهود العتيقة المستندة على الشدة والاكراه ، فانها من القواعد التى تقدرها امتنا أعظم تقدير . وكلما ارتقت الروسيا فى تطبيق هذه القواعد تضاعفت قيمة الحكومة السوفيتية الروسية وزادت أهميتها

كذلك قد الغت امتنا جميع العهود والقيود التى تغل استقلالها وعينت القواعد السياسية الحالية التى تضمن حاكميتها التامة . كما أنها قد تقبلت أمر ادارة الامم نفسها بنفسها كشعار خاص ، وراعت مقتضياته بكل اخلاص

ولعمرى ان انصراف الامة الروسية عن غايات القيصرية وقيام الامة التركية لتحطيم الاغلال التى تقيد استقلالها لمن الحوادث التى كان بينها من حسن التآلف ماتولدت منه المودة الحالية المتأسسة بين الامتين . اما معاهدة موسكو المنعقدة فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ فكما هى مجردة من جميع الميول التى كانت تشعر بها القيصرية الروسية والنبلاء الروسيون كذلك هى سند سيمهد سبيل التعارف بين الامة الروسية والامة التركية التى تسعى لتحقيق مبادئها الوطنية والفوز باستقلالها التام ، على حقيقتها

أجل ، ان هذه المعاهدة التى تعترف بها الامتان كل منهما بالأخرى وبغاياتها الجديدة والتى تكون من جراء ذلك سببا فى تحكيم اواصر المودة المتينة لذات قيمة عظمى فى نظرنا

انى لاذكر كل ماصادفته الامة الروسية والامة التركية من انواع العناء الى اليوم . كما انى اقدر ماضحت به هاتان الامتان فى سبيل النجاة من هذا العناء وألاحظ مايحتمل ان تصادفاه بعد اليوم من المشاكل . لكنى على يقين تام من ان أمتنا ستوفق الى اقتحام هذه المشاكل جميعها بصلابة ايمانها ورسوخ عزمها . لقد كانت القيود التى غلت بها الدولة العثمانية من الاسباب المؤدية الى انحطاطها شيئا فشيئا . وقد اريد غلنا بهذه الاغلال باسم (سيفر) التى تكاد تقضى علينا بالاعدام . ولكن الامة التركية مقتنعة بانها مانزلت بها هذه المصائب المتتابعة الا لأنها

غير متصرفة فى شؤونها وان السعى فى تطبيق معاهدة (سيفر) ناجم من السبب عينه ولهـذا فقد نهضت واسست حكومة مدعمة على سلطة الشعب وتسلمت أمورها بيدها وستظل على هذه الحال وهذه الادارة تنطبق تمام الانطباق على احوال بلادنا وحاجياتها الوطنية والاجتماعية . وانى لاشكركم على ماتظهرونه من الثقة بفوزنا بحقوقنا المشروعة جميعها كما أرجو أن تتوفقوا فى وظيفتكم الى تقوية روابط المودة بين المملكتين وتنجحوا نجاحا باهرا وثقوا تمام الثقة انى سأعاونكم بكل مافى يدى لتنالوا التوفيق »

ولا شك ان هذه الخطة توضح حقيقة العلاقات بين الروسيا والاناضول بأجلى بيان وتكذب ما اذاعه اعداء الامة التركية من انها اسلمت زمام امرها للبولشفيك وتدل على الاخص على ان الامة التركية لاتتأخر عن ان تصافح أى أمة تعترف لها باستقلالها

المعاهدة التركية الافغانية

وقد وفقت الحكومة الوطنية ايضا الى عقد معاهدة سياسية مع الافغان وقعها فى موسكو عن الحكومة التركية يوسف كمال . ورضا نور اللذان كانا هناك يتفاوضان مع الروسيا لعقد المعاهدة التركية الروسية والمعاهدة الافغانية هى أول معاهدة سياسية عقدت بين تركيا والافغان وهى لا تقل فى اهميتها السياسية عن المعاهدة الروسية وقد امضيت فى اول مارس سنة ١٩٢١ وصدقت عليها الجمعية الوطنية فى انقره فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ وهذا نصها

« بسم الله الرحمن الرحيم . الدولتان العليتان تركيا والافغان مرتبطتان ارتباطا خالصا قلبيا شاعرتان بأمل ومقصد مقدسين ، مالكتان لمنافع مشتركة عالية مادية ومعنوية ، مقتنعتان بأنهما شريكتان فى السراء والضراء معتقدتان بأنه لايمكنهما ان تعيشا على انفراد وبلا ارتباط فى هـذا الوقت الذى يريان فيه بكل حمد وشكران ، انتباه العالم الشرقى وسعيه للخلاص ، مشاهدتان انه لايصيب أحدهما سوء أو أذى الا ويألم منه الآخر ولذلك قد قررت هاتان الدولتان

والامتان المتآخيتان أن تنقلا ما بينهما من الاتحاد المعنوى والاتفاق الطبيعى المشيد من غابر الزمان الى الساحة السياسية وأن تفرغاه فى قالب اتفاق مادى رسمى وان تعقدا بينهما معاهدة اتفاق تكون مقدمة خير للمستقبل السعيد الذى ينتظره الشرق . وقد عينت الحكومة التركية لتحقيق هذا المقصد أحد أعضائها ووزير أمورها الاقتصادية يوسف كمال بك ووزير معارفها الدكتور رضا بك نور كما عينت الحكومة الافغانية سفيرها ومندوبها الجنرال محمد ولى خان . وقد فحص هؤلاء المندوبون أوراق اعتمادهم ثم تقبلوا المواد الآتية :

المادة الاولى — الدولة التركية التى تعيش مستقلة الى ماشاء الله ترى فرضاً عليها أن تعترف بكامل استقلال الدولة العلية الافغانية التى ترتبط معها بأخلص رابطة وجدانية

المادة الثانية — الطرفان العاليان المتعاقدان يعترفان باستقلال الامم الشرقية جميعها أو حريتها الكاملة وان لكل أمة منها أن تختار لنفسها أى ادارة تريدها لبلادها كما تصدقان على استقلال دولة (بخارا) ودولة (خيوا)

المادة الثالثة — تصدق الدولة العلية الافغانية بهذه المناسبة على انها تقتدى بتركيا التى تخدم الاسلام خدمات جليلة منذ قرون وتحمل علم الخلافة الاسلامية

المادة الرابعة — يقبل الطرفان المتعاقدان أن يعتبر كل منهما أى اعتداء يقع على الآخر من طرف أى دولة استعمارية تريد الاستيلاء على الشرق كأنما قد وقع على نفسه ويتعهد بدفع ذلك الاعتداء بجميع الوسائط الممكنة

المادة الخامسة — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يعقد أى معاهدة أو يقبل أى اتفاق دولى يكون موافقا لمصلحة دولة ثالثة بينها وبين أحد المتعاقدين خلاف أو يكون مضراً بمصالح الطرف الآخر كما يتعهد كل منهما بأن يخبر الآخر بمشروع عقد أى معاهدة قبل ابرامها مع أى دولة أخرى

المادة السادسة — يعقد الطرفان الاتفاقات اللازمة لتأسيس العلاقات الاقتصادية والتجارية وتنظيم معاملات الوكالات السياسية على انفراد ويرسلان من الآن السفراء الى مراكز الحكومتين

المادة السابعة — يؤسس الطرفان المتعاقدان بين المملكتين بريدا خصوصياً

منتظما ويعطيان لبعضهما المعلومات السريعة عن مواقفهما السياسية وأحوال المعارف والتجارة وسائر الاحوال والاحتياجات

المادة الثامنة — تتعهد تركيا بمعاونة الافغان وارسال الضباط والمعلمين وابقاء هؤلاء المعلمين خمس سنين على الاقل وارسال هيئة معلمين آخرين اذا طلبت الحكومة الافغانية

المادة التاسعة — يصدق على هذه المعاهدة فى أقل مدة وتراعى أحكامها من حين تصديقها

المادة العاشرة — حررت من هذه المعاهدة نسختان فى مدينة موسكو وقد وقع عليها مندوبو الطرفين يوم ٢٧ جمادى الاخرة من سنة ١٣٣٩ الموافق يوم ١ مارس من سنة ١٩٢١

التوقيعات : السفيرولى . يوسف كمال . رضا نور

سفير الافغان فى انقرة

وقد ارسل الامير أمان الله خان سفيره الى انقره سلطان احمد خان بعد عقد هذه المعاهدة وهو من أكابر الرجال الافغانيين وعجلت أنقره بتنفيذ مواد المعاهدة فارسلت عدداً من أهم ضباط اركان الحرب مع هيئة عسكرية وجماعة من المعلمين الى بلاد الافغان لتنظيم الجيش الافغانى . وتشكيل المعارف الافغانية . وما افتتحت السفارة الافغانية فى انقره حتى اشتركت جميع حكومة انقرة فى افتتاحها وقام مصطفى كمال باشا برفع العلم الافغانى عليها بيده وتدل الخطب التى القيت عند زيارة السفير الافغانى لرئيس المجلس الوطنى على درجة المودة القلبية والاخلاص العظيم الذى يربط الامتين حيث قال السفير فى خطبته

« لقد استطاعت الامة الافغانية أن تصل الى ما كانت ترغبه من صميم قلبها منذ أعوام طوال وهو ارسال سفير لها الى الامة التركية التى تقتدى بها الامة الافغانية وتحذو حذوها اظهاراً لعظيم حبها واخلاصها للامة التركية . ولقد أيد الاتفاق الذى عقد بين الامة التركية والامة الافغانية التى تبلغ عشرة ملايين من

النفوس مابيننا من الروابط الدينية بعلاقات رسمية . ولعمر الله ان اتفاقنا هذا ليملأ قلوبنا آمالا كباراً لخلاص العالم الاسلامى . نحن المسلمين الذين قد طغى عليهم المستعمرون نستعين بقوله تعالى« لا تقنطوا من روح الله » ولا نركن الى اليأس أبدا . لقد عزم العالم الاسلامى على أن يدافع عن حقوقه المهضومة ازاء مغتصبيها من عداتنا الذين يبتغون محونا ولهذا فاننا آمنون من المستقبل لاسيما وان لنا عزما سيتقوى به استقلالنا وانا لا أرتاب أبدا فى أن المسلمين الذين سيجتمعون حول غاية واحدة سيستردون حقوقهم ويضاعفون مجد النجم والهلال »

وقد أجاب مصطفى كمال باشا على هذه الخطابة بقوله:

« لقد كانت الروابط القوية متوفرة بين تركيا والافغان كما هو الشأن مع جميع العالم الاسلامى. وقد كان قلب تركيا يخفق بهذه الاخوة كما كان الامر مع الافغان ولا ريب أن شروع تركيا والافغان فى تأسيس الروابط الودية أمر خطير يتولد منه توازن فى عالم السياسة. وستسعى تركيا والافغان سعى عامل مخلص للعالم الاسلامى فى سبيل الاستقلال. ان العالم الاسلامى لا يريد أن يجتمع ويتحد ليبغى على أحد. اننا نريد أن نفتخر برؤية كل أمة اسلامية، حرة ،مستقلة ،كالأمة الافغانية . وسيسر الشرقيون الذين يعيشون تحت التحكم الاستعمارى من تحالف الافغان وتركيا والحكومات الثورية الروسية. وسنوفد الى بلاد الافغان سفارة لمضاعفة روابطنا . فى القريب العاجل . »

معاهدة قارص

انعقد فى مدينة قارص مؤتمر سياسى يضم مندوبى حكومات الروسيا وتركيا وحكومات اذربيجان والكرج (غيورغيا) وأرمنيا وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر توطيد العلاقات بين الاناضول والحكومات القافقاسية وازالة اسباب النزاع بينهما . واول ما اشتغل به فحص المعاهدة التركية الروسية فى القسم الخاص بالقافقاس فقد تناولت المادة الثانية من هذه المعاهدة مسألة باطوم التى تتعلق

بتركيا وكربلستان وبحثت المادة الثالثة منها مسألة (نخجوان) التى تركت تحت حماية أذربيجان . وقد تكفلت الحكومة الروسية فى المادة الخامسة عشرة من المعاهدة بقبول الحكومات القافقاسية تلك الحدود التى خطتها بالنسبة لتركيا والمواد الخاصة بالحالة التجارية والسياسية مع تنفيذ ما ورد فى المادة الثانية والثالثة من المقررات . فانعقد المؤتمر فى سبتمبر سنة ١٩٢١ للوصول الى حل هذه المسائل .

وأسفر انعقاده عن التوقيع على « معاهدة قارص » فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢١ من مندوبى حكومة المجلس الوطنى التركى الكبير ومندوبى الحكومة الروسية والحكومات القافقاسية وهذه المعاهدة تقع فى عشرين مادة

وقد جاء فى المادة الاولى ان الحكومات التركية والارمنية والاذرية والكرجية تعتبر المعاهدات المنعقدة بين الحكومات التى تولت الاراضى التى هى تحت ادارة المتعاقدين اليوم ، والمعاهدات التى عقدت بشأن الجمهوريات القافقاسية الجنوبية كأنها لم تكن . انما تستثنى من ذلك المعاهدة التركية الروسية التى انعقدت فى موسكو يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١

وجاء فى المادة الثانية بان كلا من المتعاقدين يتعهد بألا يعترف بأى معاهدة سلمية أو أى سند دولى يراد منها ان تقبله كرها . وقد صرح في هذه المادة بأن ارمينيا وأذربيجان وكرجستان لاتعترف بأى سند دولى متعلق بتركيا لايقبله المجلس الوطنى التركى الكبير . كما صرح بان المقصود من تركيا . البلاد التى ينص عليها الميثاق الوطنى التركى . وقد تقبلت الحكومات القافقاسية الميثاق الوطنى التركى بهذه المادة وصدقت عليه

والمادة الثالثة تنص على الغاء الامتيازات الاجنبية واعتبارها كأنها لم تكن وقد قبلت الجمهوريات القافقاسية بهذه المادة الغاء الامتيازات الاجنبية فى تركيا.

والمادة الرابعة خاصة بالحدود وتبدأ الحدود التركية فى الشمال الشرقى بناء على ذلك من قرية (صارب) على البحر الاسود وتسير على خط مستقيم مار من (كديس ، مفاداغ)و (شاوشت داغ) ثم تمر من (فانى داغ) و بعده تمر حدود قارص واردهان الشمالية وفاق الادارة القديمة ثم تسير حتى منصب(اريه جاى

آراس ، نالوه غى نيزنى ، قره صو) . وبهذه المادة أقرت ارمينيا وكرجستان الحاق اراضى (قارص) و (اردهان) بتركيا

وتقبل حكومات تركيا والارمن واذربيجان والكرج فى المادة الخامسة أن تكون منطقة (نخجوان) منطقة حائزة على استقلالها الداخلى تحت حماية أذربيجان فهذه المادة قد حلت مشكلة (قره باغ)القائمة بين اذربيجان وأرمينيا منذ ثلاثة أعوام وقد كان الحل فى مصلحة اذربيجان

وتركت تركيا فى المادة السادسة ثغر باطوم ومدينتها والاراضى الخاصة بلواء باطوم فى شمال الحدود التركية المصرحة فى المادة الرابعة لحكومة الكرج بناء على الشروط الآتية

١ — الحرية الدينية والمدنية لكل جماعة قاطنة فى هذه البلاد والاستقلال الداخلى الواسع لها مع توزيع الاراضى على الاهالى فى صورة ملائمة لرغائبهم

٢ — التكفل بمرور جميع المواد والاشياء التجارية الداخلية الى تركيا أو الخارجة منها بواسطة ذلك الثغر مع اعفائها من جميع الرسوم الجمركية واستثنائها من المصاريف الخصوصية

وجاء فى المادة السابعة والثامنة ان حكومتى تركيا والكرج تسهلان لقاطنى التخوم المشتركة أن يعبروا الحدود للاستفادة من المراعى الموجودة فى تلك المناطق . وهذه المادة تتكفل بالمنافع الاقتصادية التركية فى بلاد الكرج

أما المادة التاسعة فخاصة بالبحر الاسود والمضايق التركية وهى كما يأتى :

« الحكومتان التركية والكرجية متفقتان على فتح المضايق للمعاملات التجارية الخاصة بكل الامم . كما ان الحكومتين التركية والكرجية متفقتان على أن يقوم بتعيين القواعد الدولية التى تراعى بشأن البحر الاسود والمضايق البحرية مؤتمر يتألف من مندوبى الدول التى لها سواحل على البحر الاسود بشرط أن لاتمس مقررات ذلك المؤتمر السيادة التركية المطلقة أو سلامة تركيا

والاستانة » فهذه المعاهـدة هي مكملة للمعاهده الروسية التركية ومنفذة لبعض أحكامها وحافظة لمصالح تركيا

*
* *

وكانت الوفود الشرقية تفد على أنقره وتشد اليها الرحال لما نالته من المركز العظيم فى نهضة الشرق فأصبح بها سفارة روسية وسفارة أفغانيه وسفارة آذرية ووصلها وفد ايرانى لتوثيق عرا المودة بين الدولتين . فالحكومة الوطنية فى أنقره سائرة سيراً حثيثاً فى تقوية روابطها بالامم الشرقية . على أن هذه السياسة لم تمنعها من السعى فى أحكام روابطها بالأمم الغربية التى ليس لها اطماع استعمارية فى تركيا . فالسياسة التركية التى تتبعها الحكومة الوطنية سياسة حكيمة ليس من شأنها أن تثير عليها العداوات فى أوروبا . وقد شرح مصطفى كمال باشا تلك السياسة فى خطبة ألقاها بالمجلس الوطنى الكبير لمناسبة المناقشة فى مشروع قانون مسئولية الوزارة . قال

« لقـد ذكر أحد الخطباء تلك الروابط المتينـة التى تربط أمتنا ودولتنا وحكومتنا بالعالم الاسلامى وما قامت به أمتنا من الفتوحات فى سبيل اعلاء كلمة الله . ولقد شعرت بانشراح قلبى وأنا اسمع هذه الكلمات ورأيت فكرى يرتقى الى غاية خيالية . اجل قد انبسطت اسرتى من تلك الكلمات انما أدى بى ذلك الانشراح فى الحال الى التساؤل عن المقصود من ذلك . ترى هل المقصود من تلك الكلمات « الجامعة الاسلامية » أو « الجامعة التركية » ربما يكون قد خطر ببالكم أيضا مثل ذلك . أو ربمـا لم يدر بخلدكم شىء منه . بيد انى واثق انه لايطلع العالم على تلك السطور حتى يستنتج ذلك المعنى من تلك الكلمات

أيها السادة . ان لكل متدين بديننا ، أو مواطن من مواطنينا أن يربى فى فكره مثلا عاليا كل منا حر مختار فى ذلك . وليس لأحد أن يعترض عليه . لكن للحكومة الوطنية سياسة ثابتة ، ايجابية ، مادية ، وهى عبارة عن الفوز بحياتنا واستقلالنا فى داخل حدودنا الوطنية . ان حكومة المجلس الوطنى بعيدة عن الخيال ، متشبثة باهداب الحقيقة لا غير . ولهذا فانها تسن قوانينها من هذه

الوجهة وفي دائرة الحقيقة لا غير . ان الحكومة الوطنية لا تجرى وراء احساسات سامية فقط ولكنها احساسات ذات قيمة عملية

أيها السادة . ربما كان كلامي مراً . وربما أعيب به أنفسنا . بيد اني أرجوكم المعذرة اذا قلت لكم ان منشأ جميع الأعمال والحركات التي وصلت بهذه الامة حتى مواقف الاعدام هو الخيال . ولا حاجة بنا للتعمق في تاريخ الماضي اذ يكفي أن نفكر في الاسباب التي أدت بهذه الامة الى اعلان النفير العام قبيل اشتراكها في الحرب العامة وأن نتأمل الحقائق والاحساسات الحقيقية التي أدت بها الى اختيار تلك السبيل . لقد كان الداعي الى ذلك هو الاحساس لاغير . كذلك ما الذي دفع هذه البلاد الى الاشتراك في الحرب العامة في وقت غير مناسب وعلى أي حقيقة تستند تلك الحركة ؟ على الاحساس لا غير . فلننظر الآن في الحوادث الغابرة . لقد شاء الصدر الاعظم قره مصطفى باشا وهو يدفع هذه الأمة نحو أسوار (فينا) أن يفتح المانيا الشمالية وأن يؤسس امبراطورية عثمانية مترامية الحدود . انما لم يفكر جدنا أنه بينما كان يجرى وراء تلك الفتوحات كان يهيىء لأبنائه السبيل لاضاعة ما ورثوه من الاراضي . لذلك يمكننا أن نصرح على انفراد بالعقيدة السياسية التي نؤمن بها .

أيها السادة : انى أفهم الجامعة الاسلامية على الصورة الآتية :

ان أمتنا وحكومتنا التي تمثلها تتمنيان بالطبع لجميع المسلمين الذين على ظهر الارض كل سعادة ورفاهية ونحن نريد أن تحيا كل هيئة اجتماعية اسلامية في مختلف البلاد حياة مستقلة . ولعمر الله اننا لنشعر بانشراح وسعادة من ذلك فان سعادة جميع الامم الاسلامية ورفاهية العالم الاسلامي هي في نظرنا كسعادتنا ورفاهيتنا . اننا مرتبطون بهذا الامر . كما أننا نرى الامم الاسلامية مرتبطة بنا وبسعادتنا على هذه الصورة . وهذا أمر يتجلى كل يوم . انما اذا أردنا أيها السادة أن نجمع هذه الهيئة الاجتماعية في شكل امبراطورية مادية فهذا خيال محض . خيال مخالف للعلم والمنطق والفن . اننا يجدر بنا ألا ننسى قط ان لكل جسم سياسي غاية من القوى لا يتعداها أبداً كما ان هناك خطوطا طبيعية معقولة الحسن تشكل كل انسان .

وكما آن التشكل الانسانى مبنى على هذه القاعدة فان الجماعات التى تتألف من الناس كذلك لا تشذ عنها

أيها السادة : لنمعن النظر فى موقفنا قبل قرون . انظروا الى افريقية وسوريا والعراق ومقدونيا وبلغاريا والصرب وغيرها من أقسام ممالكنا ثم قارنوا بين حالنا اذ ذاك وحالنا اليوم . هل من الممكن أن تعيش هذه الامم المختلفة الطباع، المختلفة فى كل شىء تحت ظل امبراطورية واحدة ؟ هذا أمر مغاير للطبيعة والعقل وقد كانت النتيجة ما رأيناه . اذ لا بد ان يختلف الامر فى افريقية وان يختلف فى سورية وان يختلف فى العراق ، وان يختلف فى بلادنا فاذا سعينا لان نجعل الجميع واحداً اخطأنا . انما نحن نتمنى ان تتشكل كل هيئة اجتماعية اسلامية تشكلا طبعيا وان تحافظ على استقلالها وان تعيش عيشة حرة ولا شك اننا أمة تقر بأن سعادة الامم الاسلامية سعادة لنا ثم اننا نحن والعالم الاسلامى جميعه نلتف حول عرش الخلافة وكلنا نقدسه ونبجله »

الاتفاق التركى الفرنسى

بينما كانت حكومة انقره توالى مساعيها السياسية العظيمة فى الشرق كان ممثلوها يتفاوضون مع ساسة الغرب على ابرام الاتفاقات وقد اسفرت مساعيهم عن ابرام الاتفاق التركى الفرنسى بعد أن تم تعديله وفاقا لرغبات المجلس الوطنى الكبير ووقع عليه فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ وهو من الاتفاقات الكبيرة الشأن التى أثارت مخاوف بعض الدول المعادية لتركيا وفى مقدمتهن انجلترا واليونان وذلك بسبب المنافع والمزايا التى تنالها منه تركيا وهذا نص الاتفاق المذكور

المادة ١ — يصرح الطرفان العاليان المتعاقدان أن حالة الحرب تكف بينهما بمجرد امضاء الاتفاق الحالى وأن تعلن بذلك فى الحال الجيوش والسلطات المدنية والأهالى

المادة ٢ — بمجرد امضاء الاتفاق الحالى يسرح فى الحال أسرى الحرب من الجانبين وكذا جميع الاشخاص الفرنسيين أو الاتراك المحجوزين أو المحبوسين

ويعادون على نفقة الطرف القابض عليهم الى أقرب بلد تعين كذلك ويتناول الانتفاع بهذه المادة جميع المحجوزين أو المحبوسين من الجانبين مهما كان تاريخ ومكان حجزهم أو حبسهم أو القبض عليهم

المادة ٣ — فى خلال شهرين على أكثر تقدير من امضاء الاتفاق الحالى تنسحب الجنود التركية الى الشمال والجنود الفرنسية الى جنوب الخط المعين فى المادة ٨

المادة ٤ — الجلاء أو الاستيلاء المحدد للقيام بهما المدة المذكورة فى المادة ٣ يصير اجراؤهما طوع طرق تحددها بالاتفاق المشترك لجنة مختلطة معينة بواسطة قواد الجانبين العسكريين

المادة ٥ — يعلن الطرفان المتعاقدان العفو الشامل فى المناطق المتخلى عنها بمجرد استيلائهما عليها

المادة ٦ — تصرح حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا ان حقوق الاقليات المعترف بها صراحة فى الميثاق الوطنى ستؤكدها هذه الحكومة على نفس الاساس المقرر بالاتفاقات المبرمة فى هذا الموضوع بين الدول المتحالفة وخصوصها وبعض من حلفائها

المادة ٧ — سيقام نظام ادارى خاص لمنطقة اسكندرونة . وسيتمتع سكان الجنس التركى فى هذه المنطقة بجميع التسهيلات اللازمة لترقية تثقيفاتهم . ويكون للغة التركية فيها صفة رسمية

المادة ٨ — الخط المذكور فى المادة ٣ يتعين ويتحدد كما يأتى .

يبدأ خط الحدود من نقطة تختار على خليج اسكندرونه وتقطع مباشرة فى جنوب باياس وتتجه بوضوح نحو ميدان ـ اكبس ـ (وتبقى محطة السكة الحديد والمحلة تابعتين لسوريا)

ومن هناك يتجه خط الحدود الى الجنوب الشرقى بحيث يترك الى سوريا محلة مرسوه . والى تركيا محلة قرنبه وكذا مدينة كليس . ومن هناك يصل الى السكة الحديد عند محطة جوبان بك . ثم يتبع خط سكة حديد بغداد التى تبقى أرضها داخلة فى الأراضى التركية حتى نصيبين وجزيرة ابن عمر حيث يلتقى بدجلة وتبقى محلتا نصيبين وجزيرة ابن عمر وكذا الطريق فى أرض تركيا ولكنه يكون

البلدين (سوريا وتركيا) الحقوق عينها فى الانتفاع بهذا الطريق : وتكون المواقف والمحطات بين جوبانى بك ونصيبين ملكا لتركيا كأنها جزء من أرض سكة الحديد

المادة ٩ — يبقى قبر سليمان شاه جد السلطان عثمان مؤسس الاسرة العثمانية (وهو القبر المعروف باسم ترك مزار) الواقع فى جرابلس مع ملحقاته ملكا لتركيا التى يكون لها الحق فى وضع حراس عليه ورفع الراية التركية فوقه

المادة ١٠ — تقبل حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا نقل امتياز سكة حديد بغداد بين بوزنتى ونصيبين وكذا مختلف الفروع الخارجة منه والمنشأة فى ولايه أطنه الى جمع من الفرنسيين تعينه الحكومة الفرنسية وذلك بجميع الحقوق والمزايا والمنافع المرتبطة بالتنازل عن امتيازات وعلى الاخص فيما يتعلق باستغلال السكة الحديد وتسييرها

ويكون لتركيا الحق فى اجراء تقلياتهم العسكرية بالسكة الحديد من ميدان اكبس الى جوبان بك فى المنطقة السورية ويكون لسوريا الحق فى اجراء تنقلياتها العسكرية بالسكة الحديد من جوبان الى نصيبين فى الارض التركية .

ولا يمكن مبدئياً تقرير أى تعريفة متفاوتة فوق هذا القطاع وهذه الفروع ومع هذا فان الحكومتين تحتفظان بحق دراسة كل عدول ضرورى عن هذا المبدأ يقرر بالاتفاق فى حالة الاقتضاء

وفى حالة استحالة الاتفاق تعود لكل من الجانبين حرية العمل

المادة ١١ — تعين لجنة مختلطة ، بعد التصديق على الاتفاق الحالى، لابرام اتفاقية جمركية بين تركيا وسوريا . وتحدد هذه اللجنة شرائط هذه الاتفاقية ومدة العمل بها . والى أن يتم ابرامها يحتفظ البلدان بحرية العمل

المادة ١٢ — توزع مياه قويق بين مدينة حلب ومنطقة الشمال الباقية تركية بكيفية عادلة مرضية فى اعطاء المياه للجانبين

ويكون لمدينة حلب أيضا الحق فى اخذ فتحة من مياه دجلة وتسييرها على حسابها فوق الارض التركية للقيام بحاجات المنطقة فى المياه

المادة ١٣ — الاهالى البدو أو الذين هم فى حكم البدو والذين لهم حق التمتع بمراعى أو ممتلكات فى جهة أو أخرى من الخط المحدد فى المادة ٨ يستمرون كما كانوا فى الماضى متمتعين بحقوقهم ولهم بمقتضى ضرورات معاشهم أن ينتقلوا من

جة او أخرى من هذا الخط بحرية وبدون دفع رسوم جمركية أو عوائد مرعى أو أي رسم كان مواشيهم وصغارها وآلاتهم وادواتهم وبذور زرعهم وحاصلاتهم الزراعية لانه مفهوم انه مفروض عليهم ألا يدفعوا الرسوم والعوائد الخاصة بذلك في البلد الذي اتخذوا فيه مقرهم اهـ

جواب يوسف كمال

لمناسبة امضاء الاتفاق في أنقره يوم ٢٠ اكتوبر الماضي كتب يوسف كمال بك وزير خارجية حكومة المجلس الوطني الكبير في انقره الخطاب الآتي اص تعريبه الموجه الى مسيو فرنكلان بويون الذي قاد هذه المفاوضات في انقره باسم الحكومة الفرنسية

انقره في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٢١

صاحب السعادة

يسرني ان أؤمل ان الاتفاق المعقود بين حكومة المجلس الوطني الكبير التركي وحكومة الجمهورية الفرنسية للوصول الى تحقيق سلم نهائي ثابت ستكون نتيجته اعادة وتوثيق العلاقات الصميمة التي كانت تربط في الماضي الامتين سيما وان حكومة الجمهورية الفرنسية تجتهد في ان تحل ، بروح من الاتفاق الودي ، جميع المسائل المتعلقة بالاستقلال وبسيادة تركيا . ولما كانت حكومة المجلس الوطني تريد من جهة أخرى أن تساعد في توسيع نطاق المصالح المادية بين البلدين فهي تأخذ على نفسها أن تصرح لكم باستعدادها لتخويل امتياز مناجم الحديد والفضة الواقعة في وادي هرشيت لمدة ٩٩ سنة الى جمع من الفرنسيين

وينتفع بهذا الامتياز في غضون خمسة اعوام تبتدىء من تاريخ الاتفاق الحالي ويكون الانتفاع بواسطة شركة مؤلفة طبقا للقوانين التركية وباشتراك رؤوس الاموال التركية بنسبة ٥٠ ٪ من رأس مال هذه الشركة

والحكومة التركية مستعدة أيضا أن تفحص بعين العطف الزائد الطلبات الاخرى التي يمكن أن تقدمها جماعات اخرى من الماليين الفرنسيين بخصوص امتياز المناجم والسكك الحديدية والثغور والأنهار تحت شرط أن تكون هذه الطلبات منطبقة على المصالح المتبادلة بين تركيا وفرنسا

ثم ان تركيا ترغب من جهة أخرى فى الانتفاع من معاونة الاساتذة الاخصائيين الفرنسيين لمدارسها الفنية . ولهذا فانها ستبلغ فيما بعد احتياجاتها فى هذا الباب الى الحكومة الفرنسية وتؤمل تركيا انه بمجرد ابرام الاتفاق ترضى الحكومة الفرنسية الترخيص لرؤوس الاموال الفرنسية بالدخول فى العلاقات الاقتصادية والمالية مع حكومة المجلس الوطنى الكبير لتركيا

وتفضلوا ياصاحب السعادة بقبول تأكيد مالكم فى نفسى من أحسن مراتب الاعتبار يوسف كمال

ان الاتفاق التركى الفرنسي قد وضع حدا لحالة الحرب التى كانت بين الدولتين وأحل محلها علاقة سلام ووداد وجعل من فرنسا صديقة لتركيا وهذا من اكبر مزايا الاتفاق لان صداقة دولة كبيرة من دول الحلفاء مثل فرنسا وتعضيدها لتركيا فى المشاكل السياسية الدولية من المزايا الكبيرة التى لا يستهان بها . واذا شئت أن تقف على مثل من نتائج هذه الصداقة فأنظر ماكتبه المسيو هنرى دى جوفنيل العضو فى مجلس شيوخ فرنسا فقد كتب بجريدة الماتان فى شهر اكتوبر سنة ١٩٢٠ مقالة طعن فيها على سياسة انجلترا العدائية حيال تركيا وقال ضمن ماقال :

« لقد كان الاتراك موفقين غداة انتصاراتهم الاخيرة اذ قرروا الافراج عن الاسرى الفرنسيين فليستمروا على اظهار التلطف والاعتدال والروح السياسية ليتم الصلح بينهم وبيننا

يؤكد مصطفى كمال أن هذه أمنيته وما الذى يدعونا نحن لأن نخفى ان هذه أمنيتنا كذلك ؟ ففى شهر مارس الماضى كان مسيو بريان هو أول من فتح المخابرات مع مندوبى كمال فى لوندره وان كان ذلك قد أثار غضب لورد كيرزون والظاهر ان تلك المحادثات فشلت الا ان مسيو فرانكلين بويون (١) استأنفها فى

---

(١) مسيو فرانكلين بويون عضو سابق فى مجلس النواب الفرنسى ووزير من وزراء فرنسا السابقين وهو الذى انتخب أيام الحرب رئيسا للبعثات التى انتدبتها برلمانات الحلفاء وتألف منها برلمان الحلفاء المختلط . وكان مسيو فرانكلين بويون رئيسا للجنة الامور الخارجية فى مجلس النواب الفرنسى أيام مفاوضات

أنقره : ولم يبق اليوم الا أن تقال كلمة واحدة لتصل المحادثات الى الغرض المطلوب

ليس مسيو فرانكلين بويون من اولئك الذين يكفى أن يلاقوا عقبة واحدة ليتسرب اليأس الى نفوسهم فهو أول رجل من أعضاء البرلمان اجترأ ان يقف أمام مجلس مخدوع أو مرعوب ليشنع على تدمير النصر بأيدي المفاوضين فى معاهدة فرساى . ولقد كان هذا الخطاب ، الذي يكفى وحده لتشريف حياة سياسية ، سببا لابعاد مسيو فرانكلين بويون مؤقتا من البرلمان فعمل على ان يخصص أوقاته لخدمة بلاده

واذا ارتبنا بعض الشىء فى أن أعمال البريد والتلغراف فى فرنسا ليست على أحسن مايرام فالظاهر أنها عظيمة الانتظام بين باريس وانقره . ورغبة فى ازالة سوء التفاهم عاد مسيو فرانكلين بويون الى وزارة الخارجية وانقض كالصاعقة وسط اجتماع المجلس الأعلى فى اللحظة التى كان اليونانيون يعطرون العالم وابلا من بلاغاتهم المنوهة بانتصاراتهم وقد بلغ من اقتناع مستر لويد جورج ولورد كيرزون بانتصار قسطنطين فى النهاية ان رئيس وزارة الخارجية ذهبت به الجرأة حتى قال لرئيس الوزارة الفرنسية :

ومع هـذا فلو أراد اليونانيون ان يحتلوا الاستانة غدا فلست أرى من يستطيع منعهم

فاقتاده مسيو بريان نحو خريطة الشرق الادنى وقال :

لست ترى من يمنعهم ! اذن فأنظر فى هذا المكان فى كيليكية حيث يوجد أكثر من ثمانين ألف جندي فرنسى . ألا تظن ان هؤلاء الجنود يتحدون عند الحاجة مع جنود مصطفى كمال اذا مشى اليونانيون على الاستانة والا تظن انه فى مقدورهم ايقاف سيرهم ؟

فارتعد لورد كيرزون صائحا ؟ ـ انك تعمل هذا ؟

فاجاب مسيو بريان بلطف : ـ أنى فاعل ذلك بكل تأكيد

الصلح واشتهر بعدائه الشديد لمسيو كليمانسو مما حدا بانصار مسيو كليمانسو لمحاربته فى الانتخابات التى جرت بعد الصلح فلم ينجح فى الرجوع الى البرلمان الفرنسي الا ان مسيو بريان استخدمه فى الوساطة بين فرنسا والكماليين

انتهى الحديث ولم يرجع اليه أحد بعد ذلك

ولو ان مسيو بريان من اولئك الذين ينتهزون الفرص كما يصوره بعض الناس لصدق رجال السياسة البريطانيين والترك الاتراك يتعثرون فى هزيمتهم الا أن الساعة التى لاح فيها ان مصطفى كمال مقهور هى نفسها التى دعا فيها رئيس الوزارة مسيو فرنكلين بويون للرجوع الى انقره يتابع المفاوضة التى بدأ بها»

وقد نال الاناضول فوق ذلك مزايا مادية ومعنوية كبيرة فقد وفقت حكومة انقره بمقتضى الاتفاق الى تأسيس ادارة خصوصية فى منطقة اسكندرونه وجعل اللغة الرسمية فيها اللغة التركية وتسهيل كل ما من شأنه أن يرقى بالشعب التركى هنالك . وقد صانت المادة التاسعة من الوفاق (قبر سليمان) شاه جد السلطان عثمان خان الاول مؤسس الدولة العثمانية ، المدفون فى قلعة جعبر . حيث قد مات وهو يعبر الفرات غرقا .

ومما هو جدير بالذكر فى الوفاق المواد الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة فلقد حافظت هذه المواد على حرية المعاملات بين سوريا وتركيا وقد تقبل الاناضول عقد اتفاقية كمركية مع سوريا وتقديم ما تحتاج «حلب» من المياه وترك الحرية للعشائر المجاورة للحدود لتستفيد من المراعى والاملاك والاراضى وجعل لها الحرية التامة للمرور والاستفادة منها

أما المنافع المادية التى حصل عليها الاناضول من عقد هذا الوفاق فانها أهم وأعظم من كل ما ذكرنا . فلا جدال ان جلاء الفرنسيين عن اطنه من أهم الانتصارات التى فاز بها الجهاد الوطنى التركى . اذ ستتضاعف قوة الحركة الوطنية باسترداد اطنة وأورفه ومرعش وعازى وعينتاب . وتبلغ مساحة هذه الاراضى نحو (٢٥٠٠٠) كيلو مترا وهى أراض خصبة زراعية . وتكفى محصولاتها لتموين جميع الجيش الوطنى الى الابد كما انها تصدر الى الخارج . ويسكن هذه الاراضى نحو نصف مليون من الاهالى فيسهل للحركة الوطنية أن تجند منها (٥٠٠٠٠) جندى مدرب يكون لهم تأثير أعظم فى الانتصار النهائى .

ولا ريب ان اهم المصالح التى يحصل عليها الاناضول من الوفاق هى المنافع العسكرية . ولا يخفى ما للوسائط النقلية من الاهمية فى الحروب الحديثة لهذا فان انتقال خط بغداد الى يد القوة الوطنية له شأن عظيم . لأنه يضمن المواصلات

بين اطنه وأرفه ومرعش وعينتاب وافيون قره حصار . وقد كانت تمون جهة آفيون قره حصار من ولاية قونيه وحواليها أما الآن فستكون أطنه من أهم القواعد الحربية ويصل القطار من اطنه الى افيون قره حصار بالسرعة المتوسطة فى يومين على الاكثر ولهذا فسيكون لهذه المواصلات السريعة تأثير عظيم فى الحركات العسكرية . وبما ان اليونانيين قد حاقت بهم هزيمة سقاريا رغما من ارسالهم جميع قواهم الى الاناضول حتى اضطروا الى إغضاء الطرف عن القيام بأى هجوم فلا ريب ان استفادة الاناضول من اللوازم الحربية التى يتركها تسعون ألف جندى فرنسى فى كيليكيا يعجل بالنصر النهائى

وصفوة القول ان الوفاق التركى من أهم الانتصارات السياسية التركية من وجهة المنافع السياسية والمنافع المادية التى من شأنها أن تتوج السلام فى الشرق بانتصار عظيم . اذ قد وقعت فى يد الاناضول أقصر طرق المواصلات بين الاناضول الشرقى والجبهة الغربية

وصف أنقره

لقد أصبحت انقره بعد انتصارات الاتراك فى ميادين الحرب والسياسة قبلة الانظار ومحط رحال رجال السياسة والعلم من الشرق والغرب وموضع اعجاب الناس فى مختلف الاقطار . وقصدها كثير من مراسلى الصحف ووصفوا تلك المدينة التاريخية وما فيها من آيات العظمة الانسانية . وانا ناقلون هنا خواطر مراسل جريدة « توحيد افكار » التركية عند ما زار انقره وشاهدها لاول مرة فى نوفمبر سنة ١٩٢١ قال يصفها :

« اذا كنت ايها القارىء لم يسبق لك المجىء الى انقره — وهى المدينة التى انفجرت منها حماسة القومية التركية ، فنسخت خططا رسمها رجال السياسة لاستعبادنا ورسمت فى افئدة الامم آيات الاعجاب بنا — فلا بد انك قد تصورتها فى ذهنك مدينة ضخمة البنيان ، واسعة العمران . ولا بد ان الخيال قد زينها لك بلون الشفق ، وأنارها بأشعة الفجر ، وفتح لك فيها الشوارع ، واقام على حفافيها شوامخ القصور ، والانيق من مبانى الدواوين الرسمية

ولكنك لو تيسر لك الوصول اليها فان اول ما تراه منها بعد خروجك من باب المحطة جدران قلعة قديمة تساقطت احجارها ، ومدينة أفنى الحريق

شطرها وأخنى الزمان على الشطر الآخر . الا انك سترى مع ذلك أموراً أخرى تحل من هذه المدينة الخربة المتواضعة محل ما كنت تتصوره من بنيان ضخم وعمران واسع ، وربما كان ماستراه أبدع من لون الشفق فى شوامخ القصور ، وأجمل من أشعة الفجر في أنيق المبانى. انك سترى وانت فى المحطة مظاهر الحياة الوطنية السامية التى عمت هـذه المدينة ، ومفاخر الحماسة القومية النامية التى التهبت بها نفوس سكانها

هذا هو العامل المؤثر الذى حبب مدينة انقره الى جميع الناس ، وهذه هى الحقيقة المتواضعة التى اذا محت من ذهنك ذلك الخيال الذهبى لانقره فانها أهل لان تملأ موضعه من نفسك ، وتفيض عليها من حسن الجلال والحشمة والوقار مالا يستطيع القلم ان ينوب فيه عن المشاهدة

ان هذا العمران المعنوى الذى حل فى أنقره منذ صارت مركزا للحركات الوطنية هو الذى سيقع نظرك عليه اذا دخلتها لاول مرة ، فانك لا ترى حينئذ مواضع الحريق من احيائها . ولا تنتبه لمبانيها القديمة المنخفضة ، ولا يخطر على بالك أن تتمنى لو كانت انقره مدينة من مدائن العمران ، وحاضرة من حواضر الابداع والاتقاق

مدينة انقره ،وجميع الاناضول،مركز حركة ما كينات نشيطة، لا لصنع البضائع ومواد التجارة ، بل لاداء الواجب الذى اخذت على عاتقها اداءه.ولا نقاذ القومية التركية من خطر الانحلال والاضمحلال

أبصرت من المحطة فرأيت حولها مخازن المؤونة والطاحون الميكانيكية للدقيق ومبانى شركة السكة الحديدية قد تحولت كلها الى ورشات عسكرية يشتغل العمال فيها لاجل الجيش التركى ، فشبهت هذه المواضع بقفير النحل لما رأيته فيها من نشاط ومثابرة على أداء الواجب

وهناك على مقربة من هـذا المشهد مشهد آخر لـكتائب من الجند بكرت تشب نيرانها، وتطبخ حساءها . الى جانب مضارب هذه الـكتائب كتائب اخرى تجندت حديثاً وهى تتمرن على التعلم العسكرى فوق عشب هذا المرج الاخضر الزمردى مستنشقة نسمات أواخر الخريف . وانى أصغى من قريب الى صوت مارش موسيقى عسكرى صادر من احدى الغرف المملوءة بالجنود فتزيد نغماته البديعة فى هيبة هذا المحيط النشيط

وبعد أن أتم المفتشون تفتيش ماهى من أوراق ومعاينة ما احمل من حقائب ومتاع ، اسرعت الى عربة قريبة من المحطة فركبتها ، وأخذت تخترق بى الطريق المؤدية الى المدينة ، فكنت أرى كل شئ قد تحول الى خدمة الجيش وفائدة الجيش والعمل لاجل الجيش . ثم مالبث الحوذى أن لفت نظرى الى منزل على يسارنا وقال لى :

— قصر مصطفى كمال باشا

فنظرت فاذا منزل يحرسه جنود أقوياء فى ريعان الشباب ، يلبسون ملابس عهد الانكشارية ، وعلى رؤوسهم القواوبق الواسعة محلاة بالنحاس الأصفر وأمام المنزل حديقة فرشت ارضها بمرج جميل

من هذا المنزل ظهرت الحركة الوطنية وفيه صنعت الاداة التى تمكنت بها القومية التركية من كسر النير الذى يراد وضعها فى عنقها . فأى قلب لا يستشعر المنة والشكر ، لساكن هذا القصر . وأى لسان لا يلهج بتمنى النصر المبين، للاسد الرابض فى هذا العرين . ان النظر الى هذا القصر يثير فى النفس عواطف عجيبة ،ويبعث فى الذهن معانى يعجز القلم عن تصويرها،فتود العيون أن تترجم عنها بدموعها ، محاولة أن لا تصرف بصرها عن هذا البناء التاريخى الذى سادت فيه السكينة والهيبة معاً

وكانت العربة تستمر فى طريق غبراء ممتدة كالشريط الابيض بين ديباجتين

خضراوين من مزارع القمح النابتة حديثا . وان آيات السعادة منقوشة على جباه كل من يقع نظرك عليه من القاطنين فى هذه الانحاء

وعلى أثر ذلك دخلنا المدينة ، فاعترضنا عند مدخلها بناء أبيض نظيف صغير الحجم ، يتموج العلم العثمانى الاحمر من فوقه ، ويحرسه الجنود ببنادقهم وحرابهم ، وشمس الضحى تزيده بأنوارها نوراً ، وبأشعتها حبورا . فقال لي الحوذى من قبل أن أسأله :

— مجلس تركيا الوطنى الكبير

ذلك هو المجلس الذى تتجسم فيه مقدرة القومية التركية ، ذلك هو مطمح الآمال الذى يتعبده كل تركى . وكأنه تمثال أقيم هنا تذكاراً لما قام به الترك من عمل وما أبرزوه من شهامة وما قدموه من تضحية وهذه الراية الخافقة من فوقه هى الراية التاريخية المخضبة بالدماء تتلو على الامم مناقب تلك الشهامة وأخبار تلك التضحية . وما أسعدنى برؤية هذه الراية خافقة فى سماء أنقره ما لبثت فيها »

وكتب يعقوب قدرى بك أحد أدباء الترك فصلا فى جريدة (اقدام) ضمنه وصف أنقره قال :

« شكراً لله فقد أصبحنا فى أنقرة ودخلنا هذه المدينة المحفوفة بالاسرار . بعد ان عانينا ما عانيناه والله أعلم بما يقاسيه كاتب غربى للوصول اليها

فأى مدينة مثلها موضع البحث والاستطلاع ؟ انها عندى احدى مدن السياسة العالمية الثلاث بل انها فاقت موسكو ولندن فى الايام الاخيرة . فتصفحوا أى جريدة شئتم من جرائد أوروبا وأمريكا تجدوا ديار الاناضول وعاصمتها أنقرة اكثر ذكرا فيها من كل ماعداها . ولكن لاتظنوا ان لانقره من الفخامة والجلال مايناسب هذه الشهرة

لقد اتخذ الوطنيون الاتراك مستقرهم فى انقاض واطلال وقد نزل مؤتمرهم الوطنى الكبير الذى وقف كسد من حديد يصد أمواج الفتوحات الغربية فى

منزل صغير ذى طبقة واحدة غير انه يضم كل ماتشتمل عليه عزيمة الترك القومية من حزم وارادة وقوة وبطولة وآمال وأمانى بعد حرب عشر سنوات قاتلوا فيها مالايحصى من الاعداء

فما أعظم الفرق بين المكان والمكين ! ولكن أليس هذا الفرق هو الذى يعلى شأن الاتراك ويرفع مافى نفوسهم من السمو والفضيلة الى الملأ الاعلى ؟ ولو أن أنقره مثل واشنطون فى جلالها وعظمتها أو قصر وستمنستر فى بهائه وفخامته لما كان لحركة الاستقلال والوطنية فى الاناضول ذلك الشأن الفائق الذى يخلب النفوس

تلك الثياب البالية التى يتلفع بها جيش الاتراك هى التى تقويه على مقاومة الحديد والآلات الجهنمية التى اخترعها القرن العشرون فى مدنيته وحضارته !

ان الذين ألفوا أن يستخرجوا الحوادث من أسبابها الظاهرة لايستطيعون أن يفهموا سر هذه الحادثة

أما أنا فما كنت لانسى ذلك الناصرى الذى ولد فى بيت نجار منذ ١٩٢٢ سنة وتمكن اثنا عشر سماكا من أتباعه أن يهذبوا الامبراطورية الرومانية ! ولا أنسى ذلك العربى اليتيم الذى لم يكن له منذ ١٣٣٩ سنة الا أنصار قليلون فى طرف من أطراف الجزيرة اليابسة فأصبحوا يعدون بمئات الملايين ؟ ولذلك فانى لا أحفل بالعدم الظاهر وأحول نظرى الى ما فى نفسى من الاسرار الالهية فيخيل الى انى فى بلدة آهلة بالابطال والمردة . تناطح بروجها وشرفاتها قبة الفلك

وحقا ان الاجيال المقبلة لاتظن فى أنقره غير هذا الظن ولايمكن أن تتعداه الى سواه . فليقولوا اليوم ماشاؤا ان انقره انقاض واطلال وان محفل المؤتمر الوطنى الكبير لايصلح أن يكون الا منزلا لامرأة أرملة وان الوزارات حجر بسيطة . وكيفما كان ذلك فلا بد أن يعد التاريخ انقره فى صف بابل وروما وباريس ولندره وموسكو

يرى بعض كتاب الافرنج ان فى الدنيا ربوعا تهب عليهـا نفحات قدسية . ومن هذه الربوع القدس ومكة فى عين الموحدين وروما وقرطاجه فى عين الفاتحين وبطرسبرج وموسكو فى عين الاشتراكيين . وأما أنقره فهى مهب النفحات الالهية للأمم المظلومة المستضعفة . فليست عظمة المدائن ومكانتها بما فيها من قصور ومناهج وقباب وأساطين ولـكن بمـا يجرى فيها من حوادث وما ينبت فيها من أفـكار وما يهب فيها من نفحات !

ولا يحتاج الشعور بهذه النفحة الى قوة حدس وفراسة اذ لا يكاد المرء يدخل فى ذلك المضيق الوعر والوادى المضطرم بطائفة من الناس حتى يشعر بها . ولا سيما اذا كان القادم من الاستانة : ولا سيما اذا أدرك الحسرة على الاستقلال التام وتلهف عليه وذاق مرارة المصائب الوطنية فانه يشعر بتلك النفحة شعوراً ويفوق ذلك الشعور ويسبقه سبقاً بعيداً

ولعلى لاجل ذلك ما كدت أدخل أنقره حتى اشتمات جوانحى على فرح عظيم ورأيت المدينة أحسن مما كنت أتصورها هناء وعرضاً وانتظاماً »

عطف العالم المتمدين

على الحركة الوطنية التركية

لم يكن العالم يتوقع أن تنهض الامة التركية بعد خروجها من الحرب مقهورة مضعضعة القوى فتكسر سلاسل الاسر التى طوقها بها أعداؤها بل كان الناس فى الجملة ينتظرون أن تذعن لشروط الحلفاء كما أذعنت المـانيا والنمسا والمجر وبلغاريا حليفاتها فى ميدان القتال . ولذلك لم يكن العالم يعير الحركة التركية الاناضولية فى مبدأ عهدها التفاتاً ما بل كان ينظر اليها كأنها حركة عصيان لا تلبث أن تخمد وتتلاشى أمام القوة وأمام ارادة الحلفاء ولـكن الامة التركية

لم تلبث أن أسمعت العالم صوتها عالياً فأعلنت انهـا لاتنزل على حكم الظلم وانها تؤثر الموت على حياة الذل والعبودية . ولم يمر على نهضتها عام حتى أخذت تدهش العالم بجلائل أعمالها وبسالة أبنائها فى الدفاع عن كيانها والذود عن استقلالها فأدرك المترددون أن الحركة التركية انما هى نهضة أمة عظيمة تدافع عن مجدها وتذود عن كيانها وأن الانكسارات التى أصابتها فى ميادين القتال لم تضعف قوة الحياة الكامنة فيها . فلا غرو أن نالت الامة التركية عطف العالم واعجابه فى الشرق والغرب لأن الظروف التى نهضت فيها كانت من أحرج الظروف . والصعاب التى تغلبت عليها تنوء بها الامم . ولو بحثنا عن نظير لهذه النهضة فى التاريخ لوجدنا شبهاً بينها وبين الثورة الفرنسية الكبرى مع اختلاف فى أوجه المقارنة فهى تشبه الثورة الفرنسية فى الاوجه الآتية :

(أولا) ان الثورة الفرنسية قامت لتحقيق مبادىء الحرية السياسية والشخصية مجردة عن الأهواء والمطامع والاعتداء على الغير . وكذلك رسمت الحركة التركية برنامجا خاليا من كل نية اعتداء قائما على تحقيق مبادىء الحرية والاستقلال

(ثانيا) ان الثورة الفرنسية كان لها تأثير كبير فى نهضة شعوب الغرب فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر فسرت من فرنسا مبادىء الحرية والمساواة الى الأمم الأوروبية الأخرى وكذلك كان للحركة التركية تأثير فى سائر الأمم الشرقية لأن المبدأ الذى تدافع عنه هو نفس المبدأ الذى تصبو الى تحقيقه أمم الشرق

(ثالثا) ان الثورة الفرنسية قد حاربت دول أوروبا المتآمرة عليها وكان مركز فرنسا فى عهد الجمعية الوطنية الكبرى (جمعية الكونفاسيون) حرجا كما تقدم بيان ذلك فى الرسالة الثانية وقد نجحت فرنسا فى رد عادية أعدائها واحباط مؤامراتهم بعد أن بذلت فى سبيل تلك الغاية المقدسة أعظم الجهود والضحايا . وكذلك نهضت الأمة التركية فى وجه الحلفاء المتآمرين عليها من كل جانب واستطاعت أن تحافظ على كيانها وتذود عن استقلالها ونالت بفضل ثباتها صداقة فريق من الأمم التى كانت تحاربها بالامس فالموقفان متشابهان من بعض الوجوه

والجمعية الوطنية التركية فى انقره تشبه فى همتها وجهودها الجمعية الوطنية الفرنسية الكبرى صحيح ان جمعية الكونفاسيون فوق انقاذها فرنسا وحريتها قد استطاعت أن تغزو بلاد الاعداء فنشرت مبادىء الحرية فى البلاد التى فتحتها

وزعزعت اركان النظام الاستبدادى القديم فى سائر ارجاء أوروبا . وهذا فضل لم تقله جمعية وطنية أخرى

ولكن يجب أن لا ننسى ان موقف الأمة التركية اصعب بكثير من موقف فرنسا فى عصر الثورة الفرنسية ذلك ان فرنسا كانت ترد عادية اعدائها وهى مستجمعة لقواها وفى يدها عاصمتها وحكومتها وجيشها واسطولها .
أما الامة التركية فقد نهضت وهى محرومة عاصمتها وأسلحتها وجيوشها وحصونها . قامت والعدو محتل أهم مواقعها الحربية قابض بيده على عاصمة ملكها ومفاتيح بلادها ومستول على حكومتها . وكانت فرنسا تحارب دولا أضعفها الاستبداد وفساد الحكم . اما الامة التركية فقد قامت فى وجه دول راقية منظمة قوية خرجت فائزة رابحة من الحرب العامة . فالفرق بين الموقفين كبير . ولا ننسى كذلك أن الثورة الفرنسية قد ارتكبت بجانب أعمالها العظيمة فظائع كثيرة امتلأ بها (عهد الارهاب) وشوهت محاسن الثورة باعتراف المؤرخين ولكن الحركة التركية خلت من هذا الارهاب وحافظت على عرش السلطنة كما حافظت على الارواح والاموال والافراد فلم تمسهم بسوء . فالجمعية الوطنية التركية فى انقره هى من هذه الوجهة أفضل من جمعية الكونفانسيون فى فرنسا

وهناك أيضا شبه كبير بين الحركة التركية وحرب استقلال أمريكا فى القرن الثامن عشر . والجمعية الوطنية فى انقره تشبه فى كثير من الوجوه المؤتمر الامريكى الذى أعلن الاستقلال وتولى تنظيم الجهاد الوطنى . ولكن الحركة الاناضولية قامت فى ظروف أشد حرجا من ظروف النهضة الامريكية لان أمريكا نالت مساعدة دولة من أقوى الدول وهى فرنسا واشتركت معها فى حرب انجلترا براً وبحراً وكان لاشتراكها واياها أثر عظيم فى تحرير أمريكا . أما تركيا فقد نهضت منفردة وحاربت وحدها أعداءها الكثيرين

من أجل ذلك نالت تركيا احترام العالم المتمدين فى الشرق والغرب . أما فى الشرق فلأن الحركة التركية أصبحت مثال النهضات الوطنية بين الامم الشرقية بسبب الغاية المشتركة من الجميع وهى التخلص من النير الاستعمارى واسترداد الحرية وتحقيق الاستقلال . وأما فى الغرب فلان الانسانية مهما أثرت

فيها الاهواء السياسية والمطامع الاستعمارية لا يسعها الا أن تعجب بكل أمة مجيدة تظهر كل يوم آيات البسالة والشجاعة والثبات وتبرهن على سمو أخلاقها وفضائلها في جهادها الوطني . لذلك اعجب العالم الغربي في أوروبا وأمريكا بالحركة التركية ولقيت انصارا مؤازرين من ذوي الوجدان الشريف فنوهوا بفضلها ونشروا الحقائق عنها وسرت الفكرة الى فريق من رجال السياسة يزداد عددهم كل يوم ويرون أن مصادقة هذا الشعب المجيد خير من معاداته . وقد ظهر أثر هذا التطور في المركز الذي نالته تركيا في الدوائر والمحافل والصحافة السياسية في مختلف البلدان .

نسأل الله تحقيق الآمال وحسن الختام

والحمد لله أولا وآخراً



*

*

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المؤلفات التى رجعنا اليها فى ابحاث الكتاب

— تاريخ الثورة الفرنسية لتيير فى عشرة أجزاء

Histoire de la Revolution française p. Thiers

— دروس وابحاث عن الثورة الفرنسية للاستاذ أولار : فى سبعة أجزاء

Etudes et leçons sur la Revolution fr. p. Aulard

— تاريخ الجمعيات والمجالس السياسية فى فرنسا لاوجين بيير فى جزئين

Histoire des Assemblées politiques en France p. Eugène Pierre

— تاريخ أوروبا فى عصر الثورة الفرنسية للعلامة الالمانى سيبل ومترجم للفرنسية فى ستة أجزاء

Histoire de l'Europe pendant la Revolution fr. p. H. Sybel

— ميرابو للمسيو لويس بارتو رئيس وزراء فرنسا سابقا

Mirabeau p. L. Barthou

— دانتون للمسيو مادلين

Danton p. L. Madelin

— الأيام الكبرى فى الجمعية الوطنية المؤسسة لألبير ماتييه

Les Grandes Journées de la Constituante p. Albert Mathiez

— الدفاع الوطنى (سنة ١٧٩٢ — ١٧٩٥) لبيير كارون

La Defense nationale p. Pierre Caron

— تاريخ الجمهورية الثانية لسبولار

Histoire parlementaire de la seconde Republique p. E. Spuller

— لامارتين لالبرت كيم

Lamartine p. A. Keim

— نابليون الصغير لفكتور هيجو

Napoleon le Petit p. V. Hugo

— تاريخ جريمة لفيكتور هيجو

Histoire d'un Crime p. V. Hugo

— تاريخ أوروبا السياسى والاجتماعى لدريول

Histoire politique et sociale (1815 -1915) p. Drioult

— الجمعية الوطنية سنة ١٨٧١ لدى مارسير فى جزئين

L'Assemblée Nationale de 1871 p. de Marcère

— تاريخ فرنسا الحديث لجبريل هانوتو فى أربعة أجزاء

Histoire de la France contemporaine P. G. Hanotoux

— تاريخ الجمهورية الثالثة لزيفورت فى جزئين

Histoirs de la IIIme Republique p. Zevort

— جامبتا - للمسيو دوشانيل رئيس جمهورية فرنسا السابق

Gambella p. M. P. Deschanel

— حياة جامبتا السياسية - للمسيو ريناك

Le Vie politique de Gampette p. G. Reinach.

— آلامى وجهادنا (١٨٧١ — ١٨٧٣) لمادام جوليت آدم

Mes Angoisses et nos lutles P. M.me Juliette Adam

— دساتير فرنسا وقوانينها السياسية من سنة ١٧٨٩ الى الآن لدجوى ومونييه

Les Constitùtions et Les Principales lois politique de la France depuis 1789 P. L. Duguit et H. Monnier

— القانون الدستورى الفرنسى ومقارنته بالدساتير الاخرى للاستاذ اسمن طبع سنة ١٩٢١

Elements de Droit Constitutionnel Fr. et Comparé P. Esmein

— الدساتير الحديثة لدارست

Les Constitutions Modernes P. Dareste

القانون السياسى لاوجين بيير

Traité de droit politique P. E. Pierre

— حرب الاستقلال الامريكى لرويومن

La Guerre de l'Independance Americaine P. L. de Royaumont

— تاريخ الولايات المتحدة لجورج ويل

Histoire des Etats - Unis P. G. Weill

— واشنطون لالبرت كيم Washington P. A. Keim

— دائرة المعارف الكبرى La Grande Encyclopedie

— الثورة الألمانية لبول جانتيزون طبع سنة ١٩١٩

La Revolution Allemande P. P. Gentizon

— الجمهورية الألمانية لبول جانتيزون طبع سنة ١٩٢٠

L'Allemagne en Republique P. P. Gentizon

— الدستور الألمانى الجديد لرينيه برونيه طبع سنة ١٩٢١

La Constitution Allemande du 11 août 1919

— دستور الأمبراطورية الألمانية لجوزيف ديبوا

La Constitution de l'Empire allemand P. Joseph Dubois

— دائرة المعارف البولونية لنخبة من علماء بولونيا (لجنة نشر دائرة المعارف البولونية بفريبورج سويسرا)

Encyclopedie Polonaise, publiée P. le Comité des Publications encyclopedique, sur la Pologne àFribourg, Suisse

— دائرة المعارف البولونية الصغيرة لاراسم بيلز

Petite Encyclopedie Polonaise P. Erasme Piltz

— بولونيا الحية للبلون La Pologne Vivante P. Leblond

— بولونيا تاريخها ونظامها وحياتها النخبة من علماء بولونيا برآسة الاستاذ سميسكى

La Pologne - son histoire, son organisation et savie publié sous la direction du Professeur Siemienski

— بولونيا وآلامها لأوجستان رى

La Pologne son long martyre P. Augustin Rey

— بولونيا الكبرى وأوروبا الجديدة لأوجستان رى

La Grande Pologne et la Nouvelle Europe P. Augustin Rey

— مايجب معرفته من المسألة البولونية لجورج بيانيميه

Ce qu'il faut savoir de la question Polonaise P. G. Bienaimé



اما الحركة الوطنية الاناضولية فقدرجعنا فيها الى الصحف والمجلات السياسية وعولنا على المصادر والخطب والروايات الرسمية البعيدة عن المنازعات والشكوك . وقد اعتمدنا فى ترجمة الوثائق والمصادر التركية على وسائل مكاتب (الاخبار) فى الاستانة

تصحيح بعض اغلاط

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٦	١٣	وحرمة الاديان	وحرية الاديان
٣٢	١٣	لايكونوا	ألا يكونوا
٣٣	١٠	للهيئة والهيئتين	للهيئة أو الهيئتين
٤٤	١٣	قبلوا	قلبوا
٥٤	١	ماهرب	ملزرب
٦٠	٩	»	»
٦١	٧	مسستأثرين	مستأثرين
٦٩	١٤	سبق	سيق
٧٤	١٣	على ان	على أنه
٨٠	١٦	سنة ١٨٩٥	سنة ١٧٩٥
٨٣	١٧	١٢٠٠	١١٢٠٠
٨٨	٤	واياها	معا
٨٨	٩	جودفرا	وجودفروا كافيناك
١٠٥	٦	سبتمبر	ديسمبر
١٠٧	٢٠	»	»
١١٦	٣	٢٤	١٤
١٢٣	١	الغدوة	الندوة
١٣٥	٨	الجمهور	الجمهورية
١٤٣	١٥	قباته	قبلتها
١٤٩	٨	١٨٩٢	١٨٩١
١٦١	٨	١٨٧٠	١٨٧٥
١٥٦	١١	القرن السابع	القرن السابع عشر
١٨٧	١٨	يانسلفانيا	بانسلفانيا
١٨٧	١٩	انايوليس	انا بوليس

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٨٩	١١	تقرر	« تقرر
٢٣٧	٤	السنوية	النسوية
٢٣٩	١	١٧٧١	١٧٧٢
٢٤٧	١٤	يعنون	يعينون
٢٦٨	١٣	البنك	البنك الاهلى
٢٦٨	١٧	عمليات	عملياته
٢٧٨	١	تتحلى	تتجلى
٢٧٨	١١	المؤسمة	المؤسسة
٢٩٠	٢٣	اعيش	أعين
٢٩٤	١٨	السلطة	السلطنة
٢٩٥	١	باطون	باطوم
٢٩٦	١٢	عدنال	عدنان
٢٩٩	١٩	الحركة	الجمعية
٣٠٤	٩	ثم	تم
٣٠٧	١٥	باليكر	باليكسر
٣٠٩	٢٥	الأولية	الدولية
٣١٥	٢	وزير الحربية	وزير البحرية
٣١٨	٤	١٥ يناير	١٦ يناير
٣٢٤	٢٣	حامى بك	جامى بك
٣٢٧	٧	جيشنا	وسيقوم جيشنا
٣٢٨	٣	٢٧ مارس	٢٣ مارس
٣٢٨	١٦	ايسكيشهر	يكيشهر
٣٣٣	١١	جيش	جبين
٣٣٤	١٤	توصلنا	توسلنا
٣٣٥	٢٦	وفرنسا	وفرنسا وايطاليا

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣٣٧	٧	ذلك تفصيل	كاسيجيي تفصيل ذلك
٣٤١	٢٤	بطلك	بكلك
٣٥٢	٢٣	باسم سيفر	باسم معاهدة سيفر
٣٥٤	١٢	أوحريتها	وحريتها
٣٥٧	١	كرباستان	كرجستان
٣٥٧	٢	المادة الخامسة	المادة الرابعة
٣٧٥	٢	لم تقله	لم تنله

*

*

فهرست

الرسالة الاولى

الرسالة الثانية

الرسالة الثالثة

٨٦ ـ الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٨٤٨

الرسالة الرابعة

١١٨ ـ الجمعية الوطنية الفرنسية سنة ١٨٧١

الرسالة الخامسة

١٥٦ ــ المؤتمر الامريكى واستقلال الولايات المتحدة

الرسالة السادسة

١٩٨ – الجمعية الوطنية الالمانية

الرسالة السابعة

٢٣٨ – تاريخ النهضة فى بولونيا

الرسالة الثامنة

٢٨٣ ـ الحركة الوطنية فى الاناضول والجمعية الوطنية فى انقره

٣٤٧ المساعى والجهود السياسية

فهرست الهامش

*

كتاب حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ يتضمن شرح المبادئ والنظريات والنظامات الدستورية وحقوق الانسان وحظ مصر منها تخيرنا فى وضعه طريقة فريق كبير من المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات فى قالب محاضرات ومحاورات لتعميم حقوق الشعب

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها — فى مصر وأوروبا

كتاب نشرنا فيه تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته ونظاماته فى أوروبا والثمرات التى عادت منه على البلاد الأوروبية . وبحثنا فيه عن نشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ونقاباته ومنشآته وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية طبع سنة ١٩١٤

*